مخاطر العملات المشفرة
وغسل الأموال "عملة البيتكوين نموذجاً"
دراسة تأصيلية تحليلية مقارنة بين النهج الدولي
والإستجابة الأمريكية والمصرية

د. طارق أحمد ماهر زغلول

استاذ القانون الجنائي المساعد

كلية الحقوق- جامعة عين شمس

(ISSN: 2537- 0758)

مخاطر العملات المشفرة
وغسل الأموال "عملة البيتكوين نموذجاً"
دراسة تأصيلية تحليلية مقارنة بين النهج الدولي والإستجابة الأمريكية والمصرية

د. طارق أحمد ماهر زغلول

الملخص

حازت العملات المشفرة، لا سيما عملة البيتكوين باعتبارها نموذجًا رائدًا في هذا المجال، على اهتمام كثير من الهيئات الدولية والنظم التشريعية والفقه المقارن، لما ثبت عن تعبيرها عن ثورة تقنية تهدم الكثير من الثوابت الراسخة، لا سيما في مجال سيطرة الدولة على النظام المالي، ولما ثبت عن امتلاكها لعدد من الميزات التي تجعلها جذابة للمجرمين. على وجه التحديد، لُوحظ أن غاسلي الأموال ينجذبون إلى إخفاء الهوية، وسهولة التحويل عبر الحدود، والافتقار إلى لوائح واضحة، ونهائية التسوية التي تصاحب معاملات العملة المشفرة.

وقد سعينا إلى تسليط الضوء على مخاطر العملات المشفرة باستخدامها في جرائم غسل الأموال، من خلال الاعتماد على المنهج التأصيلي التحليلي. كما اعتمدنا على المنهج المقارن بدراسة النهج الدولي ممثلاً في موقف منظمة الأمم المتحدة ومجموعة العمل المالي، والنهج التشريعي ممثلًا في التشريع الفيدرالي الأمريكي والتشريع المصري للوقوف على كافة المخاطر المحتملة للعملات المشفرة وإدراك أفضل الممارسات التشريعية المتبعة في المكافحة وتحديد نقاط القوة والضعف والفاعلية وفرص التحسين، بما نصل معه إلى تقييم ناجح للمعالجة المصرية لمخاطر العملات المشفرة وتقدير أوجه استجاباتها للخطر المُستحدث.

وقد حاولنا الوصول إلي هذا الهدف من خلال تقسيم البحث ذاته إلى ثلاثة فصول. تعرضنا في الفصل الأول إلى مفهوم العملات المشفرة وطبيعتها القانونية. وخصصنا الفصل الثاني لتقييم مخاطر العملات المشفرة في جرائم غسل الأموال. وتناولنا في الفصل الثالث والأخير للنهج الدولي والتشريعي المقارن في التصدي لمخاطر العملات المشفرة في غسل الأموال. ثم ختمنا هذا البحث ببيان أهم النتائج والتوصيات التي أسفرت عنها تلك الدراسة.

Risk of cryptocurrencies and money laundering "Bitcoin is a model" A comparative analysis of the international approach and the American and Egyptian response

Abstract

Cryptocurrencies, especially bitcoin as a leading model in this field, have gained the attention of many international bodies, legislative systems and comparative jurisprudence, as they have been shown to express a technical revolution that demolishes many entrenched constants, especially in the area of state control over the financial system, and to have a number of features that make them attractive to criminals. Specifically, it was noted that money launderers were attracted to anonymity, easy cross-border transfers, lack of clear regulations, and the finality of settlement that accompany cryptocurrency transactions.

We have sought to highlight the risks of cryptocurrency by using it for money-laundering offences, by relying on the analytical rooted method. We also relied on the comparative approach to study the international approach as represented in the position of the United Nations and the Financial Action Group, And the legislative approach represented by the United States federal and Egyptian legislation to identify all potential risks of cryptocurrencies and to realize the best legislative practices in combating and identifying strengths, weaknesses, effectiveness and opportunities for improvement. To successfully assess Egypt's handling of cryptocurrency risks and assess its responses to the evolving risk.

We tried to reach this goal by dividing the research itself into three chapters. In chapter I, we were exposed to the concept and legal nature of cryptocurrencies. We devoted chapter II to assessing the risk of cryptocurrencies in money-laundering offences. In chapter III and chapter III, we addressed the comparative international and legislative approach to addressing cryptocurrency risks in money-laundering. We then concluded this research by outlining the main findings and recommendations of that study.

(ISSN: 2537- 0758)

"Cryptocurrencies are changing the landscape of the criminal underworld, and we need to work together to prevent virtual assets from becoming safe havens for illegal financial transactions".

Ilana de Wild, INTERPOL's Director of Organized and Emerging Crime.

"تعمل العملات المشفرة على تغيير مشهد عالم الجريمة الإجرامي، ونحن بحاجة إلى العمل معًا لمنع الأصول الافتراضية من أن تصبح ملاذات آمنة للمعاملات المالية غير القانونية"(١).

إيلانا دي وايلد، مديرة مكافحة الجريمة المنظمة والمُستجدة في الإنتربول.

"Il bitcoin? È un'invenzione geniale: solo che è un'invenzione criminale!"

Antonio Lodatti, Consigliere di Cassazione e Sostituto Procuratore Nazionale Antimafia della Repubblica Italiana.

"بيتكوين؟ إنه اختراع رائع: إنه مجرد اختراع إجرامي!"(٢).

أنطونيو لوداتي، مستشار المحكمة العليا ونائب المدعي العام الوطني لمكافحة المافيا الإيطالي.

توطئة

أولًا- موضوع البحث:

شهدت العملات المشفرة وجودًا مضطربًا منذ أن نشر ساتوشي ناكاموتو Satoshi Nakamoto في أكتوبر ٢٠٠٨(٣) الورقة البيضاء White Paper باقتراح عملة

(1)-the 5th Global Conference on Criminal Finances and Cryptocurrencies, 7 and 8 december 2021, Co-organized by INTERPOL, Europol and the Basel Institute on Governance. Available online on 17/1/2022 at: https://www.interpol.int/News-and-Events/News/2021/Cryptocurrency-crime-preventing-the-misuse-of-virtual-assets-by-organized-crime-for-money-laundering

(2)-MAURIZIO STEFANINI, "Il bitcoin? Un'invenzione criminale", IL FOGLIO quotidiano, 10 APR 2018. Available online on 29/8/2022 at: https://www.ilfoglio.it/economia/2018/04/10/news/il-bitcoin-un-invenzione-criminale-188396/

(٣)- من المقبول على نطاق واسع أن يكون الاسم المنشور للمؤلف أو المؤلفون اسمًا مستعارًا أو حقيقيًا، ولا تزال هويتهم الحقيقية غير معروفة. راجع على موقع Wikipedia على شبكة الإنترنت في ٢٠٢٢/٤/٩:

https://en.wikipedia.org/wiki/Satoshi_Nakamoto

البيتكوين Bitcoin كأول عملة مشفرة. يُبرر هذا الإضراب في حدوث تقلبات كبيرة في قيمتها السوقية[٤]، بالإضافة إلى اتصالها بأزمات مالية بارزة مثل انهيار بورصة Mt Gox اليابانية في فبراير ٢٠١٤، والتي كانت أكبر بورصة بيتكوين في العالم في ذلك الوقت[٥]، كما أُستُخدمت كطريقة دفع مفضلة لمطالب برامج الفدية Ransomware، مثل الهجوم الإلكتروني "WannaCry" على خدمات الصحة الوطنية NHS في انجلترا واسكتلندا في مايو ٢٠١٧[٦].

وقد أدت العولمة والتقدم التكنولوجي إلى زيادة شعبية العملة المشفرة تدريجياً، بالنظر لمزاياها– التي لا يمكن انكارها– مثل عدم الكشف عن هوية المستخدمين، انخفاض تكاليف التحويل، سلامة التحويلات، والسماح بإتمام المعاملات المالية، أيًا ما كان مقدارها، في غضون دقائق، دون الحاجة إلى المؤسسات المالية التقليدية لتسهيل ذلك، أو لأي تدخل حكومي مركزي. وللحفاظ على تأمينها والتأكد من كونها خالية من أفعال الاحتيال، يحل دفتر الأستاذ The ledger، المعروف باسم Blockchain، محل أسماء الأفراد برموز عامة[٧]. ويوصف عدم الكشف عن الهوية المرتبط بالعملات

(٤)– يمكن ملاحظة التقلبات الكبيرة في قيمة عملة Bitcoin مقابل الدولار الأمريكي بسهولة. إذ بلغت قيمة عملة البتكوين الواحدة ما يعادل ١٠٠.٣٦١ دولار في يونيو ٢٠١٣، ٥٥٧.٧٣٤ دولار في مارس ٢٠١٤، ٢٢٤.٥٠٣ في ابريل ٢٠١٥، و٥٧٥.٨٩٨ في يونيو ٢٠١٦، و٢٤٩١.٩٩ دولار في يوليو ٢٠١٧، ٧٣٢٣.٧٤ دولار في يوليو ٢٠١٨، و٩٨٦٣.١٦ دولار في يوليو ٢٠١٩، و٩١٤٢.٥٩ دولار في يوليو ٢٠٢٠، ٣٣٩٠٤.٩ دولار في يوليو ٢٠٢١، و٤٢٥٢٣.٧ دولار في ابريل ٢٠٢٢. راجع على شبكة الإنترنت، في ٢٠٢٢/٤/٩:
https://www.xe.com/currencycharts/?from=XBT&to=USD&view=10Y

(5)- Yoshifumi Takemoto, Sophie Knight, "Mt. Gox files for bankruptcy, hit with lawsuit", FEBRUARY 28, 2014, available online in the site of REUTERS at 9/4/2022:
https://www.reuters.com/article/us-bitcoin-mtgox-bankruptcy-idUSBREA1R0FX20140228

(6)- BBC News, "NHS cyber-attack: GPs and hospitals hit by ransomware", 13 May 2017. Available online at 9/4/2002:
https://www.bbc.com/news/health-39899646

(7) Satoshi Nakamoto, "Bitcoin: A Peer-to-Peer Electronic Cash System", Available online on the site of bitcoin.org at 9/4/2022:
https://bitcoin.org/bitcoin.pdf

(ISSN: 2537- 0758)

المشفرة بالاسم المستعار Pseudonymous[٨]؛ لأنه على الرغم من أن أسماء المستخدمين غير معروفة، يتم نشر تفاصيل أخرى على Blockchain؛ مثل عنوان Bitcoin الخاص بهم ووقت المعاملة والمبلغ المستخدم.

ومع تزايد شعبية سوق العملات المشفرة، والتي بلغت– حتى وقت كتابة هذا البحث– ٢٠٢٦٨ عملة مشفرة، بقيمة سوقية عالمية تقدر بمبلغ ٩٦١.٩١ مليار دولار أمريكي، بدأت الهيئات التشريعية والإشرافية في كثير من الدول بحث كيفية إخضاع العملات المشفرة للتنظيم والرقابة. لا سيما بعد أن اقترنت بهذه العملات وصاحبتها– مصاحبة الظل للجسد– الكثير من التهديدات والمخاطر؛ كتقلب الأسعار Price Volatility، المضاربة التجارية Speculative Trading، هجمات القرصنة Hack Attacks، غسل الأموال Money Laundering، تمويل الإرهاب Terrorist Financing، الاحتيال Fraud، التضليل والتلاعب Manipulation، والتهرب الضريبي Tax Evasion.

ساعد على وجود هذه المخاطر المجهولية التي توفرها العملات المشفرة من خلال عدم الكشف عن الهوية، سواء بعدم الكشف عن الهوية بالكاملAnonymity، أو إخفاء الهوية الزائفة Pseudo–Anonymity، والتي تمنع من مراقبة معاملات العملة المشفرة بشكل مناسب، مما يسمح بحدوث معاملات غير مشروعة خارج المحيط التنظيمي للدولة من قبل الأفراد أو التنظيمات الإجرامية، لا سيما في مجال التهرب الضريبي وغسل الأموال وتمويل الإرهاب وغيرها.

فمن ناحية أولى، تم استخدام العملات المشفرة للدفع مقابل الخدمات الإجرامية التي تقدم عبر شبكة الإنترنت المظلم Darknet، بما في ذلك شراء وبيع المواد المخدرة والأوراق النقدية المزيفة ووثائق الهوية المزورة، وبيع بيانات البطاقات المصرفية المصطنعة على غرار أصل صحيح أو المسروقة، والبرامج التي تحتوي على فيروسات، وصور ومقاطع فيديو تتعلق بمحتوى جنسي خاص بالأطفال وأسلحة ومتفجرات. ومن ناحية ثانية، تم استخدام العملات الافتراضية كشكل من أشكال الاحتيال، لا سيما من خلال عروض العملة الأولي Initial Coin Offer والمقدم من شركة أو شركات تتطلع

(8) United States Government Accountability Office (GAO), "Virtual Currencies: Emerging Regulatory, Enforcement, and Consumer Protection Challenges", May 29, 2014. Available online at 9/4/2022: https://www.gao.gov/products/gao-14-496

إلى جمع الأموال لإنشاء عملة مشفرة أو تطبيق أو خدمة جديدة. ومن ناحية ثالثة، تم استخدام العملات الافتراضية لغسل العائدات الإجرامية من خلال تحويل العائدات الإجرامية إلى عملات افتراضية. ثم تنفيذ عمليات لمحو إمكانية تتبع العملات المشفرة، مثل استخدام الخلاطات Mixers. وإدخالها لاحقًا في دائرة النظام المالي لتسييل هذه الأرباح غير المشروعة.

ثانيا- تحديد موضوع البحث:

تعد العملات المشفرة Cryptocurrencies وتقنية البلوكشاين Blockchain من الموضوعات البرية أو الوحشية، التي لم تخضع ليد التنظيم العليا. وبالنظر لوجود الآلاف من العملات المشفرة والمئات من التطبيقات التي تستخدم تقنية البلوكشاين. يجب علينا رسم نطاق هذا البحث وتحديد نقاط التركيز والاهتمام، في ضوء مجموعة من العوامل ذات الصلة.

فمن **ناحية أولى**، يقتصر البحث على العملات المشفرة. وهذا يعني أن الأنواع الأخرى من الأصول الإفتراضية خلافًا للعملات المشفرة، مثل الرموز المميزة Tokens أو الأوراق المالية المشفرة Crypto Securities، لن تندرج ضمن نطاق هذا البحث. وبالمثل، سوف نستبعد من نطاقه مشتقات العملات المشفرة Derivatives of Cryptocurrencies، والتي تعد في الأساس أدوات استثمار Investment Instruments.

ومن **ناحية ثانية**، ينصب تركيز هذا البحث على العملات الافتراضية اللامركزية القابلة للتحويل، والمعروفة باسم العملات المشفرة، دون أن يمتد ليشمل العملات الافتراضية المركزية أو تلك غير القابلة للتحويل. كما سنتخذ من عملة البيتكوين نموذجًا للتطبيق باعتبارها مثالًا رائدًا لتلك العملات.

ومن **ناحية ثالثة**، يتعلق البحث بالسياق القانوني للعملات المشفرة. وعليه، لن نستعرض كافة الجوانب التقنية المتعلقة بالعملات المشفرة إلا بالقدر اللازم لفهم السياق القانوني. بالإضافة إلى ذلك، لن نتعرض إلى تقنية البلوكشاين إلا للإحاطة بطريقة تشغيل العملات المشفرة.

ومن **ناحية رابعة**، سيقيم البحث ما إذا كان يمكن استخدام العملات المشفرة في جرائم غسل الأموال، وإذا كان الأمر كذلك، كيف ينبغي معالجة هذه المخاطر. وعليه، لن نتناول كافة الجرائم المالية ذات الصلة بالعملات المشفرة، مثل الاحتيال والسرقة والتهرب الضريبي والرشوة. ولن نتناول أيضًا في هذا البحث جريمة تمويل الإرهاب

(ISSN: 2537- 0758)

Crime of Terrorist Financing، التي أصبحت لصيقة بجريمة غسل الأموال منذ مطلع القرن الحالي. ويبرر هذا الاستبعاد– في نظرنا– الطبيعة المتميزة لكلا الجريمتين، والتي تتطلب نهجًا تنظيميًا مختلفًا متميزًا لبحث كل منهما. يدعم هذا الموقف بعض الفقه[٩]؛ الذي يميز بين غسل الأموال وتمويل الإرهاب بناءً على أهداف الجريمتين، حيث يتعلق غسل الأموال بأصل المال أو مصدره، مقارنة بتمويل الإرهاب الذي يتعلق بوجهه المال ذاته. وبرغم وجود تطبيقات لاستخدام العملات المشفرة في تمويل الإرهاب، الأمر الذي يُوجد لها أرضية مشتركة مع غسل الأموال، إلا أنه لا يمكن التصدي لجريمة تمويل الإرهاب بشكل كافٍ في هذه البحث بالتزامن مع غسل الأموال، ولذلك وجب التحديد والإقصاء.

ثالثًا- أهمية البحث:

يمكن التدليل على **الأهمية النظرية** لموضوع البحث من **زاوية أولى** في الأهمية الذاتية للعملات المشفرة على الساحة الدولية باعتبارها مثالًا حيًا حول تسخير التكنولوجيا لممارسة الأنشطة الإجرامية، وتوسيع نطاقها، وتغيير مخططات ارتكابها التقليدية، مما قلل من المخاطر، وخصوصًا خطر الانكشاف، رغمًا عن مزاياها التي لا يمكن انكارها. ومن **زاوية ثانية**، فيما يقدمه من بيان وتفصيل حول المفاهيم المتداخلة مع العملات المشفرة، كالعالم الافتراضي، العملة الافتراضية، العملة الإلكترونية، تقنية البلوك شاين، التعدين، وغيرها. وكذلك ما يتعرض له من تحليل للطبيعة القانونية للعملات المشفرة، في ضوء نظريات مفهوم المال ووظائفه. ومن **زاوية ثالثة**، في تقييمه لمخاطر العملات المشفرة في عمليات غسل الأموال، المستند إلى التقارير الدولية وأراء الفقه، عوامل الجذب الكامنة في العملات المشفرة، مخططات استخدامها في عمليات الغسل، ومراحل غسل الأموال المقترفة من خلالها. بالإضافة إلى تدعيم ها التقييم بجانب تطبيقي من خلال استعراض وتحليل الأحكام الجنائية الصادرة عن القضاء الفيدرالي الأمريكي. ومن **زاوية ثالثة**، تتجلى أهمية البحث فيما يتعرض له من بيان النهج الدولي المتبع لمكافحة المخاطر المحتملة للعملات المشفرة في جرائم غسل الأموال، لا سيما نهج منظمة الأمم

(٩) R.C.H. Alexander, "Insider Dealing and Money Laundering in the EU: Law and Regulation, Routledge, London", 1st Edition, 2007, p. 173; I. Roberge, Misguided Policies in the War on Terror? The Case for Disentangling Terrorist Financing from Money Laundering, Political Studies Associations, Vol. 27, Nº. 3, 2007, pp. 196-203.

المتحدة ومجموعة العمل المالي. بالإضافة إلى ارتكازه على المقارنة بين النظام الفيدرالي الأمريكي باعتباره من الأنظمة التي نظمت نشاط الأصول الإفتراضية ومزودي خدماتها، وما أدى إليه هذا التنظيم من اخضاع الأفراد والشركات العاملة في مجال العملات الإفتراضية إلى سلطان الهيئات الإشرافية بهدف مكافحة جرائم غسل الأموال وبين النظام المصري باعتباره من الأنظمة التي فرضت حظرًا على التعامل بالعملات المشفرة تحت التهديد بتوقيع عقوبة جنائية وردت بالمادة ٢٠٦ من القانون رقم ١٩٤ لسنة ٢٠٢٠ المتعلق بإصدار قانون البنك المركزي والجهاز المصرفي.

كما تظهر **الأهمية التطبيقية** للبحث من استعراض بعض الأرقام الإحصائية التي توضح عدد المتعاملين بالعملات المشفرة والتقديرات المتاحة لحجم التعاملات غير المشروعة بالعملات المشفرة. فمن **زاوية أولى**، تظهر احصائية حديثة صادرة عن شركة Triple A في ٣ يناير ٢٠٢٢ أن عدد مستخدمي العملات المشفرة Cryptocurrency في جميع انحاء العالم يزيد عن ٣٠٠ مليون مستخدم، تتربع أسيا على القمة بإجمالي ١٦٠ مليون مستخدم، تليها أوروبا بإجمالي ٣٨ مليون مستخدم، تليها أفريقيا بإجمالي ٣٢ مليون مستخدم، ثم أمريكا الشمالية بإجمالي ٢٨ مليون مستخدم، تليها أمريكا الجنوبية بإجمالي ٢٤ مليون مستخدم، تليها استراليا (أوقيانوسيا) بإجمالي مليون مستخدم. وبالنسبة لترتيب الدول العربية حسب عدد مستخدمي العملات المشفرة، فقد حازت مصر على أكبر عدد من مستخدمي العملات المشفرة بأكثر من ١.٧ مليون شخص، وبعدها المغرب في المرتبة الثاني عربيًا بـ ٨٧٨.١ ألف مستخدم، والسعودية في المرتبة الثالثة بـ ٤٥٢.٧ ألف مستخدم، يليها العراق بـ ٣٧٥.٧ شخص واليمن بـ ٢٧٨.٣ ألف مستخدم[١٠]. كما يشير تقرير السوق الأخير الصادر عن منصة Localbitcoins إلى أن المتداولين أو أصحاب الأسهم الذين تقل أعمارهم عن ٣٤ عامًا يقودون سوق العملات المشفرة في مصر. يتضح هذا الارتفاع في معاملات

(١٠)- تعد شركة TRIPLE A التي تم تأسيسها في ٢٠١٧ في سنغافورة من الشركات العاملة في مجال العملات المشفرة، وتعمل في مجال مساعدة الشركات على زيادة ايراداتها من خلال الوصول إلى مجتمع مستخدمي العملات المشفرة المتزايدين من جميع أنحاء العالم. راجع على موقع الشركة الإلكتروني في ٢٠٢٢/٢/٢٨: https://triple-a.io/crypto-ownership/

(ISSN: 2537- 0758)

العملات المشفرة المصرية من خلال بيانات P2P التي تُظهر أحجام التداول الأسبوعية للأصول المشفرة بمتوسط ٢٠٥٠٠٠ دولار في معظم الربع الأول من عام ٢٠٢١[١١].

كما أشار تقرير صادر عن شركة CEX.IO– وهي منصة لتداول العملات المشفرة وعملات البيتكوين– يبلغ عدد اعضائها أربعة ملايين مستخدم حول العالم وفقا لموقعها الإلكتروني[١٢]– إلى ارتفاع عمليات تسجيل المستخدمين المصريين في بورصة العملات المشفرة CEX.IO في المملكة المتحدة بنسبة ٢٥٠٪ في يناير من عام ٢٠٢١ مقارنة بشهر ديسمبر من عام ٢٠٢٠. كما ارتفعت أحجام تداول عملات البيتكوين في مصر أيضًا بأكثر من ٤٠٠% من ديسمبر إلى يناير. وبالمثل، بالنسبة لمنصات تداول العملات المشفرة من نظير إلى نظير مثل LocalBitcoins وPaxful، كان الارتفاع أكثر ظهورًا. إذ تُظهر بيانات التداول العام أن الحجم على المنصات ارتفع بشكل مطرد نسبيًا حتى عام ٢٠٢٠. كما ارتفعت عمليات تسجيل المستخدمين المصريين الجدد وأحجام التداول على LocalBitcoins بنسبة ١٠٠٪ بين عامي ٢٠١٩ و٢٠٢٠[١٣].

وخلافًا لهذه البيانات، يُظهر تقرير التقييم المتبادل لجمهورية مصر العربية الصادر عن مجموعة العمل الدولي "مينافاتف" في مايو ٢٠٢١ في خصوص البند المتعلق بمقدمي خدمات الأصول الأفتراضية، وفقًا للبيانات المقدمة من الحكومة المصرية، أن هذا القطاع غير نشط في الدولة باعتبار أن حجم التداول الأسبوعي للعملات الافتراضية على منصات الانترنت في مصر لا يتعدى مليوني جنيه أسبوعيًا أو ما يقدر بمبلغ ١٢٥٠٠٠ دولار أمريكي[١٤].

---

(١١)– تعد LocalBitcoins منصة تبادل بيتكوين من نظير إلى نظير ومقرها هلسنكي بفلندا، التي تم تأسيسها في ٢٠١٢. وتسهل خدمات التبادل الفوري للعملة المحلية مقابل عملات البيتكوين. راجع على موقع الشركة الإلكتروني في ٢٠٢٢/٢/٢٨: https://triple-a.io/crypto-ownership/

(١٢)– راجع على شبكة الإنترنت، في ٢٠٢٢/٣/٥: https://cex.io/about

(13)- Sandali Handagama, “Egyptians Are Buying Bitcoin Despite Prohibitive New Banking Laws, Egyptian crypto trading volume and exchange sign-ups increased dramatically this past January, capping off an already high-volume 2020”, Mar 5, 2021, CoinDESK. Available online at 5/3/2022: https://www.coindesk.com/business/2021/03/05/egyptians-are-buying-bitcoin-despite-prohibitive-new-banking-laws/

(١٤)– تقرير التقييم المتبادل لمجموعة العمل الدولي "مينافاتف"، مايو ٢٠٢١، ص ١٧. راجع على شبكة الإنترنت، في ٢٠٢٢/٦/٢٤:

ومن **زاوية ثانية**، يصعب إجراء تقييم نهائي لحجم عمليات غسل الأموال المقترفة من خلال العملات المشفرة. إذ قدرت– مثلًا– شركة أمن العملات الافتراضية CipherTrace أن المجرمين غسلوا ما يقرب من ٢.٥ مليار دولار من عملات Bitcoin في التبادلات الرئيسية بين ٩ يناير ٢٠٠٩ و٢٠ سبتمبر ٢٠١٨[١٥]، بينما بلغ إجمالي سرقات العملات المشفرة والقرصنة وعمليات الاحتيال ١.٩ مليار دولار في عام ٢٠٢٠، والتي تعد ثاني أعلى قيمة سنوية في جرائم التشفير تم تسجيلها حتى الآن[١٦]. كما اشار مقال نشر في مجلة The American Banker، أنه قد تم غسل ٢٦٦ مليون دولار من خلال العملات المشفرة في عام ٢٠١٧، كما ارتفع الرقم بالفعل إلى ٧٦١ مليون دولار في النصف الأول من عام ٢٠١٨ فقط[١٧]. وبالمثل، أشار تقرير صادر عن شركة Chainalysis المختصة بتحليل بيانات البلوك شاين، بقيام المجرمين بغسل ٨.٦ مليار دولار (٦.٤ مليار جنيه إسترليني) من العملات المشفرة في عام ٢٠٢١، بزيادة قدرها ٣٠٪ عن عام ٢٠٠٠[١٨]. ووفقًا لدراسة أجراها باحثون في جامعة سيدني Sydney في يناير ٢٠١٨، أمكن ربط ما يقرب من ربع مستخدمي البيتكوين وما يقرب من نصف المعاملات بأنشطة غير قانونية، والتي تبلغ قيمتها ما يقرب من ٧٢ مليار دولار أمريكي سنويًا، تمثل أسواق الأدوية الأوروبية والأمريكية مجتمعة[١٩].

---

https://www.menafatf.org/sites/default/files/Newsletter/Egy-Me0521-EN.pdf

([15])- CIPHERTRACE, "CRYPTOCURRENCY ANTI-MONEY LAUNDERING REPORT", CipherTrace Cryptocurrency Intelligence, Q3, 2018, p. 3. Available online on 13/9/2022 at: https://ciphertrace.com/wp-content/uploads/2018/10/crypto_aml_report_2018q3.pdf

([16])- CIPHERTRACE, "Cryptocurrency Crime and Anti-Money Laundering Report", February 2021, CipherTrace Cryptocurrency Intelligence. Available online on 14/9/2022 at: https://ciphertrace.com/2020-year-end-cryptocurrency-crime-and-anti-money-laundering-report/

([17])- Penny Crosman, "Crypto money laundering up threefold in 2018: Report, American Banker: Crosman", July 03, 2018. Available online on 13/9/2022 at: https://www.americanbanker.com/news/crypto-money-laundering-rose-3x-in-first-half-2018-report

([18])- BBC News, "Crypto money laundering rises 30%, report finds", 26 January, 2022. Available online on 14/9/2022 at: https://www.bbc.com/news/technology-60072195

([19])- FOLEY, Sean, KARLSEN, Jonathan, PUTNINS, Talis, "Sex, Drugs, and Bitcoin: How Much Illegal Activity Is Financed Through Cryptocurrencies".

(ISSN: 2537- 0758)

كما أشارت شبكة مكافحة الجرائم المالية (FinCEN) التابعة لوزارة الخزانة الأمريكية إلى أن العملات الافتراضية "تم استغلالها لدعم مليارات الدولارات... من الأنشطة المشبوهة"[٢٠]. كما حدد روبرت نوفي Robert Novy نائب مدير مكتب التحقيقات لوكالة الخدمات السرية الأمريكية في شهادته أمام اللجنة الفرعية للكونغراس الأمريكي بشأن الإرهاب والتمويل غير المشروع في ٢٠ يونيو ٢٠١٨ أن تقارير المعاملات المشبوهة التي تتضمن عملات افتراضية زادت بنسبة ٩٠٪ من ٢٠١٦ إلى ٢٠١٧[٢١]. كما توقع اليوروبول Europol أن نسبة ٣-٤٪ من ١٠٠ مليار جنيه استرليني من العائدات غير المشروعة في أوروبا تتم من خلال العملات المشفرة، وأن هذه النسبة في ازدياد مستمر[٢٢].

وفي المقابل، أشارت دراسات أخرى إلى أن عملات البيتكوين ذات مخاطر منخفضة فيما يتعلق بغسل الأموال، وأنه من بين ٥٠٠ مليار دولار أمريكي، يتم استخدام ١٠ مليار دولار فقط في عمليات الاحتيال والأنشطة غير القانونية الأخرى (٢٪ من الإجمالي)[٢٣].

ختامًا، تظهر هذة الأرقام أهمية البحث التطبيقية من ناحية التدليل على حجم التعامل بالعملات المشفرة، وعدد المتعاملين المصريين رغمًا عن الحظر القانوني

Review of Financial Studies, Forthcoming, 2018. Available online on 9/9/2022 at: https://papers.ssrn.com/sol3/papers.cfm?abstract_id=3102645

([20])-Brett Nigh & C. Alden Pelker, "Virtual Currency: Investigative Challenges and Opportunities", FBI L. ENFORCEMENT BULLETIN, Sept. 8, 2015, Available online on 13/9/2022 at: https://leb.fbi.gov/articles/featured-articles/virtual-currency-investigative-challenges-and-opportunities

([21])- ibid.

([22])- Shiroma Silva, "Criminals hide 'billions' in crypto-cash– Europol", 12 February 2018. BBC News, Available online on 17/8/2022 at: https://www.bbc.com/news/technology-43025787; Hannah Murphy, "Europol meets cryptocurrency exchanges to thwart criminals- Concern mounts over exploitation of nascent technology for money-laundering", Financial Time, JUNE 19 2018. Available online on 17/8/2022 at: https://www.ft.com/content/9430a3b0-73d4-11e8-b6ad-3823e4384287

([23])-Sanz-Bas, D. & Rosal, C.D & Alonso, S. L. N, "Cryptocurrencies and Fraudulent Transactions: Risks, Practices, and Legislation for Their Prevention in Europe and Spain, Laws", Legal-Economic Issues of Digital & Collaborative Economy, Vol. 10, Nº. 3, 2021, p.1. Available online on 24/8/2022 at: https://www.mdpi.com/2075-471X/10/3/57

المفروض على تعاملات العملات المشفرة من قبل البنك المركزي[٢٤]، أو الحظر الشرعي المتضمن بالفتوى الصادرة عن دار الإفتاء المصرية. أو من ناحية التدليل على حجمٍ عمليات غسل الأموال المرتكبة باستخدام العملات المشفرة.

رابعاً- أهداف البحث:

تتمثل الأهداف الرئيسية للبحث في تحليل ظاهرة العملات المشفرة لتحديد كينونتها وبيئتها وسماتها، واستقراء طبيعتها القانونية. وكذلك تقييم مخاطرها، وبيان ما إذا كان يمكن استخدامها في عمليات غسل الأموال. وتحديد أطر معالجة هذه المخاطر في حال ثبوتها، استهداءً بالاستجابات الدولية لمنظمة الأمم المتحدة ومجموعة العمل المالي، وكذلك النهج التشريعي ممثلاً في النظام الفيدرالي الأمريكي.

خامساً- إشكالية موضوع البحث:

في حقيقة الأمر، تثير العملات المشفرة في جرائم غسل الأموال اشكاليات بحثية ومادية عديدة. فمن **ناحية أولى**، تثير العملات المشفرة اشكالية تتعلق بالوقوف على كينونتها وطبيعتها القانونية وما إذا كانت مالًا أو تؤدي وظائفه. بالإضافة إلى ما تثيره سماتها الذاتية من إشكاليات، لا سيما السمة المتعلقة بصفة أساسية بقدرتها على تجهيل هوية مستخدميها، والتي تمنع من مراقبة معاملات العملة المشفرة بشكل مناسب، مما يسمح بحدوث معاملات مشبوهة خارج المحيط التنظيمي. وما تثيره كذلك من خلف فقهي حول مخاطرها الحقيقية في جرائم غسل الأموال ما بين مؤيد ومعارض. بالإضافة إلى ولدته من قلق دولي بشأن استخدامها بشكل متزايد في أنشطة غير مشروعة مثل غسيل الأموال وتمويل الإرهاب والتهرب الضريبي والإتجار بالمواد غير المشروعة. يزاد إلى هذه الإشكاليات عدم وجود تقدير حقيقي لعمليات غسل الأموال المرتبطة بها.

---

(٢٤)- وتبريرًا لهذا الاقبال، يحاول تقرير فيديو شاركته منصة P2P تقديم الأسباب المحتملة التي تجعل تداول العملات المشفرة أكثر شيوعًا في مصر. في التقرير، يُقترح أن العديد من متداولي العملات الرقمية المصريين "يبحثون عن مصادر دخل إضافية (إما من خلال) تداول البيتكوين أو الاحتفاظ بها". علاوة على ذلك، يشير التقرير إلى أنه مع وجود ٦٧٪ من السكان البالغين الذين لا يتعاملون مع البنوك حاليًا، تصبح العملات الرقمية حتمًا بديلاً عمليًا لأولئك المستبعدين مالياً. في الإشارة إلى هذا التقرير، راجع على شبكة الإنترنت، في ٢٠٢٢/٢/٢٨:

Terence Zimwara, "Egypt's Growing P2P Volumes Being Driven by Crypto Traders Under the Age of 34", Feb 28. 2022: https://news.bitcoin.com/egypts-growing-p2p-volumes-being-driven-by-crypto-traders-under-the-age-of-34/

(ISSN: 2537- 0758)

بالإضافة إلى تعددها، والذي يصل حاليًا إلى ١٧ ألف نوع من العملات المشفرة. كما أن التطور المستمر للعوالم الافتراضية والعملات المشفرة لا يجعل من الممكن إجراء دراسة كاملة وثابتة في هذا المجال تتعلق تحديدًا بعوامل الخطر وأوجه الحماية المقررة، وهو ما يؤثر على سبل المكافحة ذاتها. وعلى ذلك، تنقلب مكافحة مخاطر العملات المشفرة إلى مهمة لا تنتهي، وصراع دائم، وسعي محموم ليس له نهاية.

من **ناحية أخرى**، تثير العملات المشفرة اشكاليات مادية تستند إلى ما تتسم به من صبغة فنية عالمية، إذ لا يكفى لمعالجة الموضوع التعرض لنصوص قانون مكافحة جرائم غسل الأموال المصري فحسب، بل يجب الاطلاع ودراسة الاتفاقات الدولية والأنظمة القانونية المقارنة وتحليها، والوقوف على أحكام القضاء المقارن في هذا الشأن، وإنشاء المقارنات بين الأنظمة القانونية المقارنة وما ورد بالقانون المصري للوقوف على نقاط الضعف والقوة وأوجه القصور والفعالية. بالإضافة إلى ما تقتضيه هذه الصبغة الفنية من الإلمام بالكثير من النواحي التقنية، كخوازميات التشفير، آلية البلوك شاين، التعدين، إنشاء الكتل، وغيرها من أمور. وكذلك الإشكالية الناشئة عن الإسهاب المعلوماتي المتعلق بالعملات المشفرة، ما بين أرقام وإحصاءات متغيرة يومًا بعد يوم، تقارير دولية، مقالات في المجال التقني وأخرى في المجال الجنائي، تطبيقات قضائية مقارنة، وبيانات صحفية صادرة عن جهات انفاذ القانون وهيئات اشرافية ومنصات افتراضية، وهو ما أدى إلى بذل مزيد من جهد لجمع شتات هذا التنظيم والإلمام به بخطة بحثية متوازنة ومتسقة.

سادساً- تساؤلات البحث:

إن التعرض لمخاطر العملات المشفرة وغسل الأموال– بالتأصيل والتحليل– طرح على مستوى الواقع تساؤلاً رئيسياً ذي شقين؛ تجلى في بيان ما تشكله العملات المشفرة من مخاطر حقيقية في مجال جرائم غسل الأموال؟ وكيف يمكن أن يستفيد المشرع المصري من التوجيهات الدولية ومن منهج الولايات المتحدة الأمريكية لمعالجة مخاطر العملات المشفرة في حال ثبوتها لدينا؟ التساؤل الرئيسي للبحث محل اعتبار لدينا، لا سيما مع موقف جمهورية مصر العربية باعتبارها عضوًا في الجماعة الدولية، لديها التزامات دولية بمكافحة جرائم غسل الأموال بوجه عام استنادًا إلى تصديقها على اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية بموجب قرار رئيس الجمهورية

الصادر بتاريخ ١٣ فبراير ٢٠٠٤[٢٥]، وباعتبارها عضوًا فعالًا في مجموعة العمل المالي لمنطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا بموجب مذكرة التفاهم الموقعة في ٣٠ نوفمبر ٢٠٠٤[٢٦]، واستنادًا أيضًا إلى موقف البنك المركزي المصري الذي حظر التعامل في العملات المشفرة بأي شكل من الأشكال، وموقف دار الافتاء المصرية التي أصدرت فتوى بتحريمها. وقد نتج عن هذا التساؤل مجموعة متنوعة من التساؤلات الفرعية ذات الصلة.

فمن **ناحية أولى**، يثور التساؤل عن مفهوم العملات المشفرة وطبيعتها القانونية؟ وماهية العوالم الافتراضية وعملاتها؟ والفرق بين العملات الافتراضية والمشفرة؟ والتفاعلات بين العملات المشفرة والعالم المادي؟ وسبب تفرد عملة البيتكوين وسماتها؟ وماهية الطبيعة القانونية للعملات المشفرة، وما إذا كانت تصلح لأن تكون مالًا، وهل ينطبق عليها مفهوم المال أو وظائفه؟

ومن **ناحية ثانية**، يثور التساؤل عن عوامل خطر العملات المشفرة بالنسبة لعمليات غسل الأموال؟ وعوامل الجذب والاستخدام من قبل غاسلي الأموال؟ ومراحلها، وهل تنسجم مع المراحل التقليدية لغسل الأموال؟ ومخططات استخدامها في عمليات الغسل؟ وهل توجد تطبيقات قضائية تؤكد مخاطرها، أم أن الأمر يدور في محيط نظري بحت؟

ومن **ناحية ثالثة**، يثور التساؤل عن النهج الدولي في الاستجابة للمخاطر المحتملة للعملات المشفرة في عمليات غسل الأموال؟ وتحديد القرارات والتوجيهات والتوصيات الدولية الصادرة في هذا الشأن؟ وهل نجح النظام الفيدرالي الأمريكي في التصدي لمخاطر العملات المشفرة، من ناحية مؤائمة قواعد التجريم والعقاب والتدابير الوقائية وأدوار واختصاصات الهيئات ذات الصلة في مجال المكافحة؟ وما هو تقييم قواعد التجريم والعقاب والتدابير الوقائية في النظام القانوني المصري؟ وهل تصلح لمكافحة المخاطر المستحدثة؟ وما هو تقييم موقف البنك المركزي المصري والهيئة العامة للرقابة المالية في حظر التعامل بالعملات المشفرة بالمقارنة بموقف النظام الأمريكي؟

([٢٥])- الجريدة الرسمية- العدد ٣٧ في ٩ سبتمبر ٢٠٠٤.

([٢٦])- راجع موقع مجموعة العمل المالي لمنطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا على شبكة الإنترنت، في ٢٠٢٢/٩/١٧:

https://www.menafatf.org/sites/default/files/MOU_Arabic.pdf

(ISSN: 2537- 0758)

سابعاً- منهج البحث:

اعتمدنا في دراستنا لموضوع البحث بصفة أساسية على منهج **الدراسة التأصيلية التحليلية**. فمن **ناحية أولى**، اعتمدنا على المنهج التأصيلي في الفصل الأول من البحث، وتحديدًا المبحث الثاني منه، والمتعلق بتحديد الطبيعة القانونية للعملات المشفرة من خلال استقراء النظريات الفقهية الحاكمة لمفهوم المال ووظائفه، لتحديد موقع ومكانة العملات المشفرة، وما إذا كانت تصلح لأن تكون مالًا أو تؤدي وظائفه من عدمه، لا سيما بقيام جرائم غسل الأموال على الأموال غير المشروعة أو العائدات الإجرامية. ومن **ناحية ثانية**، اعتمدنا على المنهج التحليلي في كامل باقي أجزاء البحث؛ لا سيما الفصل الثاني والثالث منه، من خلال وصف المفاهيم ذات الصلة؛ كالعالم الإفتراضي وعملاته، العملات المشفرة، عملة البيتكوين وسماتها. وتحديد مخاطر العملات المشفرة وعوامل الجذب والاستخدام في جرائم غسل الأموال، وبيان مراحلها ومخططات عمليات غسل الأموال باستخدامها، واستعراض الأحكام القضائية ذات الصلة. وتحليل هذه المعلومات واستخراج الاستنتاجات والنتائج ذات الدلالة والمغزى للوصول إلي فهم واستيعاب كامل لظاهرة العملات المشفرة، والتقييم الحقيقي لمخاطرها في جرائم غسل الأموال.

ومن **ناحية ثالثة**، اعتمدنا على المنهج المقارن؛ بدراسة النهج الدولي ممثلاً في موقف منظمة الأمم المتحدة ومجموعة العمل المالي، والنهج التشريعي ممثلًا في التشريع الفيدرالي الأمريكي والتشريع المصري. ويرجع اختيارنا إلى النهج الدولي، لخطورة الظاهرة المستحدثة ذاتها بسبب طبيعتها الذاتية العابرة للحدود. وفي ذات الوقت، لتحديد القرارات والتوجيهات والتوصيات الدولية الصادرة في هذا الشأن، وتحديد أطر التنظيم، وأوجه الحماية، ومعايير التعاون الدولي. كما ينبع اختيارنا للنظام الفيدرالي الأمريكي، باعتباره من الرواد في تنظيم آليات مكافحة جرائم غسل الأموال منذ عام ١٩٨٦[٢٧]، واستنادًا إلى أنه من الأنظمة التشريعية القليلة التي ارتأت مواجهة مخاطر العملات المشفرة بتنظيم الأصول الافتراضية واخضاع مزودي خدماتها للرقابة والإشراف باعتبارهم من مقدمي الخدمات المالية منذ عام ٢٠١٣. ومما لا شك فيه أن تحليل قواعد التجريم والتدابير الوقائية واختصاصات السلطات المختصة، يساعد بلا شك في إدراك أفضل

(27)- Money Laundering Control Act Pub. L. 99-570. Available online on 17/9/2022 at: https://www.govinfo.gov/content/pkg/STATUTE-100/pdf/STATUTE-100-Pg3207.pdf

الممارسات التشريعية المتبعة في المكافحة وتحديد نقاط القوة والضعف والفاعلية وفرص التحسين، بما نصل معه إلى تقييم ناجح للمعالجة المصرية لمخاطر العملات المشفرة وتقدير أوجه استجاباتها للخطر المُستحدث.

ثامناً- خطة البحث:

يقوم البحث بصفة رئيسية على التعرض- تأصيلًا وتحليلًا- لمخاطر العملات المشفرة في عمليات غسل الأموال، والتركيز بصورة رئيسية على عملة البيتكوين. وبناءً عليه، تم تقسيم هذا البحث إلى ثلاثة فصول. تعرضنا في **الفصل الأول** إلى مفهوم العملات المشفرة وطبيعتها القانونية، وقسمنا هذا الفصل بدوره إلي مبحثين. تناولنا في أولهما لمفهوم العملات المشفرة وبيئتها الإفتراضية، وبحثنا في ثانيهما للطبيعة القانونية للعملات المشفرة. وخصصنا **الفصل الثاني** لتقييم مخاطر العملات المشفرة في جرائم غسل الأموال، مقسمين إياه أيضًا لمبحثين. تعرضنا في أولهما لعوامل خطر العملات المشفرة وجاذبيتها ومخططات استخدامها في غسل الأموال، وتناولنا في ثانيهما لتطبيقات قضائية على مخاطر العملات المشفرة في غسل الأموال. وتناولنا في **الفصل الثالث** والأخير للنهج الدولي والتشريعي المقارن في التصدي لمخاطر العملات المشفرة في غسل الأموال، مقسمين إياه كذلك لمبحثين. تناولنا في أولهما للنهج الدولي في التصدي لمخاطر العملات المشفرة في غسل الأموال، وبحثنا في ثانيهما للنهج التشريعي المقارن في التصدي لمخاطر العملات المشفرة في غسل الأموال. ثم اختتمنا هذا البحث ببيان أهم النتائج والمقترحات التي أسفرت عنها تلك الدراسة.

الفصل الأول
مفهوم العملات المشفرة وطبيعتها القانونية

تمهيد وتقسيم:

على مدى السنوات العشر الماضية، ظهرت العديد من التطورات التكنولوجية الهامة التي غيرت المشهد الاجتماعي والاقتصادي. من بينها، تقنية البلوك شاين Blockchain، التي تم إنشاؤها لأول مرة في عام ٢٠٠٩ تزامنًا وارتباطًا بنشأة عملة البيتكوين Bitcoin، وهي العملة الافتراضية الأكثر شيوعًا، بالنظر لزيادة معاملاتها، والتركيز عليها إعلاميًا، ولتقلب قيمتها الحاد وارتفاعها الملحوظ في مقابل الدولار الأمريكي، والتي أدت أيضًا بظهورها إلى ظهور العديد من العملات المشفرة البديلة الأخرى، والتي يعد أشهرها Ethereum، Litcoin، Monero، وBitcoin Cash.

يقتضي تحليل وتقييم المخاطر المحتملة للعملات المشفرة في عمليات غسل الأموال المرتبطة، التعرض بداية للمصطلحات الأساسية للبحث التي تتطلب شرحًا وتحليلًا؛ والممثلة– بصورة أساسية– في العوالم الافتراضية والعملات الافتراضية والعملات المشفرة، إذ يجب التمييز بين العملات المشفرة Cryptocurrencies والعملات الإفتراضية Virtual Currencies، كما يحتاج الأمر إلى التعرض للعالم الإفتراضي، باعتباره البيئة التي توجد بها العملات الافتراضية أو المشفرة.

بمجرد إجراء هذا التحليل، سيتم أيضًا تحليل مفهوم المال، وسيتم تقييم العملات المشفرة مقابل نظريات المال ووظائفه. وتظهر جدوى هذا التحليل وضرورته في النظر في الصلة بين غسل الأموال والعملات المشفرة؛ ومدى تحقق القدرة على استخدام العملات المشفرة في عمليات غسل الأموال كما هو موضح في الأحكام الجنائية المقارنة. ولهذا السبب، تعتبر فرقة العمل المعنية بالإجراءات المالية (FATF) العملات المشفرة جديرة بالاهتمام لهذا السبب[٢٨].

بالإضافة إلى ذلك، سيتم تحديد الطبيعة القانونية للعملات المشفرة وخصائصها وتقييمها فيما يتعلق بما إذا كان يمكن تعريفها على أنها نقود أو نوع من المال. يعد هذا التحديد ضروريًا لإثبات أن العملات المشفرة وسيلة محتملة لغسل الأموال.

وعليه، ووفقًا لما سبق تحديده، سيأتي تقسيم هذا الفصل إلى مبحثين. نتعرض في أولهما لمفهوم العملات المشفرة وبيئتها الإفتراضية. ونبحث في ثانيهما للطبيعة القانونية للعملات المشفرة.

المبحث الأول
مفهوم العملات المشفرة وبيئتها الإفتراضية

تمهيد وتقسيم:

غالبًا ما يتم تقديم عملة البيتكوين Bitcoin على أنها عملة افتراضية Monnaie Virtuelle، كما يعبر عن الاقتصاد الحاكم لهذه العملات بالاقتصاد الافتراضي أو

(28)- Financial Action Task Force, "Virtual Currencies– Key Definitions and Potential AML/CFT Risks", June 2014. Available online on the site of FATA in 11/4/2022:
https://www.fatf-gafi.org/media/fatf/documents/reports/Virtual-currency-key-definitions-and-potential-aml-cft-risks.pdf

الاقتصاد التركيبيSynthetic Economy، والذي يعبر عن اقتصاد ناشئ في عالم افتراضي، وعادة ما تحدث تبادلات للسلع الافتراضية في سياق لعبة عبر الإنترنت، لا سيما في الألعاب متعددة اللاعبين عبر الإنترنت. وينخرط الأفراد في هذه الاقتصاديات إما للترفية والتسلية في كثير من الأحيان أو لتحقيق منافع اقتصادية حقيقية. وتنبع إشكالية عملات البيتكوين تحديدًا في تقاطعها مع العالم المادي، وهو ما تحدثه من أثر فيه، لا سيما من خلال قدرة الأفراد على تبادلها مقابل عملات ذات عطاء قانوني[٢٩].

ولما كانت صفة الإفتراضية تُعد صفة ملاصقة للعملة المشفرة، وسمة أساسية من سماتها، وعنصرًا مفترضًا لوجودها ولتعريفها، وجب التعرض إليها بما يحيط بمعناها ومبناها. وعليه، سيأتي تقسيم هذا المبحث إلى مطلبين. نتعرض في أولهما لمفهوم العوالم الإفتراضية وعملاتها. ونتناول في ثانيهما لمفهوم العملات المشفرة وعملات البيتكوين.

المطلب الأول
مفهوم العوالم الإفتراضية وعملاتها

تمهيد وتقسيم:

للعالم الإفتراضي مفهومه وسماته الخاصة واقتصاده المستقل عن العالم المادي الواقعي، برغم التقاطعات والتفاعلات بين العالمين. ويقتضي الوقوف على طبيعة العملات المشفرة، لا سيما عملة البيتكوين، التعرض لكينونة هذا العالم– باعتباره البيئة أو الوسط المحيط– والعملات الافتراضية الواردة به.

وعليه، ولتحقيق هذه الغاية، سيأتي تقسيم هذا المطلب إلى فرعين. نتناول في أولهما لمفهوم العوالم الإفتراضية وسماتها. ونتعرض في ثانيهما لماهية العملات الافتراضية وأنواعها.

([٢٩])– يُعرف بعض الباحثين الاقتصاد الافتراضي بأنه تكتل من المنصات المتطورة، والأسواق الوليدة والمريبة في كثير من الأحيان، والرافضين المهرة، والأصول المتقلبة، والرواد الطموحين الذين يتواجدون أو يعملون بشكل فريد في البيئات الافتراضية. إنه بعيد المنال، خلف ستارة رقمية، وغير مرئي لمعظم الأفراد. داخلها، هناك مجرة من الأنشطة والفرص. حدود اقتصادية جديدة قد تكون مجرد الرد على فجوة الثروة بين الأجيال. **راجع:**

John Egan, Nadya Ivanova, Giorgio Tarraf, Aurore Geraud& Nathalie Béchet, “The Virtual Economy”, ATELIER.NET. Available online on 14/9/2022 at: https://atelier.net/virtual-economy/

(ISSN: 2537- 0758)

الفرع الأول
مفهوم العوالم الإفتراضية وسماتها

أولًا- مفهوم العالم الإفتراضي:

أدى تطوير العوالم الافتراضية Virtual Worlds، من حيث الميزات التقنية واتساع نطاق تجارب المستخدم فيها، إلى فهم مجزأ للباحثين لكينوكة العالم الافتراضي ذاته. وهو ما تأيد بتعدد وتنوع المصطلحات الدالة عليه[٣٠]، وهو ما تسبب بدوره في حدوث ارتباك حول هذا المفهوم. ولعل أكثر تعريفات العالم الإفتراضي استخدامًا هو من يعرفها بأنها "شبكة متزامنة ومستمرة من الأشخاص، يتم تمثيلها كصور رمزية، تيسرها أجهزة كمبيوتر متصلة بالشبكة"[٣١]. وتعد الصورة الرمزية المكون الرئيسي لهذا التعريف الذي يميز العوالم الافتراضية عن التقنيات الأخرى. إذ يميز- بشكل واضح- بين

---

(٣٠)- على سبيل المثال، يُطلق على العالم الإفتراضي التعبيرات الآتية: العالم الافتراضي Virtual World (VW)؛ البيئة الافتراضية Virtual Environment (VE)؛ بيئة افتراضية متعددة المستخدمين Multi-User Virtual Environment (MUVE)؛ لعبة متعددة اللاعبين على الإنترنت (لعب الأدوار) Massively-Multiplayer Online (Role-Playing) Game (MMO(RP)G)؛ عالم افتراضي غامر immersive Virtual World (IVW)؛ عالم غامر Immersive World؛ بيئة غامرة عبر الإنترنتImmersive Online Environment؛ بيئة التعلم الافتراضية ثلاثية الأبعاد 3D Virtual Learning Environment؛ عوالم افتراضية مفتوحة open-Ended Virtual Worlds؛ عوالم محاكاة Simulated Worlds؛ عالم افتراضي جاد Serious Virtual World؛ العالم الافتراضي الاجتماعيsocial Virtual World؛ عالم افتراضي اصطناعي Synthetic Virtual World؛ وبيئة التعلم الافتراضية Virtual Learning Environment (VLE). **راجع:**

Carina Girvan, "What is a virtual world? Definition and classification", Educational Technology Research and Development, 8 February 2018, pp. 1087–1100. Available online on 12/4/2022 at: What is a virtual world? Definition and classification | SpringerLink

(31)- "A synchronous, persistent network of people, represented as avatars, facilitated by networked computers". M. W. Bell., "Towards a definition of ''virtual worlds'', Journal of Virtual Worlds Research, Vol. 1, Nº. 1, July 2008, p.2. Available online on 14/9/2022 at:

https://www.researchgate.net/publication/31914872_Toward_a_Definition_of_Virtual_Worlds

الصور الرمزية المستخدمة لتمثيل مستخدم في تطبيق مثل Facebook، حيث تكون الصورة الرمزية عبارة عن تمثيل ثابت للمستخدم على موقع الويب، والصورة الرمزية في العوالم الافتراضية، حيث يكون للصورة الرمزية هيئة Agency. ومع ذلك، غفل هذا التعريف عن توضيح ما إذا كانت الألعاب التفاعلية متعددة اللاعبين، والتي تحتوي على جميع الميزات المذكورة في التعريف، هي عوالم افتراضية أم لا[٣٢].

([٣٢])- في حين أن التعريف الوارد في المتن هو الأكثر استخدامًا، إلا أن العديد من الباحثين قد قدموا وصفًا مغايرًا للعوالم الافتراضية أو أضافوا إلى هذا التعريف بعدة طرق. على سبيل المثال، يسلط ويبر Webber الضوء على الاقتصاد كميزة في العالم الإفتراضي، والذي ينعكس في امتلاكه لعملته الخاصة، والتي يمكن استخدامها لشراء السلع والخدمات في هذا العالم. ومع ذلك، لا تتمتع جميع العوالم الافتراضية باقتصاد منفصل يتعين على المستخدمين التعامل معه من أجل المشاركة في العالم الافتراضي، لذلك على الرغم من كون هذا التعريف مفيد في وصف العالم الإفتراضي، إلا أنه قاصر بعدم انطباقه على نطاق واسع على العديد من العوالم الافتراضية. من ناحية أخرى، يرى أليسون Allison على أهمية خلق المستخدمين لبيئتهم الخاصة وعدم التقيد بما يسميه أحد الباحثين "قواعد اللعبة Game–Grammar"، بينما يستخدم الباحثان Sclater وLally المعيار ذاته للتمييز بين العوالم الافتراضية القائمة على الألعاب وتلك غير القائمة عليها، مطلقًا على هذا النوع الأخير مصطلح "عوالم افتراضية مفتوحة النهاية Open–Ended Virtual Worlds". كما عرفه Colffet بأنه محاكاة الصور والأصوات باستخدام الكمبيوتر لانتاج اشياء تبدو وكأنها حقيقية. أو هو لدى Lacrama نظام من المبادئ والطرق والتكنولوجيا تستخدم لتصميم برامج تتيح التخيل والمعالجة والتفاعل مع البيئات المعقدة. وكذلك عرفه Brown وGordon وHobbs على أنه بيئة متكاملة تجمع وتدار بواسطة برنامج حاسوبى حيث يدخل المستخدم البيئة ويتفاعل مع البرنامج. **راجع:**
Webber, S., "Blended information behaviour in Second Life", Journal of Information Science, Vol. 39, Nº 1, 2013, pp. 85–100; Allison, C., Miller, A., Oliver, I., Michaelson, R., & Tiropanis, T, "The Web in education", Computer Networks, Vol. 56, Nº. 18, 2012, pp. 3811–3824; Sclater, M., & Lally, V., "Virtual voices: Exploring creative practices to support life skills development among young people working in a virtual world community", International Journal of Art and Design Education, Vol. 32, Nº. 3, 2013, pp. 331–344; Burdea, G & Colffet, P., "Virtual Reality Technology", Wiley-IEEE Press, 2nd Edition, 2003; Lacrama, D& Fera, D., "Virtual Reality, Annales", Computer Science Series. Vol. 5, Nº. 1, 2007, pp. 137- 144; M Hobbs, M. Gordon, & E. Brown., "A Virtual World Environment for Group Work", Journal of WebBased Learning and Teaching Technologies, Vol. 1, Nº. 3, 2008, pp. 1-12.

(ISSN: 2537- 0758)

وفي حقيقة الأمر، فقد نشأت العوالم الافتراضية في رحاب ألعاب شبكة الإنترنت خلال السبعنيات، ولذلك قد تُعرف العوالم الافتراضية أيضًا باسم ألعاب تقمص الأدوار متعددة اللاعبين عبر الإنترنت Massively Multiplayer Online Role-Playing Games (MMORPG)، بل أن تطورها يُعزى إلى تطور ألعاب لعب الأدوار Role–Playing Games (RPGs) [٣٣]، ويرى الباحث Brenner أن العديد من ألعاب RPGs المبكرة قد استمدت وانبثقت عن لعبة Dungeons and Dragons الشهيرة[٣٤]، وقد عُرفت الألعاب المبكرة باسم Multi-User Dungeons (MUDs)، وكانت تعتمد إلى حد كبير على النص. إلا أنه ومع تطوير الشبكات القائمة على النص أصبحت بيئات رسومية من منظور الشخص الأول مع تحسن رسومات الكمبيوتر، إلى جانب قدرة الإنترنت على التعامل مع زيادة حركة المرور، لا سيما مع زيادة الوصول إلى الإنترنت ذا النطاق العريض[٣٥].

وفي الفقه العربي، تعددت أيضًا التعريفات. فمن الفقه من عرف العالم الإفتراضي بأنه بيئة كمبيوترية تفاعلية متعددة الإستخدام،...، وكذلك يشارك المستخدم فى النشاطات المعروضة مشاركة فعالة من خلال حرية الإبحار والتجول والتفاعل، وهذه البيئات تقدم امتدادا للخبرات الحياتية الواقعية مع إتاحة درجات مختلفة من التعامل والأداء للمهمة المطلوب إنجازها. ومنهم من عرفه بأنه بيئة كمبيوترية ثلاثية الأبعاد تحاكي البيئات الحقيقية وتقدم محتوياتها بحيث يتمكن المستخدم من المعايشة والتفاعل مع مكونات هذه البيئات المولده كمبيوتريًا من خلال حواسه أو من خلال بعض الأدوات المساعدة مما يجعل المستخدم يشعر بأنه جزء من هذه البيئة يؤثر فيها ويتأثر بها. أو هو لدى فريق آخر، بيئة محاكاة افتراضية انغماسية وتفاعلية لأشياء حقيقية أو تخيلية ثلاثية الأبعاد، منشأة بواسطة رسوم الكمبيوتر ثلاثية الأبعاد، ينغمس فيها المشاهد باستخدام تكنولوجيات حاسوبية مختلفة. في الإشارة إلى هذه التعريفات وغيرها، أنظر: أ. الشيماء فتحي أحمد عبد الحليم، الواقع الإفتراضي والأطفال ذوي صعوبات التعلم، المجلة العلمية لكلية رياض الأطفال، جامعة المنصورة، المجلد الثالث– العدد الرابع، ابريل ٢٠١٧، ص ٦٠٤، ٦٠٥.

([33])- G. Lastowka, "Virtual Justice: The New Laws of Online Worlds", Yale University Press, 2010, p.31.

([34])- S. Brenner, "Fantasy Crime", Vand J Ent & Tech L 1, Vol. 11, Nº. 1, 2008, p.20. Available online on 14/9/2022 at: https://www.researchgate.net/publication/228199374_Fantasy_Crime

([35])- R. Kennedy, "Law in Virtual Worlds", Journal of Internet Law 3, Vol. 12, Nº. 10, 2009, p.2. Available online on 10/9/2022 at: https://www.researchgate.net/publication/301221232_Law_in_Virtual_Worlds

وتعد "عوالم الألعاب Game Worlds" و"العوالم المفتوحة Open Worlds"[٣٦] أوسع فئات العوالم الافتراضية. وفي خصوص عوالم الألعاب، فإنها توفر لمستخدميها أهدافًا تنافسية، وتتعلق بتحسين مستوى شخصياتهم وتجميع العناصر التي يمكنهم تجهيز شخصياتهم بها. ويتم تحقيق ذلك من خلال إكمال المهام أو مراحل اللعبة ذاتها، كما قد تشتمل العديد من عوالم الألعاب على عنصر قتالي؛ ومثالها لعبة World of Warcraft (WoW)[٣٧]، والتي توصف بأنها أكبر لعبة على الإنترنت في العالم[٣٨]، والتي بلغ عدد مستخدميها في أغسطس عام ٢٠٢٢ ما يقدر بعدد ١.١٤٩.٠٢٢ مليون لاعب في المتوسط[٣٩]. أما ألعاب العالم المفتوح، فهي نوع من البيئات الإفتراضية، التي تمكن اللاعب من التجول بحرية في العالم الافتراضي وتغيير أي عنصر حسب رغبته، ويتم تصميم مستويات اللعبة كمناطق مفتوحة واسعة مع العديد من الطرق للوصول إلى الهدف. ومن أبرز أمثلتها لعبة Second Life، وهي عالم مفتوح افتراضي ثلاثي الأبعاد، ينشئ المستخدمون بها "صورة رمزية Avatar" لهم، ويتم استخدامها لاستكشاف العالم الافتراضي، كما يمكن لهم شراء الأراضي والجزر وبناء البيوت والبحث عن الترفية والسعادة[٤٠]، وقد بلغ عدد مستخدي هذا العالم الافتراضي أكثر من مليون مستخدم منتظم[٤١].

(36)- E. Castronova, "The Right to Play", NYL Sch L Rev, Vol. 49, Nº. 1, 2004, pp.185-210, p. 185. Available online on 15/9/2022 at: https://digitalcommons.nyls.edu/cgi/viewcontent.cgi?article=1313&context=nyls_law_review

(37)- H. Newman, S. M. Blizzard, "World of Warcraft beginner's guide: How to get into WoW", October 22, 2020. Available online on 15/9/2022 at: https://www.pcgamer.com/how-to-get-into-world-of-warcraft/

(38)- T. Fahs, "IGN Presents the History of Warcraft-The battle for Azeroth rages on", Jun 14, 2012. Available online on 15/9/2022 at: https://www.ign.com/articles/2009/08/18/ign-presents-the-history-of-warcraft

(39)-Lauren Bergin, "How many people play World of Warcraft? WoW player count & population tracker (2022)", Sep 05, 2022. Available online on 15/9/2022 at: https://www.dexerto.com/world-of-warcraft/how-manya-people-play-world-of-warcraft-wow-player-count-population-tracker-1842964/

(40)- Linden Labs, "What is Second Life", July 2021. Available online on 14/9/2022 at: https://en.wikipedia.org/wiki/Linden_Lab.

(41)- Karyne Levy, "Second Life Has Devolved into a Post-Apocalyptic Virtual World, And The Weirdest Thing Is How Many People Still Use It", August 2, 2014. Available online on 15/5/2022 at:

(ISSN: 2537- 0758)

وفي حقيقة الأمر، يقتضى التعرض لكينوكة العالم الإفتراضي الفصل بين عنصريه، وبحث كلاهما استقلالا. ويتجلى العنصر الأول في مصطلح العالم، وينبغى لنا في هذا المقام أن نركز ليس على مفهوم العالم كمصطلح مستقل، وإنما على تجربة الوجود في العالم. وبالاعتماد على مفهوم هيدجر Heidegger للكشف عن ماهية العالم، فإننا نفهم العالم بناءً على تجربتنا اليومية به، سواء كان ذلك من خلال التفاعل مع الآخرين أو مع الأشياء. ولذلك تعد اللغة جزءً مهمًا من هذه التجربة، باعتبار كونها الطريقة الأساسية للتواصل مع الآخرين. وإلى جانب اللغة، فإن الأجساد المادية تحتل نصيبًا من هذا الفهم والتفسير، إذ أننا نتعرف على عالمنا بشكل أساسي لأننا نعيش ونتحرك في العالم من خلال أجسادنا. وإلى جانب البعد المكاني للعالم المادي، فهناك أيضًا بُعدًا زمنيًا– وعلى عكس نظريات الزمن في الفضاء الخارجي– واحدًا يتحرك في اتجاه واحد وبوتيرة متسقة. وعليه، يمكن تعريف العالم من منظور تجمُعي لثلاث أفكار رئيسية تتجلى في مساحة مشتركة للعيش والسكنى، نتجسد فيها من خلال أجسادنا المادية وردودنا النفسية، ونتفاعل فيه مع الأشياء والآخرين(٤٢).

وينحصر العنصر الثاني في صفة الافتراضي. والافتراضي هو المعادل للعالم الواقعي، ويصوره دولوز Deleuze على أنه ما يتعارض مع العالم الحقيقي Actual، ولكن لا يتعارض مع الواقع Real، مما يعني أن الافتراض واقع، أو على الأقل إدراكنا له كذلك(٤٣). ويسلط هذا التصور الضوء على الإشكالية التي وقع فيها العديد من الباحثين، بوصفهم العوالم الافتراضية بأنها "غير واقعية". ومع ذلك، فإن وضع الافتراضي والحقيقي كأضداد يمثل مشكلة أيضًا، حيث يتم استخدام صفة الحقيقي– غالبًا– لوصف واقع موجود في الوقت الحالي. لذلك، ربما يكون من الأفضل مقارنة العالم الافتراضي بالعالم الملموس Physical World أو العالم الطبيعي Natural World أو العالم المادي Material World، مع إدراك أن الأشخاص في كلا العالمين لا يمتلكون هوية واحدة "حقيقية" وبدلاً من ذلك لديهم هويات متعددة اعتمادًا على الأشخاص الذين يتواجدون معهم والأماكن التي يتواجدون فيها(٤٤).

---

https://venturebeat.com/business/second-life-has-devolved-into-a-post-apocalyptic-virtual-world-the-weirdest-thing-is-how-many-people-still-use-it/

(42)- Carina Girvan, Op. Cit., p. 1091.

(43)- Carina Girvan, Op. Cit., p. 1092.

(44)- Shields, R., "The virtual, London & New York: Routledge" , 2003. Available online on 15/5/2022 at:

وبالنظر لأن الحكم المسبق على الأشياء يساهم في تشكيل فهمنا للعالم، فإنه يشكل أيضًا عاملًا رئيسيًا لفهم الأشياء والأنشطة التي تبدو مألوفة في العالم الافتراضي. لذلك من المعقول أن نفترض أن العالم الافتراضي، وهو بناء بشري وبالتالي مقيد بحدود معرفتنا، هو سياق أو عالم آخر ننقل فيه معرفتنا بأشياء معينة واستخداماتها، ومع ذلك فقد تتخذ هذه الكائنات معاني بديلة في ذلك العالم البديل؛ لأنه يمثل– في الوقت ذاته– مساحة ثقافية متشابكة ومعقدة ومتسعة للغاية. لذلك فإن العالم الافتراضي هو بيئة محاكاة تتوافق مع إطار العالم المادي. ومع ذلك، فإن ما يميزه عن العالم المادي هو أنواع الخبرة المتاحة للمستخدم التي يوفرها مزيج من الميزات التقنية المختلفة، وأبرزها الصورة الرمزية(٤٥).

ثانياً- سمات العالم الإفتراضي:

يحدد Castronova ثلاث سمات محددة للعوالم الافتراضية تتمثل في "التفاعل Interactivity" و"الجسدية Physicality" و"الاستمرارية Persistence"؛ إذ يجب أن يكون المستخدمون قادرين على الوصول إلى العالم عن بُعد، كما يجب أن يكون محاكاة لبيئة مادية من منظور شخص المستخدم، وأخيراً يجب أن يستمر تشغيله بغض النظر عن وجود شخص يستخدمه أم لا(٤٦). ووفقًا للباحث، يعتبر التفاعل والاستمرارية من أهم ميزات العالم الإفتراضي. كما تبرز ميزة الاستمرارية بشكل خاص لأنها تميز العوالم الافتراضية عن ألعاب الكمبيوتر Computer Games وبرامج المحاكاة Simulations؛ ولهذا يجب أن يعمل العالم الافتراضي دائمًا، حتى عندما يقوم المستخدم بتسجيل الخروج.

كما يعرّف بيل Bell أيضًا العوالم الافتراضية من خلال سماتها، مؤكدًا على متطلب الاستمرارية الوارد بتعريف Castronova، لكنه أضاف أن التفاعل يجب أن يكون "متزامنًا Synchronous"، على هذا النحو يجب أن يكون الاتصال والتفاعل في

---

https://pages.gseis.ucla.edu/faculty/kellner/essays/reviewthevirtual.pdf;
Lehdonvirta, V., "Virtual worlds don't exist: Questioning the dichotomous approach in MMO studies", Game Studies: The International Journal of Computer Game Research, Vol. 10, Nº.1, 2010.

(45)- Carina Girvan, Op. Cit., p. 1093.

(46)- E. Castronova, "Virtual Worlds: A First Hand Account of Market and Society of the Cyberian Frontier", CESifo, Working Paper Series Nº. 618, 2001, p. 6. Available online on 17/5/2022 at:
https://papers.ssrn.com/sol3/papers.cfm?abstract_id=294828

(ISSN: 2537- 0758)

الوقت الفعلي وليس على أساس تناوب أو تعاقب الأدوار Turn Based، وتتضمن متطلبات التفاعل في الوقت الفعلي في تعريف Bell متطلبات تعريف Castronova "الجسدية". كما يتطلب Bell أيضًا أن يكون العالم الافتراضي قائمًا على الصورة الرمزية Avatar–Based، بحيث يستكشف المستخدمون العالم بصورهم الرمزية المختارة؛ ويُمكن أن يُنظر إلى هذا التطلب أيضًا على أنه استقراء لمعيار Castronova الجسدي(٤٧).

بالمثل، حددت الباحثة Carina Girvan بدورها ست سمات إجمالية للعالم الإفتراضي، تكمن في الصورة الرمزية Avatar(٤٨)، التفاعل المتزامن(٤٩)، أدوات الاتصال(٥٠)، أدوات إنشاء المحتوى(٥١)، الاستمرارية، وتمثيل الفضاء(٥٢).

---

(47)- M. W. Bell., Op. Cit., p.3.

(٤٨)– على خلاف العالم المادي، الذي نتجسد فيه ونتفاعل من خلال أجسادنا، فإن التفاعل والتجسد في العالم الإفتراضي يتطلب من ساكنيه استخدام الصورة الرمزية، والتي توفر للمستخدم وكيلًا نشطًا عنه لمواجهة هذا العالم. وتتوسط هذه الصورة الرمزية– في مظهرها وقدراتها– تجربتنا في العالم الافتراضي وتفاعلنا مع الآخرين. بينما يمكن للمستخدم أن يجعل صورته الشخصية غير مرئية، يتم تسجيل وجود كل صورة رمزية داخل النظام، مما يجعل أفعالهم ملحوظة ومحفوظة. ومن خلال توفير الحركة المجسدة داخل العالم الافتراضي، تدعم الصور الرمزية إحساسنا بوجودنا داخل مساحة مشتركة، إذ توفر الصورة الرمزية الجسم الذي من خلاله يختبر المستخدم العالم الافتراضي، يتحرك في ثلاثة أبعاد، ويتفاعل مع الأشياء وغيرها، ضمن قدرات ذلك الجسم الافتراضي وجهاز الإدخال أو مهارة المستخدم في استخدام ذلك الجهاز للتحكم في الصورة الرمزية. وهكذا نرى الصور الرمزية الخاصة بنا وبالآخرين وكيف تتفاعل داخل المساحة المشتركة. وكلما كانت هذه الأفعال أكثر واقعية، أو كانت أقرب إلى التفاعلات بين الناس في العالم المادي، زاد احتمال دعمها للشعور بالتواجد في الفضاء مع الآخرين. **أنظر:**
Yee, N., Bailenson, J. N., Urbanek, M., Chang, F., & Merget, D. "The unbearable likeness of being digital: The persistence of nonverbal social norms in online virtual environments", CyberPsychology & Behavior, Vol. 10, Nº.1, 2007, pp. 115–121.

(٤٩)– من أجل دعم الشعور بالتواجد في مساحة مشتركة مع الآخرين، يجب أن يدعم العالم الافتراضي قدرة عدد من المستخدمين لتسجيل الدخول في نفس الوقت. يتطلب هذا من كل مستخدم الاتصال بخادم مركزي من خلال جهاز الكمبيوتر الخاص به، عبر شبكة عامة أو محلية. على هذا النحو، يمكن لكل مستخدم تجربة مرور الوقت داخل العالم الافتراضي بنفس الطريقة وفي الوقت الفعلي. وعلى الرغم من أنه يمكن أن نتخيل عالمًا افتراضيًا يعمل، على سبيل المثال، باختلاف زمني عن سرعة عالمنا المادي،

ثالثاً- المدفوعات والتجارة في العالم الإفتراضي:

قد تتطلب العوالم الافتراضية مدفوعات من المستخدمين بعدة طرق، وقد يضطر المستخدمون إلى الدفع للإشتراك في العالم الإفتراضي أو للحصول على مميزات إضافية أو محتوى إضافي، كما هو الحال في عالم "Freemium" الإفتراضي(٥٣). وذات الأمر

إلا أن أفعالنا داخل العالم الافتراضي ستظل مقيدة بتوقيت أفعالنا في العالم المادي. لذلك، وبسبب الحدود غير الواضحة بين هذين العالمين، فإن مرور الوقت في العالم الافتراضي هو ذاته السائد بالعالم المادي. **أنظر:**

Carina Girvan, Op. Cit., p. 1095.

(٥٠)- تعتبر أدوات الاتصال ضرورية في العوالم الافتراضية لتسهيل التواصل بين المستخدمين. اعتمادًا على التطبيق، تشتمل هذه الأدوات على الوسائط الصوتية والنصية، من خلال أنظمة المراسلة العامة والخاصة. كما يمكن أن تشمل أيضًا تحميل الصور أو الرموز أو تصميم المساحة المشتركة. أنظر:

Carina Girvan, Op. Cit., p. 1095.

(٥١)- من أجل دعم إنشاء المحتوى من قبل المستخدمين، يجب أن تكون ميزات البناء والبرمجة متاحة. قد يشمل ذلك أدوات لتحميل المحتوى الذي تم إنشاؤه من خلال برامج رسومات الكمبيوتر ثلاثية الأبعاد، ومثالها برنامج Blender (بلندر هو مجموعة من الأدوات المجانية ومفتوحة المصدر لبرامج رسومات الكمبيوتر ثلاثية الأبعاد والتي تُستخدم لإنشاء أفلام الرسوم المتحركة والمؤثرات المرئية والفن والنماذج المطبوعة ثلاثية الأبعاد والرسوميات المتحركة والتطبيقات التفاعلية ثلاثية الأبعاد والواقع الافتراضي وألعاب الكمبيوتر). كما توفر بعض العوالم الافتراضية، مثل There.com، للمستخدمين فرصة إنشاء محتوى ولكن يجب تقديم هذا والموافقة عليه قبل ظهوره في العالم. في حين أن هذا يحد من تجربة المستهلك ويحد من الشعور بالانغماس، فإن العوالم الافتراضية الأكثر شيوعًا مثل Active Worlds وSecond Life تسمح للمستخدمين بإنشاء وتحميل ونشر المحتوى بحرية. **أنظر:**

Carina Girvan, Op. Cit., p. 1095.

(٥٢)- تتعلق هذه الخاصية، بضرورة توفير التكنولوجيا للمستخدمين داخل العالم الإفتراضي تمثيلًا رسوميًا للمساحة المشتركة، وللمستخدم ذاته الموجود داخل تلك المساحة، بالإضافة إلى المستخدمين والكائنات الأخرى في ذات الحيز. ويشير هذا التمثيل إلى واقعية العالم الافتراضي، والذي قد يؤثر على مدى شعور المستخدمين بالانغماس نفسياً وعاطفياً داخله. أنظر:

Carina Girvan, Op. Cit., p. 1096.

(٥٣)- العالم الافتراضي Freemium هو عالم يمكن تشغيله مجانًا، ولكن قد يختار المستخدمون دفع رسوم مقابل وظائف أو مزايا احتكارية. راجع على شبكة الإنترنت، في ٢٠٢٢/٤/١٤:

(ISSN: 2537- 0758)

بالنسبة لعالم الألعاب، إذ توجد بعض العوالم الافتراضية، كألعاب الكلمات على الانترنت Free-To-Play Virtual Words لا تفرض رسوم اشتراك على المستخدم في وصوله للمحتوى أو استخدامه، ولا تنطوي على أي معاملات مالية. على النقيض من ذلك، تتطلب الألعاب القائمة على الاشتراك من المستخدم دفع رسوم للوصول إلى العالم الافتراضي، وعادة ما يكون ذلك برسوم شهرية، مثل لعبة WoW الشهيرة(٥٤). كما توجد عوالم افتراضية للألعاب، ومثالها الشهير لعبة Second Life، والتي تسمح للمستخدمين بالوصول إليها مجانًا، إلا أنه يمكنهم الدفع للحصول على عضوية متميزة Premium Membership، والتي تمنح المستخدم أرضًا، ومكافأة بالعملة العالمية المعتمدة بها Linden Dollars، وكذلك حق الوصول إلى العناصر المتميزة في ذلك العالم. كما يمكن لمستخدمي هذه اللعبة استخدام العملة الافتراضية Linden Dollars لشراء عناصر مميزة(٥٥).

ختامًا، يمكن القول، بأن التجارة هي سمة مشتركة في معظم العوالم الافتراضية، والتي تتم في الغالب عبر العملات الإفتراضية العالمية. والتي يلجأ إليها المستخدمون لشراء أشياء أو للوصول إلى محتوى أو عناصر متميزة، وغالبًا ما يكتسبون كذلك فوائض من العناصر الشائعة وكذلك بعض العناصر النادرة. وعليه، فإن عملات العالم الافتراضي هي وسيلة التبادل فيه، وعادة ما يكون لكل عالم افتراضي عملته الخاصة به، مثل Linden Dollars في Second Life كما سبق الذكر. ويتم إصدار هذه العملات لعوالم افتراضية محددة والتحكم فيها من قبل مطوري العالم الإفتراضي ذاته، ولا يتم تصنيفها على أنها عملات مشفرة، كما سيرد الذكر لاحقًا.

Juliana Liu., "Video Games Embrace China's Freemium Model to Beat Piracy", BBC News, 4 January 2013. Available at: https://www.bbc.com/news/technology-20899165.

(54)- World of Warcraft. Available at the site of Wikipedia on 17/5/2022 at: https://en.wikipedia.org/wiki/World_of_Warcraft

(55)-Dottie Linden, "Premium Membership Benefits, Second Life," 23 Jun, 2022. Available online on 18/5/2022 at: https://lindenlab.freshdesk.com/support/solutions/articles/31000135216-premium-membership-benefits

الفرع الثاني
ماهية العملات الافتراضية وأنواعها

أولًا- ماهية العملة الإفتراضية:

يشير مصطلح العملات الافتراضية إلى أي عملات موجودة فقط في شكل إلكتروني، وليس لها شكل مادي رسمي. كما عرفت مجموعة العمل المالي((FATF العملة الافتراضية Virtual Currency على أنها "تمثيل رقمي للقيمة يمكن تداوله رقميًا ويعمل (١) كوسيط للتبادل؛ (٢) وحدة حساب؛ و(٣) مخزن ذو قيمة، ولكن ليس لها وضع قانوني... ولم يتم إصدارها أو ضمانها من قبل أي سلطة قانونية، وتفي بالوظائف المذكورة أعلاه فقط بالاتفاق داخل مجتمع مستخدمي العملة الافتراضية". (٥٦)

كما نظر البنك المركزي الأوروبي The European Central Bank (ECB) إلى العملات الافتراضية على أنها "مخططات Schemes"(٥٧)، وفي عام ٢٠١٢ عرّفها على أنها "نوع من النقود الرقمية غير المُنظمة، والتي يتم إصدارها والتحكم فيها عادة من قبل مطوريرها، ويتم استخدامها وقبولها بين أعضاء مجتمع افتراضي محدد". إلا أن موقف البنك المركزي الأوروبي فيما يتعلق بالعملات الافتراضية قد تغير في عام ٢٠١٥، وذكر البنك أنه يجب حذف صفة غير المنظم Unregulated من التعريف الصادر في عام ٢٠١٢، حيث أدرك أن بعض المشرعين قد نظموا العملات الافتراضية، وأورد تعريفًا حديثًا للعملة الإفتراضية بأنها "التمثيل الرقمي للقيمة، غير الصادر عن بنك مركزي أو مؤسسة ائتمانية أو مؤسسة أموال إلكترونية، والتي، في بعض الظروف، يمكن استخدامها كبديلٍ للنقود"(٥٨). وفي حقيقة الأمر، لا يقر البنك

(56)- "a digital representation of value that can be digitally traded and functions as (1) a medium of exchange; and/or (2) a unit of account; and/or (3) a store of value, but does not have legal tender status … It is not issued nor guaranteed by any jurisdiction, and fulfils the above functions only by agreement within the community of users of the virtual currency". Financial Action Task Force, "Virtual Currencies– Key Definitions and Potential AML/CFT Risks", June 2014, p.4. Available online on 16/4/2022 at: https://www.fatf-gafi.org/media/fatf/documents/reports/Virtual-currency-key-definitions-and-potential-aml-cft-risks.pdf

(57)- European Central Bank, "Virtual currency schemes– a further analysis", February 2015. Available online on 46/4/2022 at: https://www.ecb.europa.eu/pub/pdf/other/virtualcurrencyschemesen.pdf

(58)- "virtual currencies: means a digital representation of value that is not issued or guaranteed by a central bank or a public authority, is not necessarily

(ISSN: 2537- 0758)

المركزي الأوروبي بتكييف العملات الافتراضية على أنها مال، إلا أنه يقبل استخدامها كبديل للمال.

ومن الجدير بالذكر، اتجاه مجموعة العمل المالي إلى استبدال مصطلح "الأصول الإفتراضية" بمصطلح "العملة الإفتراضية" في توجيهها الأخير لعام ٢٠١٩ وتعديلاته، المتعلق بتطبيق نهج قائم على المخاطر للأصول الافتراضية ومقدمي خدمات الأصول الافتراضية، ومنحته ذات التعريف الممنوح مسبقًا للعملات الإفتراضية. وقد أبانت عن الغرض من هذا الاستبدال بالرغبة في توسيع نطاق تطبيق معايير مجموعة العمل المالي لتشمل أنواعًا جديدة من الأصول الرقمية ومقدمي خدمات معينة في تلك الأصول، وأوصت الدول أن تفسر تعريف الأصول الافتراضية على نطاق واسع، باعتمادها على نهج وظيفي يمكنه استيعاب التطورات التكنولوجية ونماذج الأعمال المبتكرة، من خلال تطبيقها بناءً على الخصائص الأساسية للأصل أو الخدمة، وليس التكنولوجيا المستخدمة[٥٩].

ثانياً- أنواع العملات الإفتراضية:

رغم تعميم التعريفات– الواردة أعلاه– للتطبيق على كافة العملات الافتراضية، إلا أنه توجد اختلافات مهمة بين أنواعها. إذ قسم البنك المركزي الأوروبي العملات الافتراضية إلى عملات مغلقة وأحادية الاتجاه وثنائية الاتجاه؛ بالنظر إلى الطريقة التي يمكن بها تبادل تلك العملات بأموال الاقتصاد الحقيقي أو النقود المتداولة قانونًا بالعملات الافتراضية.

فمن ناحية أولى، وفي خصوص العملة الإفتراضية المغلقة Closed Virtual Currency، فلا يقع ثمة تبادل بينها وبين النقود المتداولة قانونًا Fiat Money بأي صورة من الصور، وقد عبر البنك المركزي الأوروبي عن هذه الخاصية بأنه "لا يوجد تقريبًا أي ارتباط بين هذه العملات بالاقتصاد الحقيقي". وفي الواقع، يُستخدم هذا النوع من العملات داخل الألعاب الإفتراضية فحسب؛ ولذلك تُعرف أيضًا باسم عملات "داخل

attached to a legally established currency and does not possess a legal status of currency or money, but is accepted by natural or legal persons as a means of exchange and which can be transferred, stored and traded electronically". Ibid, p13, 25.

(٥٩)– راجع ما سيرد ذكره بشأن سياسة مجموعة العمل المالي لمكافحة غسل الأموال باستخدام العملات المشفرة، الواردة في الفرع الثاني من المطلب الثاني من المبحث الأول من الفصل الثالث.

اللعبة فقط In-Game Only". ويكتسب المستخدمون هذا النوع من العملات عبر العالم الافتراضي الذي يشاركون فيه؛ بل ولا يجوز لهم استخدام النقود المتداولة قانونًا لشرائها داخل اللعبة(٦٠).

ومن ناحية ثانية، فإن العملات الافتراضية أحادية الاتجاه هي عملات يمكن شراؤها باستخدام النقود المتداولة قانونًا، ولكن لا يمكن استبدالها مرة أخرى؛ إذ بمجرد شراء تلك العملة، فإنه يجب إنفاقها في العالم الإفتراضي أو البنية التحتية ذات الصلة. مثال على ذلك عملة Facebook Credits(٦١)؛ والتي يمكن شراؤها باستخدام النقود المتداولة قانونًا، ولكن لا يجوز إنفاقها إلا على السلع الافتراضية التي يقدمها موقع Facebook والتطبيقات المرتبطة به(٦٢).

ومن ناحية ثالثة، فإن النوع الثالث من العملات يتجلى في العملات الافتراضية ثنائية الاتجاه Bidirectional Virtual Currencies؛ وتتيح هذه العملات للمستخدم استخدامها في شراء النقود المتداولة قانونًا أو بيعها مقابلها؛ كعملة ليندن دولار Linden Dollars، والتي قدمها البنك المركزي الأوروبي كمثال على هذا النوع من العملات. وتتشابه كافة العملات من هذا النوع فيما يتعلق بإمكانية التشغيل البيني مع العالم الحقيقي"(٦٣).

---

(60)- European Central Bank, "Virtual currency schemes– a further analysis", February 2015, p.13. Available online on 46/4/2022 at: https://www.ecb.europa.eu/pub/pdf/other/virtualcurrencyschemesen.pdf

(٦١)- تمثل أرصدة فيسبوك Facebook Creditsعملة افتراضية تمكّن الأشخاص من شراء عناصر في الألعاب والتطبيقات غير المخصصة للألعاب على منصة Facebook. وتتاح أرصدة Facebook بـ ١٥ عملة بما في ذلك الدولار الأمريكي والجنيه الإسترليني واليورو والكرونة الدنماركية. وقد تم الإصدار التجريبي لهذه الأرصدة في مايو ٢٠٠٩، وانتهت المرحلة التجريبية في يناير ٢٠١١. إلا أنه وفي سبتمبر ٢٠١٣ تمت إزالة أرصدة Facebook رسميًا من تطبيق Facebook وتم تحويل أرصدة المستخدمين إلى عملاتهم الخاصة. راجع بالتفصيل على موقع Wikipedia، في ٢٠٢٢/٤/١٧: https://en.wikipedia.org/wiki/Facebook_Credits

(62)- European Central Bank, "Virtual Currency Schemes", 2012, p.14. Available online on 20/5/2022 at: https://www.ecb.europa.eu/pub/pdf/other/virtualcurrencyschemes201210en.pdf

(٦٣)- يقصد بمفهوم التشغيل البيني القدرة على الاتصال أو تنفيذ البرامج أو نقل البيانات بين الوحدات الوظيفية المختلفة بحيث لا يحتاج المستخدم إلى معرفة الخصائص الفريدة لهذه الوحدات. أو هو قدرة

(ISSN: 2537- 0758)

ومن الجدير بالذكر، أن البنك المركزي الأوروبي يصنف العملات الافتراضية بناءً على حركة العملات الإفتراضية داخل وخارج اقتصاد النقود المتداولة قانونًا. وبالمثل، تصنف مجموعة العمل المالي FATF بدورها العملات الافتراضية من ناحية قابليتها للتحويل إلى النقود المتداولة قانونًا، إلا أنها تعتمد تصنيفًا آخر بالنظر إلى الهيكل التنظيمي للعملة الافتراضية ذاتها(٦٤). إذ أنها تقسم العملات إلى فئتين من ناحية مركزيتها من عدمه. وداخل هذان الفئتان، تُقسم العملات بحسب قابليتها للتحويل من عدمه.

ووفقًا لهذا التصنيف، تكون العملة الافتراضية قابلة للتحويل Convertible إذا كان من الممكن تحويلها إلى عملة متداولة قانونًا Fiat Currency؛ فإذا لم يكن ذلك ممكنًا، تكون العملة غير قابلة للتحويل Non-Convertible. وقد يشار إلى ذلك أيضًا بالعملات "المفتوحة" أو "المغلقة"؛ إذ أن العملة غير القابلة للتحويل تعمل بنظام مغلق Closed System، ولا يجوز تحويلها إلى أي عملة ذات تداول قانوني. ومن الملاحظ في هذا الصدد أن عدم القابلية للتحويل ليست ثابتة؛ إذ أن العملة الافتراضية غير القابلة للتحويل قد تصبح كذلك، حتى من خلال مرافق تابعة لجهات خارجية، خارج نطاق سيطرة مسئول العملة(٦٥). وبالمقارنة مع تصنيف البنك المركزي الأوروبي للعملات الافتراضية، تعد كل من العملات المغلقة وأحادية الاتجاه غير قابلة للتحويل حسب تصنيف مجموعة العمل المالي FATF. بالإضافة إلى ذلك، فإن قيم هذه العملات ليست ثابتة، بل تمليها قوى السوق Market Forces، وهذه الخاصية تميز العملات الرقمية عن تسهيلات الدفع الرقمية Digital Payment Facilities، التي لها أسعار

أنظمة تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، والعمليات التجارية التي تدعمها، على تبادل البيانات وإتاحة تبادل المعلومات والمعرفة. راجع على شبكة الإنترنت، في ٢٠٢٢/٤/١٦:
https://blog.desdelinux.net/ar/interoperabilidad-nube-como-lograrlo/?utm_source=destacado-inside

(64)- Financial Action Task Force, "Virtual Currencies– Key Definitions and Potential AML/CFT Risks", June 2014, p.8. Available online on 17/4/2022 at: https://www.fatf-gafi.org/media/fatf/documents/reports/Virtual-currency-key-definitions-and-potential-aml-cft-risks.pdf

(65)- ibid, p.5.

صرف ثابتة Fixed Exchange Rates[٦٦]، مثل PayPal[٦٧] أو Liberty Reserve[٦٨] التي انتهى التداول بها حاليًا.

ومن ناحية أخرى، تنظر مجموعة العمل المالي أيضًا في هيكل Structure العملة الافتراضية ذاته من أجل تصنيفها. وتصنف الهياكل إلى مركزية أو لامركزية. وتكون العملة الافتراضية مركزية Centralised عندما يتم التحكم فيها من قبل سلطة إدارية واحدة؛ ومن أمثلة ذلك عملات العوالم الافتراضية Currencies Of Virtual Worlds. وقد تختلف درجة السيطرة التي تمارس وفقًا لممارسات السلطة المسئولة وما إذا كانت العملة قابلة للتحويل أم لا. بينما تفتقد العملة اللامركزية إلى السلطة المركزية؛ وتستند في طرحها إلى خوارزمية Algorithm أو رمز Code يملي إنتاج العملة.

في ضوء أهداف هذا البحث، يبدو من المنطقي اعتماد تصنيفات مجموعة العمل المالي عن تلك الخاصة بالبنك المركزي الأوروبي؛ فيما يتعلق بغسيل الأموال، من المهم أن يمتلك فاعل الجريمة القدرة على تحويل العملة الافتراضية مرة أخرى إلى عملة متداولة قانونًا من أجل الاستفادة الكاملة من عائدات الجريمة. على هذا النحو تقبع العملات الافتراضية في واحدة من ثلاث فئات؛ تتجلى في كونها مركزية قابلة للتحويل[٦٩]، مركزية غير قابلة للتحويل[٧٠]، وغير مركزية قابلة للتحويل[٧١]. ومن

(66)- C. Chambers Jones & H. Hillman, "Financial Crime and Gambling in a Virtual World: A new Frontier in Cybercrime", Edward Elgar, 2014, p.139.

(67)- PayPal, About PayPal. Available online on 22/5/2022 at: https://www.paypal.com/ls/webapps/mpp/about.

(68)- BBC News, "Liberty Reserve digital money service forced offline", 27 May 2013. Available online on 22/5/2022 at: https://www.bbc.com/news/technology-22680297

(٦٩)- ومن أمثلتها عملة Linden Dollars المستخدمة في العالم الافتراضي Second Life، ويمكن للمستخدمين استبدال عملتهم بالدولار الأمريكي. وتعد هذه العملة من العملات المركزية بالنظر لاستئثار شركة Linden Labs المطورة لعالم Second Life بالتحكم بها.

(٧٠)- ومن أمثلتها عملة اللعبة الافتراضية World of Warcraft (WoW) المسماه WoW gold، وتفتقد هذه العملة للقابلية للتحويل، إذ لا يجوز للمستخدمين تحويلها أو تداولها إلى عملة ذات تداول قانوني. كما يتم التحكم فيها من قبل شركة Blizzard Entertainment بوصفها مطوري اللعبة.

(٧١)- ومن أمثلة العملات اللامركزية البيتكوين والدوجكوين Dogecoin، إذ يمكن تحويلها أو تبادلها مقابل العملات المتداولة قانونًا، إلا أنه لا يتم التحكم فيها من قبل أية سلطة مركزية.

(ISSN: 2537- 0758)

الجدير بالذكر في هذا الصدد أن مجموعة العمل المالي أو البنك المركزي الأوروبي لم يحددا أي أمثلة للعملات اللامركزية غير القابلة للتحويل.

بالإضافة إلى ذلك، يمكن تصنيف العملات الافتراضية من ناحية نطاق استخدامها. إذ تُعرف العملة الافتراضية باسم عملة العالم الافتراضي عندما يتم قبولها فقط في عالم افتراضي معين؛ ويتم التحكم في هذا النوع من العملات الافتراضية من قبل مطوري العالم الافتراضي ذاته وبالتالي تعد من العملات المركزية. وهذا النوع من العملات قد يكون قابلًا للتحويل أو غير قابل لذلك.

المطلب الثاني
مفهوم العملات المشفرة وعملات البيتكوين

تمهيد وتقسيم:

تم تقديم عملة البيتكوين المشفرة إلى العالم في عام ٢٠٠٩ بعد الأزمة المالية لعام ٢٠٠٨، وكان الهدف منها أن تكون شكلاً بديلًا للعملة يمكن استخدامه بحرية، ودون قيود، ودون الحاجة إلى تدخل وسطاء ماليين.

اكتسبت العملة شهرتها بعد قضية طريق الحرير الشهيرة بين عامي ٢٠١١ و٢٠١٣، إذ كانت عملة البيتكوين هي العملة المشفرة الوحيدة المتداولة، والتي تشير التقديرات إلى قيام ما يزيد عن مائة ألف مستخدم بإجراء معاملات بها تزيد قيمتها عن ٢٠٠ مليون دولار من المعاملات غير المشروعة[٧٢]. ومنذ ذلك الحين، تم تقديم الآلاف من العملات المشفرة الإضافية. وتعتبر كافة العملات المشفرة بخلاف عملة البيتكوين عملات بديلة Altcoins، والتي يبغ عددها مجتمعة– حتى وقت كتابة هذا البحث– ٢٠٢٦٨ عملة مشفرة، بقيمة سوقية عالمية تقدر بمبلغ ٩٦١.٩١ مليار دولار أمريكي، كما تهيمن عملة البيتكوين على باقي العملات المشفرة بنسبة ٣٩.٥٠٪[٧٣].

وعليه، وللوقوف على مفهوم عملة البيتكوين باعتبارها من العملات المشفرة، وتفاعلها مع العالم المادي الملموس، سيأتي تقسيم هذا المطلب إلى فرعين. نتناول في أولهما لمفهوم العملات المشفرة وتفاعلها مع العالم المادي. ونتعرض في الفرع الثاني لمفهوم عملات البيتكوين وسماتها.

([٧٢])– سيأتي التعرض إلى هذه القضية في الفرع الأول من المطلب الأول من المبحث الثاني من الفصل الثاني من هذا البحث، لذا نحيل إليها منعًا للتكرار.

([73])- Coinmarketcap, "Today's Cryptocurrency Prices by Market Cap". Available online on 17/9/2022 at: https://coinmarketcap.com/

الفرع الأول
مفهوم العملات المشفرة وتفاعلها مع العالم المادي

أولًا- تحديد ماهية العملات المشفرة:

لتعريف العملات المشفرة، يجب بدايَة النظر إليها على أنها فئة معينة من العملات الافتراضية Virtual Currencies تختلف عن العملات الورقية المتداولة قانونًا Fiat Currencies والأموال الإلكترونية E-Money. وتُعرف العملات الورقية بأنها العملات التي تصدرها الحكومة ولا تدعمها بسلعة مادية مثل الذهب أو الفضة، بل تدعمها الحكومة التي أصدرتها، وتُشتق قيمة النقود الورقية من العلاقة بين العرض والطلب واستقرار الحكومة المصدرة، بدلاً عن قيمة السلعة التي تدعمها(٧٤).

أما النقود الإلكترونية، فتُعرف بأنها "تمثيل رقمي للعملة القانونية Digital Representation of a Fiat Currency"(٧٥)، وتمثل آلية يتم استخدامها لتحويل العملة القانونية بصورة إلكترونية؛ وهي بهذا المعنى لا تعد عملة منفصلة، بل مجرد آلية Mechanism يتم من خلالها نقل العطاء القانوني من صورة مادية إلى إلكترونية(٧٦).

---

(٧٤)- راجع على شبكة الإنترنت، في ٢٠٢٢/٤/١٧:
https://www.investopedia.com/terms/f/fiatmoney.asp

(75)- Financial Action Task Force, "Virtual Currencies– Key Definitions and Potential AML/CFT Risks", June 2014, p.4. Available online on 17/4/2022 at: https://www.fatf-gafi.org/media/fatf/documents/reports/Virtual-currency-key-definitions-and-potential-aml-cft-risks.pdf

(٧٦)- في الواقع، فقد تعددت تعريفات النقود الإلكترونية. فعرفها جانب من الفقه بأنها "مجموعة من البروتوكلات والتوقيعات الرقمية التي تتيح للرسالة الإلكترونية أن تحل فعليًا محل تبادل العملات التقليدية، أو هي المكافئ الإلكتروني للنقود التقليدية المعتاد تداولها". وعرفها جانب آخر بأنها "نقود يتم نقلها إلكترونيا". كما عرفها بنك التسويات الدولية BIS بأنها "قيمة نقدية في شكل وحدات ائتمانية مخزونة بشكل إلكترونية أو على أداة إلكترونية يحوزها المستهلك". كما عرفها البنك المركزي الأوروبي بأنها "مخزون إلكتروني لقيمة نقدية على وسيلة تقنية يُستخدم بصورة شائعة للقيام بمدفوعات لمتعهدين غير من أصدرها، دون الحاجة إلى وجود حساب بنكي عند إجراء الصفقة وتستخدم كأداة محمولة مدفوعة مقدمًا". أنظر في هذه التعريفات: د. حازم فتيحة، عن النظام القانوني للنقود الإلكترونية، مجلة الاستاذ الباحث للدراسات القانونية والسياسية، المجلد ٤، العدد٢، جامعة المسيلة، الجزائر، ٢٠١٩، ص١٣٦٣- ١٣٨٨، ص ١٣٧٦؛ د. نواف حازم خالد- و- أيسر عصام داؤد، الطبيعة القانونية للنقود

(ISSN: 2537- 0758)

وقد عرفها المشرع المصري بمقتضى المادة الأولى من قانون البنك المركزي والجهاز المصرفي رقم ١٩٤ لسنة ٢٠٢٠[٧٧] بأنها "قيمة نقدية مقومة بالجنية المصري أو بإحدى العملات المصدرة من سلطات إصدار النقد الرسمية مستحقة على المرخص له بإصدارها، وتكون مخزنة إلكترونيًا ومقبولة كوسيلة للدفع"[٧٨].

الإلكترونية، مجلة كلية القانون للعلوم القانونية والسياسية، مج٤، ع ١٣، جامعة كركوك، العراق، ٢٠١٥، ص ٣٤ إلى ٧٣، ص ٤١.

([٧٧])- الجريدة الرسمية- العدد ٣٧ مكرر (و) في ١٥ سبتمبر ٢٠٢٠.

([٧٨])- من الجدير بالذكر، الإشارة إلى قيام البنك المركزي المصري في أبريل ٢٠٢١ بإصدار النسخة الثالثة من القواعد المنظمة لتقديم خدمات الدفع باستخدام الهاتف المحمول لتحل محل القواعد السابق إصدارها في نوفمبر ٢٠١٦ وتعديلاتها. وقد احتوت هذه النسخة على تنظيم عملية إصدار **النقود الإلكترونية** وإدارة النظام. ووفقًا لما أورده البند ٣-١ ١-٣ يقتصر حق إصدار وحدات النقود الإلكترونية على البنوك الخاضعة لرقابة البنك المركزي المصري وذلك بعد الحصول على موافقته. ويُعد البنك مصدر وحدات النقود الإلكترونية ويُشغل نظامًا لإدارة سجلات النقود الإلكترونية بشكل كامل ودقيق ومستمر، وتوضح هذه السجلات قيمة النقود المُصدرة ومُستخدمي النظام ومُقدمي الخدمة وبيان رصيد الحسابات الخاصة بكل منهم وإجمالي هذه الأرصدة. ويراقب هذا النظام حركة أوامر الدفع الخاصة بوحدات النقود الإلكترونية وإصدار تقارير Audit Trail مُفصلةُ عن أوامر الدفع، مع ربط العمليات بُمستخدمي النظام ومقدمي الخدمة. ويمثل عجز النظام عن إصدار تقارير صحيحة- سواء بشكلُ- متعمد أو غير متعمد- إخلالا بهذه القواعد. ويجب أن تعادل كل وحدة نقود إلكترونية في خدمة الدفع باستخدام الهاتف المحمول قيمة نقدية تساوي جنيهًا مصريًا واحدًا. ولا يتم إصدار وحدات نقود إلكترونية إلا إذا كان البنك يحتفظ لديه بإيداعات نقدية (بالجنيه المصري) لا تقل قيمتها عن قيمة الوحدات المصدرة، ويراقب البنك المركزي المصري من خلال التفتيش على البنك المرخص له مدى الالتزام بهذه القاعدة والتأكد من أن قيمة الوحدات المصدُرة بمعرفة البنك المُصدر لا تزيد عن الإيداعات النقدية بالجنيه المصري المُحتفظ بها لديه لهذا الغرض. ويتعين على البنك في ضوء تقييمه للمخاطر المرتبطة بالخدمة وضع حد أقصى مناسب لوحدات النقود الإلكترونية المُصدرة على أن يتم إحاطة البنك المركزي عند كل تغيير لهذا الحد. في الإشارة إلى موجز هذا التقرير، راجع على شبكة الإنترنت، في ٢٠٢٢/٢/٢٨:

MENA, "Egypt's central bank allows banks to issue electronic currencies", Ahram Online,Thursday 22 Apr 2021:
https://english.ahram.org.eg/NewsContent/3/12/409805/Business/Economy/Egypts-Central-Bank-allows-banks-to-issue-electron.aspx;

أما العملة الافتراضية Virtual Currency، فقد سبق عرض تعريفها المقدم من مجموعة العمل Financial Action Task Force (FATF) بأنها "تمثيل رقمي للقيمة يمكن تداوله رقميًا ويعمل (١) كوسيط للتبادل؛ (٢) وحدة حساب؛ و (٣) مخزن للقيمة، ولكن ليس لها وضع قانوني... ولم يتم إصدارها أو ضمانها من قبل أي سلطة قانونية، وتفي بالوظائف المذكورة أعلاه فقط بالاتفاق داخل مجتمع مستخدمي العملة الافتراضية"(٧٩).

وكما سبق الذكر أيضًا، فقد أُطلق هذا التعريف لينطبق على كل من عملات العالم الافتراضي، بما في ذلك العملات الإفتراضية المركزية القابلة للتحويل مثل عملة Second Life المطروحة للعالم الافتراضي Linden Dollars(٨٠)، وكذلك العملات الافتراضية غير المركزية والقابلة للتحويل Convertible Decentralised Currencies، وتحديدًا العملات المشفرة المستقلة Stand-Alone Cryptocurrencies، والمعروفة باسم العملات المشفرة Cryptocurrencies(٨١)؛ مثل عملة البيتكوين Bitcoin(٨٢).

---

https://www.cbe.org.eg/ar/Pages/HighlightsPages/Mobile-Payments-3rd-ver-April-2021.aspx

(79)- Financial Action Task Force, "Virtual Currencies– Key Definitions and Potential AML/CFT Risks", June 2014, p.4. Available online on 17/4/2022 at: https://www.fatf-gafi.org/media/fatf/documents/reports/Virtual-currency-key-definitions-and-potential-aml-cft-risks.pdf

(٨٠)- للإطلاع على شرح كامل لعملة Linden Dollars، **راجع:**

R. Tromans, "The world is not enough: law for a virtual universe", European Lawyer, Vol. 70, 2007, pp. 21-25. Available online on 20/4/2022 at: https://www.europarl.europa.eu/RegData/etudes/BRIE/2022/733557/EPRS_BRI(2022)733557_EN.pdf

(٨١)- يُستخدم مصطلح العملة المشفرة للإشارة إلى العملات الافتراضية اللامركزية القابلة للتحويل. إذ يسمح التشفير لهذه العملات بقدرتها على أن تكون لامركزية. **راجع:**

D. Chaum, "Untraceable Electronic Mail, Return Addresses, and Digital Pseudonyms", Communications of the ACM, Vol. 24, Nº.2, February 1981, pp. 1-8. Available online on 24/4/2022 at: http://www.lix.polytechnique.fr/~tomc/P2P/Papers/Theory/MIXes.pdf

(٨٢)- سيتم التعرض لعملة البيتكوين تفصيلًا في الفرع الثاني من هذا المطلب. ولمزيد من التفصيل حول هذه العملة، راجع على شبكة الإنترنت، في ٢٠٢٢/٤/٢٦:

(ISSN: 2537- 0758)

ومن ناحية أخرى، فقد عرّف المشرع المصري بمقتضى المادة الأولى من قانون البنك المركزي والجهاز المصرفي– سالف البيان أعلاه– العملات المشفرة بأنها "عملات مخزنة إلكترونيًا غير مقومة بأي من العملات الصادرة عن سلطات إصدار النقد الرسمية، ويتم تداولها عبر شبكة الإنترنت".

وبرغم هذا التعميم التعريفي، المستند بالفعل إلى أن العملة المشفرة هي عملة افتراضية، إلا أن هناك فارق جوهري بينهما يكمن في أن العملات المشفرة تستخدم خوارزميات التشفير Cryptographic Algorithms خلافًا لباقي العملات الافتراضية، وهي آلية تُستخدم لتغيير البيانات من نموذج قابل للقراءة إلى نموذج محمي وكذلك للعودة إلى النموذج المقروء. وفي الواقع، تُستخدم هذه الآلية في مهام كثيرة، منها تشفير البيانات والمصادقة والتوقيعات الرقمية(٨٣).

وفي حقيقة الأمر، تعتبر العملات المشفرة– من بين باقي العملات الافتراضية الأخرى– من المهددات الكبرى لوقوع جرائم غسل الأموال، وفقًا لتحديد مجموعة العمل المالي(٨٤)، ويستند ذلك لآلية التشفير المستخدمة في اخفاء هوية المستخدمين، ولعدم وجود سلطة مركزية تدير العملة المشفرة أو توفر نظام تعويض أو انصاف للمتضررين

Hossein Nabilou, "How to Regulate Bitcoin? Decentralized Regulation for a Decentralized Cryptocurrency", International Journal of Law and Information Technology, Vol. 27, Nº.3, 2019, pp. 266-291. Available online at: https://papers.ssrn.com/sol3/papers.cfm?abstract_id=3360319 ; Benjamin Geva, "Disintermediating Electronic Payments: Digital Cash and Virtual Currencies", Journal of International Banking Law and Regulation, Vol. 31, Nº.12, pp. 661-674. Available online at https://digitalcommons.osgoode.yorku.ca/scholarly_works/2613/ ; European Parliament's Committee on Economic and Monetary Affairs, "Virtual Currencies- Monetary Dialogue", July 2018. Available online at: https://www.europarl.europa.eu/cmsdata/149902/KIEL_FINAL%20publication.pdf

(٨٣)– لمزيد من التفاصيل حول خوارزميات التشفير، **راجع:**

A. Gupta, N. K. Walia, "Cryptography Algorithms: A Review", IJEDR, Vol. 2, Nº. 2, 2014, pp. 1667-1672. Available online on 1/5/2022 at: file:///C:/Users/ASUS/Downloads/AnjulaPublishedPaperofIJEDR1402064.pdf

(84)- Financial Action Task Force, "Virtual Currencies– Key Definitions and Potential AML/CFT Risks", June 2014, p.9. Available online on 27/4/2022 at: https://www.fatf-gafi.org/media/fatf/documents/reports/Virtual-currency-key-definitions-and-potential-aml-cft-risks.pdf

Redress System، كذلك لا يوجد مخاطب بالتزامات مكافحة غسل الأموال كالمؤسسات المالية والمهن غير المالية المحددة؛ مثل الإلتزام بتقديم تقارير الأنشطة المشبوهة Suspicious Activity Reports (Sars) أو الالتزام بتوفير العناية الواجبة للعملاء Customer Due Diligence.

ومن الجدير بالملاحظة وجود ارتباك على الصعيد الدولي والمقارن في صياغة المصطلحات التعريفية الدالة على العملات الإفتراضية أو المشفرة المقبولة، ويستخلص هذا الارتباك من استخدام عددًا من المصطلحات المتباينة من قبل المنظمات الدولية وعبر الوطنية، مثل مجموعة العمل الدولي FATF والاتحاد الأوروبي EU، وكذلك من قبل بعض التشريعات المقارنة كالمملكة المتحدة والولايات المتحدة الأمريكية وأستراليا. فتقر مجموعة العمل المالي مصطلح "الأصول الافتراضية Virtual Assets"، ويُعاب على هذا المصطلح وسعه، إذ يصلح ليشمل بين طياته العملات الافتراضية المركزية وغير المركزية. كما يستخدم الاتحاد الأوروبي مصطلح "العملات الافتراضية Virtual Currencies"[٨٥]. ويستخدم المشرع الاسترالي مصطلح "العملة الرقمية Digital Currency"[٨٦]. بينما تستخدم الوكالات الأمريكية الفيدرالية أيضًا– كالاتحاد الأوروبي– مصطلح "العملات الافتراضية Virtual Currencies"[٨٧]، رغمًا عن تباين

(85)- Directive (EU) 2018/843 of the European Parliament and of the Council of 30 May 2018 amending Directive (EU) 2015/849 on the prevention of the use of the financial system for the purposes of money laundering or terrorist financing, and amending Directives 2009/138/EC and 2013/36/EU (Text with EEA relevance). Available online on 2/5/2022 at: https://eur-lex.europa.eu/legal-content/EN/TXT/?uri=celex%3A32018L0843

(86)- Anti-Money Laundering and Counter-Terrorism Financing Act 2006, s.5. Available online on 4/5/2022 at:
https://www.legislation.gov.au/Details/C2021C00243

(٨٧)– وهو ما يتضح من تقرير مكتب المساءلة الحكومية الأمريكي GAO لعام ٢٠١٤ حول العملات الافتراضية، وأيضًا من لوائح شبكة مكافحة الجرائم المالية FinCEN، وأيضًا لجنة تداول السلع الآجلة CFTC. راجع على شبكة الإنترنت، في ٢٠٢٢/٥/٧:

United States Government Accountability Office, "Virtual Currencies: Emerging Regulatory, Law Enforcement, and Consumer Protection Challenges", May 2014, p.6. Available online at:
https://www.gao.gov/assets/gao-14-496.pdf; FinCEN, "Guidance: Application of FinCEN's Regulations to Certain Business Models Involving Convertible Virtual Currencies", FIN-2019-G001, May 9, 2019. Available online at:

(ISSN: 2537- 0758)

المصطلحات المستخدمة من قبل السلطات المختلفة في الولايات المتحدة وعدم اتساقها. بينما استخدم المشرع المصري مصطلح "العملات المشفرة" و"النقود الإلكترونية" بالقانون رقم ١٩٤ لسنة ٢٠٢٠ المتعلق بإصدار قانون البنك المركزي والجهاز المصرفي، بينما استخدم مصطلح "الأصول الإفتراضية" بقانون مكافحة غسل الأموال المعدل بالقانون رقم ١٧ لسنة ٢٠٢٠.

وبرغم عدم الاتساق التشريعي الذي وقع فيه المشرع المصري، إلا أن موقفه مبرر تمامًا لدينا، إذ أنه رغمًا عن أن مصطلح "العملات المشفرة Cryptocurrencies" المستخدم بقانون البنك المركزي هو المصطلح الأمثل للاستخدام، حيث يشير تحديدًا إلى العملات الافتراضية اللامركزية القابلة للتحويل، وهي فئة العملات الافتراضية التي تشكل خطر باستخدامها في جرائم غسل الأموال، إلا أنه بالنظر لتبني مجموعة العمل المالي– وهي الهيئة الدولية المعنية بمكافحة جرائم غسل الأموال وتمويل الإرهاب– لمصطلح الأصول الافتراضية في توجيهها لعام ٢٠١٩، ولما كانت هذه التوصيات متبناه بالكامل من قبل مجموعة العمل المالي لمنطقة الشرق الأوسط، والتي تعد مصر أحد أعضائها، فقد أقر المشرع المصري هذا المصطلح تحديدًا بقانون غسل الأموال انصياعًا لإلتزاماته الدولية في مكافحة جرائم غسل الأموال.

ثانياً- موقع جرائم غسل الأموال باستخدام العملات المشفرة من تصنيفات جرائم العوالم الإفتراضية

كان العالم الافتراضي وتطوره الدائم دائمًا محلًا لاهتمام الكثير من الفقه الأنجلو سكسوني[٨٨]، لا سيما من زاوية تطبيق القانون الجنائي في البيئة الافتراضية المستحدثة.

---

https://www.fincen.gov/sites/default/files/2019-05/FinCEN%20Guidance%20CVC%20FINAL%20508.pdf ; CFTC, "Overview of Virtual Currencies", LabCFTC, October 17, 2017. Available online at: https://www.cftc.gov/sites/default/files/idc/groups/public/%40customerprotection/documents/file/labcftc_primercurrencies100417.pdf

(88)- E. Castronova, Virtual Worlds, Op. Cit.; G. Lastowka, Op. Cit.; G. Lastowka & D. Hunter, "Virtual Crimes", NYL Sch Rev, Vol. 49, NP. 1, 2004, pp. 293- 316. Available online on 20/5/2022 at: https://digitalcommons.nyls.edu/cgi/viewcontent.cgi?article=1317&context=nyls_law_review ; O. S. Kerr, "Criminal Law in Virtual Worlds, University of Chicago Legal Forum", Vol. 2008, Nº. 1, 2008, pp. 415-429. Available online on 20/5/2022 at:

ومن ضمن نتائج هذا التقصي والاهتمام، ما انتهت إليه الباحثة الأمريكية سوزان برينر Susan W. Brenner من تصنيف الجرائم وفقًا للعالم المادي تبعًا لمعيار الضرر Harm الناجم عن الجريمة إلى جرائم ذات أضرار جسيمة أو طفيفة[٨٩]، والتي أطلقت عليهما الجرائم الحقيقية Real Crimes. ووفقًا لتصنيفها، فإن الجرائم ذات الأضرار الجسيمة Hard Harms[٩٠] هي الجرائم التقليدية Traditional Offences؛ والتي يندرج ضمن نطاقها جرائم الإيذاء الجسدي Physical Harm، أو السرقة Theft، أو

---

https://chicagounbound.uchicago.edu/cgi/viewcontent.cgi?article=1432&context=uclf

([89])- S. Brenner, Op. Cit., p. 4.

([٩٠])- تؤكد الباحثة أن "الأضرار الجسيمة" هي أساس القانون الجنائي؛ إذ أنه بانطوائها على إلحاق إصابات جسيمة وملموسة بالأشخاص أو الممتلكات، فهي أقدم الأضرار وأكثرها استمرارًا. وقد كان تصنيف هذه الأضرار ثابتًا بشكل أساسي من مدونة حمورابي Code of Hammurabi إلى التشريعات اللاحقة مثل قانون ساليك Salic Law إلى القانون العام لعصر بلاكستون Blackstone إلى التشريعات الحالية. إذ يجب على كل مجتمع أن يحظر إيقاع مجموعة من الأضرار الجسدية الأساسية (مثل القتل والاعتداء والاغتصاب) على الأفراد أو الانزلاق إلى حالة من الفوضى حيث يستغل القوي الضعيف. كما يجب على كل مجتمع أيضًا حظر مجموعة جانبية من الأضرار الجسدية (على سبيل المثال، الزنا وسفاح القربى وإساءة معاملة الأطفال)، والتي يمكن أن يؤدي إلحاقها إلى تآكل قدرته على الحفاظ على النظام الداخلي. كما يقع عليه أن يحظر أيضًا إلحاق مجموعة من الأضرار المادية الأساسية للممتلكات (على سبيل المثال، الحرق المتعمد وأنواع أخرى من الضرر والسرقة والسطو)، وستحظر المجتمعات الأكثر تطورًا أيضًا إلحاق مجموعة من الأضرار المشتقة (على سبيل المثال، الاحتيال، التزييف والتخريب والتزوير).

في المجتمعات الحديثة، نرى استقراءً للعديد من الأضرار الجوهرية والجسيمة في مجموعة مذهلة تقريبًا من الجرائم من أنواع ودرجات متفاوتة من الخطورة. يُعزى هذا الاستقراء إلى عاملين: أحدهما هو صقل الفلسفات العقابية، لتركز على الفروق الدقيقة للضرر المُلحق والسمات الشخصية للجاني في محاولة لفرض عقوبة خاصة بما يكفي لتشكيل عقوبة عادلة. أما العامل الآخر هو تسييس Politicization الجريمة؛ إذ تم التوسع في استخدام العقوبة الجنائية على نطاق واسع، ولا سيما في مجال الجرائم التنظيمية Regulatory Offenses. ويرجع ذلك إلى الهدف المتزايد للقانون الجنائي إلى تنظيم السلوك في مجموعة متنوعة من المجالات، معظمها ليس له علاقة تذكر أو لا علاقة له بإلحاق الضرر بصورة مباشرة أو غير مباشرة، وهو ما دعا إلى تمييز الجرائم ذات الضرر الطفيف. **أنظر:**
S. Brenner, Op. Cit., p. 6 to 8.

(ISSN: 2537- 0758)

الإضرار بالممتلكات Damage to Property. أما الجرائم ذات الأضرار الطفيفة Soft Harms، فهي جرائم الأضرار الخفيفة وهي أخطاء غير جسدية عالجها القانون تسبب أضرارًا طفيفة ملموسة أو غير ملموسة محلها الأخلاق Morality[٩١]، والعاطفة Affectivity[٩٢]، أو القلق المنهجي Systemic بشأن سلامة الأفراد أو الممتلكات[٩٣].

([٩١])- تشمل الأضرار الطفيفة التي تنطوي على الإضرار بالأخلاق مجموعة واسعة من الجرائم المحددة، مثل: القمار، الفحش، هتك العرض، الكفر، السكر العلني، الزنا، الدعارة، اللواط، الفساد، واستهلاك مواد كيميائية معينة. ومن الجدير بالذكر، أن المجني عليه في تلك الجرائم لا يكون عادة شخصًا فرديًا؛ إذ يُفترض أن الضرر الواقع يمس "الحس الأخلاقي للمجتمع Moral Sense Of The Community".

وفي تقصي هذا النوع من التجريم، فمن الملاحظ أن هذا التجريم لم ينتشر حتى نهاية القرن التاسع عشر، عندما أصبحت "جمعيات قمع الرذيلة" معنية باتخاذ نشاط في مجال تحريم الأنشطة التي اعتقدت أنها تقوض من النسيج الأخلاقي للدولة. إلا أن حماسة الدولة قد تراجعت ناحية استخدام القانون الجنائي لتثبيط الإيقاع غير المؤكد إلى حد ما للضرر الطفيف الواقع على الأخلاق منذ بداية القرن العشرين حتى نهايته. **أنظر:**

S. Brenner, Op. Cit., p. 8 to10.

([٩٢])- تعتبر الأضرار الطفيفة بالعاطفة إضافة متأخرة نسبيًا إلى القانون الجنائي. إذ لم يشمل القانون العام الأنجلو أمريكي الضرر العاطفي Affective Harm، وكان أقرب ما جاء به هو تجريم التشهير Libel. إلا أنه في أوائل القرن السابع عشر، جرّمت محكمة ستار تشامبر Star Chamber الإنجليزية التعليقات التشهيرية الموجهة إلى فرد، بموجب تسببيها أن القذف يمكن أن يعاقب عليه لأنه يميل إلى خلق خروقات للسلم عندما يتعهد المُشهر به بالانتقام لنفسه من وصمة العار الواردة بالقذف. وتم إدراج التشهير الجنائي تقليديًا في فئة "الجرائم ضد السلم العام"، أي الجرائم التي تهدد بشكل مباشر قدرة الحاكم على الحفاظ على النظام الداخلي. بينما عُرفت الإساءة بأنها نشر مادة من المحتمل أن "تسبب الفوضى أو الشغب أو الإخلال بالسلام.... بالإضافة إلى ذلك، تعد الجرائم الوحيدة التي تشمل بشكل مباشر الضرر الطفيف للعاطفة هي جرائم المطاردة Stalking والمضايقة أو التنمر Harassment ذات الصلة. **أنظر:**

S. Brenner, Op. Cit., p. 10 to 16.

([٩٣])- تؤكد الباحثة أنه منذ أكثر من قرن مضى، بدأ القانون الجنائي الأمريكي في استخدام "الجرائم التنظيمية" لخلق "حوافز تطلعية تسفر عن نتائج اجتماعية مثلى". وتُعرف هذه الجرائم أيضًا باسم جرائم "الرفاهية العامة Public Welfare"، والتي تعبر عن تحول في التركيز من حماية "المصالح الفردية"، التي ميزت الإدارة الجنائية في القرن التاسع عشر إلى حماية "المصالح العامة والاجتماعية". وفي

كما أطلقت على الجرائم التي ترتكب ضمن نطاق العوالم الافتراضية مصطلح الجرائم الخيالية Fantasy Crime، والتي انتهت إلى أنها نوع من الجرائم الإلكترونية[٩٤]، وأن الحجة الرئيسية لتجريم نشاط ما في عالم افتراضي هو أن له تأثيرًا مباشرًا على النظام الاجتماعي في العالم الحقيقي، وأن شاغل القانون الجنائي الحصري هو الحفاظ على النظام في العالم الحقيقي، ولكنه يتدخل أيضًا في العالم الافتراضي إذا ما أصبح ناقلًا للضرر إلى العالم المادي الحقيقي[٩٥]. وبرغم اتفاقنا مع ما انتهت إليه الباحثة، إلا أن نطاق هذا البحث ينحصر في التركيز على العملات المشفرة المستقلة، وليس العالم الافتراضي ذاته كمنشأ لتلك العملات وموطن للتعامل بها. إلا أنه، وعلى صعيد آخر، فإن غسل الأموال باستخدام العملات المشفرة المستقلة يندرج– وفقًا لتصنيفات برينر– ضمن الجرائم الإلكترونية ذات الأضرار المنهجية أو المفترضة.

ثالثًا- تفاعل العملات المشفرة مع العالم المادي:

التفاعل مع العالم المادي هو موضوع آخر نشأ عن مراجعة الأدبيات الخاصة بالعلاقة بين القانون الجنائي والعوالم الافتراضية. إذ نادى فريق من الباحثين بتطبيق نظرية الدائرة السحرية Magic Circle– التي قال بها المؤرخ الهولندي يوهان هاوزينخا

خصوص عنصر الضرر الناتج عن هذه الجرائم، فالضرر المتولد هو ضرر منهجي أو مُفترض على خلاف الضرر الفعلي المتولد من الجرائم التقليدية، ويستند الطابع المنهجي للضرر في تحقق المسئولية الجنائية تلقائيًا المؤسسة إلى عدم منع الجاني حدوث الظروف التي تخلق احتمالًا لأضرار عامة تشكل تهديدات للصحة والسلامة العامة، أو تؤدي إلى حدوث أضرار منهجية محددة مثل أضرار بيئية. **أنظر**:
S. Brenner, Op. Cit., p. 16 to 18.

(٩٤)– في حقيقة الأمر، فإن الجريمة الإلكترونية تمثل مصطلح شامل يشمل أي نشاط إجرامي ينطوي ارتكابه على استخدام تكنولوجيا الحاسب الآلي لإلحاق الضرر. وهي على هذا النحو، تشمل الجرائم الإلكترونية المقترفة في كل من المجالات العامة للفضاء السيبراني والخاصة المتمثلة في العوالم الإفتراضية. كما يمكن أن تكون الأضرار التي تسببها الجرائم الإلكترونية أضرارًا حظرتها المجتمعات تاريخيًا (مثل السرقة والاحتيال) أو أضرارًا افتراضية جديدة (على سبيل المثال، الضرر الناتج عن الهجوم المؤدي إلى الحرمان من الخدمات الموزعة Distributed Denial of Service Attack).
وبرغم اختلاف الجريمة الإلكترونية عن الجريمة التقليدية في العالم المادي من ناحية المنهجية المستخدمة لارتكاب السلوك الإجرامي وتحرير الجناة أنفسهم من قيود الواقع المادي، إلا أن الغايات المبتغاة من جرائم الجرائم الإلكترونية والأضرار المحققة لا تزال ترتكز على الواقع المادي **أنظر**:
S. Brenner, Op. Cit., p 53, 54.

(95)- S. Brenner, Op. Cit., p. 94 to 97.

Johan Huizinga لأول مرة في عام ١٩٣٨ في كتابه الشهير "قصة عنصر اللعب في الثقافة A Story of the Play-Element in Culture"- على العوالم الإفتراضية[٩٦]، القائمة على افتراض منطقة حظر داخلية Exclusion Zone Inside يجب اتباع قواعد اللعبة بداخلها، وهو ما يحمي اللعبة ذاتها وفاعليها من تأثيرات العالم الحقيقي Real World. وبالمثل، فإنه في الألعاب والوسائط الرقمية، تمثل "الدائرة السحرية" النطاق أو المساحة الخاصة التي يتم فيها تعليق القواعد الطبيعية والواقعية للعالم المادي الملموس واستبدالها بالواقع الاصطناعي لعالم الألعاب. وكما أشار أحد الباحثين، فإن الحدود التي ترسم هذا الفضاء "يمكن اعتبارها درعًا من نوع ما يحمي عالم الخيال من العالم الخارجي"[٩٧].

يمكن من خلال هذا المفهوم أن نستخلص أن قواعد القانون الجنائي للعالم المادي لا تهتم بما يحدث داخل هذا الدائرة السحرية طالما لم يتولد عنها ضرر يؤثر على العالم المادي ذاته. وبمفهوم معاكس، يتدخل القانون بما يتسرب من هذه الدائرة إلى العالم المادي. ويمكن استخدام ذات الفرضية بالنسبة لاستخدام العملات الإفتراضية المشفرة في غسل الأموال؛ إذ في هذه الحالة يمكن لهذا الاستخدام أن يتفاعل ويؤثر على النظام المالي التقليدي، ويثير حفظية القانون الجنائي ذاته للتدخل للحد من هذا التأثير؛ هذا النهج يُبرر كذلك تركيز البحث على العملات المشفرة القابلة للتحويل لأن تفاعل العملات غير القابلة للتحويل محدود للغاية في العالم المادي.

ومما يؤيد هذه النتيجة، موقف مجموعة العمل المالي FATF ذاتها، إذ يركز توجيهها لعام ٢٠١٥ على "مبادلات العملات الافتراضية القابلة للتحويل والتي تمثل نقاط تقاطع توفر بوابات للنظام المالي المنظم[٩٨]. إلا أنها وسعت من نطاق هذه

(96)- Y. S. Tseng, "Governing Virtual Worlds: Interration 2.0", Washington University Journal of Law & Policy, Vol. 35, 2011, pp. 547-570, p. 547. Available online on 10/5/2022 at: https://www.horvitzlevy.com/R5FD3S351/assets/files/Documents/Governing%20Virtual%20Worlds_%20Interration%202.0.pdf

(97)- E. Castronova., "Synthetic Worlds: The Business and Culture of Online Games". Chicago, IL: University of Chicago Press, 2005, p. 147,148.

(98)- "convertible virtual currency exchangers which are points of intersection that provide gateways to the regulated financial system". Financial Action Task Force, "Guidance for A Risk-Based Approach- Virtual Currencies", JUNE 2015. Available online on 15/5/2022 at: http://www.fatf-gafi.org/media/fatf/documents/reports/Guidance-RBA-Virtual-Currencies.pdf

التفاعلات بمقتضى توجيه عام ٢٠١٩ بما أوضحته من أنه يجب على الدول معالجة مخاطر غسيل الأموال "حيث تتقاطع هذه الأنشطة مع النظام المالي للعملة الورقية الخاضعة للتنظيم"، وأيضًا حيث "تتكون الأنشطة فقط من تفاعلات "افتراضية إلى افتراضية Virtual-to-Virtual"[٩٩].

الفرع الثاني
مفهوم عملات البيتكوين وسماتها

أولاً- تفرد عملة البيتكوين ونشأتها:

للعملات المشفرة المستقلة نماذجها المتعددة[١٠٠]، إلا أن عملة Bitcoin تستحق اهتمامًا خاصًا نظرًا لقيمتها السوقية الحالية[١٠١]، ولأنها رائدة في نمو العملات المشفرة ذاتها[١٠٢]. ورغمًا عن أن عملة Bitcoin تعد عملة افتراضية، إلا أنه يُشار إليها أيضًا

([99])- Financial Action Task Force, "Updated Guidance For A Risk-Based Approach- Virtual Assets And Virtual Asset Service Providers", October 2021. Available online on 15/5/2022 at: https://www.fatf-gafi.org/media/fatf/documents/recommendations/Updated-Guidance-VA-VASP.pdf

([١٠٠])- لمزيد من التفاصيل حول أنواع العملات الإفتراضية، راجع: د. سالي سمير فهمي عبد المسيح، الاستثمار في العملات الافتراضية، المجلة القانونية، جامعة القاهرة (فرع الخرطوم)، المجلد ١٠، العدد ٧، نوفمبر ٢٠٢١، ص ١٩٩٣-٢٠٦٦، ص ٢٠٠٨.

([101])- BBC News, "Bitcoin Currency Hits New Record High", 27 November 2017. Available online on 12/5/2022 at: https://www.bbc.com/news/business-42135963

([١٠٢])- على الرغم من اعتبارها على نطاق واسع أول عملة مشفرة، إلا أن التاريخ يؤكد بداية ظهور العملات المشفرة أو الأموال المستندة إلى شبكة الويب قبل الورقة الأصلية التي احتوت على اقتراح عملة البيتكوين بثمانية عشر سنة. فقد بدأ تاريخ العملات المشفرة في عام ١٩٩٠ عندما أنشأ عالم التشفير الأمريكي David Chaum عملة (DigiCash)، والتي تعتبر النوع الأول من الأموال عبر الإنترنت. في عام ١٩٩٣، اخترع نظام الدفع الرقمي Le Système De Paiement Numérique Ecash الذي سمح بالدفع الآمن والمجهول على الإنترنت، ووضع حدًا لمراقبة واشراف الوسطاء الماليين على المعاملات لأنه كان قائماً على عدم الوساطة Désintermédiation في المعاملات. في عام ١٩٩٨، نشأ الجيل الثاني من أموال الإنترنت من قبل شركة PayPal، والتي مكنت مستخدميها من التصرف في الأموال على منصات تصفح الويب وتحويل هذه الأموال بشفافية. حدث مهم آخر في تاريخ العملات المشفرة هو الأزمة المالية Crise Financière في عام ٢٠٠٨ المعروفة باسم أزمة الرهن العقاري

بمصطلح العملة المشفرة Cryptocurrency، وذلك لكونها تستخدم تقنية التشفير Cryptography لإخفاء هوية المرسل والمستقبل للمعاملة أو التحويل. وفي حقيقة الأمر، فإن تقنية التشفير ليست ميزة محصورة على عملة البيتكوين، إذ تستخدمها عملات مشفرة حديثة أخرى مثل Southall وTaylor[١٠٣] المؤسسة على ذات المقترحات التي قدمها عالم الكمبيوتر الأمريكي وخبير التشفير ديفيد شوم David Chaum في أوائل الثمانينيات، والذي اقترح إرسال رسائل خاصة باستخدام نظام مفتاح تسلسلي Serial Key System[١٠٤]؛ من خلال آلية تسمح بإرسال رسالة باستخدام مفتاح عام، إلا أن المرسل والمستقبل هما من يمكن لهما فحسب الوصول إلى الرسالة باستخدام مفتاح خاص. واقترح تشوم لاحقًا أنه يمكن استخدام هذه التقنية لتسهيل المدفوعات المجهولةAnonymous Payments[١٠٥].

وفي الواقع، لا تعد عملة البيتكوين العملة الرقمية الأولى؛ إذ سبقها العديد من العملات الرقمية، إلا أنها فشلت في البقاء والاستمرار. ومن الأمثلة على ذلك، عملة Beenz التي تم إطلاقها في عام ١٩٩٩، والتي وعد مطوريها بإنشاء جيل من أصحاب الملايين الإلكترونيين[١٠٦]، إلا أنها أغُلقت في عام ٢٠٠١[١٠٧]، بعد أسابيع فقط من

Crise des Subprimes. في الواقع، كانت هذه الأزمة قد شلت تقريبًا النظام المالي للولايات المتحدة من خلال التأثير على العديد من المؤسسات المالية المهمة. وبالنظر لتشكيك المستهلكين في النظام المالي، ظهرت تقنية Blockchain التي تعد أساس التكنولوجيا المستخدمة في العملات المشفرة. **راجع:**
Théo MALACARI, "Evaluation du risque de blanchiment d'argent lié aux cryptomonnaies", Mémoire, Haute École de Gestion de Genève, Genève, 12 Juillet 2019, p.20.

([103])- E. Southall and M. Taylor, "Bitcoins", Computer and Telecommunications Law Review, Vol. 19, Nº.6, 2013, pp. 177- 178.

([104])- D. Chaum, Op. Cit., p.4.

([105])- D. Chaum., "Blind Signatures for Untraceable Payments, Advances in Cryptology Proceedings of Crypto 82", D. Chaum, R.L. Rivest, & A.T. Sherman (Eds.), Plenum, 1998, pp. 199-203. Available online on 25/5/2022 at: https://chaum.com/wp-content/uploads/2022/01/Chaum-blind-signatures.pdf

([106])- BBC News, "Business: The Company File: Beenz means business", March 16, 1999. Available online on 26/5/2022 at: http://news.bbc.co.uk/2/hi/business/297133.stm

([107])- Mark W. Vigoroso, "Beenz.com Closes Internet Currency Business", E-Commerce Times, August 17, 2001. Available online on 26/5/2022 at: https://www.ecommercetimes.com/story/beenz-com-closes-internet-currency-business-12892.html

إغلاق العملة المنافسة لها Flooz[١٠٨]. ويوضح هذا الإنقضاء فشل العملات الرقمية المبكرة في قبولها كأموال من قبل مجتمع كبير بدرجة كافية.

وكما سبق الذكر في مقدمة هذا البحث، فقد أُنشئت عملة Bitcoin بواسطة ساتوشي ناكاموتو Satoshi Nakamoto في عام ٢٠٠٩[١٠٩]، وبرغم هذه الحقيقة الثابتة، فإن الهوية الحقيقية لمنشئ Bitcoin غير مثبته أو معروفة؛ لأن Satoshi Nakamoto هو اسم مستعار؛ ولم يُعرف حتى ما إذا كان ساتوشي ناكاموتو هو شخصًا واحدًا أو مجموعة من الأشخاص، إذ تمت الإشارة إلى المؤلف في الورقة المنشورة والمتضمنة اقتراح إنشاء عملات البيتكوين بضمير المتكلم "نحن"، مما أثار الشك في حقيقة كون المُطور أكثر من شخص واحد.

ثانياً- السمات المميزة لآلية عمل عملة البيتكوين:

من الجدير بالإشارة، إلى أنه رغمًا عن أسبقية ظهور العديد من العملات الرقمية لعملة البيتكوين، إلا أن هذه الأخيرة قد تميزت عنهم، بل وقد نُسخت هذه السمات في العملات الرقمية اللاحقة، ويمكن إجمال هذه الخصائص أو السمات الأساسية المميزة لعملة البيتكوين الواردة في الورقة الأصلية لساتوشي ناكاموتو في ست مراحل أساسية للعمل لضمان سلامة المعاملات. إذ يتم أولًا بث كافة المعاملات الجديدة لجميع العقد Nodes المتصلة بالشبكة[١١٠]، ثم تقوم ثانيًا كل عقدة بتجميع المعاملات الجديدة في هيئة كتلة Block[١١١]، ثم تعمل ثالثًا كل عقدة على إيجاد إثبات عمل Proof-of-

(108)- CNet, "E-currency Site Flooz Goes Offline", Jan. 2, 2002. Available online on 27/5/2022 at: https://www.cnet.com/tech/tech-industry/e-currency-site-flooz-goes-offline/

(109)- George Forgang, "Money Laundering Through Cryptocurrencies, Economic Crime Forensics Capstones", 2019, p.1. Available online on 10/6/2022 at: https://digitalcommons.lasalle.edu/ecf_capstones/40

(١١٠)- تُعرف العقدة بأنها جهاز كمبيوتر متصل بأجهزة كمبيوتر أخرى يتبع القواعد ويشارك المعلومات. وتُعرف "العقدة الكاملة Full Node" بأنها جهاز الكمبيوتر المتصل بشبكة نظير إلى نظير Peer-to-Peer الخاصة بعملة Bitcoin والتي تستضيف وتزامن نسخة من Blockchain الكامل للعملة. **راجع** على موقع منصة Bitpanda الرقمية للاستثمار، في ٢٠٢٢/٦/١١:
https://www.bitpanda.com/academy/en/lessons/what-is-a-bitcoin-node/

(١١١)- تمثل الكتل هياكل بيانات داخل قاعدة بيانات Blockchain، حيث يتم تسجيل بيانات المعاملات في Blockchain للعملات المشفرة بشكل دائم. وتقوم الكتلة بتسجيل بعض أو كل المعاملات الأحدث التي لم يتم التحقق من صحتها من قبل الشبكة، والتي بمجرد التحقق من صحتها،

(ISSN: 2537- 0758)

Work صعب لكتلها[١١٢]، لتقوم العقد المشاركة عقب انتهائها من آلية اثبات العمل ببث الكتلة إلى جميع العقد المتصلة بالشبكة، ولا تقبل هذه الأخيرة الكتلة إلا إذا تأكدت أن جميع المعاملات المالية صحيحة وصالحة. وتتجلى المرحلة الأخيرة في تعبير العقد عن قبولها للكتلة من خلال العمل على إنشاء الكتلة التالية في السلسلة[١١٣].

يقتضي الفهم المستنير الوقوف على بعض إجراءات العمل، لا سيما آلية إثبات العمل، والتي تُعّرف عملًا باسم التعدين Mining، وسبب أهميتها. إذ تُعد إحدى المشكلات الكبرى التي حالت دون تطوير عملة رقمية فعالة في الماضي هي مشكلة الإنفاق المزدوج، ولما كانت العملة المشفرة هي مجرد بيانات على الشبكة، كان يجب

يتم إغلاق الكتلة. بعد ذلك، يتم إنشاء كتلة جديدة لإدخال المعاملات الجديدة والتحقق من صحتها. وبالتالي فإن الكتلة هي مخزن دائم للسجلات التي، بمجرد كتابتها، لا يمكن تغييرها أو إزالتها. ويتم تحديد الكتل بأرقام طويلة تتضمن معلومات المعاملات المشفرة من الكتل السابقة ومعلومات المعاملات الجديدة. راجع: جوشوا بارون، أنجيلا أوماهوني، دايفيد مانهايم، وسينثيا ديون– شفارتس، تداعيات العملة الافتراضية على الأمن القومي– البحث في امكانية النشر من جهة فاعلة غير حكومية، RAND، ٢٠١٥، ص١٣. وأيضًا على موقع منصة Investopedia الرقمية، في ٢٠٢٢/٦/١١:
https://www.investopedia.com/terms/b/block-bitcoin-block.asp

(١١٢)– لا تحتوي العملات المشفرة على حراس بوابة مركزيون للتحقق من دقة المعاملات والبيانات الجديدة التي تمت إضافتها إلى Blockchain. بدلاً من ذلك، تعتمد على شبكة موزعة من المشاركين للتحقق من صحة المعاملات الواردة وإضافتها ككتل جديدة على السلسلة.

ويمثل إجراء إثبات العمل آلية إجماع لاختيار أي من هؤلاء المشاركين في الشبكة– الذين يُطلق عليهم عمال المناجم–الذين يُسمح لهم بالتعامل مع المهمة المربحة المتمثلة في التحقق من البيانات الجديدة. ويعد ذلك أمرًا مربحًا، لأن المشاركين يكافئون بعملات مشفرة جديدة عندما يتحققون بدقة من صحة البيانات الجديدة ولا يغشون النظام.

ويصف Amaury Sechet، مؤسس العملة المشفرة eCash آلية إثبات العمل بأنها "عبارة عن خوارزمية برمجية تستخدمها Bitcoin وغيرها من سلاسل الكتل لضمان اعتبار الكتل صالحة فقط إذا كانت تتطلب قدرًا معينًا من الطاقة الحسابية لإنتاجها". أو "إنها آلية إجماع تسمح للكيانات المجهولة في الشبكات اللامركزية بأن تثق ببعضها البعض". **راجع:**

E. Napoletano, Benjamin Curry, "Proof of Work Explained", Apr 8, 2022. Available online on 11/6/2022 at:
https://www.forbes.com/advisor/investing/cryptocurrency/proof-of-work/

(113)- ibid at p.3.

ايجاد آلية لمنع المستخدمين من إنفاق نفس الوحدات في أماكن مختلفة قبل أن يتمكن النظام من تسجيل المعاملات. وقد حلت آلية إجماع ناكاموتو مشكلة الإنفاق المزدوج، من خلال تحفيز العُقد المشاركة أو عمال المناجم كما يُطلق عليهم من التحقق من سلامة معاملات التشفير الجديدة قبل إضافتها إلى دفتر الأستاذ الموزع Distributed Ledger الذي هو Blockchain.

ويتطلب إثبات آلية العمل من عمال المناجم استخدام موارد الحوسبة للحصول على الامتياز. إذ يتم تجميع المعاملات الجديدة معًا في كتلة. ثم يتنافس عمال المناجم لمعالجة الكتلة الجديدة. ويتجلى التنافس في سعي عمال مناجم العملات المشفرة ليكونوا أول من يحل مشكلة حسابية معقدة أو ألغازًا رياضية عشوائية، والذي يمثل متطلبًا من النظام لمنع أي محاولة للتلاعب به. من خلال إظهار دليل على قيامهم بالعمل الحسابي– المشار إليه باسم التجزئة–Hash يكسب عامل التعدين الحق في معالجة كتلة المعاملات. ويتم اختيار عامل منجم واحد لإضافة الكتلة الجديدة، والتي لا يمكن انتاجها إلا مرة واحدة فقط، إذ لا يقبل النظام النسخ المكررة من ذات الكتلة، ويحصل هذا الفائز على مكافأة من العملات الرقمية الجديدة، ويضيف كتلة جديدة إلى Blockchain، ولا يتلقى مكافأته إلا بعد أن يتحقق المشاركون الآخرون في الشبكة من أن البيانات التي تتم إضافتها إلى السلسلة صحيحة وصالحة. وتقدر المكافأة المستحقة– حتى وقت كتابة هذا البحث– بمبلغ ٦.٢٥ من عملات البيتكوين عن كل كتلة يقوم بتعدينها بنجاح[١١٤]. وبخلاف هذه الطريقة، لا يمكن الحصول على عملات البيتكوين إلا من خلال شرائها عبر المنصات والبورصات الافتراضية Exchanges[١١٥].

بالإضافة إلى ذلك، تستخدم معاملات عملة البيتكوين تقنية تشفير Cryptography Technique مشابهة لتلك التي اقترحها تشوم Chaum عام ١٩٨١. إذ يملك كل مستخدم محفظة Bitcoin بعنوان فريد، وعندما يُرسل أحد

(114)- B. Bambrough, "A Bitcoin Halvening Is Two Years Away- Here's What'll Happen To The Bitcoin Price", Forbes, 29 May 2018. Available online on 11/6/2022 at:
https://www.forbes.com/sites/billybambrough/2018/05/29/a-bitcoin-halvening-is-two-years-away-heres-whatll-happen-to-the-bitcoin-price/?sh=58ef56495286

(١١٥)– للإطلاع على اسعار البيتكوين، وقائمة بالمنصات والبورصات الإفتراضية، راجع منصة Bitcoincharts، وهي منصة افتراضية، تقدم كافة البيانات المالية والتقنية المتعلقة بشبكة البيتكوين، تم الإطلاع في ٢٠٢٢/٦/١٢: https://bitcoincharts.com/

المستخدمين إلى آخر بعض عملات Bitcoins، يتم استخدام مفتاحين من جانب كلا المستخدمين لإتمام المعاملة. يمثل الأول المفتاح العام Public Key، والذي تقتصر وظيفته على اخبار الشبكة عن المعاملة بين المفتاحين. ويعد الثاني مفتاحًا خاصًا Private Key، وهو يماثل التوقيع Signature المحرر من قبل المُرسل للعملة، لمنع الإنفاق المزدوج، الواقع من خلال إعادة تحويل العملات إلى أي شخص آخر في الشبكة(١١٦).

ويسمح استخدام المفاتيح بدلاً من الأسماء بأن تكون جميع المعاملات عامة ويمكن التحقق منها، لضمان عدم الإنفاق المزدوج كما سبق الذكر، مع ضمان عدم الكشف عن هوية من يجرون المعاملات في ذات الوقت. وقد تعرض مكتب المساءلة الحكومية للولايات المتحدة United States Government Accountability Office لميزة عدم الكشف عن الهوية المرتبطة بالعملات المشفرة في تقريره لعام ٢٠١٤، والذي وصفها بأنها ميزة غير كاملة وتقترب من التعامل باسم مستعار Pseudonymous(١١٧)، وقد استند في ذلك إلى أنه رغمًا عن أن اسم المستخدم غير معروف، إلا أنه يتم نشر تفاصيل أخرى على البلوك شاين Blockchain، مثل عنوان Bitcoin الخاص بالمستخدم ووقت إجراء المعاملة ومقدار المبلغ، وهذا النشر لا يمثل إخفاء للهوية بشكل كامل. وزيادة على ذلك، فإن المعاملة لا تقع مباشرة بين مستخدم وآخر، بل يتم تأكيد إجراء هذه المعاملات من قبل باقي مستخدمي الشبكة؛ لضمان أن المُرسل لديه أموال كافية وأنه لا يوجد إنفاق مزدوج لعملة البيتكوين. ويحدث هذا التأكيد عند العثور على إثبات العمل؛ وفي هذه المرحلة، تتحقق العقدة التي قامت بحل إثبات العمل من جميع المعاملات التي حدثت منذ أن تم إنتاج آخر إثبات عمل(١١٨).

وتأكيدًا على ما توصل إليه مكتب المساءلة الحكومية الأمريكي، انتهى مجموعة من الباحثين وعلى رأسهم الباحثة الأمريكية في علوم الكمبيوتر والهندسة ميكليجون

(116)- Sanz-Bas, D. & Rosal, C.D & Alonso, S. L. N., Op. Cit.,p.2.
(117)- United States Government Accountability Office, "Virtual Currencies: Emerging Regulatory, Law Enforcement, and Consumer Protection Challenges", May 2014, p.6. Available online on 13/6/2022 at: https://www.gao.gov/assets/gao-14-496.pdf
(118)- Satoshi Nakamoto, Op. Cit., p.3.

Meiklejohn[١١٩] إلى أنه يمكن أيضًا تحدي ميزة اخفاء الهوية التي توفرها العملات المشفرة مثل Bitcoin، إذ كانوا قادرين على تحليل عدد ١.٩ مليون مفتاح عام وتحديد هوية مستخديهم في العالم الحقيقي. ومع ذلك، اثبتوا في ذات الوقت أنه في كثير من الحالات، لم تكن الهوية اسمًا حقيقيًا، ولكن بدلاً من ذلك كانت اسمًا وهميًا أو مستعارًا، كاسماء لمستخدمين على بعض مواقع المنتديات[١٢٠]. كما استطاع الباحث المجري جوهاز Juhász وآخرون تحديد هوية عدد ٢٢٣٦٣ مستخدم و١٧٩٧ عنوان IP مرتبط[١٢١]. ويؤكدون على أن طريقتهم في تحديد الهوية رخيصة من حيث الموارد، كما أن الخوارزميات الخاصة بهم سهلة التنفيذ نسبيًا ويمكن دمجها مع المعلومات الأخرى المتعلقة بمعاملات Bitcoin[١٢٢]. وتؤكد هذه الدراسات والأبحاث أن إخفاء الهوية المرتبط بالعملات المشفرة قد تآكل من خلال بعض التقنيات المستخدمة.

ثالثًا- تكرار نموذج البيتكوين لآلية العمل في العملات المشفرة الأخرى ومستقبله:

أدى نجاح نموذج عملة البيتكوين لإنتاج العملات وأمن وتسجيل المعاملات إلى اقتباسه من قبل العديد من العملات المشفرة اللاحقة، مثل Ethereum[١٢٣]، Dogecoin[١٢٤]، وLitecoin[١٢٥]. إذ تتنافس العملات المختلفة فيما بينها لتحقيق معاملات أسرع وتيرة وأكثر أمانًا. كما يجمع بين كافة العملات المشفرة كالبيتكوين

(119)- S. Meiklejohn, et al, "A Fistful of Bitcoins: Characterizing Payments Among Men with NO Names", Vol. 38, Nº 6, 2013, Login: 10. Available online on 12/6/2022 at: https://cseweb.ucsd.edu/~savage/papers/Login13.pdf
(120)- ibid, p.14.
(121)- P. L. Juhász, J. Stéger, D. Kondor and G. Vattay, "A Bayesian approach to identify Bitcoin users", PLoS ONE 1, Vol. 13, Nº 12, 2018, p.13. Available online on 12/6/2022 at:
https://journals.plos.org/plosone/article?id=10.1371/journal.pone.0207000
(122)- ibid at p.18.
(123)- Ethereum, Learn about Ethereum. Available online on 13/6/2022 at: https://ethereum.org/en/what-is-ethereum/
(124)- Dogecoin, "What is Dogecoin?". Available online on 13/6/2022 at: https://dogecoin.com/
(125)- LiteCoin, "What Is Litecoin?". Available online on 13/6/2022 at: https://litecoin.org/

وغيرها استخدام آلية البلوك شاين Blockchain، المعروف أيضًا باسم دفتر الأستاذ الموزع Distributed Ledger، والمتاح دائمًا للجمهور(١٢٦).

أما عن مستقبل عملة البيتكوين، ففى الواقع، يمثل ذلك تساؤلًا فقهيًا طُرح كثيرًا، يتعلق بما إذا كان التطور الاقتصادي يومًا ما سيؤدي إلى إضفاء الطابع الرسمي على العملات المشفرة، لا سيما بسبب تعدد مزاياها(١٢٧). وفي هذا الخصوص، ذهب أحد الفقه(١٢٨) بأن مزايا العملات المشفرة تفوق بكثير تلك الثابتة للعملات ذات العطاء القانوني؛ والتي من بينها عدم ضرورة التواجد المادي لطرفي المعاملة، سرعة المعاملات، غياب تكاليف طباعة العملات وفتح الحسابات والنقل التي تكلف دافع الضرائب الكثير من المال. في الوقت نفسه، يوضح البنك الملكي الكندي Banque Royale du Canada أن الحكومة تجني ما يكفي من المال من خلال إصدار عملات، يقدر قيمته بمليار دولار سنويًا، لذا فإن كان لاستخدام عملة البيتكوين أن يزداد تدريجياً من خلال استبدال الدولار الكندي، فإن هذا من شأنه أن يتسبب في خسائر

(126)- Financial Conduct Authority, "FCA publishes Feedback Statement on Distributed Ledger Technology",15 December 2017. Available online on 13/6/2022 at: https://www.fca.org.uk/news/press-releases/fca-publishes-feedback-statement-distributed-ledger-technology; Parma Bains, "Blockchain Consensus Mechanisms: A Primer For Supervisors, FinTech notes (International Monetary Fund)", January 2022, p.4. Available online on 13/6/2022 at:
https://www.imf.org/en/Publications/fintech-notes/Issues/2022/01/25/Blockchain-Consensus-Mechanisms-511769

(127)- N. Kaplanov., "Nerdy money: Bitcoin, the private digital currency, and the case against its regulation". Loy. Consumer L. Rev., Vol. 25, Nº. 1, 2012, pp. 111-173. Available online on 24/8/2022 at:
https://lawecommons.luc.edu/cgi/viewcontent.cgi?article=1920&context=lclr
;Satoshi Nakamoto, Op. Cit., p.3; R.Grinberg., "Bitcoin: an innovative alternative digital currency", Hastings Sci. & Tech. LJ, Vol.4, 2012, pp. 159-208. Available online on 24/9/2022 at:
https://www.researchgate.net/publication/228199328_Bitcoin_An_Innovative_Alternative_Digital_Currency

(128)- N.Plassaras., "Regulating digital currencies: bringing Bitcoin within the reach of IMF", Chi. J. Int'l L., Vol. 14, Nº. 1, 2013, pp. 377- 407. Available online on 24/9/2022 at:
https://chicagounbound.uchicago.edu/cgi/viewcontent.cgi?referer=&httpsredir=1&article=1407&context=cjil

للحكومة. وأن الابتكارات في العملات المشفرة باعتبارها وسائل دفع غير ضرورية لأن الكنديين يحصلون بالفعل على خدمات جيدة من خلال أنظمة الدفع الحالية[١٢٩]. كما يقرر البنك المركزي الأوروبي Banque centrale européenne أن العملات الافتراضية لا تمثل أي خطر على أسعار العملات الوطنية، ولا على الاستقرار المالي بسبب علاقتها المحدودة بالاقتصاد، وقلة عدد الأسواق والخدمات[١٣٠]. على العكس من ذلك، يقدم البعض من الفقه[١٣١] بيانات تُظهر تقدمًا في تداول البيتكوين. وهكذا، في مارس ٢٠١٤، كان هناك أكثر من ٢٦٠٠٠ بائع للمنتجات والسلع قبلوا هذه العملة، وأن عملة Bitcoin ترتبط ارتباطًا مباشرًا بإنشاء وظائف وشركات وخدمات جديدة تمثل فرصًا جديدة للاقتصاد.

كما يبدو دور العملات الافتراضية أكثر أهمية بالنسبة للسوق الافتراضي. ويعتقد أحد الفقه[١٣٢] أن عملات البيتكوين تمتلك مزايا تجعلها قادرة على المنافسة في التجارة الإلكترونية Commerce Électronique، لا سيما بسبب كونها سهلة الاستخدام في العالم الافتراضي وخاصة في مجال الألعاب عبر الإنترنت Jeux En Ligne، إذ يمكن أن تصبح عملة قياسية للألعاب الافتراضية. كما يشير البعض الآخر[١٣٣] أيضًا إلى أهمية تداول وشعبية العملات الافتراضية على الإنترنت، مؤكداً أن نقل المنتجات والخدمات في الفضاء الافتراضي Espace Virtuel آخذ في الازدياد، وأنه مع هذا التطور، سيتطور سوق العملات الرقمية أيضًا.

من ناحية أخرى، ركز جانب من الفقه على عوامل استقرار Stabilité وأمن Sécurité العملات الافتراضية، إذ يضمن عنصر التشفير Cryptographique لعمليات النقل والتحقق الذاتي بواسطة Blockchain مستوى عالٍ من الأمان لشبكة

(129)- Rapport du comité sénatorial permanent des banques et du commerce, Les Cryptomonnaies: pile ou face? 2015, p. 42. Disponible en ligne le 24/8/2022, à: https://sencanada.ca/content/sen/Committee/412/banc/rep/rep12jun15-f.pdf
(130)- European Central Bank, "Virtual currency schemes– a further analysis", February 2015. Available online on 46/4/2022 at: https://www.ecb.europa.eu/pub/pdf/other/virtualcurrencyschemesen.pdf
(131)- S. Meiklejohn, & Orlandi, C., "Privacy-Enhancing Overlays in Bitcoin", Financial Cryptography Workshops, 2015, pp. 127-141, p.128. Available online on 24/8/2022 at: https://fc15.ifca.ai/preproceedings/bitcoin/paper_5.pdf
(132)- R.Grinberg, Op. Cit., p. 172.
(133)- N.Plassaras, Op. Cit., p. 392.

(ISSN: 2537- 0758)

Bitcoin[١٣٤]. بينما يشكك آخرون في ذلك[١٣٥]، إذ يعتبرون تداول البيتكوين بمثابة "المدينة الفاضلة Utopie" التي تضع المستخدمين في وضع صعب؛ يرتبط ارتباطًا مباشرًا بإمكانية فقدان عملات البيتكوين الخاصة بهم، عن طريق فقدان أجهزة الكمبيوتر الخاصة بهم أو مواجهة مشاكل مع البرنامج ذاته، مما قد يجعل من المستحيل استعادة محافظ البيتكوين Portefeuilles Bitcoins الخاصة بهم. كما يدلل هذا الجانب على صحة ما أنتهوا إليه بالهجمات التقنية ضد الوسطاء، الذين يلعبون دور بورصات البيتكوين Bourses Bitcoin، مثل Mtgox في ٢٠١٤، وCavirtex وFlexcoin والتي تم اختراقها وسرقتها[١٣٦].

وعلى الرغم من أن بعض الفقه[١٣٧] يعتقدون أن Bitcoin مستقر للغاية ومحصن ضد التضخم Inflation، إلا أن العديد من الفقه لا يزالون متشككين للغاية. في هذا الصدد، يعد تقلب سعر البيتكوين في السنوات الأخيرة مشكلة خطيرة. إذ يثير صعود شركات التعدين الكبرى، خاصة الشركات الصينية، واحتلالها لأكثر من ٥٠٪ من سوق البيتكوين العالمي، مسألة الاستقرار، وإمكانية التلاعب بالسوق واحتكار هذه العملة[١٣٨]. كما أن الافتقار إلى وسائل حماية المستخدمين من الخسائر يجعل هذه العملة أقل شهرة من العملات التقليدية[١٣٩]. ووفقًا لتقرير Banque De France، تمثل عملة Bitcoin خطرًا كبيرًا على مستخدميها. استنادًا إلى أن سعر هذه العملة غير مضمون ومؤمن من قبل أي مؤسسة مركزية، وعدم وجود أصل أساسي (مثل الذهب)، وتقلب الأسعار الذي يعتمد على الشعبية، والطلب على هذه العملة ينطوي على مخاطر لا يستهان بها[١٤٠].

([134])- N. Kaplanov, Op. Cit., p. 151.

([135])- Brezo, F., & G Bringas, P., "Issues and risks associated with cryptocurrencies such as Bitcoin", SOTICS 2012, The Second International Conference on Social Eco-Informatics, 2012, pp. 20-26, p. 23. Available online on 23/8/2022 at: file:///C:/Users/ASUS/Downloads/sotics_2012_1_40_30101.pdf

([136])- ibid, p. 24.

([137])- N.Plassaras, Op. Cit., p. 394.

([138])- Rapport du comité sénatorial permanent des banques et du commerce, "Les Cryptomonnaies: pile ou face?", 2015, p. 59. Disponible en ligne le 24/8/2022, à: https://sencanada.ca/content/sen/Committee/412/banc/rep/rep12jun15-f.pdf

([139])- ibid.

([140])- Rapport Banque de France, "Les dangers liés au développement des monnaies virtuelles:

المبحث الثاني
الطبيعة القانونية للعملات المشفرة

تمهيد وتقسيم:

غالبًا ما يُنظر إلى المال ليس فقط على أنه وسيلة للدفع، ولكن أيضًا كعنصر أساسي في العلاقة بين أعضاء المجتمع(١٤١)، ووسيلة لتعزيز التقدم العلمي والتكنولوجي والفني، وما إلى ذلك. لكنه أيضًا وسيلة للضغط السياسي وقوة دافعة للنشاط الإجرامي(١٤٢). علاوة على ذلك، ومع مرور الوقت، تغير استخدام المال. إذ أدت العولمة والتقنيات الحاسوبية إلى ظهور طرق دفع جديدة وممارسات جديدة لنقل أو لتحويل الأصول، وصيرورة المال ذاته افتراضي وغير مرئي للمستخدم العادي(١٤٣). كما أدى توسع شبكة الويب العالمية وإنشاء أسواق إلكترونية جديدة إلى زيادة الحاجة إلى المدفوعات الإلكترونية. وانتقلت هذه التغيرات إلى الممارسات المعروفة للتصرف والنقل والتحويل غير المشروع للعائدات الإجرامية.

وبرغم هذه التغييرات في معنى المال، إلا أنه ما زال يتم التعبير عن عملات البيتكوين والعملات المشفرة الأخرى عالميًا بمصطلحات مخصصة للمال التقليدي؛ مثل مصطلح العملة Currency، أو النقد Cash، بل أن الرمز المستخدم في شعار Bitcoin يشبه الرمز النقدي. ويثير هذا التعبير أو ذلك الاستخدام تساؤلًا يتعلق

---

l'exemple du bitcoin", Focus, nº. 10, 2013. Disponible en ligne le 24/8/2022, à: https://publications.banque-france.fr/sites/default/files/medias/documents/focus-10_2013-12-05_fr.pdf

(141)- J. H. Fletcher, "Currency in Transition: An Ethnographic Inquiry of Bitcoin Adherents", University of Central Florida, Orlando, 2013. Available online on 14/6/2022 at: https://stars.library.ucf.edu/cgi/viewcontent.cgi?referer=&httpsredir=1&article=3748&context=etd

(142)- F. A. Hayek., "Denationalisation of Money: The Argument Refined. An Analysis ofthe Theory and Practice of Concurrent Currencies", Third Edition, The Institute of Economic Affairs, 1974, p. 23. Available online on 14/6/2022 at: https://nakamotoinstitute.org/static/docs/denationalisation.pdf

(143)- A. Mikołajewicz-Woźniak & A. Scheibe, "Virtual currency schemes– the future of financial services", Foresight, Vol. 17, Nº. 4, 2015, pp. 365-377. Available online on 14/6/2022 at: https://www.emerald.com/insight/content/doi/10.1108/FS-04-2014-0021/full/html

(ISSN: 2537- 0758)

بالطبيعة القانونية للعملات المشفرة، لا سيما إذا ما كانت بالفعل مالًا أو لديها القدرة على أن تصبح كذلك. وتزداد أهمية هذا التساؤل في رفض بعض الجهات التنظيمية صراحة وصف العملات المشفرة بأي وصف مخصص للمال؛ كمجموعة العمل المالي، والتي عبرت عنها– بمصطلح واسع– على أنها أصول افتراضية. في المقابل، تركز تعريفات المال المعاصرة على العملة القانونية، أو العملة التي لها قوة العطاء القانوني Legal Tender لدولة ما، والخاضعة لسلطان ورقابة سلطتها النقدية العليا؛ كالبنك المركزي[١٤٤]. لذلك يبدو من المنطقي تحديد ما إذا كانت العملات المشفرة تعد أموالًا في الواقع؛ وهو ما يستوجب تقييمها في ضوء نظريات المال من ناحية المفهوم والوظائف.

وعليه، سيأتي تقسيم هذا المبحث إلى مطلبين. نتناول في أولهما لتوائم العملات المشفرة مع مفهوم المال. ونتعرض في ثانيهما لتوائم العملات المشفرة مع وظائف المال.

المطلب الأول

توائم العملات المشفرة مع مفهوم المال

تمهيد وتقسيم:

يحكم مفهوم المال[١٤٥] في الفقه المقارن خمس نظريات، تتجلى في الأرثوذكسية Orthodox، الماركسية Marxist، وظيفة الدولة State Function، البناء الاجتماعي Social Construction، ونظرية الائتمان Credit Theory. كما يمكن

---

(١٤٤)– من الجدير بالذكر، أنه لا يزال يُنظر إلى وسيلة التبادل– في كثير من الأحيان– على أنها مالًا، رغمًا عن عدم تمتعها بوضع العملة القانونية في ولاية قضائية معينة. ولذلك ينتهي أحد الباحثين في هذا الخصوص إلى أن "معيار اعتبار الشئ نقودًا هي حقيقة اجتماعية وليست مسألة قانونية". وينبع هذا الرأي المستخلص من امكانية تداول أحد الأصول Asset كوسيلة تبادل مقبولة بشكل عام، دون أن يُمنح صفة العطاء القانوني، ومثاله الدولار الأمريكي US dollar، الذي يتم قبوله كوسيلة للدفع في العديد من الدول دون أن يكون عملة قانونية. **راجع:**

David Fox, "Property Rights in Money Oxford", Oxford University Press 2008, p17. Available online on 12/6/2022 at: https://www.euppublishing.com/doi/full/10.3366/E1364980909000754.

(١٤٥)– حول مفهوم المال، راجع: أ. اثير صلاح ابراهيم، التنظيم القانوني للعملات الرقمية، رسالة ماجستير، جامعة الشرق الأوسط، الاردن، ٢٠٢١، ص ١٢ وما يليها.

تصنيف هذه النظريات إلى مجموعتين أساسيتين[١٤٦]؛ هما الميتاليست Metallist أو المعدنية والكاريتاليست Chartalists أو الورقية. وتعتبر المجموعة الأولى أن الكفاءة وقوى السوق هما المحرك الرئيسي لتشكيل النقود، وليس الدولة، مع منح الشيء المُتبادل أو المتداول قيمة جوهرية في حد ذاته[١٤٧]. بينما، وعلى النقيض، تضع المجموعة الثانية الدولة في دور أكثر بروزًا في تكوين النقود، بما تمنحه لها من قيمة كوسيلة للدفع رغمًا عن ضآلة قيمتها الذاتية[١٤٨]. ويندرج ضمن لواء المجموعة الأولى كل من النظرية الأرثوذكسية Orthodox والماركسية Marxist لتركيزهما على القيمة الجوهرية للشيء ذاته الذي يتم تداوله على أنه نقود[١٤٩]. بينما تندرج نظريات وظيفة الدولة والائتمان ضمن نطاق المجموعة الثانية. بينما تتفرد نظرية البناء الاجتماعي، إذ لا تتوافق مع المبادئ العامة للمجموعتين، لأنها تركز على المواقف المختلفة التي تُستخدم فيها الأموال من أجل تحديد المقصود بالمال.

ومن ناحية أخرى، ظهرت نظرية حديثة تتعلق بالتسلسل الهرمي للمال، وتقوم على علاقات الديون؛ فكلما زاد ارتفاع الهرم كلما تم قبول هذا النوع من الديون بحرية أكبر.

وعليه، سيأتي تقسيم هذا المطلب إلى فرعين. نتناول في أولهما للعملات المشفرة ونظريات مفهوم المال. ونتعرض في ثانيهما للعملات المشفرة ونظرية التسلسل الهرمي للمال.

---

(146)- S. Bell, "The Role of the State and the Hierarchy of Money", Cambridge Journal of Economics 2001, 25, pp.149-163, p.149. Available online on 15/6/2022 at: https://www.researchgate.net/publication/5208277_The_Role_of_the_State_and_the_Hierarchy_of_Money

(147)- D. C. North, "Institutions, Institutional Change and Economic Performance", Political Economy of Institutions and Decisions, Cambridge University Press, 1990.

(148)- A. Smith, "An Inquiry Into the Nature and Causes of The Wealth of Nations", The Cannon Edition, Vol.1, New York, The Modern Library, 1937. Available online on 13/6/2022 at: https://oll.libertyfund.org/title/smith-an-inquiry-into-the-nature-and-causes-of-the-wealth-of-nations-cannan-ed-vol-1

(149)- K. Menger, "On the Origins of Money", The Economic Journal, Vol. 2, Nº. 6, Jun., 1892, pp. 239-255. Available online on 13/6/2022 at: https://is.muni.cz/el/1456/podzim2009/MPE_MOEK/um/8972262/menger1892.pdf

(ISSN: 2537- 0758)

الفرع الأول
العملات المشفرة ونظريات مفهوم المال

أولًا-النظريات الميتاليستية أو المعدنية لمفهوم المال:

تعد النظريتان الأرثوذكسية والماركسية عن النقود من النظريات الميتاليستيه، وينحصر مضمونهما في أن المال له قيمة جوهرية ذاتية حتى عندما لا يتم استخدامه كنقود. وتنظر النظرية **الأرثوذكسية في** أن السلعة المستخدمة كنقود هي سلعة تستخدم كمقياس لقيم السلع الأخرى. بينما ترى **النظرية الماركسية** النقود مقياسًا لقيمة العمل؛ وأن الذهب يستخدم لقياس العمل أو الجهد المطلوب لإنتاج العنصر الذي يتم شراؤه. بالإضافة إلى ذلك، تنظر كلا النظريتان إلى المال على أنه من صنع المجتمع والتجار؛ وأن الدولة ليس لها إلا دورًا ثانويًا، حيث تدعم النظام المالي من خلال العقود وقانون الملكية(١٥٠).

١ – النظرية الأرثوذكسية الكلاسيكة لمفهوم المال:

تقترح النظرية الأرثوذكسية Orthodox Theory أن المال نشأ من عدم كفاءة المقايضة Barter، الناتجة بشكل أساسي عن مسألة توافق الرغبات المزدوجة Double Wants للأطراف، وهو أمر يقلل من فرص حدوثها، ويزداد هذا التقليل إذا كانت السلع ذات الصلة لها قيم مختلفة(١٥١). بالإضافة إلى اختلاف ما يقدمه الشخص كمحل للمقايضة، إذ ليس كل ما يقدمه الشخص يمثل سلعة، فقد يقدم خدمة، وهو ما يؤدي إلى اختلاف أو صعوبة في تقييم الخدمات مقابل السلع. بالإضافة إلى عيوب أخرى؛ كصعوبة تجزئة بعض السلع، أو توفير وحدة مناسبة للدفع الآجل، أو تقدير قيمة البضائع أو السلع المرتبطة أو المقيدة بأوقات محددة من العام(١٥٢).

---

(150)- D. C. North, Op. Cit., p.27.

(١٥١)–على سبيل المثال، يجب أن يجد "أ" شخصًا ما، "ب"، يقدم له السلعة التي يطلبها، ويقبل في ذات الوقت ما يقدمه "أ" في المقابل. **راجع:**

R. A. Jones, "The Origin and Development of Media of Exchange", Journal of Political Economy, University of Chicago Press, Vol. 84, Nº. 4, 1976, pp. 757-775, p.757 and 759. Available online on 13/6/2022 at: https://ideas.repec.org/a/ucp/jpolec/v84y1976i4p757-75.html#download

(152)- K. Menger, Op. Cit., p. 242, 243.

أدت هذه الصعوبات العديدة إلى ظهور المال، من خلال ايجاد سلعة مشتركة مقبولة من الكافة كمادة للمقايضة، أي أن جميع المشاركين في السوق سيحتفظون بكمية موجبة Positive Quantity من سلعة واحدة(١٥٣)، والتي سيتم قبولها كمقابل للسلع، باعتبار أنها تحقق جميع رغبات كافة المشاركين في السوق(١٥٤). ثم انتقل هذا القبول من السلعة المتوافق عليها إلى المعادن الثمينة، إذ أن صلاحيتها في البقاء تفوق باقي السلع الأخرى، ولها قيمة معتبرة في حد ذاتها(١٥٥). والتي تم تحديد قيمتها من خلال عدد من العوامل الممثلة في الطلب، العرض، القابلية للقسمة، الحالة Status، والمضاربة في السوق(١٥٦).

ومن الجدير بالذكر، أن المعادن الثمينة لم تكن دائمًا أساس المال، فكما لاحظ أحد الباحثين فإن السجائر– على سبيل المثال– أخذت ذات الدور في معسكرات أسرى الحرب Prisoner Of War، وتم تداولها للتجارة بين الأسرى بقيم معيارية(١٥٧). وهو ما يفيد إلى أنه لا يوجد ما يمنع من اختلاف السلع التي تحولت إلى مال، إلا أنه سيكون لها جميعًا قيمة ذاتية معتبرة؛ بالإضافة إلى تحقق صلاحيتها للقسمة والديمومة والنقل، وهي السمات الأساسية الواجب توافرها في المال(١٥٨).

ومن ناحية أخرى، يعزو أنصار النظرية الكلاسيكسة إلى الدولة دورًا هامشيًا محدودًا في تكوين المال؛ فيرى أحدهم من تقييم معسكرات أسرى الحرب تطور الاقتصاد دون سيطرة أو تدخل الدولة(١٥٩). ويجادل البعض منهم بأن المال لم يُولد من خلال القانون،

(153)- R. A. Jones, Op. Cit., p 757; A. M. Feldman, "Bilateral Trading Processes, Pairwdse Optimality and Pareto Optimality", The Review of Economic Studies, Oxford University Press, Vol. 40, Nº. 4, Oct., 1973, pp. 463-473, p. 463. Available online on 14/6/2022 at: https://www.brown.edu/Departments/Economics/Faculty/Allan_Feldman/AMF%20Significant%20Published%20Papers/Bilateral%20Trading%20Processes.pdf

(154)- R. A. Jones, Op. Cit., p 759.

(155)- K. Menger, Op. Cit., p. 252.

(156)- ibid., p.246.

(157)- R. A. Radford, "The Economic Organisation of a P.O.W. Camp", Economica, New Series, Vol. 12, Nº. 48, Nov., 1945, pp. 189-201, p.191. Available online on 26/9/2022 at: https://varoufakis.files.wordpress.com/2013/04/economics-of-pow-camp.pdf

(158)- K. Menger, Op. Cit., p 246.

(159)- R. A. Radford, Op. Cit., p. 191.

(ISSN: 2537- 0758)

ولكن من رحم الهيئة الإجتماعية غير التابعة للدولة"[١٦٠]. ويذهب البعض منهم إلى أن القانون يؤدي دورًا تيسيريًا، حيث يحمي الحقوق من خلال قانون الملكية والعقود[١٦١]. وتدعم هذا الآراء أساس النظرية وحجتها في أن المال تطور بشكل مستقل، كأداة اجتماعية لتسهيل المعاملات التجارية. وأن السلع المستخدمة كأموال يجب أن يكون لها قيمة في ذاتها؛ وأن هذه السلعة مُعمرة وقابلة للقسمة ومحمولة. وأن دور الدولة ينحصر فحسب في فرض آثار المال– المتوافق عليه مجتمعيًا والموجود دون تدخلها– وحماية المستخدمين له.

ختامًا، بتطبيق ما نادت به النظرية الكلاسيكية للمال على العملات المشفرة، يمكن ملاحظة عوامل اتفاق قوية تتجلى في الدور المحدود للدولة في العملات المشفرة. وإن العملات المشفرة قابلة للقسمة، والنقل، والإستمرارية؛ إذ توفر عملية التعدين إمدادًا ثابتًا للعملة. ومع ذلك، وبالنظر لارتفاع الطلب على العملات المشفرة، فقد تسببت مستويات المضاربة في السوق في تقلبات كبيرة في قيمة العملة المشفرة ذاتها[١٦٢]، وهذا يقلل من إمكانية استخدام العملات المشفرة كأموال.

٢– النظرية الماركسية لمفهوم المال:

تنتمي النظرية الماركسية Marxist Theory– لصاحبها كارل ماركس Karl Marx– إلى النظريات الميتاليستية للمال. وتقوم نظريته عن المال على مفهوم العمل

(160)- K. Menger, Op. Cit., p 255.
(161)- K. Menger, Op. Cit., p 244.

(١٦٢)– تُظهر تغطية عملة البيتكوين وباقي العملات المشفرة أن القيم النسبية لها قد انخفضت عن أعلى مستوياتها في عام ٢٠١٧. إذ انخفضت عملة Terra Luna token من ١١٨ دولارًا إلى 0.09، وانهارت عملة TerraUSD، وتراجعت عملة Tether إلى ادنى مستوى لها عند ٠.٠٩ دولار، وفقدت عملة Ethereum، ثاني أكبر عملة من حيث القيمة، ٢٠٪ من قيمتها في ٢٤ ساعة، وتراجعت عملة البيتكوين الواحدة إلى ٢٧٠٠٠ دولار، وهو أدنى قيمة لها منذ ديسمبر ٢٠٢٠ وهبوطًا من أعلى مستوى بلغ حوالي ٧٠ ألف دولار في أواخر عام ٢٠٢١. وإن القيمة السوقية المجمعة لجميع العملات المشفرة– حتى وقت كتابة هذا البحث– هو ٩٦١.٩١ مليار دولار أمريكي، بدلًا عن ١.١٢ تريليون دولار في مايو ٢٠٢٢، وهو ما يعني فقدانها لأكثر من ٤٠٪ من قيمتها السابقة. **راجع**
Joe Tidy, "Crypto crash: Stablecoin collapse sends tokens tumbling", BBC News, 22 May 2022. Available online on 13/6/2022 at: https://www.bbc.com/news/technology-61425209; Coinmarketcap, "Today's Cryptocurrency Prices by Market Cap". Available online on 17/9/2022 at: https://coinmarketcap.com/

Labour؛ إذ يتم قياس القيمة أو المال بمقدار العمل، أي المادة التي تخلق القيمة، وتقاس كمية العمل ذاتها بمدته. ووقت العمل اللازم في ظل أحوال اجتماعية معينة هو ما يحتاج إليه لإنتاج سلعة في الظروف العادية وبالدرجة العادية من المهارة والحدة السائدتين في ذلك الوقت العمل(١٦٣). وأن السبيل الوحيد الذي بمقتضاه يمكن لسلعة خاصة معينة أن تصير مكافئًا عامًا يكون بواسطة فعل اجتماعي، والذي يتخير سلعة معينة تعبر عن قيم جميع السلع، وبهذا يصير الشكل الجسمي لهذه السلعة هو المعادل العام الذي يقره المجتمع(١٦٤). وأن وظيفة الذهب الأولى أن يهيء لعالم السلع مادة للتعبير عن قيم السلع، أو أنه يمثل قيمتها بصفتها أحجام ذات مقياس واحد وقابلة للموازنة فيما بينها من حيث نوعها ومقدارها، وبهذا يقوم الذهب بوظيفة المقياس العام للقيم، وهو لا يصبح نقودًا إلا بحكم هذه الوظيفة. ووالنقود بوصفها مقياس القيمة عبارة عن الشكل الذي يبدو فيه مقياس قيمة السلع الكامن فيها ونقصد به وقت العمل(١٦٥). وأن دور الدولة والقانون هو دور مختزل، إذ أن المال هو نتاج المجتمع.

قد تكون المفاهيم الماركسية للعمل تنطبق بشكل أفضل على عملية تعدين العملات المشفرة باعتبارها العمل المطلوب لحساب القيمة، إلا أنه في واقع الأمر فإنه لا يتم إنتاج أي شيء ذي قيمة جوهرية في ذاته؛ باستثناء رمز أو برنامج يمثل عملات البيتكوين. بالإضافة إلى ذلك، ونظرًا لقوة الحوسبة المطلوبة لإكمال عملية التعدين وكم الطاقة الكهربائية المبذول(١٦٦)، يضطر الكثير من عمال المناجم إلى استخدام الكثير من

(١٦٣)- كارل ماركس، ترجمة د. راشد البراوي، رأس المال، ج١، مكتبة النهضة المصرية، ١٩٤٧، ص٥.

(١٦٤)- الإشارة السابقة، ص ٥٠.

(١٦٥)- الإشارة السابقة، ص ٥٧.

(١٦٦)- من الجدير بالذكر، أن كمية الطاقة المطلوبة "لتعدين" عملة البيتكوين بقيمة دولار واحد هي أكثر من ضعف ما هو مطلوب لتعدين نفس القيمة من النحاس أو الذهب أو البلاتين، مما يشير إلى أن العمل الافتراضي الذي يدعم البيتكوين والإيثيريوم وباقي العملات المشفرة يشبه أعمال التعدين الحقيقية. إذ تستهلك عملة البيتكوين بقيمة دولار واحد حوالي ١٧ ميغا جول من الطاقة للتعدين، وفقًا للباحثين من معهد أوك ريدج the Oak Ridge Institute في سينسيناتي Cincinnati بولاية أوهايو Ohio، مقارنة بأربعة وخمسة وسبعة ميغا جول للنحاس والذهب والبلاتين.
Alex Hern, Energy cost of 'mining' bitcoin more than twice that of copper or gold, The Guardian, 5 Nov 2018, available online on 14/6/2022 at:

(ISSN: 2537- 0758)

النقود القانونية من أجل إنتاج عملة مشفرة، والتي لا تمثل مقدار العمل المبذول التي يتم من خلاله قياس قيمة السلعة وفقًا لنظرية كارل ماركس.

يظهر لنا عدم صلاحية نظريات الميتاليست أو المعدنية للتطبيق في النظم النقدية الحديثة، لا سيما بالتخلي عن معيار الذهب، لذلك لا توجد سلعة صلبة Solid Commodity تمثلها الأوراق النقدية؛ ومع ذلك، تشير نظريات الميتاليست إلى أن النقود كانت موجودة قبل نشأة الدولة، وهو أمر ينسجم مع المنطق، حيث تشكل الأفراد في مجموعات قبل أن يتشكلوا في بلدان منظمة. ورغمًا عن هذه الإشارة المنطقية، إلا أنها فشلت في تقديم وصف مرضٍ لكيفية ظهور مفهوم النقود.

ثانياً- النظريات الكاريتاليستية أو الورقية لمفهوم المال:

تعد نظرية الدولة ونظرية الائتمان من النظريات الكاريتاليستية عن المال. ويتجلى لُبّ هاتان النظريتان في اعطاء الدولة دور أكثر بروزًا في تكوين النقود(١٦٧)، وأن دور المجتمع ليس محل اعتبار جوهري في هذا التكوين(١٦٨). كما تختلف عن النظريات الميتاليستية حول قيمة المال؛ إذ تعتبر المال ذا قيمة كرموز ائتمانية Tokens Of Credit وليس كسلعة ثمينة Valuable Commodity في حد ذاته(١٦٩)، فالشيء المستخدم كنقود قد لا يكون له أي قيمة في حد ذاته، إلا أنه يكتسب قيمته من خلال كونه قابلاً للاستخدام في قبول الديون وسدادها.

١- نظرية الدولة لمفهوم المال:

ينحصر جوهر هذه النظرية في وضع الدولة في مركز تكوين النقود. ويعد الفقيه الإنجليزي جورج فريدريتش كناب Georg Friedrich Knapp والفقيه الأمريكي جيمس ويلارد هيرست James Willard Hurst(١٧٠) من أبرز مؤيديها. يرى Knapp بأن

---

https://www.theguardian.com/technology/2018/nov/05/energy-cost-of-mining-bitcoin-more-than-twice-that-of-copper-or-gold

(167)- ibid.

(168)- A. M. Innes, "What is Money", (1913) 30 Banking LJ 377. A. Mitchell Innes. Review by: J. M. Keynes. "What is Money", The Economic Journal, Vol. 24, No. 95 (Sep., 1914), pp. 419-421. Available online on 15/6/2022 at: http://www.jstor.org/stable/2222005;
https://www.community-exchange.org/docs/what%20is%20money.htm

(169)- S. Bell. Op. Cit., p.154.

(170)- J. W. Hurst, "A Legal History of Money in the United States", 1774–1970, Lincoln: University of Nebraska Press, February 28, 1974 pp. 367. Available online on 14/6/2022 at:

المال هو كل ما تفهمه الدولة على أنه نقود، وما تفهمه على أنه نقود يتضح مما ستقبله في سداد الديون، ثم يكتسب هذا المال قيمة ذاتية في المجتمع، لأنه يمكن استخدامه لتسوية هذه الديون(١٧١)، ولأنه قابل للاستخدام Usability؛ إذ باعتبار قدرته على سداد الديون للدولة، فإن ذلك سيشجع مواطني الدولة على التجارة فيما تفهمه الدولة على أنه نقود؛ وإلى السعي إلى تحصيل هذه الأموال من أجل أن يكونوا قادرين على الوفاء بالتزاماتهم تجاه الدولة، وهو ما أيده عالم الاقتصاد الأمريكي هيمان مينسكي Hyman P. Minsky(١٧٢)؛ إذ أنه يتم تخصيص القيمة المُقدرة للمال من قبل الدولة، ويتم دعم هذه القيمة الممنوحة من خلال قبول الأخيرة له بذات القيمة. وبرغم هذا المضمون للنظرية، فإنها تؤيد في ذات الوقت، أن الدولة ليست القوة الوحيدة المؤثرة في تكوين المال، يؤكد أحد الباحثين المؤيدين للنظرية تأثير الجمهور على ما يستخدم كأموال، ورضوخ الدولة المحتمل لقبول المجتمع الفعلي لمحل المال(١٧٣). كما ذهب البعض إلى قيام الدولة بإعلان المقبول لديها كمال، بغض النظر عن ثبوت صفة العطاء القانوني لهذا المال من عدمه(١٧٤).

تحليلًا لما سبق، فإن السمة الأساسية لهذه النظرية هو إعلاء الدور المركزي للدولة في تكوين المال؛ وهو إعلاء يناقض دور الدولة في نظريات الميتاليست للمال، السالف بيانها. كما يظهر اختلاف آخر بين هذه النظرية ونظريات الميتاليست يتجلى في الطريقة التي يتم بها تقييم المال ودور المعادن الثمينة؛ في نظرية الدولة، فإن كمية المعدن الثمين في عملة ما ليست ذات صلة بقيمتها المحددة من قبل الدولة، في حين أنه وفقًا لنظريات الميتاليست تعتبر النقود بما تحتويه من معدن ذات قيمة ذاتية معتبرة كسلعة. وبالتطبيق على عملة البيتكوين، فإننا نجد صعوبة في تطبيق نظرية الدولة على العملة المشفرة محل الإختيار؛ إذ لا توجد دولة– حتى وقت كتابة هذا البحث– مرتبطة

https://www.tandfonline.com/doi/abs/10.1080/03612759.1974.9947345

(171)- G. F. Knapp, "The State Theory of Money", London: Macmillan & Company Limited, 1924, no 118. Available online on 14/6/2022 at: https://socialsciences.mcmaster.ca/econ/ugcm/3ll3/knapp/StateTheoryMoney.pdf

(172)- H. P. Minsky, "Stabilizing an Unstable Economy: A Twentieth Century Fund", Yale University Press, 1986, p. 231. Available online on 14/6/2022 at: http://digamo.free.fr/minsky86.pdf

(173)- Charles Proctor, "Mann on the Legal Aspects of Money",7th Edition, Oxford University Press, 2012, para. 1.

(174)- G. F. Knapp, Op. Cit., nº 118.

(ISSN: 2537- 0758)

بعملة البتكوين ارتباطًا يتجلى في اضفاء صفة العطاء القانوني لها، أو اعترافًا بقدرة العملة المشفرة على تسوية ديونها. وتستند هذه النتيجة المستخلصة من الطبيعة اللامركزية للعملات المشفرة، مع السيطرة الضئيلة أو المعدومة للدولة عليها، وتناقضها مع مضمون نظرية الدولة للمال. بالإضافة إلى ذلك، يظهر تنافر العملات المشفرة مع النظرية، باعتبارها رمزًا Token، حيث تتغير القيمة النسبية للرمز المميز باستمرار دون قدرة حقيقية على السيطرة عليه، وهو الأمر الذي يصعب على الدولة أن تقلبها لسداد الديون كدفع الضرائب المستحقة مثلًا، ولا يوجد ما يشير إلى احتمالية حدوث ذلك في المستقبل القريب.

٢- نظرية الائتمان:

تضع نظرية الائتمان Credit Theory لمؤسسها هنري دانينغ ماكلويد Henry Dunning Macleod علاقات الائتمان Credit والدين Debt في صميم تكوين النقود. ووفقًا للعالم الاقتصادي الإنجليزي ألفريد ميتشيل إينيس A. Mitchell Innes، والذي يعد من أبرز مؤيدي النظرية، فإن النقود أو الائتمان والدين هما نفس الشيء؛ فوفقًا لديه فإن مصطلح ائتمان يعبر عن علاقة الدين. فما يدين به (أ) لـ(ب) هو دين (أ) في مقابل ائتمان (ب)، وأن (أ) هو مدين لـ(ب)، و(ب) دائن لـ (أ). وأن مصطلحي "ائتمان" و"دين" يعبران معًا عن علاقة قانونية بين طرفين، ويعبّران عن نفس العلاقة القانونية التي نراها من جانبين متعارضين. فلا يمكن أن يوجد الدين دون أن ينشأ الائتمان، إلا أن الائتمان قد يوجد بدون دين؛ وهو يعبر في هذه الحالة عن المال من خلال تعبيره عن القوة الشرائية التي غالبًا ما يتم ذكرها في الأعمال الاقتصادية باعتبارها إحدى السمات الرئيسية للمال[١٧٥].

([175])- A. M. Innes. Op. Cit., p. 420.

وفي حقيقة الأمر، فإنه يمكن تطبيق مفهوم الائتمان والدين المرتبطين في جميع الأوقات، باستثناء في حالة كون المال ائتمانًا فقط، وهو يكون كذلك إذا تم الاحتفاظ به بشكله المادي فقط، أما في غير ذلك، فإن كافة الأموال تكون في علاقة ائتمان ودين Credit-Debt Relationship. ومثال ذلك عملًا هو الوديعة تحت الطلب Demand Deposit لدى البنك؛ إذ أن المال الذي يكون لدى (أ) لدى البنك هو ائتمان لديه مع البنك، وفي نفس الوقت يكون المال عبارة عن دين مستحق على البنك إلى (أ). فإذا قام (أ) بسحب الأموال والاحتفاظ بها في شكلها المادي، فقد تم تحييد علاقة الديون الائتمانية وأصبح المال الذي يحتفظ به (أ) ائتمانًا بحتًا.

من ناحية أخرى، يقدم العالم الإنجليزي جون كينز John Maynard Keynes حججًا مماثلة، حيث يرى أن المال يأتي إلى حيز الوجود عند إنشاء الدين(١٧٦)، وهو في هذا يمثل وعدًا أو سندًا ماليًا يحمله الدائن كأصل(١٧٧). كما يرى مينسكي Minsky بأن كل فرد يمكنه تكوين المال؛ إلا أن المشكلة تكمن في قبوله(١٧٨). وفي هذا الخصوص، ترى ستيفاني Stephanie أنه على الرغم من صحة نتيجة أن أي فرد يمكنه تكوين المال، إلا أنه من المضلل إلى حد ما حصر المشكلة في قبول المال. استنادًا إلى أن عملية إنشاء النقود تعد عملية ذات جانبين في بيان الميزانية العمومية Balance Sheet Operation، هما جانب الدائن والمدين، وأنه لا يمكن للنقود أو الائتمان أن توجد حتى يتم قبول الدين ذاته، أي أن يوافق طرف آخر على الدخول في التزام بالدين، لإضافة الائتمان المقابل في خانة الأصول في كشف الميزانية. وبالتالي، فمن الأصح القول إن أي شخص يمكنه أن يقدم وعودًا أو يعرض الدخول في علاقة دين ولكن المشكلة تكمن في العثور على شخص على استعداد لأن يصبح دائنًا Creditor؛ ويعني ذلك أن خلق النقود يتطلب قبول ديون شخص آخر؛ وأن أي شخص يجوز له أن يحاول تكوين مال ولكن لا يمكنه ذلك حتى يتم القبول(١٧٩).

تطبيقًا على ما سبق، يمكن القول أن العملات المشفرة تُلبي رأي مينسكي Minsky، إذ تم تكوينها من قبل مستخدمي الشبكة، ويسعون إلى تحقيق قبولها من الآخرين. وفي المقابل، فإنه يصعب الحكم على شرط ستيفاني Stephanie للقبول، إذ أنه رغمًا عن أن العملات المشفرة ليست مقبولة عالميًا– حتى وقت كتابة هذا البحث– بشكل عام، إلا أنه لا يمكن انكار تحقق قدر من القبول لها، تفصح عنها الإحصائيات الدالة على تزايد عملية التعامل بالعملات المشفرة(١٨٠).

---

(176)- J. M. Keynes, "A Treatise on Money", Cambridge University Press, Royal Econom Ic Soc Iety, 1930, p. 3. Available online on 15/6/2022 at: http://tankona.free.fr/keynescw5.pdf

(177)- S. Bell. Op. Cit., p.150.

(178)- H. P. Minsky. Op. Cit., p. 255.

(179)- S. Bell. Op. Cit., p.150.

(١٨٠)– من أدلة قبولها المتزايد، تزايد اماكن بيع وشراء عملة البيتكوين على مستوى العالم، إذ تم تسجيل عدد ٢٩٧٢٩ مكانًا لعملة البيتكوين على خارطة العالم، ما بين تجاز للتجزئة، ماكينات صرف للعملات المشفرة، كافيهات، مطاعم، مواصلات، أماكن ترفيه، وغيرها. راجع على موقع Coinmap في ٢٠٢٢/٦/١٥:

(ISSN: 2537- 0758)

ثالثًا- نظرية البناء الاجتماعي:

وفقًا لنظرية البناء الاجتماعي Social Construction Theory لمؤسستها باحثة علم الاجتماع الإقتصادي الأمريكية فيفيانا زيليزر Viviana A. Zelizer[١٨١] فإن المال قد يكون مختلفًا في المواقف المختلفة. وقد توصلت الباحثة إلى هذه النتيجة من خلال الإشارات التاريخية إلى الثقافات التي كان فيها مال الذكور والإناث سلعًا مختلفة اعتمادًا على الجنس؛ ومثالها ما كان متبعًا على جزيرة روسيل Rossel الواقعة جنوب غرب المحيط الهادئ South–Western Pacific حيث يتم حجز العملات ذات القيمة المنخفضة للنساء[١٨٢]. ورغمًا عن استخدام عملة واحدة من قبل جميع أعضاء المجتمع في العصور الحديثة، إلا أنه يتم تمييزها أيضًا بشكل روتيني، ليس فقط من خلال الكميات المتفاوتة ولكن أيضًا من خلال صفاتها المتنوعة الخاصة؛ إذ يتم تخصيص معاني مختلفة واستخدامات منفصلة لأنواع معينة من الأموال؛ وهو ما يعني إمكانية استخدام ذات العملة بطرق مختلفة حسب الظروف[١٨٣]، إذ ليست كل الدولارات متساوية، وهو ما نلحظه بسهوله في تقديرنا للدخل المتاح Disposable Income[١٨٤]؛

---

https://coinmap.org/view/#/world/48.54570549/25.83984375/4/

([181])- V. A. Zelizer, "The Social Meaning of Money: "Special Monies"", The American Journal of Sociology, Vol. 95, Nº. 2, Sep., 1989, pp. 342-377. Available online on 16/6/2022 at: https://institucional.ufrrj.br/portalcpda/files/2014/04/Zelizer-The-social-meaning-of-money.pdf

([١٨٢])- وبالمثل في جزيرة ياب Yap، إحدى جزر كارولين Caroline في غرب المحيط الهادئ Pacific، كانت أصداف بلح البحر المعلقة على خيوط تُستخدم كأموال للنساء، بينما احتكر الرجال الأحجار الكبيرة المرغوبة أكثر. **راجع:** Ibid., p. 342.

([١٨٣])- تلقي زيليزر نظرة على عادات الإنفاق لدى النساء المتزوجات في الفترة من ١٨٧٠ إلى ١٩٣٠، وتجد أن استخدام "المال المنزلي Domestic Money" يختلف عن استخدام "المال الحقيقي Real Money"؛ إذ بمجرد دخول المال إلى الأسرة، فإنه يخضع لقواعد مختلفة، تختلف عن القواعد المتبعة في السوق. قد تختلف الاستخدامات الدقيقة لـ "المال المنزلي" بين الأسر، لكن الحجة الأساسية لـ Zelizer بأن أموال ربة المنزل تختلف اختلافًا كبيرًا عن راتب الزوج؛ إذ قد يظل حجم راتب ربة المنزل كما هو، حتى إذا زاد راتب الزوج. **راجع:** Ibid., p. 367, 368.

([١٨٤])- يُعرف الدخل المتاح بأنه ذلك الجزء من دخل الفرد الذي يتمتع متلقيه بتقدير كامل بشأنه، أو هو الدخل الشخصي المتبقي بعد دفع الضرائب المباشرة والرسوم الحكومية، راجع موقع بريتانيكا للتعليم والمعرفة على شبكة الإنترنت، في ٢٠٢٢/٦/١٦:

فقد لُوحظ أن عادات الإنفاق تتغير عندما تنخفض أو تزداد مستويات الدخل المتاح[١٨٥]؛ قد يُظهر ذلك أنه عندما يُنظر إلى المال على أنه فائض أو يمكن التخلص منه، فإنه يتم إنفاقه بسهولة أكبر عن حالة عندما يكون المال ضروريًا للوفاء بالالتزامات؛ مثل الإيجار أو الفواتير. هذا الاختلاف البين في التقدير الفردي للعملة، يُدعم وجهة النظر بأن التعامل مع الأموال يتم بشكل مختلف باختلاف المواقف الحياتية.

في الحقيقة، لا تتسق نظرية البناء الاجتماعي مع أي نوع من نظريات المال؛ وذلك لأنها تبحث في الاستخدامات المختلفة للنقود بدلاً من أصولها. وقد تكون نظرية البناء الاجتماعي ذات صلة بالعملات المشفرة، من ناحية تفسير الاقبال المجتمعي أو الفردي على استخدامها أو الاحجام عنها في المواقف المختلفة؛ كبيان أن استخدام العملات المشفرة كآلية للدفع مقيد بعدد تجار التجزئة الراغبين في قبولها، أو أن العملات المشفرة لديها إمكانات حيث يمكن استخدامها بسهولة بين المستخدمين فيما يتعلق بتسوية المدفوعات بين الأفراد.

الفرع الثاني
العملات المشفرة ونظرية التسلسل الهرمي للمال

أولًا- مضمون التسلسل الهرمي للمال وعلاقات الديون:

يُنسب للباحثة الأمريكية ستيفاني بيل Stephanie Bell وضع مفهوم التسلسل الهرمي للمال بناء على تحليها لنظريات المال ذاتها وآراء مؤيديها من الاقتصادين[١٨٦].

---

https://www.britannica.com/topic/disposable-income

([185])- Barclays, "UK Consumer Spending", The Barclaycard Consumer Spending Report, June 2022. Available online on 17/6/2022 at: https://www.barclays.co.uk/content/dam/documents/business/manage-your-business/Barclays-UK-Consumer-Spend-Report-June-2022.pdf

([١٨٦])- مثل مينسكي Minsky، فولي Foley، راي Wray، كيوتاكي ورايت N. Kiyotaki and R. Wright. **لمزيد من التفاصيل، راجع:**

H. P. Minsky. Op. Cit., p. 255; D. Foley, "Money in Economic Activity", in J. Eatwell, M. Milgate and P. Newman (eds), "The New Palgrave: a Dictionary of Economics", New York: Palgrave Publishers Ltd, Vol. 3, 1987, pp. 519-527; L. R. Wray, "Money and Credit in Capitalist Economics: The Endogenous Money Approach", Edward Elgar Publishing Ltd, 1990; N. Kiyotaki and R. Wright, "Acceptability, Means of Payment and Media of Exchange", Federal Reserve Bank of Minneapolis, Quarterly Review, Vol. 16, Nº.3, 1992, pp. 18-21. Available online on 18/6/2022 at:

(ISSN: 2537- 0758)

ولم تقتصر في تحليها على النظريات الكاريتاليستية بل تعرضت أيضًا للنظريات الميتاليستية، والتي انتهت إلى عدم صلاحيتها للانطباق على اشكال النقود الحديثة، استنادًا إلى أن النقود القانونية أو ذات العطاء القانوني– التي لم تعد تُستخدم كسلعة– لم تعد مدعومة بالمعدن(١٨٧). ويقوم مفهومها للتسلل الهرمي على علاقات الديون؛ فكلما زاد ارتفاع الهرم كلما تم قبول هذا النوع من الديون بحرية أكبر.

وفقًا لنظرية التسلسل الهرمي، ينقسم الهرم إلى أربعة مستويات، تقبع الدولة في الجزء العلوي من الهرم، ويستقر السكان في الجزء الأسفل منه، ويأتي المال المصرفي في المستوى الثاني منه، ويحتل مال الشركات أو المؤسسات المستوى الثالث.

فمن **ناحية أولى**، تستقر الدولة في قمة الهرم، لأن كل من هم أدناها سيقبلون بأموالها ذات العطاء القانوني التي تقوم بإصدارها، والتي سوف تقبلها بدورها في سداد الديون. كما أن قبول الدولة هي ما يمنح أموالها المصدرة قيمتها المالية من خلال قابليتها للاستخدام. ووفقًا لنظرية الائتمان، السالف بيانها، فإن أموال الدولة هي الفئة الوحيدة من أموال الهرم القادرة على أن تكون ائتمانًا بحتًا Purely Credit.

ومن **ناحية ثانية**، يأتي المال المصرفي Bank Money(١٨٨) في المرتبة الثانية في التسلسل الهرمي، استنادًا لأن قبول ديون البنوك يكاد يكون عالميًا؛ إذ أن غالبية الأشخاص لديهم حسابات مصرفية(١٨٩)، وبذلك يقبلون ديون البنك. وعليه، فإن قابلية

---

https://webcache.googleusercontent.com/search?q=cache:I_5iu5jFF-0J:https://www.minneapolisfed.org/research/qr/qr1632.pdf+&cd=1&hl=ar&ct=clnk&gl=ae

(187)- S. Bell. Op. Cit., p.149.

(١٨٨)– يُطلق عليها أيضًا النقود الكتابية أو نقود الودائع، وهي نقود غير ملموسة تتمثل في القيود المحاسبية للحسابات الجارية في البنك التجاري، وتؤدي دور النقود، ويتم التعامل بها باستخدام وسائل الدفع مثل الشيكات وبطاقات الدفع. وتمثل نقود الودائع التزامًا مصرفيًا ينشأ من إيداع حقيقي لكمية من النقود القانونية، أو نتيجة قيام البنك بفتح حساب لعملائه بهدف الإقراض. راجع على شبكة الإنترنت، في ٢٠٢٢/٦/١٨: https://www.dictionary.com/browse/bank-money

(١٨٩)– على الصعيد العالمي، وحتى نهاية ٢٠١٧، يمتلك ٦٩% من البالغين، المقدر عددهم بـ ٣.٨ مليار شخص حسابات في أحد البنوك أو مزود خدمة الأموال عبر الهاتف المحمول. وتمثل هذه النسبة ارتفاعًا ملحوظًا من ٦٢% في عام ٢٠١٤ و٥١% في عام ٢٠١١. وما بين عام٢٠١٤ إلى ٢٠١٧،

استخدام أموال البنوك تكاد تكون مماثلة لأموال الدولة؛ حيثما يتم قبول الدفع بالبطاقات البنكية أو الشيكات أو المال المصرفي بوجه عام في أماكن لا يمكن حصرها حول العالم.

ومن **ناحية ثالثة**، تأتي أموال الشركة أو المؤسسة Company Money في المستوى الثالث من التسلسل الهرمي. وفي هذا المستوى، يكون الدين أقل قابلية للاستخدام بشكل ملحوظ من المستويين الأول والثاني؛ إذ أنه من أجل إنفاق أو استرداد الائتمان الثابت في مواجهة الشركة، سيحتاج الدائن إلى الشركة ذاتها لسداد الدين أو نقل الدين إلى دائن جديدأو مشتري آخر. سيكون من غير المعتاد أن يتم استخدام أسهم شركة ما كوسيلة للتبادل؛ في هذا المستوى من التسلسل الهرمي، تتمتع الأصول بسيولة أقل بكثير من المستويات الأعلى.

ومن ناحية **رابعة وأخيرة**، يحتل مال الأسرة Household أو المال الفردي Individual Money المستوى الأخير من الهرم؛ ويمثل هذا النوع من الائتمان دينًا شخصيًا Personal Debt. ويعد هذا المستوى هو الأقل سيولة في التسلسل الهرمي والأقل قيمة؛ من أجل قبول هذا الدين، عادة ما يتم تحصيل فائدة Interest، واشتراط وجود ضمان Security في المقابل.

من الجدير بالذكر، أنه يمكن تطبيق نظرية التسلسل الهرمي على كافة نظريات المال[١٩٠]. ففي خصوص النظريات الميتاليستية، يمكن أيضًا وضع الأصول غير المالية Non-Money Assets في التسلسل الهرمي[١٩١]. يكون التسلسل الهرمي مفيدًا

حصل ٥١٥ مليون بالغ على حساب بنكي، و١.٢ مليار شخص فعلوا ذلك منذ ٢٠١١. راجع موقع البنك العالمي، في ٢٠٢٢/٦/١٨:
https://www.worldbank.org/en/news/press-release/2018/04/19/financial-inclusion-on-the-rise-but-gaps-remain-global-findex-database-shows

(190)- S. Bell. Op. Cit., p.154.

(١٩١)- يُعرف الأصل غير المالي بأنه أصل لا يمكن تداوله في الأسواق المالية، وتستمد قيمته من قيمته المادية بدلاً من مطالبة تعاقدية، على عكس الأصل المالي (مثل الأسهم والسندات). قد تكون الأصول غير المالية ملموسة (تُعرف أيضًا باسم الأصول الحقيقية، مثل الأراضي والمباني والمعدات والمركبات) ولكنها أيضًا غير ملموسة (مثل براءات الاختراع والملكية الفكرية والبيانات). ويمكن تقسيم الأصول غير المالية أيضًا إلى أصول منتجة (أصول ثابتة، ومخزونات، وأشياء ثمينة) وأصول غير منتجة (الموارد الطبيعية، والعقود، وعقود الإيجار والتراخيص، وأصول التسويق). ويمكن تحويل الأصول

(ISSN: 2537- 0758)

بشكل خاص عندما يكون من الصعب تحديد شيء ما على أنه من أموال الدولة؛ من خلال توفير نظام متدرج، وترتيب السلع أو الأصول أو المفاهيم، التي لم تصبح مالًا بعد، مقابل أصول أخرى مماثلة. يُدعم التسلسل الهرمي فكرة أن المال ليس مفهومًا ثابتًا وأن الأصول التي ليست نقودًا قد تصبح أموالًا إذا زادت قابليتها للاستخدام، أو بدأت الدولة في قبول الأصول المذكورة كأموال.

وفي خصوص النظريات الكاريتاليستية، يمكن استظهار نظرية الائتمان وعلاقات الديون بوضوح في التسلسل الهرمي، فلكل مستوى فئة مختلفة من الديون، والتي يمكن استخدامها أو قبولها بشكل مختلف. كما نتلمس أيضًا مضمون نظرية الدولة للمال، حيث تتربع الدولة في قمة الهرم بسبب قدرتها على إعلان ما ستقبله كنقود، ومنح القيمة للنقد بقبوله في سداد الديون. يمكن أيضًا تطبيق نظرية البناء الاجتماعي على التسلسل الهرمي، والتي توضح أيضًا كيف يختلف المال اعتمادًا على المواقف المختلفة والوضع الاجتماعي.

ثانياً- مكانة العملات المشفرة في التسلسل الهرمي للمال:

تفي العملات المشفرة ببعض وظائف المال، ولكن ليس جميعها، لذلك قد تحتل مكانًا في منتصف هرم المال لستيفاني[١٩٢] لجملة من الأسباب. فمن ناحية أولى، لا يمكن وضع العملات المشفرة في أعلى الهرم مثل أموال الدولة؛ إذ لا تخضع العملات المشفرة لسلطان أية دولة، ولا تقبلها معظم الدول في دفع ديونها العامة. ومن ناحية ثانية، يمكن وضع العملات المشفرة في ذات مستوى أموال الشركة أو مستوى الأموال المصرفية على أقصى تقدير؛ وذلك لأن مستوى الاستخدام والقبول ليس مرتفعًا بما يكفي لتلبية جميع معايير الأموال المصرفية؛ إذ لا يحتفظ بها معظم الناس ولا يمكن القول إنها تتمتع بقبول شبه عالمي، لكن تدل المؤشرات على امتلاكها الفرصة على ذلك من خلال ازدياد مستويات القبول حين يبدأ المزيد من الأفراد في استخدامها. بالإضافة إلى

غير المالية إلى أصول مالية من خلال التوريق Securitization؛ وبالتالي يصبح الأصل غير المالي أصلًا أساسيًا. **راجع:**

Anne Harrison, "Classification and terminology of non-financial assets", Fourth meeting of the Advisory Expert Group on National Accounts, 30 January– 8 February 2006, Frankfurt. Available online on 18/6/2022 at: https://millenniumindicators.un.org/unsd/nationalaccount/AEG/papers/m4AssetTerminology.pdf

([192])- S. Bell. Op. Cit., p.149.

ذلك، تمتلك العملات المشفرة مستوى من القبول أعلى من أموال الشركة حيث يمكن استخدامها كوسيلة للتبادل في بعض الظروف، وأن قبول العملات المشفرة أعلى من الأسهم أو السندات، حيث أن العملة المشفرة غير مرتبطة بشركة ما بذات الارتباط المتعلق بأصولها المالية، ويمكن شراؤها وبيعها بسرعة كبيرة، دون الحاجة إلى إنتاج شهادات الأسهم وانتهاج إجراءات شكلية مطلوبة. وعليه، فإن مكان العملات المشفرة في هرم المال سيكون إما في مستوى المال المصرفي بنسبة منخفضة، أو في مستوى مال الشركة بنسبة مرتفعة بسبب قبولها المحدود، واستخدامها– في الوقت الراهن– كأداة استثمار وليس كأموال.

ختامًا، في ضوء المقابلة بين العملات المشفرة ونظريات المال، يمكن القول من **ناحية أولى**، بفشل هذه النظريات في تقديم إجابة قاطعة عما إذا كانت العملات المشفرة تعد مالًا، إلا أنها في الوقت ذاته توضح أن المال ليس مفهومًا ثابتًا بشكل واضح؛ بل أنه عرضة للتغيير ويتم تطويره من قبل الدول والمجتمعات. ومن **ناحية ثانية**، يبدو لنا أن النظريات الكاريتاليستية للمال تعد الأقرب إلى الحقيقة، من زاوية التركيز على دور الدولة، والعطاء القانوني للمال، وبرغم خضوع العملات المشفرة لبعض مضامنيها، إلا أنها ليست قابلة للتطبيق بالكامل على هذه العملات المستحدثة، ويستند ذلك بصورة رئيسية إلى عدم وجود دور للدولة مؤثر أو جرهري في آلية عمل العملات المشفرة. وفي المقابل، نجد أنه رغمًا عن محدودية دور الدولة في النظريات الميتاليستية، إلا أن العملات المشفرة تناقضها بقوة من ناحية عدم امتلاكها في ذاتها قيمة جوهرية.

ومن **ناحية ثالثة**، وبالنظر إلى أن المال مفهوم اجتماعي وقابل للتغيير، فإن التسلسل الهرمي للأموال المقترح من قبل ستيفاني بيل يمثل مقياسًا جديرًا بالانتباه لا سيما من زاوية تركيزه على مال الدولة، باعتباره ائتمانًا يحظى بالقبول العالمي. بالإضافة إلى أن ترتيب مستويات المال في التسلسل الهرمي ليس ثابتًا، وقد يكون عرضة للتغيير والتبديل مع زيادة قابلية مال معين للاستخدام أو انخفاضه. وقد انتهينا إلى أنه مع الاستخدام والقبول الحاليين للعملات المشفرة، فلا يمكن وضعها في مستوى مرتفع مثل أموال الدولة، أو مستوى الأموال المصرفية بحسب الأصل، ولكن بالنظر إلى كونها أكثر قبولًا من أسهم أو سندات الشركة، فإن العملات المشفرة تقع في مقدمة هذا المستوى، مع إمكانية الارتقاء في التسلسل الهرمي اعتمادًا على المعاملات المستقبلية للعملات المشفرة في المجتمع.

(ISSN: 2537- 0758)

المطلب الثاني
توائم العملات المشفرة مع وظائف المال

تمهيد وتقسيم:

فشلت نظريات مفهوم المال في توفير آلية واضحة لتحديد المال، وهو الأمر الذي يستدعي تقييم العملات المشفرة بالنسبة لوظائف المال الأساسية، المُختلف في تقديرها بين رجال القانون والاقتصاد، والنظر عما إذا كانت هذه العملات ومن بينها عملة البيتكوين تحقق هذه الوظائف برمتها أو جزء منها، أو لا تحققها على الإطلاق، وكذلك تقييمها في ضوء افتقادها لصفة العطاء القانوني. ويبدو لنا أن هذا النهج هو الأسلم والأصح في تحديد الطبيعة القانونية للعملة المشفرة وما إذا كانت مالًا من عدمه.

وعليه. سيأتي تقسيم هذا المطلب إلى ثلاثة فروع. نتعرض في أولهم لتحديد وظائف المال بين الاقتصاد والقانون. ونتناول في ثانيهم لافتقاد العملة المشفرة لصفة العطاء القانوني للمال. ونخصص ثالثهم لتقييم عملة البيتكوين في ضوء وظائف المال.

الفرع الأول
تحديد وظائف المال بين الاقتصاد والقانون

أجمل عالم الاقتصاد الأمريكي أليستر هدسون Alastair Hudson وظائف المال في ضوء مبادئ أرسطو Aristotle الثلاثة للمال؛ بأنها وسيلة للتبادل Exchange، مقياس للقيمة Measure of Value، ومخزن للقيمة Store of Value[١٩٣].

في المقابل، نجد أن التحديد القانوني لوظائف المال، ومن ثم تعريفه، يختلف عن التحديدات الإجتماعية والاقتصادية. وتستند هذه النتيجة إلى بعض السوابق القضائية،

([١٩٣])- يعد الشيء وسيلة للتبادل عند استخدامه كمقابل في العقود؛ وتعود جذور هذه الوظيفة إلى عصر المقايضة وعيوبها الممثلة في عدم امتلاك أحد الطرفين السلع أو العناصر المطلوبة من قبل الطرف الآخر لإتمام الصفقة، وهو ما سهله المال؛ إذ يجوز للشخص الذي يرغب في الحصول على عنصر ما أن يعطي مقابله مالًا للطرف الآخر. كما يستخدم المال كمقياس للقيمة أو وحدة حساب؛ إذ تُقدر للنقود قيمًا مالية محددة، تستعمل في الحصول على ما يعادلها من سلع وخدمات. كما يمكن أيضًا تخزين القيمة في النقود؛ إذ يجوز للفرد جمع ثروته وتخزينها في شكل نقود. **راجع:**
A. Hudson, "The Law of Finance", Thomson Reuters (Professional) UK Ltd., 2nd Edition, 2013, p.40.

وعلى رأسها قضية موس ضد هانكوك Moss v. Hancock[١٩٤] الإنجليزية الشهيرة، والتي انتهت فيها محكمة الطعن إلى تعريف المال بأنه "ما يمر بحرية من يد إلى يد في جميع أنحاء المجتمع في الوفاء النهائي للديون والدفع الكامل للسلع، ويتم قبوله على قدم المساواة دون الرجوع إلى شخصية أو ائتمان الشخص الذي يقدمه وبدون الإعتداد بنية الشخص الذي يستلمه لاستهلاكه أو تطبيقه على أي استخدام آخر بما في ذلك عرضه على الآخرين بدوره لسداد الديون أو دفع ثمن السلع"[١٩٥].

([١٩٤])- تتخلص وقائع هذه القضية، في توجيه الاتهام إلى توماس نيل أمام قضاة هوف في الخامس من ديسمبر عام ١٨٩٨ لأنه، أثناء كونه خادمًا، قام بسرقة مخدومه المجني عليه، وأخذ قطعة ذهبية واحدة تُقدر بخمسة جنيهات من الذهب ومقتنيات أخرى من ممتلكات سيده. اعترف نيل بالذنب، وأدين وحُكم عليه. ثم أصدر القضاة أمرًا بإعادة القطعة الذهبية التي يبلغ قيمتها خمسة جنيهات والتي تم إنتاجها كدليل إلى المجني عليه، وبدا أن نيل كان كبير الخدم في خدمة المدعى عليه في هوف، وأن القطعة الذهبية التي يبلغ وزنها خمسة أرطال قدمت إلى سيده من قبل لجنة شركة الصاغة Committee of the Gold Smiths' Company عام ١٨٨٧، وتحمل تاريخ ذلك العام، وكان المجني عليه يحتفظ دائمًا بالقطعة الذهبية في خزانة في غرفة المعيشة الخاصة به، ولم يتم تداولها أبدًا.

استأنف المشتري للعملة قرار الاسترداد، والذي كان تاجرًا للملابس الجديدة والمستعملة، والمجوهرات، وغيرها من الأشياء، والذي بادل نيل السارق القطعة الذهبية التي يبلغ وزنها خمسة أرطال بمتجره في برايتون مقابل عملة خمسة ملوك Five Sovereign Piece. وقد صرح المستأنف بأنه لم يقم بتقديم أي استفسارات لنيل فيما يتعلق بالقطعة الذهبية التي يبلغ وزنها خمسة أرطال، إلا أنه كان يعلم أن نيل كان خادمًا داخليًا وكان يعرفه. ودفع المستأنف أنه يمكن شراء عملة معدنية حالية في المملكة كنوع من الفضول curiosity. وفي مثل هذه الحالة، إذا كان البائع هو اللص الذي سرقها من المالك وتمت محاكمته لاحقًا، وأُدين، فلا تثريب إذا ما تم إصدار أمر بإعادة المسروق إلى المالك تطبيقًا للمادة s. 100 من قانون Larceny لعام ١٨٦١، إلا أنه لا يمكن إصدار مثل هذا الأمر إذا تم تمرير العملة للتداول كأموال حالية، على الرغم من أنه قد يكون من الممكن تحديدها. **راجع:**

MOSS v. HANCOCK. [1899] 2 Q.B. 111. Available online on 19/6/2022 at: https://www.coursehero.com/file/97709219/MOSS-v-HANCOCK-1899-2-QB-111-1899-2-QB-111PDF/

([195])- "That which passes freely from hand to hand throughout the community in final discharge of debts and full payment for commodities, being accepted equally without reference to the character or credit of the person who offers it and without the intention of the person who receives it to consume it or apply it to any other use than in turn tender it to others in discharge of debts or payment for commodities". Ibid. And also see: J. van Dunné. "On a clear day, you can

وبالمثل، في قضية روبنسون ضد ر Robinson v. R[١٩٦] الكندية، والتي قضت المحكمة العليا بها برفض الطعن المقدم في الحكم الصادر عن محكمة الاستئناف في أونتاريو Ontario القاضي بإلغاء حكم البراءة وإدانة المستأنف. وبالرغم من رفض الطعن، إلا أن المحكمة العليا أوردت عدة إشارات في حكمها لقضاء محكمة الموضوع يستفاد منها توجهها في المسألة محل البحث. إذ قضت محكمة الموضوع أنه "تم اتهام المستأنف بموجب المادة ٣٩٢ من القانون الجنائي التي تنص على أنه يكون مذنبا بارتكاب جناية يعاقب عليها القانون كل من كان في عهدته أو في حوزته أموال مزيفة

see the continent- the shrouded acceptance of good faith as a general rule of contract law on the British Isles", Thomson Reuters (Professional) UK Limited and Contributors, 31 Const. L.J.,3, 2015. Available online on 20/6/2022 at: https://www.janvandunne.nl/images/2015_ENG_Dunne_On-a-Clear-Day-You-Can-See-the-Continent.pdf

([١٩٦])- تخلص وقائع هذه القضية في اتُهام المستأنف، وهو تاجر عملات معدنية، بحيازة نقود مزورة. إذ عثرت الشرطة في شقته، على كمية من العملات الذهبية الأمريكية وكمية من "الدايمات" الأمريكية تحمل علامة ٤٢/١٩٤١ مخبأة في وسادة. وبعد إلقاء القبض عليه، دفع المستأنف للشرطة إن القطع النقدية "ليست مزيفة". كانت الدايمات عطاءًا قانونيًا لقيمتها الاسمية على الرغم من أن الخصوصية في تاريخها التي أعطتها قيمة كبيرة من النقود. بعد أن وجد قاضي محكمة أول درجة أن العملات الذهبية لم تكن عملة قانونية في الولايات المتحدة، وافق على الحجة القائلة بأنه لا يمكن القول بأن الدايمات هي "نقود" بأي معنى مقبول لأن المتهم لم يكن ينوي استخدامها كعملة ولكنه كان ينوي الاحتفاظ بها لغرض بيعها لأصحاب الفضول النقدي. على هذا الأساس، وجدت المحكمة المتهم غير مذنب بارتكاب الجريمة. في المقابل، خلصت محكمة الاستئناف بدورها إلى أن المستأنف لم يف بعبء إظهار التبرير أو العذر القانوني على حيازته للعملات المزورة، وأصدرت حكمًا بالإدانة. عند الطعن أمام المحكمة العليا، تم الدفع بأن إثبات القصد الجنائي كان مكونًا أساسيًا للجريمة وأن الدليل على البيان الذي أدلى به المستأنف وقت القبض عليه بأن العملات لم تكن مزيفة، يشكل دليلاً على "قانونية التبرير أو العذر"، الذي كان على قاضي المحاكمة مواجهته مع أدلة التاج من أجل الوصول إلى استنتاجه، بحيث تنطوي القضية المعروضة على محكمة الاستئناف على مسألة وقائع، وبالتالي لم يكن هناك اختصاص في تلك المحكمة للنظر في الاستئناف من التاج بموجب أحكام ق. ٦٠٥ من المدونة. راجع بالتفصيل على شبكة الإنترنت الموقع الرسمي للتشريعات الكندية، في ٢٠٢٢/٦/١٩:

Robinson v. R. ،1973 CanLII 22 (SCC) ،[1974] SCR 573. Available online on 16/6/2022 at:
https://www.canlii.org/en/ca/scc/doc/1973/1973canlii22/1973canlii22.html

دون مبرر أو عذر قانوني. والتي يجب قرائتها بالاقتران مع المادة ٣٩١/ب/١ التي تنص على أن النقود المزيفة تتضمن عملة معدنية مزيفة أو نقود ورقية مزيفة تشبه أو يُقصد منها التشابه أو تمرير عملة حالية أو نقود ورقية حالية، ومع المادة ٣٩١/د التي تنص على أن "الحالية" تعني السارية بشكل قانوني في كندا أو في أي مكان آخر بموجب قانون أو إعلان أو لائحة سارية في كندا أو في أي مكان آخر حسب مقتضى الحال.. وأنه بعد أن وجد قاضي محكمة الموضوع أن العملات الذهبية ليست عملات قانونية في الولايات المتحدة، شرع في قبول الحجة التي قدمها محامي المتهم بأن الدايمات لا يمكن اعتبارها "مالًا" بأي معنى مقبول، لأن المتهم لم يكن ينوي استخدامها كعملة ولكنه كان يحتجزها لغرض بيعها لمن لديه فضول نقدي مقابل مئات الدولارات، وعلى هذا الأساس وجُد المتهم (المستأنف) غير مذنب بارتكاب الجريمة المتهم بارتكابها". وبالرغم من أن هذا التبرير القانوني لم يصادف قبولًا لدى المحكمة العليا، التي انحازت إلى أن "العملات المزيفة تشبه العملات المعدنية، وكان المقصود منها على ما يبدو أن تشبه... العملة الحالية بالمعنى المقصود في المادة ٣٩١/ب/١ من القانون الجنائي، وأنها في طبيعتها الأساسية كانت بالتالي "نقودًا مزيفة" بالمعنى المقصود في المادة ٣٩٢. وأن هذا الطابع لا يتغير بسبب حقيقة أنها كانت تثير فضول هواه جمع العملات، أو أن هذه العملات لم تعد عملات مزيفة في يد المستأنف بسبب دفعه الاحتمالي بأنه كان يحتفظ بها على أمل التخلص منها لقيمتها المعززة بشكل كبير للفضول". في المقابل، تُؤيد هذه الأحكام بنصوص قانون العقوبات المصري ذاته، لا سيما المادتين ٢٠٢، ٢٠٤، إذ ركز المشرع المصري بهما على وظيفة التداول الثابتة للعملة المصرية[١٩٧].

([١٩٧])– تنص المادة ٢٠٢ على أن "يعاقب بالسجن المشدد كل من قلَّد أو زيف أو زور بأية كيفية عملة ورقية أو معدنية **متداولة قانوناً** في مصر أو في الخارج.... ويعتبر في حكم العملة الورقية أوراق البنكنوت المأذون بإصدارها قانوناً". كما تنص المادة ٢٠٤ مكرر (١) على أن "يعاقب بالحبس مدة لا تزيد على ستة أشهر أو بغرامة لا تتجاوز خمسمائة جنيه كل من صنع أو باع أو وزع أو حاز بقصد البيع أو التوزيع لأغراض ثقافية أو علمية أو صناعية أو تجارية قطعاً معدنية أو أوراقاً مشابهة في مظهرها **للعملة المتداولة** في مصر أو لأوراق البنكنوت المالية التي أذن بإصدارها قانوناً إذا كان من شأن هذه المشابهة إيقاع الجمهور في الغلط. ويعاقب بنفس العقوبة كل من حاز أو صنع أو صور أو

(ISSN: 2537- 0758)

يتضح من الأحكام السابقة، أنها تُعّول في تعريف المال من خلال وظائفه. وبرغم أن هذا النهج يعد قاسمًا مشتركًا بين المجال القانوني والاقتصادي، غير أن هذه الأحكام قد ابرزت واهتمت بكون المال وسيطًا للتبادل دون غيره من وظائف، بينما حدد فقه الاقتصاد الاجتماعي بعض الوظائف الإضافية للمال؛ والمُمثلة في اعتبار المال مخزنًا للقيم، ووحدة يتم من خلالها تحديد القيمة. ونرى أن النهج القانوني في التركيز على كون المال وسيطا للتبادل دون غيره من وظائف اضافية يضفي عليه المرونة؛ وهو ما يسمح للعملات المشفرة Cryptocurrencies بأن تصبح نقودًا.

الفرع الثاني

افتقاد العملة المشفرة لصفة العطاء القانوني للمال

يُعرف العطاء القانوني بأنه المال الذي تم تحديده قانونًا في ولاية قضائية معينة ويحكم النظام النقدي لبلد معين[١٩٨]. وفي حقيقة الأمر، فإنه لا يشترط أن يكون النقد وحده هو من تثبت له صفة العطاء القانوني، بل أن الواقع يؤيد أن كل عطاء قانوني يكتسب وصف المال[١٩٩]. ويتمثل أثر ثبوت صفة العطاء القانوني للعملة، في اعتبارها

نشر أو استعمل للأغراض المذكورة أو للأغراض الفنية أو لمجرد الهواية صوراً تمثل وجهاً أو جزءاً من وجه لعملة ورقية **متداولة** في مصر ما لم يصدر له بذلك ترخيص خاص من وزير الداخلية وبالقيود التي يفرضها. ويعتبر من قبيل العملة الورقية في تطبيق أحكام الفقرتين السابقتين أوراق البنكنوت الأجنبية". كما تنص المادة ٢٠٤ مكرر (٣) على أن "كل من حبس عن **التداول** أي عملة من العملات المعدنية **المتداولة قانوناً** أو صهرها أو باعها أو عرضها للبيع بسعر أعلى من قيمتها الاسمية أو أجرى أي عمل فيها ينزع عنها صفة النقد المقررة يعاقب بالحبس مع الشغل وبغرامة تساوي عشرة أمثال قيمة العملة محل الجريمة وبمصادرة العملة أو المعادن المضبوطة".

(١٩٨)- ومن تطبيقات ذلك، ما نصت عليه المادة ٥٧ من قانون البنك المركزي والجهاز المصرفي رقم ١٩٤ لسنة ٢٠٢٠ على أن "وحدة النقد في جمهورية مصر العربية هي الجنيه المصري، وينقسم إلى مائة قرش".

(١٩٩)- من الأمثلة التاريخية المؤيدة لذلك، أنه في عام ١٦٠٨، أسس صموئيل دي شامبلين Samuel de Champlain أول مستوطنة استعمارية في مقاطعة كيبيك Quebec على نهر سانت لورانس St. Lawrence River. وكان الوسيط الوحيد المقبول للتبادل في المستعمرة هو جلد القندس بشكل طبيعي، على الرغم من استخدام حبوب القمح وجلود الموظ أيضًا كعملة قانونية. وأيضاً، في عام ١٦٨٥، وجدت السلطات الاستعمارية في فرنسا الجديدة نفسها تعاني من نقص في الأموال لدفع رواتب

شكل مطلق للدفع، أو ذات قوة إبراء غير محدودة في دفع السلع والخدمات(٢٠٠)، ومناط ذلك تحقق المسئولية الجنائية للممتنع عن قبول العملة القانونية في التداول(٢٠١).

ولتعاظم أهمية العملة القانونية، فقد ركز تعريف الاتحاد الأوروبي للنقود على مفهوم العطاء القانوني Legal Tender، والذي تم تحديده بوضوح ضمن معاهدة عمل الاتحاد الأوروبي TFEU، حيث تنص الفقرة ١ من المادة ١٢٨ منها على منح صفة العطاء القانوني للأوراق النقدية باليورو داخل الاتحاد(٢٠٢).

كما تُوجب المفوضية الأوروبية بدورها في حالة عدم وجود اتفاق بشأن وسائل الدفع، على قيام الدائن بقبول دفعة يتم سدادها باليورو، على أن يكون للأطراف المتعاقدة

الجنود. وبعد استنفاد طرق التمويل الأخرى وعدم الرغبة في الاقتراض من التجار بالشروط المعروضة، توصل جاك دي مولس Jacques de Meulles– وكيل العدل والشرطة والمالية أنذاك– إلى حل مبتكر يتمثل في الإصدار المؤقت للنقود الورقية المطبوعة على أوراق اللعب. وتم قبول هذه البطاقات بسهولة من قبل التجار وعامة الناس وتم تداولها بحرية بالقيمة الاسمية، وتم إصدار أموال البطاقات بعد ذلك في فبراير ١٦٨٦. كما أعادت السلطات الاستعمارية إصدار أموال البطاقات في عام ١٦٩٠ بسبب نقص آخر في الإيرادات، وحازت على قبول واسع كأموال وظلت متداولة، مما سمح للحكومة بزيادة نفقاتها. راجع بالتفصيل

(٢٠٠)– تطبيقًا لذلك، تنص المادة ٦٠ من قانون البنك المركزي والجهاز المصرفي رقم ١٩٤ لسنة ٢٠٢٠ على أن "يكون للنقد الذي يصدره البنك المركزي قوة إبراء غير محدودة".

(٢٠١)– ينص البند (٨) من المادة ٣٧٧ من قانون العقوبات على أن "يعاقب بغرامة لا تجاوز مائة جنيه كل من ارتكب فعلًا من الأفعال الآتية: من امتنع عن قبول عملة البلاد أو مسكوكاتها بالقيمة المتعامل بها ولم تكن مزورة ولا مغشوشة".

(٢٠٢)– "للبنك المركزي الأوروبي الحق الحصري في التصريح بإصدار الأوراق النقدية باليورو داخل الاتحاد. وقد يصدر البنك المركزي الأوروبي والبنوك المركزية الوطنية مثل هذه الأوراق النقدية. وتكون الأوراق النقدية الصادرة عن البنك المركزي الأوروبي والبنوك المركزية الوطنية الأوراق النقدية الوحيدة التي تتمتع بوضع العملة القانونية داخل الاتحاد". راجع على الموقع الرسمي للبنك الكندي، في ٢٠٢٢/٦/٢٢:

https://www.bankofcanada.ca/wp-content/uploads/2010/07/1600-1770.pdf

Official Journal of the European Union, "Consolidated Version Of The Treaty On The Functioning Of The European Union", C 326/49, 2012. Available online on 20/6/2022 at: https://eur-lex.europa.eu/LexUriServ/LexUriServ.do?uri=CELEX:12012E/TXT:en:PDF

(ISSN: 2537- 0758)

الحرية في استخدام العملات الأجنبية الرسمية الأخرى ذات العطاء القانوني في حالة الإصدار[٢٠٣]؛ مثل الجنيه الإسترليني أو الدولار الأمريكي، وينطبق الأمر نفسه على الأموال الصادرة بشكل خاص مثل أنظمة تداول الصرف المحلية؛ مثل أنظمة الدفع القائمة على القسائم Voucher في مجتمعات معينة. بالإضافة إلى ذلك، فقد تعاملت المفوضية بشكل مباشر مع أنظمة Schemes العملات الافتراضية، والتي تتضمن العملات المشفرة، وقررت في شأنها أنه رغمًا عن أن هذه العملات ليست عملات رسمية وليس لها صفة العطاء القانوني، إلا أنه يمكن للأطراف الموافقة على استخدامها كأموال خاصة دون المساس بالعملة الرسمية". وعليه، من خلال تصنيف العملات المشفرة كأموال خاصة Private Money، يمكن اعتبارها أصولًا اقتصادية Economic Assets، وتخضع– كأصل عام– معاملات الأموال والأعمال التجارية الخاصة للقواعد العامة المنظمة لتجارة السلع مثل قانون الضرائب أو قانون الأعمال أو قانون مكافحة غسيل الأموال أو غيره، إلا أنها لا تخضع للقانون النقدي. لذلك يستخدم الأفراد العملات المشفرة على مسؤوليتهم الخاصة ولا يحصلون على نفس الحماية المقررة عند استخدام الأموال[٢٠٤].

الفرع الثالث
تقييم عملة البيتكوين في ضوء وظائف المال

كما سبق الذكر، فإن نظريات مفهوم المال في الفقه المقارن لم تتوافق مع العملات المشفرة، وهو ما دفع إلى بحث توائم العملات المشفرة مع وظائف المال، لا سيما وظيفته الأساسية المتمثلة في كونه وسيلة للتبادل، ورغمًا عن امكانية شراء السلع باستخدام عملات البيتكوين، إلا أنها لا تحظى بتمام القبول العالمي بوجه عام، أو على الأقل في مجتمع معين، وهو مُتطلب واضح تم تحديده صراحة في قضية Moss v. Hancock سالفة البيان، ورغمًا عن امكانية تطويع مصطلح المجتمع للإشارة إلى

(203)- "In the absence of an agreement of the means of payment, the creditor is obliged to accept a payment made in euro". European Commission, “The euro as legal tender”. Available online on 20/6/2022 at: https://ec.europa.eu/info/business-economy-euro/euro-area/euro/use-euro/euro-legal-tender_en

(٢٠٤)– راجع على الموقع الرسمي للمفوضية الأوروبية على شبكة الإنترنت، في ٢٠٢٢/٦/٢٠:
https://ec.europa.eu/info/business-economy-euro/euro-area/euro/use-euro/euro-legal-tender_en

مجتمع شبكة الإنترنت، للقول أن عملة البيتكوين مقبولة من قبل أفراد هذا المجتمع الأخير، وهي وسيلة– من ضمن وسائل كثيرة– للتبادل[٢٠٥]، إلا أنه قد يُنظر إلى هذه الحجة على أنها واهية، لصعوبة الوقوف على معيار واضح للقول بتشكيل مجتمع ما[٢٠٦]. وتطبيقًا لما سبق، فلكي تعد عملة البيتكوين من اشكال المال في جمهورية مصر العربية، ستحتاج إلى المرور بحرية من يد إلى يد في جميع أنحاء المجتمع في الوفاء النهائي للديون والدفع الكامل للسلع[٢٠٧]، وهو ما لم يتحقق في الوقت الحالي،

([205])- B. Weber, "Bitcoin and the legitimacy crisis of money", Cambridge Journal of Economics, Volume 40, Issue 1, January 2016, pp. 17– 41. Available online on 10/8/2022 at: https://www.jstor.org/stable/24695984

([٢٠٦])- يعد مصطلح المجتمع من المصطلحات العصية على التحديد. ويستخلص ذلك من تعدد تعريفاته النابعة من تعدد العلوم ذات الصلة. فيُعرف في **الفلسفة** بأنه "مجموعَه مِن الأفراد، تربِط بينهُم عِلاقات قويَه تجسدَت في شكل مؤسسات، أصبحَت في الغالب محمية بِواسِطَة آليات الضبط والنظام، ويتكون المُجتمَع مِن مجموعات (أفراد وجماعات) تربِط بينهُم عِلاقات وخدمات متبادلة". ويقصد به في **الإحصاء** "كُل الكائِنات التي تُقام عليها الدراسة، وأيضًا الفرد باعتباره جُزء واحِد مِن العينة، وتُطلَق كلِمَة فرد للدلالة على الكائِن الواحِد الذي يعود في أصلهِ إلى مجموعَه مِن الأفراد المشابهة لهُ في المظهَر وعدد الأفراد قَد يتغيَر إلى مالا نهاية، فالعينة هي جُزء مِن المُجتمَع تُطلَق على مجموعَه تضُم عدداً كبيراً أو صغيراً مِن الأفراد المتغيرة في الشكل أو اللون، لكن أصلُها واحِد يتشابَه في إحدى الصفات على الأقل". ويفيد في علم **البيئة** "مجموعَه مِن الكائِنات الحية المستقلة التي تقطُن وتتعايَش معَ بعضِها البعض ضمن المقاطعة الواحدة". ويقصد به في علم **الأنثروبولوجيا** "مجموعَه مِن الأشخاص تعيش وتعمَل سويه لفترة مِن الزمن تكفى لِخلق تنظيم خاص بِها". ويقصد به في علم **الاجتماع** "تجمُعاً إنسانياً يلتقي على قواسم مشتركة، كالعادات المتماثلة والقوانين الاجتماعية الواحدة، إضافةً إلى المصالِح المشتركة التي تجعَل مِن تجمعهم أمراً مصيرياً قائِماً على دوافِع واقعية وجديَه راسخة، بالإضافة إلى شرط آخر يتمثَل بالاستعداد للتغيُر والتطور، والتعامُل المسئول والواعي مع عامِل الزمن، فالتجمُعات الإنسانية التي لا تستجيب لِحركِة الزمن والتي ليس بِمقدورِها التعبير الميداني والحضاري عَن تِلك الاستجابة لا يُمكِن أن يُدلِل وجودِها وحضورِها الاجتماعي على كلِمَة المُجتمَع بالطريقة العلمية والمنطقية". راجع على شبكة الإنترنت، في ٢٠٢٢/٦/٢٢:
https://www.mondaq.com/uk/antitrust-eu-competition-/7846/a-legal-perspective-on-digital-money-in-europe

([207])- MOSS v. HANCOCK. [1899] 2 Q.B. 116. Available online on 19/6/2022 at: https://www.coursehero.com/file/97709219/MOSS-v-HANCOCK-1899-2-QB-111-1899-2-QB-111PDF/

باعتبار عدم تمتعها بالقبول العام بين افراد المجتمع، بالإضافة إلى افتقادها لقوة الإبراء القانوني، بل أن إصدارها أو الاتجار فيها أو الترويج لها أو انشاء أو تشغيل منصات لتداولها أو تنفيذ الأنشطة المتعلقة بها بدون الحصول على ترخيص من البنك المركزي يمثل جنحة معاقب عليها بالحبس وبغرامة لا تقل عن مليون جنيه ولا تجاوز عشرة ملايين جنيه، أو بإحدى هاتين العقوبتين، وفقًا لما نصت عليه المادتان ٢٠٦ و٢٢٥ من قانون البنك المركزي والجهاز المصري. وبرغم ما سيق بشأن مسألة الاستخدام المحدود limited Usability لعملة البيتكوين، فإننا مع القول بأنها لا تزال مفهومًا متطورًا، وأنها مع النمو والانتشار، سيزداد القبول أيضًا. كما أن مفهوم المجتمع ليس ثابتًا، والأشياء تتغير بمرور الوقت، وكما لاحظ الباحث الإنجليزي ديفيد فوكس David Fox، فإن الأصل في النقود كونها حقيقة اجتماعية[٢٠٨]، ومن المحتمل أن تنمو عملة البيتكوين لتصبح عملة ذات اعتراف.

من ناحية أخرى، تواجه عملات البيتكوين أيضًا صعوبات أخرى عند النظر في باقي وظائف المال؛ إذ من الصعب التسليم أو اقرار بأنها تعمل كمخزن للقيمة أو وحدة حساب؛ نظرًا لقيمتها غير المتسقة فيما يتعلق بالعملات المقابلة ذات العطاء القانوني Fiat Currencies. إذ تختلف القيمة الحقيقية لعملة البيتكوين اختلافًا كبيرًا في مقابل العملات الأخرى ذات العطاء القانوني؛ مثل الدولار الأمريكي، ولا يغير من غلواء هذا التباين الاختلاف الواقع بين كافة العملات ذات التداول القانوني، والمتروك تحديده لقوى السوق[٢٠٩]، إذ أن حجم هذه التغييرات في القيمة غالبًا ما يكون ضئيلًا؛ بينما في المقابل تكون التغييرات في قيمة عملة البيتكوين أكثر تطرفًا[٢١٠]. إذ أنه على مدار تسع

([208])- David Fox, Op. Cit., p17.

([209])- C. A. E. Goodhart, "What is the essence of money?", Cambridge Journal of Economics, Volume 29, Issue 5, September 2005, pp. 817–825. Available online on 10/8/2022 at: https://www.jstor.org/stable/23601705

([٢١٠])- ودليل ذلك، أنه في يناير ٢٠١٣، كانت قيمة عملة البيتكوين تساوي مبلغ 13.28 دولارًا أمريكيًا، ولكن بحلول الرابع من ديسمبر من ذات العام، وصلت قيمة عملة البيتكوين إلى أعلى قيمة قياسية لها في ذلك الوقت قدرها ١٢٣٠.٦٩ دولارًا، ثم فقدت نصف هذه القيمة في ١٨ ديسمبر من ذات العام لتبلغ ٥٥٣.٤٨ دولارًا. وعلى الرغم من الصعود مجددًا إلى ٩٩٥.٨٣ دولارًا بحلول ١١ يناير ٢٠١٤، فقد البيتكوين قيمته بثبات خلال عام ٢٠١٤ والأشهر الخمسة الأولى من عام ٢٠١٥ لتصل

سنوات من عام ٢٠١٣ إلى ٢٠٢٢، تفاوتت قيمة عملة البيتكوين من ١٣.٢٨ إلى ٦٧٣٤٤ دولارًا أمريكيًا مع كثير من التغييرات المفاجئة صعودًا وهبوطًا. وتمنع هذه التقلبات في القيمة عملات البيتكوين من أن تؤدي وظيفة المال كمخزن للقيمة؛ مع عدم وجود مؤشرات حقيقية دالة على اتجاهات تحرك القيمة أو الوقت المستغرق لذلك.

بالإضافة إلى ذلك، فإن وظائف المال لا تتحقق بشكل انفرادي مستقل عن بعضها البعض؛ فترتبط وظيفة المال كمخزن أو مستودع للقيمة بوظيفته كوحدة حساب، ومنبع هذا الارتباط هو سماح وظيفة وحدة الحساب بتحديد قيمة العنصر على الفور؛ فعلى سبيل المثال، إذا كانت عملة البيتكوين تساوي ١٠ جنيهات إسترلينية في وقت ما، فإن الجنيهات تعد بمثابة مقياس لقيمة العملة المشفرة. وعليه، ولما كانت عملة البيتكوين تفشل في تحقيق وظيفة المال كمخزن للقيمة باعتبار تغير قيمتها بشكل عشوائي غير متزن صعودًا وهبوطًا، فهو ما يؤثر على تحقيقها وظيفة المال كوحدة للحساب. من جانب آخر، تظهر مشكلة أخرى في خصوص صلاحية عملة البيتكوين لأن تكون مخزنًا للقيمة تتمثل في افتقادها إلى الدعم؛ إذ لا يتم تقييم عملة البيتكوين في مقابل

في الأول من يونيو ٢٠١٥ إلى ٢٢٩.٢٤ دولارًا فقط، إلا أنه استعاد قيمته في النصف الأخير من عام ٢٠١٥، حيث أنهى العام عند ٤٣٢.٤٠ دولارًا. وشهد عام ٢٠١٦ احتفاظ البيتكوين بقيمته حتى مايو قبل أن يرتفع إلى ٧٦٣.٥٤ دولارًا في يونيو، ثم انخفض بشكل حاد إلى ٥٠٣.٤٨ دولارًا في أغسطس. ثم عاد مجددًا ليواصل الزيادة في القيمة لبقية العام، ليغلق عند ٩٦٣.٥٠ دولارًا. بينما شهد عام ٢٠١٧ تجاوز Bitcoin لقيمته القياسية التي بلغها في عام ٢٠١٣، حيث وصل إلى ١٢٧٥ دولارًا في الثالث من مارس، وانخفض إلى ٩٢٩.٣٨ جنيهًا إسترلينيًا بحلول ٢٤ مارس، ثم بدأ في الارتفاع إلى مستويات قياسية جديدة، حيث وصل إلى ٢٣٨١.٥٥ دولارًا في مايو، ثم ارتفع بثبات إلى قيمته القياسية الجديدة عند ١٩٧٨٣ دولارًا في ديسمبر. ثم انخفضت قيمته مجددًا لتصل إلى ٣٤٢٧ في يونيو ٢٠١٩، ثم ارتفع مجددا إلى ١٢٣٥٧ في يوليو ٢٠١٩، ثم انخفض مجددًا إلى ٥٤١٥ في فبراير ٢٠٢٠، ليبدأ في الارتفاع ليصل إلى ٦٣٣٠٠ في ١٦ ابريل ٢٠٢١، ثم يهبط إلى ٢٩٦٦٨ في ٢١ يوليو ٢٠٢١، ثم يعاود الارتفاع بصورة مضطربة ليصل إلى ٦٧٣٤٤ في ٩ نوفمبر ٢٠٢١، ليصل إلى أدنى معدل له في ١٩ يونيو ٢٠٢٢ بقيمة ١٩٠٤١ دولار أمريكي، والذي ارتفع ارتفاعًا طفيفًا حتى ١٧ سبتمبر ٢٠٢٢ لتبلغ قيمته ١٩.٨٨٩ دولار أمريكي. راجع على موقع هيئة العملات العالمية الموثوقة على شبكة الإنترنت، في ٢٠٢٢/٩/١٧:
https://www.xe.com/currencycharts/?from=BTC&to=USD

الاقتصاد، على خلاف العملات ذات العطاء القانوني التي يتم تقييمها في مقابل الاقتصاد الوطني، وهو ما يؤثر على ارتفاع قيمة العملة القانونية وانخفاضها رهنًا بالأوضاع الاقتصادية، من بين جملة أمور أخرى. وبرغم ذلك، ينحاز مؤيدو عملات البيتكوين إلى هذا الافتقاد باعتبار إن عدم القدرة على التحكم بالعملة يمثل ضمانًا لمستخدميها في مواجهة سطوة وسيطرة الدولة[٢١١]. ولذلك، لا يتبقى أمام مستخدمي العملات المشفرة إلا تقديم ثقتهم المطلقة والعمياء والمجردة عن الشروط في هذه العملات بعيدًا عن أي اعتبارات اقتصادية؛ وهو أمر مستغرب عندما يتعلق الأمر بالمال.

أخيرًا، وبالنظر لما توصلنا إليه من عدم قدرة عملات البيتكوين في الوفاء بكافة وظائف المال، لذلك قد تحتل مكانًا في منتصف هرم المال لستيفاني كما سبق الذكر، وتحديدًا في مستوى المال المصرفي بنسبة منخفضة، أو في مستوى مال الشركة بنسبة مرتفعة بسبب قبولها المحدود، واستخدامها– في الوقت الراهن– كأداة استثمار وليس كأموال، والنظر إليها على أنها أموال شركة أو أموال مصرفية؛ واعتبارها أموال شركة ذات سيولة عالية نسبيًا، أو أموال بنكية ذات سيولة منخفضة نسبيًا؛ مع إمكانية أن تصبح قابلة للاستخدام مثل أموال البنوك الأخرى مع زيادة قبولها مستقبلًا.

ختامًا، يمكن القول، أنه على الرغم من عدم قبول العملات المشفرة كأموال، فإن قابلية تحويل العملات المشفرة إلى العملات القانونية أو ذات الغطاء القانوني تعني أن هناك احتمالًا لا يستهان به لاستخدامها في عمليات غسل الأموال. ومن المرجح أن يحدث ذلك خلال مرحلة الإيداع؛ إذ قد يشتري الشخص الغاسل للأموال عملات البيتكوين باستخدام العملات القانونية الملوثة، ومن ثم يكون قادرًا على إجراء عدد من المعاملات عبر محافظ البيتكوين التي سيكون من الصعب تتبعها، حيث يتم نشر المفاتيح التسلسلية فقط في البلوك شاين أو دفتر الأستاذ الموزع.

(211)-Andrey Sergeenkov, "What Is Bitcoin?" Aug 5, 2022. Available online on the site of Coin Desk at 10/8/2022: https://www.coindesk.com/learn/what-is-bitcoin/

الفصل الثانى
تقييم مخاطر العملات المشفرة في جرائم غسل الأموا

تمهيد وتقسيم:

أصبح نطاق جريمة غسل الأموال عالميًا بشكل متزايد، والتي دائمًا ما توصف بأنها شريان الحياة للجريمة المنظمة[٢١٢]، كما أصبحت الجوانب المالية للجريمة أكثر تعقيدًا بسبب التقدم السريع في التكنولوجيا وعولمة صناعة الخدمات المالية[٢١٣]. ومما يزيد من صعوبة المكافحة أن طبيعة الجريمة تتسم بالاتساع الشديد، ويستند ذلك إلى إمكانية وقوع مراحلها باستخدام أية وسيلة يمكن بواسطتها إخفاء المصدر غير الشرعي للمال، وهو ما يبرر النطاق الواسع للمكافحة بوجه عام. بالإضافة إلى ذلك، يوضح تنوع وسائل الارتكاب براعة غاسلي الأموال، لا سيما في مجال استخدام التكنولوجيا الجديدة، ومن بينها تكنولوجيا البلوك شاين والعملات المشفرة بوجه خاص، والتي توجه إليها غاسلو الأموال على مدى العقد الماضي لإخفاء أصول العائدات التي تم الحصول عليها بطريقة غير مشروعة استنادًا إلى العديد من عوامل الجذب، والتي من بينها اخفاء الهوية على الشبكة، مع تطوير وتطويع المخططات التقليدية أو ابتداع مخططات جديدة للغسل عبر الشبكة المعلوماتية.

في حقيقة الأمر، لا نسعى من خلال هذا الفصل إلى التعمق في الأحكام العامة لعمليات غسل الأموال، إلا بالقدر الذي يُمكّن من تحديد أوجه الضعف والقصور في تقنيات غسل الأموال التقليدية في مواجهة العملات المشفرة، وما إذا كانت جرائم غسل الأموال يمكن ارتكابها بواسطة هذه العملات، والمجاب عنها جزئيًا من قبل بعض الباحثين[٢١٤]، الذين وجدوا أن الميزة الرئيسية لسيناريو العالم الافتراضي يتمثل في

---

(٢١٢)- أنظر: د. شريف سيد كامل، الجريمة المنظمة في القانون المقارن، دائرة القضاء- أبو ظبي، دولة الإمارات العربية المتحدة، ط١، ٢٠١٤، ص ١٠٤.

(213)- J. McDowell and G Novis, "The Consequences of Money Laundering and Financial Crime", Economic Perspectives, An Electronic Journal of the U.S. Department of State, Vol. 6, Nº. 2, May 2001, p.6. Available online on 26/6/2022 at: https://www.hsdl.org/?view&did=3549

(214)- A. S. M. Irwin, J. Slay, R.C. Kim-Kwang, L. Lui, "Money laundering and terrorism financing in virtual environments: a feasibility study", Journal of Money Laundering Control, Vol. 17, Nº. 1, 2014, pp. 50-75, p. 56. Available online on 10/8/2022 at:

(ISSN: 2537- 0758)

مستوى إخفاء الهوية الممنوح للكيانات في الحصول على الأدوات المالية ووضع الأموال وتحريكها حول البيئات الافتراضية ومقدمو الخدمات المالية[٢١٥]. وبرغم تركيز هذا الفريق من الفقه على العوالم الافتراضية بدلاً عن العملات المشفرة، إلا أنه يمكن مد العديد من استنتاجاتهم على العملات المشفرة.

من ناحية أخرى، يساعد التعرض للتطبيقات القضائية المتنوعة أو إجراءات الانفاذ للادعاء العام الأمريكي والقضاء الفيدرالي على الوصول إلى تقييم حقيقي لمخاطر العملات المشفرة في غسل الأموال. على وجه التحديد، وجه المدعون الفيدراليون تهم غسل الأموال إلى منشئي الأسواق عبر الإنترنت التي سمحت لمستخدميهم بتبادل العملة الافتراضية مقابل سلع وخدمات غير مشروعة. كما أسندوا أيضًا تهمًا ضد مطوري أنظمة دفع معينة بالعملة الافتراضية على سند أنها مصممة لتسهيل المعاملات غير المشروعة وغسل عائدات النشاط الإجرامي. إلى جانب استخدام مخططات غسل الأموال لإخفاء العائدات من العملات المشفرة المتحصلة من جرائم سرقة أو احتيال.

وعليه، ووفقًا لما سبق بيانه. يأتي هذا الفصل في مبحثين. نتناول في المبحث الأول عوامل خطر العملات المشفرة وجاذبيتها ومخططات استخدامها في عمليات غسل الأموال. ونتعرض في المبحث الثاني لتطبيقات قضائية دالة على مخاطر العملات المشفرة في غسل الأموال.

المبحث الأول
عوامل خطر العملات المشفرة وجاذبيتها ومخططات استخدامها في غسل الأموال

تمهيد وتقسيم:

تحدد التوصية الأولى من توصيات مجموعة العمل المالي سياستها في مكافحة غسل الأموال، المتمثلة في اتخاذ نهج قائم على تقييم المخاطر للتأكد من أن تدابير مكافحة غسل الأموال تتناسب مع المخاطر المحددة. ويعني ذلك أن التقدير الحقيقي لعوامل الخطر المنبثقة من استخدام العملات المشفرة في غسل الأموال هو ما قد يساعد في اتخاذ تدابير لمكافحتها. ومن ناحية أخرى، ترتبط عوامل الخطر بعوامل الجذب المتعلقة بتقدير استخدامها من قبل غاسلي الأموال، وهو ما يساعد أيضًا على تقنين

https://www.academia.edu/28553045/Money_laundering_and_terrorism_financing_in_virtual_environments_a_feasibility_study

(215)- Ibid, p.70.

عوامل مضادة أو منفرة للاستخدام، مما يقلل الخطر المتولد عنها. بالإضافة إلى ذلك، يساعد في تقييم الخطر الوقوف على الأساليب أو مخططات تنفيذ جرائم غسل الأموال، إذ أن استغلال غاسلو الأموال للتطورات التكنولوجية والسمات الخاصة بالعملات المشفرة لا سيما لامركزيتها وطبيعتها العابرة للحدود وما تقدمه من اخفاء للهوية قد يعيق سلطات انفاذ القانون عن اتخاذ إجراءات الملاحقة الجنائية، وهو خطر محدق بالدول النامية التي قد تمنعها الهوة التقنية عن ملاحقة هذا النوع من الإجرام مما يزيد الخطر. كما أن الوقوف على مراحل غسل الأموال باستخدام العملات المشفرة قد يساعد السلطات الإشرافية أو المؤسسات الخاضعة لها على تحليل وتفكيك العمليات الاقتصادية المركبة والمتشعبة الواقعة بقصد اضفاء المشروعية على العائدات الإجرامية، مما قد يساعد أيضًا في التقييم الحقيقي لمخاطر غسل الأموال بهذه العملات.

وأخيرًا، فإن التذكير بتقديرات حجم عمليات غسل الأموال بوجه عام وآثارها القابلة للقياس وتلك التي لا يمكن قياسها، قد يساعد على إدراك خطورة الوسائل المستحدثة لا سيما العملات المشفرة في تغيير الأساليب التقليدية للغسل وانتقال المشهد إلى عالم افتراضي لا حدود له.

وعليه، وترتيبًا على ماسبق، سنقسم هذا المبحث إلى ثلاثة مطالب. نتناول في أولهم لمفهوم غسل الأموال وآثاره. ونتعرض في ثانيهم لمخاطر العملات المشفرة في غسل الأموال وأسباب استخدامها. ونبحث في ثالثهم لمراحل ومخططات عمليات غسل الأموال باستخدام العملات المشفرة.

المطلب الأول
مفهوم غسل الأموال واثاره

تمهيد وتقسيم:

يشكل غسل الأموال- باعتباره من أكبر الصناعات الإجرامية- إحدى مشكلات المجتمع الوطني والدولي الكبرى، الماضية والحالية، بسبب عواقبه الاقتصادية والسياسية والاجتماعية، المباشرة وغير المباشرة. وتزداد المشكلة تعقيدًا بسبب العملات المشفرة، بسبب سماتها وخصائصها، وبسبب ما تقدمه بعض الأدوات والخدمات على الشبكة المعلوماتية كخدمة الخلط والتقليب mixers، من إعاقة إمكانية تتبع العمليات وإجراء التحقيقات، لتصبح عاملًا مُسهلًا لغسل الأموال.

(ISSN: 2537- 0758)

وعليه، سنقسم هذا المطلب إلى فرعين. نتناول في أولهما لمفهوم غسل الأموال. ونستعرض في ثانيهما لآثار غسل الأموال.

الفرع الأول

مفهوم غسل الأموال

أولاً- ماهية غسل الأموال وهدفه:

يُعرف غسل الأموال بأنه "العملية التي يتم من خلالها جعل عائدات الجريمة تبدو مشروعة؛ أو هو العملية التي يقوم الجناة من خلالها بتطهير ثمار أعمالهم الإجرامية"[٢١٦]. وفي تعريف آخر، فهو العملية التي يتم بموجبها تحويل هوية الأموال القذرة الناتجة عن جرم ما وأصولها الحقيقية بحيث يظهر ورودها من مصدر شرعي[٢١٧].

تُفصح هذه التعريفات– وغيرها الكثير[٢١٨]– على أن الهدف الرئيسي لغسل الأموال يتمثل في اخفاء وتمويه مصدر الأموال غير المشروعة، ودمجها في النظام الاقتصادي

([216])- R. Stokes., "Virtual money laundering: the case of Bitcoin and the Linden dollar", Information & Communications Technology Law, Vol. 21, Nº. 3, 2012, pp. 221- 236, p. 222. Available online on 10/8/2022 at: https://www.tandfonline.com/doi/abs/10.1080/13600834.2012.744225

([217])- "the process whereby the identity of dirty money that is the proceeds of crime and the real ownership of these assets is transformed so that the proceeds appear to originate from a legitimate source". P. Lilley, "Dirty Dealing: The Untold Truth about Global Money Laundering, International Crime and Terrorism", London, Kogan Page, 2006, p6.

([٢١٨])– تعددت أيضًا تعريفات جريمة غسل الأموال في الفقه العربي. فمنهم من عرفها بأنها "مجموعة العمليات المالية المتداخلة لإخفاء المصدر غير المشروع للأموال، وإظهارها في صورة أموال متحصلة من مصدر مشروع، أو المساهمة في توظيف أو اخفاء أو تحويل العائد المباشر أو غير المباشر لجناية أو جنحة (أنظر: د. هدى حامد قشقوش، جريمة غسيل الأموال في نطاق التعاون الدولي، دار النهضة العربية، ٢٠٠١، ص٧). أو هي "كافة العمليات المالية المتاخلة التي تهدف لإخفاء الأموال غير المشروعة، داخل القنوات المالية والمصرفية الشرعية، سواء أكان ذلك بطريق مباشر أو غير مباشر، وذلك بغية إعادة تدويرها، والطفو بها إلى دائرة العلانية، حتى تبدو وكأنها متأتية من مصادر مشروعة، ليتمكن صاحبها من الاستفادة منها بتوظيفها في أنشطة أخرى مشروعة أو غير مشروعة، دون ملاحقة من أجهزة العدالة المختصة بذلك" (أنظر: أ. محمد عبدالله حسين العاقل، النظام القانوني الدولي للجريمة المنظمة عبر الدول– دراسة نظرية وتطبيقية، رسالة دكتوراه، جامعة عين شمس، ٢٠١٠، ص٤٤٨).

باعتبارها أموالًا شرعية، وهو ما يُمكن غاسلي الأموال من التمتع بها، وطمس الأدلة على الجرائم الأصلية(٢١٩).

ثانيا- تقديرات جرائم غسل الأموال:

رغمًا عن ادعاء بعض الفقه أن جرائم غسل الأموال تشكل ثالث أكبر صناعة إجرامية في العالم(٢٢٠)، إلا أنه يصعب الوقوف على صحة هذا الرقم، فرغمًا عن أن غسل الأموال يشكل جريمة جنائية عابرة للحدود الوطنية، إلا أن تقدير وحصر الجرائم المرتكبة والوقوف على حجم المبالغ المغسولة يتسم بالتعقيد الشديد وأنتج بالفعل نتائج متضاربة. على سبيل المثال، ووفقًا لأحد التقديرات، يغسل المجرمون ما يقرب من ١ تريليون دولار إلى ٢ تريليون دولار سنويًا في جميع أنحاء العالم، وهو مبلغ يمثل ما بين ٢٪ و٥٪ من الناتج المحلي الإجمالي العالمي(٢٢١). كما قدّر مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة The United Nations Office on Drugs and Crime (UNODC) أنه تم غسل ٢.٧٪ من الناتج الاقتصادي العالمي، أو ما يساوي ١.٦ تريليون دولار أمريكي في عام ٢٠٠٩(٢٢٢)، وهو الرقم ذاته التي قدرته مجموعة

ولمزيد من التعريفات، راجع: د. محمد سامي الشوا، السياسة الجنائية في مواجهة غسيل الأموال، دار الهضة العربية، ٢٠٠٠؛ د. حسام الدين محمد أحمد، شرح القانون المصري رقم ٨- لسنة ٢٠٠٢ بشأن مكافحة غسل الأموال في ضوء الاتجاهات الحديثة- دراسة مقارنة، دار النهضة العربية، ٢٠٠٣؛ د. ابراهيم حامد طنطاوي، المواجهة التشريعية لغسل الأموال في مصر، دار النهضة العربية، ٢٠٠٣؛ د. اشرف توفيق شمس الدين، دراسة نقدية لقانون مكافحة غسل الأموال الجديد في القانون المصري رقم ٨٠ لسنة ٢٠٠٢، دار النهضة العربي، ٢٠٠٣.

(219)- N. Ryder, "The Financial Services Authority and Money Laundering: A Game of Cat and Mouse", Cambridge University Press (CUP), Vol. 67, Nº. 3, 2008, pp. 635- 653. Available online on 10/8/2022 at: https://www.tandfonline.com/doi/abs/10.1080/13600834.2012.744225

(220)-J. Robinson, "The Laundrymen: Inside the World's Third Largest Business", Simon & Schuster Ltd, London, 2nd, 1998.

(221)- PWC, "Adjusting the Lens on Economic Crime- Preparation brings opportunity back into focus", Global Economic Crime Survey, 2016, p. 41. Available online on 13/9/2022 at: GlobalEconomicCrimeSurvey2016.pdf (pwc.com)

(222)- United Nations, Office on Drugs and Crime, "Illicit Money: How Much is Out There?", 25 October 2011. Available on 25/6/2022: https://www.unodc.org/unodc/en/frontpage/2011/October/illicit-money_-how-much-is-out-there.html

(ISSN: 2537- 0758)

العمل المالي الدولي[٢٢٣]. ويرتبط هذا التقدير بتقدير صندوق النقد الدولي International Monetary Fund (IMF) في عام ١٩٩٨، المُمثل في أن قيمة غسل الأموال تتراوح بين ٢ إلى ٥٪ من الناتج الاقتصادي العالمي[٢٢٤].

بالإضافة إلى التقديرات العالمية، تحاول الدول أيضًا تقدير القيم الإجمالية لجرائم غسل الأموال المقترفة فوق أراضيها[٢٢٥]. فعلى سبيل المثال، قدر المركز الأسترالي لتقارير وتحليل المعاملات (AUSTRAC) في عام ٢٠٠٨ أن "٢٠٠ مليار دولار أسترالي يتم غسلها سنويًا في منطقة آسيا والمحيط الهادئ Asia–Pacific"[٢٢٦]؛ كما أوردت هيئة السلوك المالي (FCA) في المملكة المتحدة في تقريرها السنوي لعام ٢٠١٣ أنه "وفقًا لتقدير وزارة الخزانة، فإن ١٠ مليار جنيه إسترليني من الأموال غير المشروعة يمر كل عام من خلال القطاع المالي والمهن والأعمال غير المالية"[٢٢٧]؛ كما قدرت وزارة الخزانة بالولايات المتحدة الأمريكية في تقريرها السنوي لتقييم مخاطر غسل الأموال

(223)- Financial Action Task Force. Available online on 24/6/2022 at : https://www.fatf-gafi.org/faq/moneylaundering/

(224)- Michel Camdessus, "Money Laundering: The Importance of International Countermeasures", International Monetary Fund, 10 February 1998. Available online on 25/6/2022 at: https://www.imf.org/en/News/Articles/2015/09/28/04/53/sp021098

(٢٢٥)- لا توجد أرقام تقديرية لحجم غسل الأموال في مصر، إلا أنه توجد ارقام مستخلصة من الاحصاءات القضائية، والمتضمنة في تقرير التقييم المتبادل في خصوص تدابير مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب الصادر عن مجموعة العمل المالي لمنطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا في ٣١ يوليو ٢٠٢١. إذ بلغت قيمة الأموال والأصول موضوع المصادرة ما يزيد عن ١.٧٢٨ مليون جنيه مصري، وهو ما يقدر بحوالي ١١٠ مليون دولار أمريكي خلال الفترة من ٢٠١٥ إلى ٢٠١٩. راجع على موقع مجموعة العمل الدولي "مينافاتف" على شبكة الإنترنت، في ٢٠٢٢/٦/٢٤: https://www.menafatf.org/sites/default/files/Newsletter/Egy-Me0521-EN.pdf

(226)- The Australian Transaction Reports and Analysis Centre (AUSTRAC), "Introduction to Money Laundering", 12 December 2008. Available online on 24/6/2022 at: https://michaelsmithnews.typepad.com/files/money-laundering.pdf

(227)- Financial Conduct Authority, "Anti-Money Laundering Annual Report 2012/13". Available online on 24/6/2022 at: https://www.fca.org.uk/publication/corporate/anti-money-laundering-report.pdf

لعام ٢٠١٥ أن "حوالي ٣٠٠ مليار دولار يتم غسلها سنويًا من العائدات غير المشروعة"(٢٢٨).

ومن الجدير بالذكر، أنه رغمًا عن أن هذه التقديرات قد تكون مفيدة في تبرير الجهود المتضافرة لمكافحة غسل الأموال، إلا أنه من المُحتمل أن تكون كافة هذه التقديرات غير دقيقة، ويستند هذا الرأي إلى اختلاف المناهج المتبعة للحساب وتباين تعريفات المصطلحات الأساسية. علاوة على ذلك، فإن الطبيعة السرية لغسل الأموال تفيد بعدم توفر سجلات موثوقة، وهو الأمر الذي يؤدي إلى اختلاف التقديرات الختامية سواء على المستوى العالمي أو الوطني(٢٢٩).

(228)- United States Treasury, "National Money Laundering Risk Assessment", 2015, p. 2. Available online on 24/6/2022 at: https://home.treasury.gov/system/files/246/National-Money-Laundering-Risk-Assessment-06-12-2015.pdf

(٢٢٩)- انتهت الباحثتان بريجيت أنغر Brigitte Unger وإيلينا ماداليا بوسويوك Elena Madalina Busuioc أن التعاريف المختلفة لغسل الأموال وعائدات الجرائم الأصلية المختلفة التي يتم تضمينها، واستخدام طرق إحصائية مختلفة للقياس، يؤدي إلى جدل بين الأصوليين أو الأشخاص الذين يرغبون في القياس الدقيق، والمبتكرين الذين يحاولون قياس ما لا يقاس حتى لو كانوا عرضة لخطر الانتقاد. هذا وقد قدمت أنغر في تقديرها لحجم غسل الأموال أرقامًا تفوق التقديرات العالمية، والتي تعزوها جزئيًا إلى زيادة عدد الجرائم الأصلية مع تطور قوانين مكافحة غسل الأموال، وزيادة حجم المكاسب غير المشروعة التي يتم إنتاجها وتحتاج إلى غسلها. وأن التقدير الحقيقي لا يجب أن يقتصر على المسائل المتعلقة بتأثيرات غسل الأموال على الاقتصاد المنظم أو الشروط النقدية الموضوعة، بل يجب مراعاة التأثيرات الأخرى، إذ أن غسل الأموال ليس جريمة بلا ضحايا، فعلى الرغم من عدم وجود ضحايا مباشرين لغسل الأموال، فهناك دائمًا ضحايا ثانويون مثل العائلة والأصدقاء والمعارف والمجتمع ككل. في المقابل، انتقد جيم توماس Jim Thomas تقديرات أنغر لغسل الأموال، والقياسات الأخرى للاقتصاد الإجرامي، باعتبارها "قياسًا بدون نظرية Measurement Without Theory"، وأنه لا يوجد مصطلح متفق عليه للاقتصاد الإجرامي، والذي قد يشار إليه أيضًا باسم "الاقتصاد الأسود" أو "الاقتصاد الخفي"، والذي يشير بدوره إلى المعاملات المنجزة في الخفاء لتجنب اكتشافها من قبل السلطات المختصة. **لمزيد من التفاصيل، راجع:**

B. Unger, "The Scale and Impacts of Money Laundering", Edward Elgar, Cheltenham, 2007, at p.32; B. Unger, "Can Money Laundering Decrease?" Public Finance Review, 41, 2013, pp. 658-676, p.663; B. Unger & D. v.d. Linde, "Research Handbook on Money Laundering", Edward Elgar, Cheltenham, 2013, p.20; J. Thomas, "Quantifying the Black Economy: 'Measurement Without Theory' Yet Again?", The Economic Journal, Vol. 109,

(ISSN: 2537- 0758)

الفرع الثاني
آثار غسل الأموال

أشار كل من جون ماكدويل McDowell وغاري نوفيس Gary Novis إلى العواقب الاقتصادية والاجتماعية لغسل الأموال. وأكدا أنه بالنظر لاستحالة تقدير أو حساب حجم غسل الأموال، فمن المستحيل أيضًا إدراك وتمييز كافة الآثار المتولدة عنها، كما يصعب أيضًا قياس بعض الآثار بشكل طبيعي، كما قد تتداخل عوامل أخرى في إحداث الأثر؛ مثل الضرر الذي يلحق بسمعة الاقتصاد، والذي قد يؤدي بدوره إلى انخفاض الاستثمار أو هروبه، وجذب غاسلي الأموال في الوقت ذاته، حيث تمثل لهم بيئة الاقتصاد المتردي أو المتضرر مكانًا جذابًا للقيام بأنشطتهم غير المشروعة. ومما لا شك فيه أن كافة هذه النتائج المحتملة تمثل آثار لا يمكن قياسها، وبالتالي يستحيل تحديدها بدقة. بالإضافة إلى ذلك، تشمل الآثار الإضافية لغسل الأموال عدم قدرة الشركات والمؤسسات التي تمارس أنشطتها بصورة مشروعة في الدولة على المنافسة مع تلك الممولة بأموال غير مشروعة، حيث تسمح القدرة غير الطبيعية لتلك الشركات الأخيرة على تقديم السلع والخدمات بأسعار أقل من الشركات الأولى[٢٣٠]، وهو ما يسمى في الاقتصاد بحرب الأسعار Price War[٢٣١].

ومن **ناحية ثانية**، يؤدي غسل الأموال إلى الضغط على صناعة الخدمات المالية Financial Services Industry الوطنية؛ وهو ما قد يتحقق عند قيام غاسلو الأموال بنقل أموالهم بشكل غير متوقع أو فجائي، وهو ما يتسبب في انخفاض السيولة النقدية للمؤسسات المالية. كما يقلل من نزاهة الخدمات المالية، وهو ما قد يتحقق من تورط المؤسسات المالية بالدولة في عمليات غسل الأموال؛ ومن ذلك، قضية شركة HSBC العملاقة المصرفية العالمية وفرعها بالولايات المتحدة الأمريكية، وتعريضها للنظام المالي الأمريكي لمجموعة واسعة من مخاطر غسل الأموال وتهريب المخدرات وتمويل الإرهاب وفقًا للتحقيق الذي أجرته اللجنة الفرعية الدائمة للتحقيقات في مجلس الشيوخ Senate Permanent، والذي انتهت إلى قيام شركة HSBC باستخدام فرعها بالولايات المتحدة

Nº. 456, Features (Jun., 1999), pp. F381-F389 (9 pages), p.381. Available online on 25/6/2022 at: https://www.jstor.org/stable/2566011

(230)- J. McDowell and G Novis, Op. Cit., p.6.

(٢٣١)- في تعريف هذا المصطلح، راجع على شبكة الإنترنت، في ٢٠٢٢/٦/٢٥:
https://www.merriam-webster.com/dictionary/price%20war

كبوابة إلى النظام المالي الأمريكي لبعض الشركات التابعة لـ HSBC في جميع أنحاء العالم لتقديم خدمات بالدولار الأمريكي لعملاء ذوي مخاطر عالية، وهو ما عرض الولايات المتحدة لأموال المخدرات المكسيكية، والشيكات السياحية المشبوهة، وحاملي الأسهم من غاسلي الأموال(٢٣٢). وأيضًا فضيحة الاحتيال وغسل الأموال والرشوة في بنك الاعتماد والتجارة الدولي Bank of Credit and Commerce International (BBCI) في عام ١٩٩١، بعد أن اكتشفت جهات الرقابة في الولايات المتحدة والمملكة المتحدة أن البنك متورط في عمليات غسل أموال؛ رشاوي؛ دعم الإرهاب وتجارة السلاح؛ بيع تكنولوجيا نووية؛ التهرب الضريبي؛ دعم الهجرة غير الشرعية؛ وشراء البنوك والعقارات بطرق غير شرعية(٢٣٣).

ومن **ناحية ثالثة**، يؤثر غسل الأموال على خصخصة الخدمات Privatisation of Services(٢٣٤)؛ إذ يهدد غسل الأموال جهود العديد من الدول لإدخال إصلاحات على اقتصادياتها من خلال الخصخصة. وينبع هذا التهديد من امتلاك المنظمات الإجرامية الإمكانات المالية للمزايدة على المشترين الشرعيين المحتملين للمؤسسات المملوكة للدولة سابقًا. علاوة على ذلك، ورغمًا عن أن مبادرات الخصخصة غالبًا ما تكون مفيدة اقتصاديًا للدولة ذاتها ولحراك السوق، إلا أنها يمكن أن تكون أيضًا وسيلة لغسل الأموال، من خلال اتجاه المنظمات الإجرامية إلى شراء الأموال العامة لإخفاء عائداتهم غير المشروعة وتعزيز أنشطتهم الإجرامية(٢٣٥).

ومن **ناحية رابعة**، فلا يمكن انكار ما يؤدي إليه غسل الأموال من تقليص عائدات الضرائب الحكومية، بل ويجعل تحصيلها أكثر صعوبة. وهو ما يضر بشكل غير مباشر دافعي الضرائب النزيهين، إذ أن هذه الخسارة في الإيرادات تعني بشكل عام معدلات

(232)- Tara Andringa, "HSBC Exposed U.S. Financial System to Money Laundering, Drug, Terrorist Financing Risks", Monday, July 16, 2012. Available in official website of US Senate on 26/6/2022 at: https://www.hsgac.senate.gov/subcommittees/investigations/media/hsbc-exposed-us-finacial-system-to-money-laundering-drug-terrorist-financing-risks
(233)- Steven Mufson and Jim McGee, "BCCI SCANDAL: BEHIND THE 'BANK OF CROOKS AND CRIMINALS", July 28, 1991. Available online on 26/6/2022 at: https://www.washingtonpost.com/archive/politics/1991/07/28/bcci-scandal-behind-the-bank-of-crooks-and-criminals/563f2216-1180-4094-a13d-fd4955d59435/
(234)- B. Unger & D. v.d. Linde, Op. Cit., p.20.
(235)- J. McDowell and G Novis, Op. Cit., p.8.

(ISSN: 2537- 0758)

ضريبية أعلى[٢٣٦]. كما يؤثر غسل الأموال على سيطرة الدولة على السياسة الاقتصادية، بما يؤدي إليه من تشويه الأسواق وزيادة تهديد عدم الاستقرار النقدي Monetary Instability وتشوية سمعة الدولة ومؤسساتها المالية[٢٣٧].

ومن **ناحية خامسة**، قد يؤدي انتشار جرائم غسل الأموال إلى زيادة حدوث جرائم أخرى؛ إذ أنها توفر الدعم والاستمرارية والعضد لتجار المخدرات والأسلحة والإرهابيين

([236])- Michelle Gallant, M., "Money laundering consequences: Recovering wealth, piercing secrecy, disrupting tax havens and distorting international law", Journal of Money Laundering Control, Vol. 17, Nº. 3, 2014, pp. 296-305. Available online on 26/6/2022 at: https://doi.org/10.1108/JMLC-12-2013-0048

([٢٣٧])- يؤدي غسل الأموال إلى تشوية الأسواق. وينبع ذلك من حقيقة أساسية مضمونها عدم اهتمام غاسلو الأموال بتوليد الأرباح من استثماراتهم ولكن بالأحرى يهتمون بحماية عائداتهم. ومن ثم فإنهم "يستثمرون" أموالهم في أنشطة ليست بالضرورة مفيدة اقتصاديًا للبلد الذي توجد فيه الأموال. علاوة على ذلك، وبسبب قيام غاسلو الأموال بتوجيه الأموال من الاستثمارات القوية إلى الاستثمارات منخفضة الجودة التي تخفي عائداتها، يمكن أن يعاني النمو الاقتصادي للدولة. في بعض البلدان، على سبيل المثال، تم تمويل صناعات بأكملها، مثل عمليات البناء والفنادق، ليس بسبب الطلب الفعلي، ولكن بسبب المصالح قصيرة الأجل لغاسلي الأموال. وعندما لا تكون هذه الصناعات مناسبة لغاسلي الأموال، فإنهم يتخلون عنها ببساطة، مما يتسبب في انهيار هذه القطاعات بالكامل وإلحاق أضرار جسيمة بالاقتصادات التي لا يمكن أن تتحمل هذه الخسائر.

بالإضافة إلى ذلك، يؤدي غسل الأموال إلى زيادة تهديد عدم الاستقرار النقدي، بتأثيره السلبي على العملات وأسعار الفائدة، إذ أنه بتهريب الأموال إلى الخارج يزداد عرض العملة الوطنية في مقابل الطلب على العملات الأجنبية، وهو ما يؤدي إلى انخفاض قيمة العملة الوطنية. كذلك فإن زيادة عرض العملة الوطنية مع زيادة الطلب على العملات الأجنبية يؤدي إلى استزاف الاحتياطي النقدي من العملات الأجنبية، فتلجأ الدولة إلى رفع سعر الفائدة للحفاظ على العملات الوطنية من التحول للعملات الأجنبية الأخرى أو لجذب الاستثمارات الأجنبية لتعويض النقص من العملات الأجنبية. كما يمكن لغسل الأموال أن يزيد من خطر عدم الاستقرار النقدي بسبب سوء تخصيص الموارد الناتج عن التشوهات المصطنعة في أسعار الأصول والسلع. باختصار، قد يؤدي غسل الأموال والجرائم المالية إلى تغييرات لا يمكن تفسيرها في الطلب على النقود وزيادة التقلبات في تدفقات رأس المال الدولية والفوائد وأسعار الصرف. راجع: أ. شاهر اسماعيل الشاهر، غسيل الأموال وأثره على اقتصاديات الدول النامية، كلية الإدارة والاقتصاد– جامعة الموصل، العدد ٩٤، مجلد ٣١، ٢٠٠٩، ص ص: ٩١–١٠٤، ص ٩٨. وأيضًا:
J. McDowell and G Novis, Op. Cit., p.7, 8.

والموظفين العموميين الفاسدين وغيرهم لتشغيل وتوسيع مشاريعهم الإجرامية[٢٣٨]. وقد أشار الباحث الإنجليزي موريس كوتيريل Morris-Cotterill في عام ١٩٩٦ إلى أن "الحكومات والمجتمعات يدركون عدم قدرتهم على السيطرة على تعاطي المخدرات وأن الطريقة الوحيدة لوقف أو تقليل معدل زيادة الجريمة هي محاولة منع المجرم من إنفاق أمواله"[٢٣٩]. ولا يمكن انكار إن زيادة الفساد له تأثير ضار بشكل عام على المجتمع؛ إذ ينقل القوة الاقتصادية من السوق والحكومة والمواطنين إلى المجرمين. باختصار، فإنه يقلب القول المأثور القديم القائل بأن "الجريمة لا تفيد Crime Doesn't Pay" رأساً على عقب. علاوة على ذلك، فإن الحجم الهائل للقوة الاقتصادية التي يتراكم في يد غاسلي الأموال له تأثير مُفسد على جميع عناصر المجتمع، بل يمكن أن يؤدي إلى الاستيلاء الافتراضي Virtual Take-Overعلى الحكومة الشرعية[٢٤٠]. بالإضافة إلى ذلك، يؤثر انتشار جرائم غسل الأموال في جعل الجريمة المنظمة أكثر جاذبية، ويؤدي إلى زيادة نسبتها[٢٤١].

ومن ناحية **سادسة وأخيرة**، تؤثر العمليات الناجحة لغسل الأموال في مكافحة الجرائم، إذ أن الأموال أو الأصول التي تم غسلها أو المعاد دمجها في النظام الاقتصادي المشروع بصفتها أموال مشروعة كانت بحسب الأصل نتاج الجرائم الأصلية. وأن نجاح الجناة في عملية التمويه والدمج يعني هدمًا لإدلة الإدانة عن الجرائم الأصلية.

المطلب الثاني

مخاطر العملات المشفرة في غسل الأموال وأسباب استخدامها

تمهيد وتقسيم:

عدّدت الكثير من الهيئات والوكالات الدولية والوطنية الكثير من المخاطر المرتبطة بالعملات المشفرة في مجال غسل الأموال. وبرغم هذا التعداد، لم يكن الربط بين

(238)- J. McDowell and G Novis, Op. Cit., p.8.
(239)-N., ORRIS-COTTERILL, "The International Effect of Money Laundering Laws", Journal of Financial Regulation and Compliance, Vol. 4, Nº. 1, 1996, pp. 67-81, p. 68. Available online on 26/6/2022 at: https://doi.org/10.1108/eb024868
(240)- J. McDowell and G Novis, Op. Cit., p.8.
(241)- M. Kluczyński, "Prevention of Money Laundering in the Fight Against Human Trafficking and Smuggling of Migrants", Internal Security, Vol. 5, Nº. 2, 2013, pp. 83-95, p. 83

(ISSN: 2537- 0758)

العملات المشفرة وعمليات غسل الأموال محلًا لاتفاق فقهي. بالإضافة إلى ذلك، ركزت الكثير من الدراسات على جاذبية استخدام العملات المشفرة من قبل غاسلي الأموال وتحديد العوامل التي قد يأخذها غاسلو الأموال في الاعتبار عند اتخاذ قرار بشأن كيفية تنظيف عائدات الجرائم.

وعليه، ووفقًا للتحديد سالف البيان، سيأتي تقسيم هذا المطلب إلى فرعين. نتناول في أولهما لمخاطر العملات المشفرة في جرائم غسل الأموال. ونتعرض في ثانيهما لأسباب استخدام العملات المشفرة في غسل الأموال.

الفرع الأول

مخاطر العملات المشفرة في جرائم غسل الأموال

أولًا- مخاطر العملات المشفرة الثابتة وفقا للتقارير الدولية والوطنية المقارنة:

وفقًا لتقارير الهيئة المصرفية الأوروبية European Banking Authority (EBA)، البنك المركزي الأوروبي European Central Bank (ECB)، وهيئة الأوراق المالية والأسواق الأوروبية European Securities and Markets Authority (ESMA)، فإن العملات المشفرة تحمل العديد من التهديدات بارتكاب جرائم غسل الأموال، تمويل الإرهاب، التهرب الضريبي وقضايا أمنية أخرى(٢٤٢). وتتبع هذه المخاطر في خصوص غسل الأموال من حقيقة أن عالم الأعمال التقليدي منظم بشكل أفضل، ويخضع للتدقيق والرقابة، خلافًا لعالم الأعمال الإفتراضي(٢٤٣). ورغمًا عما تقدمه العملات المشفرة من مزايا من ناحية السرعة والسهولة، إلا أنه لا يخفى عن العيان عيوبها. إذ أن النقل الرقمي عبر الفضاء السيبراني من شخص لآخر يجعل من الصعب تتبع وتحديد عنوان بروتوكول الإنترنت IP الخاص بالمستخدمين. كما أن جهالة الهوية المرتبطة بالعملات المشفرة، وإمكانية استخدام تطبيقات للتخفي مثل برنامج Tor، الذي يوفر درجة أعلى من إخفاء الهوية(٢٤٤)، واستخدام عملات مشفرة مصممة خصيصًا لإخفاء الهوية، يربط– بلا شك– بين العملات المشفرة وغسل الأموال(٢٤٥).

---

(242)- Gaspare Jucan Sicignano, "Money Laundering using Cryptocurrency: The Case of Bitcoin!", Athens Journal of Law, Volume 7, Issue 2, April 2021, pp. 253-264. Available online on 17/1/2022 at:
https://www.athensjournals.gr/law/2021-7-2-7-Sicignano.pdf

(243)- R. Stokes., Op. Cit., pp. 221-236. Available online on 23/8/2022 at:
https://www.tandfonline.com/doi/full/10.1080/13600834.2012.744225

(٢٤٤)– برنامج Tor أو The Onion Router عبارة عن شبكة موزعة تحت الأرض من أجهزة الكمبيوتر متصلة على شبكة الإنترنت، قادرة على اخفاء عناوين IP الحقيقية، وبالتالي هويات

من ناحية أخرى، تؤكد التقارير الصادرة عن الوكالة الوطنية لمكافحة الجريمة في المملكة المتحدة National Crime Agency (NCA)، ومكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة Nations Office on Drugs and Crime (UNODC)، ووكالة مكافحة المخدرات الأمريكية United States Drug Enforcement Agency (DEA) ذات النتيجة(٢٤٦)، إذ انتهت إلى أنه بسبب إخفاء الهوية والسرعة وتجاوز الحدود عبر الوطنية وعدم الوجود المادي، فقد آمنّت التقنيات الجديدة النشاط الإجرامي في مجال غسل الأموال، الاحتيال الضريبي، الاتجار بالمخدرات، والابتزاز. وأن العملات الافتراضية أصبحت طريقة آمنة نسبيًا للمجرمين لنقل الأرباح غير المشروعة حول العالم بمخاطر أقل من الطرق التقليدية.

من ناحية ثالثة، أكدت مجموعة العمل المالي الدولي في تقريرها الصادر عام ٢٠١٤(٢٤٧) قابلية العملات الافتراضية القابلة للتحويل لأن تكون عرضه لغسل الأموال وتمويل الإرهاب. فمن زاوية أولى، تسمح العملات الافتراضية بإخفاء الهوية بصورة تفُوق طرق الدفع التقليدية النقدية. كما يمكن تداول أنظمة العملات الافتراضية على شبكة الإنترنت المفتوحة، وقد تسمح بتمويل نقدي مجهول من خلال مبادلات افتراضية لا تحدّد مصدر التمويل بشكل صحيح. وكذلك التحويلات المجهولة، إذا لم يتم تحديد شخص المُرسل والمستلم بشكل كافٍ.

مستخدمي الشبكة، عن طريق توجيه الاتصالات أو المعاملات عبر أجهزة كمبيوتر متعددة حول العالم وتغليفها بالعديد من طبقات التشفير. يجعل Tor من تحديد مواقع أجهزة الكمبيوتر التي تستضيف مواقع الويب على الشبكة أو تصل إليها أمرًا صعبًا للغاية. كما يمكن أن تتفاقم هذه الصعوبة عن طريق استخدام مفاتيح أو أقفال إضافية Tumblers على شبكة Tor. وغالبًا ما يشار إلى شبكة Tor بالشبكة المظلمة Darknets أو الشبكة الخفية Deep Web أو الشبكة المجهولة، والتي يستخدمها الأفراد للوصول إلى المحتوى بطريقة مصممة لإخفاء هويتهم ونشاط الإنترنت المرتبط بها. **راجع:**
FATF, "Virtual Currencies- Key Definitions and Potential AML/CFT Risks", FATF REPORT, June 2014, p.6.

(245)- Brezo, F., & G Bringas, P., Op. Cit., p. 20-26.

(٢٤٦)- في الإشارة إلى هذه التقارير، ونتائج تحليلها، **راجع:**
Sanz-Bas, D. & Rosal, C.D & Alonso, S. L. N, Op. Cit., p.12.

(247)- FATF, "Virtual Currencies- Key Definitions and Potential AML/CFT Risks", Op. Cit., p. 9, 10.

(ISSN: 2537- 0758)

ومن زاوية ثانية، فإن الأنظمة اللامركزية تكون معرضة بشكل خاص لمخاطر إخفاء الهوية Anonymity. على سبيل المثال، حسب التصميم، فإن عناوين عملات البيتكوين، التي تعمل كحسابات، لا تحتوي على اسماء العملاء أو أي آلية تعريفية لهم، كما لا يحتوي النظام على خادم مركزي Central Server أو مزود خدمة Service Provider. بالإضافة إلى ذلك، لا يتطلب بروتوكول Bitcoin تحديد هوية المستخدمين والتحقق منهم أو إنشاء سجلات زمنية للمعاملات التي ترتبط بالضرورة بهوية العالم المادي الحقيقي، أو يوفر ذلك. كما لا توجد هيئة إشراف مركزية على شبكة عملات البيتكوين، أو برنامج لمكافحة غسل الأموال لرصد وتحديد أنماط المعاملات المشبوهة. وتشكل لامركزية النظام عقبة حقيقية أمام جهات انفاذ القانون، لأغراض التحقيق أو مصادرة الأصول، رغمًا عن قدرة جهات الانفاذ على استهداف المبادلات الفردية لعميل ما، والحصول على معلوماتها من قبل المنصات والبورصات الافتراضية في حال جمعها.

ومن زاوية ثالثة، يزيد الانتشار العالمي للعملة الافتراضية من المخاطر المحتملة لمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب. إذ يمكن الوصول إلى أنظمة العملات الافتراضية عبر شبكة الإنترنت، بما في ذلك عبر الهواتف المحمولة، والتي يمكن استخدامها لإجراء عمليات الدفع وتحويل الأموال عبر الحدود. بالإضافة إلى ذلك، تعتمد العملات الافتراضية بشكل عام على البُنى التحتية المعقدة Complex Infrastructures التي تشمل العديد من الكيانات Entities، والتي غالبًا ما تكون منتشرة في العديد من الدول، لتحويل الأموال أو تنفيذ المدفوعات. وهو ما يُوسم المسئولية عن الامتثال والإشراف لإجراءات مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب بعدم الوضوح. علاوة على ذلك، فإن الاحتفاظ بسجلات العملاء والمعاملات من قبل كيانات مختلفة، تقع غالبًا في ولايات قضائية مختلفة، يزيد من صعوبة عمل جهات إنفاذ القانون والجهات التنظيمية. كما تتفاقم هذه الإشكالية بسبب التطور السريع لتكنولوجيا العملات الافتراضية اللامركزية ونماذج الأعمال Business Models، وتغير عدد وأنواع وأدوار المشتركين الذين يقدمون خدمات في نظم مدفوعات العملات الافتراضية.

ثانياً- الخلف الفقهي حول مخاطر العملات المشفرة:

في الواقع، فإن هذا الربط بين العملات المشفرة وغسل الأموال لم يكن محلًا لاتفاق فقهي. فذهب رأي راجح إلى أن عملات البيتكوين تستخدم في غسل الأموال الناتجة عن بيع المنتجات غير المشروعة استغلالًا من المجرمين لميزة إخفاء هويتهم، وغالبًا ما

ترتبط هذه الأنشطة بأسواق تشفير مجهولة Crypto Marchés Anonymes مثل "طريق الحريرSilk Road"، التي أنشئت رابطًا بين الأطراف المتعاملة في المنتجات غير المشروعة من خلال العملات المشفرة[٢٤٨]. وبهذا المعنى، لعب الموقع دور الوسيط في بيع منتجات مثل الحشيش Cannabis والمنشطات MDMA[٢٤٩]، وتمكن من جمع ١٧٣٩٩٠ عملة من عملات بيتكوين بقيمة ٣٣.٥ مليون دولار[٢٥٠].

كما دلل بعض الفقه[٢٥١] على تحقق غسل الأموال بأنواع مختلفة من العملات المشفرة. وضربوا أمثلة[٢٥٢] على ذلك بالاتهامات الموجهة ضد شركة Liberty Reserve في كوستاريكا Costa Rica، والتي قامت بغسل ستة مليارات دولار خلال فترة وجودها، وشركة Perfect Money التي تم إنشاؤها في بنما Panama، والتي سمحت للمستخدمين بتحويل الأموال دون الكشف عن هويتهم عن طريق شراء وتبادل عملتها المسجلة بالدولار واليورو والذهب[٢٥٣]، وشركة Gold & Silver Reserve Inc. (G&SR) والتي أنشئت نظام دفع الذهب الإلكتروني Système de Paiement

(248)- Soska, K., & Christin, N., "Measuring the longitudinal evolution of the online anonymous Marketplace ecosystem", In Proceedings of the 24th USENIX Conference on Security Symposium, August 12–14, 2015, Washington, D.C., pp. 33- 48. Available online on 24/8/2022 at: https://www.usenix.org/system/files/sec15-paper-soska-updated_v2.pdf

(249)- FATF, "Virtual Currencies- Key Definitions and Potential AML/CFT Risks", Op. Cit., p.11.

(250)- Buxton, J., & Bingham, T., "The Rise and Challenge of Dark Net Drug Markets", Policy Brief 7, GdPo, 2015, p. 16. Available online on 24/8/2022 at: https://www.swansea.ac.uk/media/The-Rise-and-Challenge-of-Dark-Net-Drug-Markets.pdf

(251)- François P., Matthew H. & Raj S., "Le blanchiment numérique. Analyse des monnaies virtuelles et de leur utilisation à des fins criminelles", McAfee® Labs, 2013, p. 2 et 4. Disponible en ligne le 24/8/2022, à: https://docplayer.fr/4321384-Le-blanchiment-numerique.html

(٢٥٢)- سيأتي استعراض هذه التطبيقات القضائية في المبحث الثاني من هذا الفصل، لذلك نحيل إليه منعًا للتكرار.

(253)- Tim Fernholz, "You can't stop digital money laundering until you stop secret companies", QUARTZ, July 21, 2022. Available online on 23/8/2022 at: https://qz.com/113921/you-cant-stop-digital-money-laundering-until-you-stop-secret-companies/

e-Gold، وتمكنت من خلاله من غسل الأموال وجمع ما يزيد عن ١٥ مليون دولار[٢٥٤].

كما اتجه جانب من الفقه المؤيد إلى تعداد مخططات غسل الأموال باستخدام العملات المشفرة. فوفقًا لأحدهم[٢٥٥]، تستخدم شبكة Bitcoin لدمج النقد ذو العطاء القانوني المتحصل من الأنشطة غير المشروعة بالنظام المالي من خلال تحويله إلى عملات مشفرة، والإجراء المتتالي للعديد من المعاملات اللاحقه لتمويه مصدر الأموال القذرة، ثم إعادة تحويل عملات البيتكوين التي تم غسلها بالفعل إلى أموال ذات عطاء قانوني مرة أخرى. كما يعدد آخر[٢٥٦] مخططات عملية دمج الأموال القذرة من خلال استخدام الخدمات التي تجمع بين تحويل عملات البيتكوين واستخدام كازينوهات المقامرة الإفتراضية والألعاب عبر الإنترنت؛ مثل World of Warcraft. على نفس المنوال، سلط آخر من ذات الفريق[٢٥٧] الضوء على مخططات استخدام خدمات الخلط Mixing Services مثل "Bitcoin Fog" و"Bit Laundry" التي تستخدم عناوين IP متعددة لتحويل عملات البيتكوين وتنظيفها.

على صعيد آخر، حاول اتجاه مرجوح إثبات أن شبكة Bitcoin لا تشكل تهديدًا لغسل الأموال. وفي هذا الصدد، أوضح David Descôteaux، الباحث في معهد مونتريال الاقتصادي l'Institut Économique de Montréal، أن العملات التقليدية هي الأكثر استخدامًا لغسل الأموال، وأن النظرية القائلة بأن العملات الرقمية تُستخدم لأغراض غسل الأموال تعد نظرية ذات طابع قصصي نسبيًا[٢٥٨]. وانتهت أيضًا

(254)- Bronk, C., Monk, C., & Villasenor, J., "The Dark Side of Cyber Finance. Survival", Vol. 54, Nº. 2, 2012, pp. 129- 142.

(255)- Yang, R.,"When Is Bitcoin a Security under US Securities Law", Journal of Technology Law &
Policy, Vol. 18, Nº. 2, 2013, pp. 99- 129. p. 123. Available online on 24/8/2022 at:
https://scholarship.law.ufl.edu/cgi/viewcontent.cgi?article=1144&context=jtlp

(256)- R. Stokes., Op. Cit., pp. 221-236. Available online on 23/8/2022 at: https://www.tandfonline.com/doi/full/10.1080/13600834.2012.744225.

(257)- S. Meiklejohn, & Orlandi, C., Op. Cit., p.128. Available online on 24/8/2022 at: https://fc15.ifca.ai/preproceedings/bitcoin/paper_5.pdf

(258)- RAPPORT DU COMITÉ SÉNATORIAL PERMANENT DES BANQUES ET DU COMMERCE, "LES CRYPTO-MONNAIES: PILE OU FACE?", CANADA, June 2015, p.47. Disponible en ligne le 24/8/2022, à: https://sencanada.ca/content/sen/Committee/412/banc/rep/rep12jun15-f.pdf

دراسة أخرى– أكثر حداثة– أجريت عام ٢٠١٨ في كندا أن تهديدات غسل الأموال المتعلقة بالعملات المشفرة نظرية أكثر منها حقيقية. إذ أنه على الرغم من التغطية الإعلامية المثيرة في بعض الأحيان، فإن القليل من الأدلة تشير بشكل مباشر إلى تورط العملات المشفرة في غسل الأموال على نطاق واسع، بل أن غسل الأموال لم يولد مع ظهور العملات المشفرة، وأن العملات الوطنية والعديد من التقنيات الرقمية الأخرى تمثل حاليًا تحديات مساوية أو حتى أكبر لغسل الأموال[٢٥٩].

بالإضافة إلى ذلك، ووفقًا للبعض من ذات الاتجاه[٢٦٠]، تمنح شبكة البيتكوين سلطات إنفاذ القانون إمكانية جيدة لتتبع وتحديد المستخدمين، على سند تسجيل كافة المعاملات. كما حاول آخر التخفيف من غلواء هذا الاتجاه[٢٦١] بما توصل إليه من أن عدد عملات البيتكوين ودولار الزيزفون Linden Dollars المحدودة يحّد من استخدام هذه العملات لغسل الأموال على نطاق واسع، إلا أن الحجم المتزايد للمعاملات والافتقار إلى آلية للمراقبة والتتبع تجعل من الصعب اكتشاف عمليات غسل الأموال الواقعة. ورغمًا عن أن العملات الافتراضية تمثل خطرًا محدودًا لعمليات غسل صغيرة النطاق، إلا أن هذا الواقع سيتغير مع حجم المعاملات المستقبلي وشعبية العملات المشفرة المتزايدة.

وفقًا لجانب آخر من ذات الفريق[٢٦٢]، فإن إخفاء هوية المستخدم بإخفاء عنوان IP غير مضمون على الإطلاق باستخدام برنامج Tor. بالإضافة إلى ذلك، ووفقًا للبعض من ذات الاتجاه، فإن المعلومات المتاحة على البلوك شاين Blockchain يتم تسجليها وتمثل بديلًا عن الإمساك بالسجلات وحفظها، بشرط أن تتمكن المنصات والبورصات

(259)- Campbell-Verduyn, M., "Bitcoin, Crypto-Coins, and Global Anti-Money Laundering Governance", Crime Law and Social Change, 69, 2018, pp.283-305. Disponible en ligne le 9/9/2022, à: https://link.springer.com/article/10.1007/s10611-017-9756-5#citeas

(260)- Kaplanov, N., Op. Cit., pp. 111-173.

(261)- R. Stokes., Op. Cit., pp. 221-236, p. 232. Available online on 23/8/2022 at: https://www.tandfonline.com/doi/full/10.1080/13600834.2012.744225.

(262)- Biryukov, A., & Pustogarov, I., "Bitcoin over Tor isn't a good idea", IEEE Symposium on Security and Privacy, 2015, pp. 122- 134. Available online on 24/8/2022 at: https://www.ieee-security.org/TC/SP2015/papers-archived/6949a122.pdf

(ISSN: 2537- 0758)

الافتراضية من التعرف على عملائها بشكل مناسب[٢٦٣]. وبرغم ما قيل عن أن العنوان الأبجدى الرقمي (المفتاح العام) المُنشئ بإنشاء محفظة البيتكوين بدلاً عن التفاصيل الشخصية التقليدية للمستخدم، يُوفر لهذا الأخير التعامل باسم مستعار، وأن الأسماء المستعارة مُضّمنة في بروتوكول البيتكوين، وهو ما أدى إلى صيرورة عملات البيتكوين جذابة لغاسلي الأموال[٢٦٤]، فإنه يجب التذكر أن الاسم المستعار Pseudonymous يختلف اختلافًا جوهريًا عن حالة المجهولية Anonymous، وهو ما يسمح بتتبع معاملات الفرد على البلوكشاين المطابقة لعنوان عملة مشفرة ما، ولو استخدم اسمًا مستعارًا لإجرائها. ويدلل هذا الرأي بصحة ما انتهى إليه باستعراض التجارب الناجحة في تحديد هوية مستخدمي العملات المشفرة. فقد انتهى مجموعة من الباحثين من تحليل عدد ١.٩ مليون مفتاح عام وتحديد هوية مستخديهم في العالم الحقيقي. كما استطاع بعض الباحثين الآخرين من تحديد هوية عدد ٢٢٣٦٣ مستخدم و١٧٩٧ عنوان IP مرتبط[٢٦٥].

الفرع الثاني
اسباب استخدام العملات المشفرة في غسل الأموال

تم بالفعل استخدام العملات المشفرة لتسهيل جرائم غسل الأموال، بالإضافة إلى وقوعها محلًا لمخططات الغسل، سواء من قبل العصابات الدولية International Gangs[٢٦٦] أو بصورة فردية One−Man Operations[٢٦٧]. وفي الواقع، فقد

(263)- Financial Action Task Force, "Guidance for A Risk-Based Approach-Virtual Currencies", JUNE 2015, para 49 at p13. Available online on 30/8/2022 at: http://www.fatf-gafi.org/media/fatf/documents/reports/Guidance-RBA-Virtual-Currencies.pdf

(264)- United States Government Accountability Office, "Virtual Currencies: Emerging Regulatory, Law Enforcement, and Consumer Protection Challenges", May 2014, p.6. Available online on 31/8/2022 at: https://www.gao.gov/assets/gao-14-496.pdf

(٢٦٥)- راجع ما سبق ذكره في هذا الصدد، عند التعرض للسمات المميزة لآلية عمل عملة البيتكوين، الواردة في الفرع الثاني من المطلب الثاني من المبحث الأول من الفصل الأول من هذا البحث.

(٢٦٦)- أعلن مكتب الادعاء الفيدرالي الأمريكي للمنطقة الغربية لولاية واشنطن في بيان صحفي صدر عنه يوم ٦ ديسمبر ٢٠١٨ على موقعه الإلكتروني أن عملية لإنفاذ القانون نفذت أوامر قبض وتفتيش استهدفت شبكة تهريب مخدرات متعددة الولايات يقودها أعضاء في عصابات المخدرات في المكسيك.

اجتذبت هذه العلاقة المستحدثة انتباه الباحثين للوقوف على جاذبية استخدام العملات المشفرة من قبل غاسلي الأموال. ومن الدراسات التي أُجريت في هذا الشأن، دراسة الباحثة أنجيلا إيروين Angela Irwin وآخرون[٢٦٨]، الذين أخذوا في الاعتبار العوامل التي قد يأخذها غاسلو الأموال عند اتخاذ قرار بشأن كيفية تنظيف عائدات الجرائم، والممثلة في السهولة؛ الوقت المستغرق؛ المبلغ الذي يتم غسله؛ التكلفة؛ تخفيف المخاطر؛ وفرص عدم الاكتشاف[٢٦٩]. وقد انتهت الدراسة إلى أن السيناريو المحتمل مثاليته لغسل الأموال الممثل في تنظيف عائدات الجريمة بسرعة وسهولة، دون تقليل القيمة وتجنب الكشف عنها يعد– مع ذلك– أمرًا نظريًا غير واقعي. إذ ستتضمن كل طريقة لغسل الأموال موازنة هذه العوامل، وذلك لأن كل غاسل للأموال سيكون له تفضيلاته الخاصة في تقنياته، ولكن كلما زاد عدد الأساليب المستخدمة، يمكن غسل الأموال بنجاح[٢٧٠]. وفي هذا الخصوص، توفر العملات المشفرة تقنية إضافية لغسل عائدات الجريمة، والتي من الواضح أن المجرمين يستغلونها جيدًا.

وكانت منظمة تهريب المخدرات التي توزع الهيروين والفنتانيل والكوكايين والميثامفيتامين نشطة في ولاية واشنطن ونيويورك وأريزونا وأوريغون وكاليفورنيا وتينيسي ويوتا. كما أن المجموعة الإجرامية استخدمت شركة عملة مشفرة في مانهاتن بيتش Manhattan Beach التابعة لولاية كاليفورنيا California لغسل الأموال وتحويلها إلى المكسيك Mexico. **راجع:**

Multi-State International Drug Trafficking Organization Targeted in 18-Month Investigation, Significant Bitcoin Money Launderer Arrested as Key Link between Drug Proceeds and Ring Leader in Mexico, Department of Justice, U.S. Attorney's Office, Western District of Washington, December 6, 2018. Available online on 14/8/2022 at: https://www.justice.gov/usao-wdwa/pr/multi-state-international-drug-trafficking-organization-targeted-18-month-investigation

(٢٦٧)– من أمثلة ذلك، الحكم الصادر من المحكمة الجزئية للمنطقة الوسطى من كاليفورنيا في قضية "بيتكوين مافن Bitcoin Maven"، التي سيلي ذكرها في الفرع الثالث من المطلب الأول من المبحث الثاني من هذا الفصل.

(268)- A. S. M. Irwin, R.K.K. Choo, and L. Liu, "An analysis of money laundering and terrorism financing typologies", Journal of Money Laundering Control, Vol. 15, Nº. 1, 2012, pp. 85- 111, p. 85. Available online on 14/8/2022 at: https://www.academia.edu/20659528/An_analysis_of_money_laundering_and_terrorism_financing_typologies

(269)- ibid, p.100.

(270)- ibid, p. 99 and 105.

ومن ناحية ثانية، أُجريت دراسة تحليلة اقتصادية مُعمقة حول غسل الأموال من خلال العملات المشفرة في عام ٢٠١٥ من قبل باحثين من جامعة فرايبورغ Fribourg في ألمانيا، لتحليل المعاملات الخاصة بالعملات المشفرة للوقوف على العوامل المؤثرة– سلبًا أو ايجابًا– على غاسلي الأموال في استخدام هذه الوسيلة في جرائم الغسل. وانتهت الدراسة إلى تحديد عشرة عوامل، من بينهم عاملان فقط يمكن أن يؤثرا بصورة سلبية على توجه غاسلي الأموال لاستخدام العملات المشفرة في مخططات الغسل، والمتمثلان في خاصية القبول المحدود للعملات المشفرة وتقلباتها Volatilité العالية. بينما يمكن أن تؤثر العوامل الثمانية الباقية على غاسلي الأموال بصورة إيجابية، والمتمثلة في اللامركزية في تخزين المعلومات، المصادقة من خلال اسم مستعار Pseudonyme، مرونة المعاملات التي لا تعتمد على مزود الخدمة، عدم إمكانية الرجوع في المعاملات Irrévocabilité، معالجة المدفوعات التي لا تتطلب وسيطًا، قابلية النقل الدولي، سرعة المعاملات، وتكاليف المعاملات المنخفضة. كما خلصت الدراسة أيضًا إلى أن الخصائص المعروضة يمكن أن تشجع بالفعل على توجه المجرمين الذين يسعون لغسل أموالهم نحو تعدين العملات المشفرة(٢٧١).

وعليه، وفي ضوء ما سبق، يمكن لنا تحديد أهم العوامل المؤثرة في استخدام العملات المشفرة في غسل الأموال في النقاط التالية.

أولًا- سهولة استخدام العملات المشفرة:

في حقيقة الأمر، لا يتطلب استخدام العملات المشفرة أية خبرة تقنية كبيرة، إذ تمثل المعرفة الأساسية بالكمبيوتر والوصول إلى تبادل العملات المشفرة فحسب العقبات الوحيدة التي يجب التغلب عليها للتعامل في العملات المشفرة(٢٧٢). ولا يزيد مستوى الصعوبة عند استخدام العملات المشفرة، إذ أن إجراء التحويلات يتطلب– فحسب– معرفة عنوان المستلم المقصود(٢٧٣).

(271)- BRENIG, Christian, ACCORSI, Rafael, MÜLLER, Günter., "Economic Analysis of Cryptocurrency Backed Money Laundering", ECIS, Completed Research Papers, Paper 20, 2015. Available online on 14/8/2022 at: https://pdfcoffee.com/economic-analysis-of-cryptocurrency-backed-money-laundering-pdf-free.html

(272)- What is cryptocurrency? A beginner's guide to digital currency. Available online on 17/8/2022 at: https://cointelegraph.com/blockchain-for-beginners/what-is-a-cryptocurrency-a-beginners-guide-to-digital-money

(273)- Getting started with Bitcoin,Using Bitcoin to transact is easy and accessible to everyone Bitcoin. Available online on 17/8/2022 at: https://bitcoin.org/en/getting-started

ثانياً- سرعة معاملات العملات المشفرة:

تتسم معاملات العملات المشفرة بالسرعة الفائقة. وعلى سبيل المثال، تستغرق معاملات البيتكوين زمنًا أساسيًا يقدر بعشر دقائق في المتوسط، وهو الزمن المحدد لإنشاء الكتل، والواقع عند اكتمال إثبات العمل، وفي هذه المرحلة يتم التحقق من جميع المعاملات منذ إنشاء الكتلة السابقة. بينما يستغرق التحقق من المعاملة ما يصل أيضًا إلى عشر دقائق، إلا أن ذلك لا يمنع المستخدم من إجراء أكثر من معاملة واحدة في نفس الإطار الزمني البالغ عشر دقائق. من الناحية النظرية، يمكن أن تتم العديد من المعاملات في فترة زمنية قصيرة جدًا، مما يؤدي إلى إبعاد الأموال عن مصدرها. وبطبيعة الحال، تُضمن المعاملات في العملات المشفرة رسومًا– تختلف حسب منصات التبادل الإفتراضية– تؤدى إلى المُعدِّن الذي أنتج الكتلة، بالإضافة إلى الرسوم المدفوعة كذلك لاستخدام خدمة تبادل العملات المشفرة ذاتها، على غرار تلك المتكبدة عند تبادل العملات الورقية ذات الغطاء القانوني[٢٧٤].

ثالثاً- قلة المخاطر المرتبطة بعمليات التشغيل:

تتفادى عملات البيتكوين الكثير من المخاطر المرتبطة بعمليات التشغيل أو الاستخدام، ويستند ذلك إلى أن سرعة معاملات العملة المشفرة إلى جانب عدم الاحتياج إلى الغير للمساعدة في التشغيل أو الاستخدام تساعد على تقليل الكثير من المخاطر. وفي مقابل ذلك، فإن الخطر الأكبر الذي يواجه الغاسل في استخدام العملات المشفرة يرجع إلى تقلب قيمتها المفاجئ والسريع بصورة تفشل القراءات الاقتصادية عن التكهن بها. فإذا قام الغاسل باستبدال العملات ذات العطاء القانوني بعملات البيتكوين، وانخفضت قيمة هذه الأخيرة، فسوف يتكبد خسائر في قيمة أصوله عندما يقوم بتحويل العملات مرة أخرى إلى عملات قانونية.

رابعاً- قلة المخاطر المرتبطة بتهديدات الاكتشاف:

بطبيعة الحال، فإنه باستخدام العملات المشفرة، تقل تهديدات الكشف عن جرائم غسل الأموال المقترفة، لأن غالبية معاملات العملة المشفرة لا تخضع لمتطلبات الإبلاغ Reporting Requirements. علاوة على ذلك، لا يتعين على العملات المشفرة أن

([٢٧٤])- أ.أحمد قاسم فرح، العملات الإفتراضية في دولة الإمارات العربية المتحدة: الحاجة إلى إطار قانوني لمواجهة مخاطرها– دراسة مقارنة، مجلة جامعة الشارقة للعلوم القانونية، المجلد ١٦، العدد٢، ديسمبر ٢٠١٩، ص ٦٩٨– ٧٤٥، ص ٧١٠. وأيضًا: راجع على موقع ويكيبديا على شبكة الإنترنت، في ٢٠٢٢/٨/١٧:

https://en.wikipedia.org/wiki/Bitcoin

(ISSN: 2537- 0758)

تتحرك من خلال بنك منظم أو حتى طرف ثالث. بدلاً من ذلك، يمكن نقل الأموال بحرية وبشكل مستقل دون التحقق من غرض أو شرعية المعاملات[٢٧٥]. فبينما تمتلك البنوك وشركات خدمات الأموال (MSB's) money service businesses أنظمة للامتثال تتمثل وظيفتها الوحيدة في متابعة تتبع الأموال أثناء مرورها عبر مؤسساتهم. وتستخدم في ذلك البرامج المتطورة لتحديد المعاملات التي تبدو غير نمطية أو غير عادية، ومراجعة المعاملات لتحديد شرعية النشاط. وخلال هذه العملية، تُبذل الجهود لتحديد الأطراف المعنية، مصدر الأموال، الغرض من النشاط، وما إذا كانت المعاملات معقولة أو لها غرض واضح. بعد ذلك، إذا تعذر فهم النشاط بشكل معقول، يتم الإبلاغ عن المعلومات إلى الجهة الرقابية المختصة، كشبكة مكافحة الجرائم المالية FinCen التابعة لوزارة الخزانة المالية الأمريكية، على سبيل المثال، من خلال تقرير عن نشاط مشبوه Suspicious Activity Report (SAR)[٢٧٦]. لا يتم إصدار العملات المشفرة من قبل المؤسسات المالية، وبالتالي فهي لا تخضع لنفس اللوائح. وهو ما يُمكّن الأفراد من تبادل العملات المشفرة بحرية دون الحاجة إلى وسيط مالي، كما يمكن أيضًا استخدام منصات أو بورصات العملات المشفرة لتسهيل نشاط غسل الأموال[٢٧٧]. ومن الجدير بالذكر في هذا الخصوص، إن معاملات العملات المشفرة الوحيدة التي تخضع لمتطلبات الإبلاغ هي تلك التي تتم عبر بورصات تبادل العملات المشفرة Cryptocurrency Exchanges، على النحو المنظم، مثلًا، من قبل شبكة مكافحة

([275])- Jemima Kell, "Bitcoin's murkier rivals line up to displace it as cybercriminals'favourite". May 18, 2017. Available online on 18/8/2022 at: https://www.reuters.com/article/cyber-attackbitcoin/bitcoins-murkier-rivals-line-up-to-displace-it-as-cybercriminals-favouriteidUSL8N1II1MV

([٢٧٦])- يقابلها وحدة غسل الأموال وتمويل الإرهاب المصرية المنشأة بموجب قانون مكافحة غسل الأموال الصادر بالقانون رقم (٨٠) لسنة ٢٠٠٢ وهي وحدة التحريات المالية المصرية كوحدة مستقلة بالبنك المركزي المصري.

([٢٧٧])- المنصات أو البورصات هي منصات تداول Trading Platforms، حيث يمكن شراء أو بيع العملات المشفرة بشكل شرعي، مما يسمح بتحويل الأموال التقليدية إلى عملات مشفرة، أو العكس، كما يسمح بتبادل العملات المشفرة بأخرى. **راجع:**

Kiana Danial, "3 Different Types of Cryptocurrency Exchanges: CEX, DEX, And Hybrid", JUL 12, 2018. Available online on 18/8/2022 at: https://www.nasdaq.com/articles/3-different-types-cryptocurrency-exchanges-cex-dex-and-hybrid-2018-07-12

الجرائم المالية FinCEN في الولايات المتحدة الأمريكية[٢٧٨]، أو وفقًا لقانون مكافحة غسل الأموال ومكافحة تمويل الإرهاب الإسترالي لعام ٢٠٠٦[٢٧٩].

خامساً- القدرة على اخفاء الهوية:

وفقًا لبعض الفقه الأمريكي، فإن السبب الرئيسي في استخدام العملات المشفرة في غسل الأموال هو عدم الكشف عن الهوية Anonymity[٢٨٠]، إذ يُمكن للأفراد والمنظمات الإجرامية إخفاء هوياتهم الحقيقية باستخدام أسماء الشهرة Aliases أو أسماء مستعارة مختلقة Pseudonyms، مما يسمح لهم بإجراء المعاملات بشكل مجهول. ورغمًا عن تسجيل المعاملات على Blockchain أو دفتر الأستاذ The Ledger المتاح للجمهور، إلا أن المعلومات المسجلة يمكن أن تكون ذات فائدة محدودة لجهات إنفاذ القانون في ظل عدم معرفة الهويات الحقيقية للأطراف المتعاملة. نتيجة لذلك، ليس من المستغرب أن يستغرق مكتب التحقيقات الفيدرالي الأمريكي حوالي ٧٥% من ساعات العمل المتعلقة بالجرائم المالية في تحقيقات العملات الرقمية"[٢٨١].

كما يساعد على اخفاء الهوية ما يسمى بالعملات الخصوصية Privacy Coins، المصممة خصيصًا لإخفاء معلومات المستخدم بالإضافة إلى التفاصيل ذات الصلة المرتبطة بالمعاملة. ووفقًا لمقال نشرته بورصة ناسداك Nasdaq، "لا تزال هذه العملات المشفرة عامة بمعنى أن لديها دفاتر حسابات عامة مفتوحة، لكن معلومات المعاملة يتم حجبها بدرجات متفاوتة لحماية خصوصية المستخدمين النهائيين"[٢٨٢]. نتيجة لذلك، توفر عملات الخصوصية مثل Monero وZcash طبقة إضافية من إخفاء الهوية

(278)- FinCEN,“ Guidance: Application of FinCEN’s Regulations to Persons Administering, Exchanging, or Using Virtual Currencies”, FIN-2013-G001, March 18, 2013, p.2 Available online on 17/8/2022: https://www.fincen.gov/sites/default/files/shared/FIN-2013-G001.pdf

(٢٧٩)- راجع على موقع الحكومة الاسترالية، في ٢٠٢٢/٨/١٧:
https://www.legislation.gov.au/Details/C2021C00243

(280)- George Forgang, Op. Cit., p.6.

(281)- Joshua Fruth, “Crypto-cleansing:' strategies to fight digital currency money laundering and sanctions evasion”, FEBRUARY 13, 2018. Available online on 18/8/2022 at: https://www.reuters.com/article/bc-finreg-aml-cryptocurrency-idUSKCN1FX29I

(282)- Etto, F. “Know Your Coins: Public vs. Private Cryptocurrencies”, SEP 22, 2017. Available online on 19/8/2022 at: https://www.nasdaq.com/articles/know-your-coins-public-vs-private-cryptocurrencies-2017-09-22

(ISSN: 2537- 0758)

يمكن أن تفيد المجرمين، بينما تعيق أيضًا تطبيق القانون. إذ أن عملة Monero تجعل من الصعب تتبع الأطراف المشاركة في المعاملة، لأن توقيعات المعاملة يتم مشاركتها من قبل مجموعة كبيرة من الأشخاص؛ ونتيجة لذلك، يعد الربط بين مستخدمين محددين ومعاملة ما أمرًا في غاية الصعوبة. بينما تعمل عملة Zcash بشكل مختلف قليلاً، حيث يتم منح الخصوصية نتيجة محو سجل المعاملة بعد إتمامها[٢٨٣].

ومن الجدير بالملاحظة، أنه بالرغم من أن عملات الخصوصية قد تبدو مواتية بشكل غير معقول لغاسلي الأموال، إلا أنه لم يتم تطويرها بقصد تسخير تكنولوجيا القرن الحادي والعشرين لتحديث أساليب جريمة غسل الأموال كجريمة قديمة. إذ تم تصميمها– بحسب الأصل– لتوفير طبقة إضافية من الخصوصية والأمان وإخفاء الهوية للأفراد في العصر الرقمي[٢٨٤]، إلا أنه، وكمعظم التطورات التكنولوجية، فقد تم إساءة استخدامها لأغراض إجرامية.

ختامًا، يمكن القول، أنه بالرغم من تعدد أسباب استخدام العملات المشفرة في جرائم غسل الأموال. إلا أننا نرى أن عدم الكشف عن الهوية والتنظيم العالمي غير المتسق هما العاملان الأكبر تأثيرًا وراء هذا الاستخدام؛ ويثيرا بالفعل مخاوف جدية في تسهيل ارتكاب غسل الأموال والتهرب الضريبي وتهريب المخدرات وأشكال أخرى من النشاط الإجرامي. ورغم مرور ما يقرب من ثلاثة عشر سنة على إنشاء العملات المشفرة، لا سيما البيتكوين، إلا إنها تزال مفهومًا محاطًا بالحداثة، نافرًا عن الإحاطة والشمول مع التشريعات المعدودة التي حاولت الإلمام بنشاطها. ورغمًا عن وجود إجماع عالمي حول تزايد مخاطر غسل الأموال من خلال استخدام العملات المشفرة، إلا أنه لا يوجد معيار عالمي معمول به في هذا الصدد. على سبيل المثال، لا تعتبر عملة البيتكوين في الولايات المتحدة بمثابة عملة ذات عطاء قانوني، وإن اكتسبت شرعية التبادل. بينما تعتبر العملات المشفرة عملة قانونية في اليابان، بينما يعتبر تداول البيتكوين في الصين

---

(283)- ibid.

(٢٨٤)– في الواقع، وفقًا لأحد مطوري عملة Monero، "يستخدم معظم الأفراد العملة بشكل قانوني، إذ لا يريدون أن يعرف الآخرون ما إذا كانوا قد اشتروا قهوة أو سيارة". أنظر:

Olga Kharif, “Bitcoin is being dropped by criminals in favour of privacy coins like monero- Some coins post fake blockchain entries to hamper surveillance”, INDEPENDENT, 2 January 2018. Available online on 19/8/2022 at: https://www.independent.co.uk/news/business/analysis-and-features/bitcoin-latest-updates-price-privacy-coins-cryptocurrency-monero-digital-currency-price-a8137901.html

أو مصر– حتى وقت كتابة هذا البحث–غير قانوني، بينما ذهبت الهند إلى حظر عملات البيتكوين تمامًا[٢٨٥].

المطلب الثالث

مراحل ومخططات عمليات غسل الأموال باستخدام العملات المشفرة

تمهيد وتقسيم:

يعد من عوامل تقييم مخاطر العملات المشفرة، فحص مدى تأثيرها على تغيير مراحل غسل الأموال التقليدية أو اختزالها أو هدمها بصورة كلية، وكذلك أساليب أو مخططات عمليات الغسل. ويستند ذلك إلى السمات والخصائص الخاصة بالعملات المشفرة وكذلك شبكات ومنصات التداول الافتراضية من شأنها التأثير على شكل الجريمة وأسلوب ارتكابها.

وعليه، سيأتي تقسيم هذا المطلب إلى فرعين. نتناول في أولهما لمراحل عمليات غسل الأموال باستخدام العملات المشفرة. ونتعرض في ثانيهما لمخططات غسل الأموال باستخدام العملات المشفرة.

الفرع الأول

مراحل عمليات غسل الأموال باستخدام العملات المشفرة

من الثابت وجود ثلاث مراحل متميزة لعمليات غسل الأموال التقليدية تتمثل في الإيداع Placement، والتصفيف Layering أو التموية، والتكامل Integration أو الاندماج. في مرحلة الإيداع، وحيث تكون العملات ذات العطاء القانوني هي التي يتم غسلها، يتم إدخال الأموال القذرة أو العائدات الإجرامية لأول مرة في النظام المالي. وبرغم تعدد طرق الإدخال أو الإيداع، إلا أنها تمثل المرحلة الأكثر خطورة، والتي يكون المخطط قابلًا للكشف، باعتبار أن إيداع أو ضخ مبالغ نقدية كبيرة في النظام المالي المشروع يُمكن أن يثير الشكوك والريبة. تبدأ عقب ذلك مرحلة التموية، والتي يتم خلالها نقل الأموال بين الحسابات والمؤسسات المالية، وحتى إلى دول أخرى وعملات مختلفة، أو انشاء الشركات الوهمية، أو غير ذلك، مما يجعل من الصعب الربط بين هذه الأموال ومصدرها الأصلي. وتنتهي المراحل بمرحلة الإندماج Integration، ويتم إرجاع

(285)- Kate Rooney, "Your guide to cryptocurrency regulations around the world and where they are headed", Mar 27, 2018. Available online on 19/8/2022 at: https://www.cnbc.com/2018/03/27/a-complete-guide-to-cyprocurrency-regulations-around-the-world.html

(ISSN: 2537- 0758)

الأموال النظيفة "المغسولة" إلى المجرم بظهورها واردة من مصدر مشروع لتندمج تمامًا في النظام المالي للدولة[٢٨٦].

مع إضافة العملات المشفرة كوسيلة بديلة لتحويل الأموال أو نقلها، قد يكون اكتشاف عملية غسل الأموال أكثر صعوبة. ووفقًا لأحد مدراء الخدمات الاستشارية لمكافحة غسل الأموال، تنطبق المراحل الثلاثة لغسل الأموال على العملات المشفرة، إلا أن التعقيدات المرتبطة بكل مرحلة تختلف بطبيعتها. على سبيل المثال، في مرحلة الإيداع، يتم نقل الأموال من بنك تقليدي إلى حساب مع منصة أو بورصة للعملات المشفرة من أجل شراء العملات الأساسية Primary Coins مثل البيتكوين. بعد ذلك، ولإحداث التمويه ولتعكير مسار الورق الإلكتروني، يتم تبادل العملات الأساسية مقابل

([٢٨٦])– لفهم التحدي المتمثل في تحديد وكشف نشاط غسيل الأموال بشكل أفضل، يمكن التمثيل بامتلاك شخص ما نشاط تجاري كثيف النقد، ويودع بانتظام مبالغ كبيرة من النقد في حسابه الكائن لدى البنك (أ). ويقوم هذا الشخص نفسه أيضًا بتحويل أرباح مبيعات المخدرات الخاصة به من خلال أعماله كثيفة النقد، والتي يتم إيداعها أيضًا في نفس الحساب المصرفي. وطالما لم يرتكب صاحب النشاط أي أخطاء واضحة، كإيداع ذات المبلغ النقدي كل بضعة أيام، فقد يبدو النشاط طبيعيًا للبنك ويصعب عليه اكتشاف كونه نشاطًا مشبوهًا. كما يصعب على البنك أيضًا تحديد عدد الأشخاص المتعاملين مع صاحب النشاط التجاري، والذين قاموا بدفع مقابل مشترياتهم نقدًا بدلاً من استخدام بطاقة الخصم أو الائتمان.

عقب عمليات الإيداع المنتظمة، يبدأ صاحب النشاط في التحويل من حسابه لدى البنك (أ) إلى البنك (ب)، ثم التحويل مجددًا إلى البنك (ج) للتمويه على مصدر الأموال. في هذه المرحلة، لا يعرف البنك (ب) أو (ج) أن مصدر الأموال التي نشأت من حساب العميل لدى البنك (أ) عبارة عن إيداع نقدي يتكون من مزيج من الأرباح التجارية المشروعة ومبيعات المخدرات غير المشروعة. بدون إجراء مزيد من البحث، يعرف البنك الأخير (ج) فقط أن الأموال كانت عبارة عن تحويل إلكتروني من البنك (ب). لذلك، لن يتم تنبيه جهات إنفاذ القانون إلى النشاط. عقب ذلك، يقوم مالك الحساب المحتفظ به في البنك (ج) بسحب الأموال نقدًا، لتنتهي المرحلة الأخيرة من مراحل غسل الأموال، بقدرة الغاسل في استرجاع الأموال القذرة بعد غسلها بنجاح.

من المهم أن نلاحظ أن هذا المثال المفرط في البساطة قد لا يتحقق مع الضمانات التي تطبقها المؤسسات البنكية في الكشف عن الأنشطة المشبوهة، وأن القصد من إيراده هو توضيح كيفية عمل عمليات غسل الأموال ومراحلها، والصعوبات الناشئة حول تحديد نشاط غسل الأموال وكشفه.

العملات المشفرة البديلة Altcoins[٢٨٧]، مما يجعل من الصعب على جهات إنفاذ القانون تتبع أثر النقود ظاهريًا، وتُعرف هذه العملية أيضًا باسم القفز المتسلسل Chain Hopping[٢٨٨]. بعد ذلك، يمكن للغاسِل استبدال العملات البديلة مرة أخرى بالعملات المشفرة الأساسية، ليقوم باستبدال الأخيرة مرة أخرى بالنقود التقليدية، لتنتهي بذلك مرة الاندماج. [٢٨٩]

ورغمًا عن أن وصف مراحل غسل الأموال باستخدام العملات المشفرة– الوارد أعلاه– يمثل وصفًا مبسطًا للغاية، إلا أنه يصور بدقة مخططًا جيدًا يتخطى العديد من المؤشرات التي قد يبحث عنها محققو مكافحة غسيل الأموال، وهو الأمر الذي يزيد صعوبة التعرف على المعاملات المشبوهة المرتبطة بتبادل العملات المشفرة. وعلى الرغم من أنه يمكن لجهات انفاذ القانون متابعة الأموال من خلال تحليل معلومات البلوك شاين Blockchain، إلا أنهم قد لا يتمكنون من ربط هذه الأموال بجاني في العالم الحقيقي، بالنظر لاستعمال أسماء غير حقيقية أو مستعارة. كما لا تحتاج عمليات غسل الأموال إلى النقل المادي عبر الحدود، إذ يكفي أن يفتح المجرمون المتمرسون في مجال التكنولوجيا بشكل متزايد حسابات بأسماء مزيفة في البورصات الخارجية التي لا تمتثل للقوانين الوطنية[٢٩٠].

---

(٢٨٧)– يشير مصطلح Altcoin إلى أي نوع من أنواع العملات المشفرة بخلاف Bitcoin. وتعد عملة Ethereum من أكثر العملات البديلة شيوعًا. ويوجد– حتى وقت كتابة هذا البحث– ٢٠٢٦٨ نوع من العملات المشفرة. ووفقًا لموقع تتبع اسعار العملات المشفرة CoinMarketCap في فبراير ٢٠٢٢، تشكل عملة Bitcoin ما يقرب من نصف إجمالي القيمة السوقية للعملات المشفرة، وتشكل Ethereum ما يقرب من الربع، بينما تشكل كامل عملات Altcoins الحصة المتبقية في السوق (حوالي ٤٠٪). **راجع:**

Satavisa Pati, "TOP 10 ALTCOINS TO BUY BEFORE 2023 TO HOP ON THE PRICE RALLY", August 15, 2022. Available online on 20/8/2022 at: https://www.analyticsinsight.net/top-10-altcoins-to-buy-before-2023-to-hop-on-the-price-rally/

(288)- Jemima Kell, Op.cit., May 18, 2017. Available online on 20/8/2022 at: https://www.reuters.com/article/cyber-attackbitcoin/bitcoins-murkier-rivals-line-up-to-displace-it-as-cybercriminals-favouriteidUSL8N1II1MV

(289)- Joshua Fruth, Op.cit., February 13, 2018. Available online on 18/8/2022 at: https://www.reuters.com/article/bc-finreg-aml-cryptocurrency-idUSKCN1FX29I

(290)- Corinne Ramey, "The Crypto Crime Wave Is Here", April 26, 2018. Available online on 20/8/2022 at: https://www.wsj.com/articles/the-crypto-crime-wave-is-here-1524753366

(ISSN: 2537- 0758)

الفرع الثاني
مخططات غسل الأموال باستخدام العملات المشفرة

أولًا- استخدام المخططات التقليدية لغسل الأموال بالعملات المشفرة:

هناك عدد لا يحصى من المخططات التقليدية التي استخدمها غاسلو الأموال في عمليات الغسل، ولا تزال بعض هذه المخططات مستخدمة حتى مع استخدام العملات المشفرة. وعلى سبيل المثال، تم القبض على رجل بريطاني في أمستردام بهولندا في فبراير ٢٠١٨ بتهمة غسل العملات المشفرة من خلال حسابه المصرفي الخاص. وفقًا لمذكرة الادعاء العام، فقد قام المتهم بقبول عملات البيتكوين من المجرمين، ثم استخدم حسابه المصرفي الخاص لتحويل العملات المشفرة مقابل النقود. وبمجرد تحويل الأموال، قام بسحبها من أجهزة الصراف الآلي وإعادتها إلى المجرمين، متقاضيًا عمولة مرتفعة تتراوح بين ٥ و٨ في المائة، والتي قبلها العملاء لعدم الكشف عن هويتهم. تم تنفيذ المخطط بين عامي ٢٠١٤ و٢٠١٦، وتم غسل ما يقرب من ١١.٥ مليون يورو من خلاله[٢٩١].

كما تم استخدام مخطط "السنافر Smurfing"، وهو مخطط تقليدي شائع مع العملات المشفرة. وهي عملية استخدام العديد من الأفراد لإجراء معاملات نيابة عن غاسل الأموال الأساسي ولحسابه. ويكمن منطق المخطط في أن إجراء عدد من المعاملات الصغيرة من مواقع مختلفة سيكون أقل شكًا واشتباهًا مقارنة بمعاملة فردية بمبلغ كبير من المال. وقد أصبح هذا المخطط محل اهتمام عالمي بسبب السهولة والسرعة التي يُمكن بها نقل العملات المشفرة عبر حدود الدولة أو خارجها. ومن التطبيقات الدالة عليه، ما كشف عنه تحقيق مشترك بين اليوروبول Europol، الحرس المدني الإسباني Civil Spanish Guardia، سلطات انفاذ القانون الفنلندية Finland، ووزارة الأمن الداخلي الأمريكية U.S. Department of Homeland Security. إذ حدد التحقيق مخططًا عالميًا معقدًا للسنافر أسفر عن القبض على ١١ شخصًا ومصادرة ٨ ملايين يورو. وقد بدأ المخطط مع تنظيم إجرامي في إسبانيا Spain، قاموا بتقسيم عائدات الاتجار غير المشروع بالمخدرات إلى ١٧٤ حسابًا

(291)- Pieters, J., "Brit held in bitcoin laundering scheme could get 5 years in prison", NL Times, 22 February 2018. Available online on 20/8/2022 at: https://nltimes.nl/2018/02/22/brit-held-bitcoin-laundering-scheme-get-5-years-prison

مصرفيًا مختلفًا. ثم سافر أعضاء التنظيم إلى كولومبيا Colombia، وقاموا بسحب الأموال من الحسابات باستخدام بطاقات مصرفية مرتبطة بالحسابات. ومع ذلك، بمجرد أن أدرك المجرمون أنه يمكن تتبع أفعالهم بسهولة من خلال سجل معاملاتهم المصرفية، تم تعديل المخطط لغسل البيتكوين والعملات المشفرة الأخرى بدلاً عن النقد التقليدي، وبدلاً من سحب الأموال بصورة شخصية من الحسابات التي تم إيداع الأموال القذرة بها، استخدم اعضاء التنظيم المنصات الرقمية لتحويل عائداتهم غير المشروعة إلى عملات البيتكوين، ثم تغييرها إلى النقد الكولومبي الرسمي Colombian Pesos وإيداعها في حسابات بنكية بكولومبيا في نفس اليوم. تم الكشف عن المخطط بمجرد اكتشاف السلطات لمكان تبادل العملة المشفرة وجمع كل معلومات التعريف الشخصية للمشتبه بهم من منصات التبادل الرقمية[٢٩٢].

ثانيا- غسل الأموال بالعملات المشفرة من خلال كازينوهات القمار الرقمية:

تعد ألعاب المقامرة من المخططات التقليدية لغسل الأموال التي تم تطويرها. من الناحية النظرية، يمكن للمجرم شراء الفيش Chips في الكازينو بأمواله غير المشروعة، ولعب بضع جولات من ألعاب الطاولة، ثم صرف الفيش مقابل أموال نظيفة من الكازينو. إذا خسر الشخص المال في هذه العملية، فهذه الخسارة تعادل تكلفة ممارسة الأعمال التجارية. ومع ذلك، إذا ربح الغاسل، فسيظل المال نظيفًا، بل وسيحقق الغاسل ربحًا اضافيًا غير متوقع. ورغمًا عن تطبيق الكازينوهات لعدد من الإجراءات الوقائية لمراقبة ومنع حدوث مثل هذا النوع من النشاط، إلا أنه قد يكون من الصعب للغاية مراقبة النشاط في كازينو رقمي عبر الإنترنت.

ووفقًا لتقرير مكافحة غسيل الأموال لعام ٢٠١٨ الصادر عن شركة CipherTrace، يوجد ما بين ١٠٠-٢٠٠ موقع قمار على الإنترنت تتيح المقامرة من خلال العملات المشفرة[٢٩٣]. كما انتهت دراسة استقصائية صادرة عن شركة Chainalysis، أن هناك حوالي ٧٠ من الكازينوهات الصديقة للتشفير تعمل حاليًا في

(292)- Europol. "Illegal network used cryptocurrencies and credit cards to launder more than EUR 8 million from drug trafficking", Europol, April 9, 2018. Available online on 21/8/2022 at: https://www.europol.europa.eu/media-press/newsroom/news/illegal-network-used-cryptocurrencies-and-credit-cards-to-launder-more-eur-8-million-drug-trafficking

(293)- Cryptocurrency Anti-Money Laundering Report, CipherTrace, 2018, p. 8. Available online on 21/8/2022 at: https://cdn2.hubspot.net/hubfs/4345106/crypto_aml_report_2018q2.pdf?submissionGuid%20=bdfa787b-da63-4c11-b509-b9d7bc3574ee

الولايات المتحدة الأمريكية، وأنهم تلقوا ما يقدر بنحو ٢.٨ مليار دولار حتى أبريل ٢٠٢٢. بينما حققت هذه الصناعة ١٠ مليارات دولار في عام ٢٠٢١، بزيادة قدرها ٦٤% عن عام ٢٠٢٠[٢٩٤].

وفي خصوص غسل الأموال، يمكن للغاسلين إنشاء حسابات على مواقع الكازينوهات الرقمية، ثم تحويل الأموال لأغراض الرهان، والقيام بمراهنات بسيطة، أو سحب الأموال مجددًا دون إجراء أي رهانات على الإطلاق، إذ لا تشترط هذه الكازينوهات انفاق حد أدنى من المال. ووفقًا للتقرير، سالف الذكر أعلاه، يتمثل التحدي الأساسي في مراقبة غسل الأموال من خلال الكازينوهات على الإنترنت في امتلاكها القدر القليل من اللوائح التنظيمية أو عدم امتلاكها على الأطلاق، وهو ما يزيد صعوبة مهمة جهات إنفاذ القانون في الحصول على معلومات حول عمليات التحويل من وإلى هذه الخدمات[٢٩٥].

ثالثًا- مخطط الخلط أو التقليب لغسل العملات المشفرة:

يمثل مخطط الخلط Mixing أو التقليب Tumbling مخططًا مستحدثًا مرتبطًا– في ظهوره– بالعملات المشفرة، خلافًا لباقي المخططات التقليدية، سالفة البيان أعلاه، التي تم تطويرها لتلائم طبيعة العملات المشفرة. ويتشابه هذا المفهوم مع مفهوم الصندوق المشترك الذي يمكن للأفراد المتباينين تجميع أموالهم بشكل جماعي فيه لتحقيق المنفعة النهائية المشتركة للمجموعة. ومع ذلك، بدلاً من الاستثمار، يتم نقل الأموال المجمعة بين البورصات الرقمية، مما يجعل في النهاية من الصعب للغاية متابعة مسار المعاملات المحددة أو تحديد العناوين المشاركة في التبادل[٢٩٦]. في الواقع، يسمح هذا المخطط بفصل العملة المشفرة عن هوية المستخدم بكل بساطة وبتكلفة قليلة. ويقوم هذا المخطط تفصيلًا على تحويل العملات المشفرة إلى منصة رقمية، والتي بدورها ستحول مبالغ صغيرة إلى العديد من العناوين المختلفة بالمبلغ الذي تم تحويله. سيعقب ذلك إعادة مبلغ معادل من الأفراد االذين تم التحويل الأولي إليهم إلى العنوان الأول، وهو ما سيؤدي إلى عدم وضوح مسارات العملات المشفرة، ويصعب معه

(294)- Kevin Collier, "Crypto casinos: How bitcoin opened up a new online gambling world", News, April 14, 2022. Available online on 21/8/2022 at: https://www.nbcnews.com/tech/crypto/crypto-casinos-bitcoin-opened-new-online-gambling-world-rcna23062

(295)- Cryptocurrency Anti-Money Laundering Report, Op. Cit., p. 9.

(296)- Cryptocurrency Anti-Money Laundering Report, Op. Cit., p. 6.

إجراء التتبع[٢٩٧]. وتُعرف الأنظمة الأساسية التي تقدم هذه الخدمات باسم Bitcoin "Laundry" أو "BitMix" أو "CryptoMixer".

رابعاً- مخطط استغلال العروض الأولية للعملات المشفرة لغسل الأموال:

في تقدير البعض من الباحثين، فإن المنفذ الأكثر انتشارًا لغسل الأموال بواسطة العملات المشفرة هو ذلك الناتج عن الارتفاع الصاروخي لعروض العملة الأولية Initial Coin Offerings (ICO)، وهي المكافئ التقريبي للاكتتاب العام في عالم الاستثمار الكلاسيكي أو الطرح العام الأولي Initial Public Offering (IPO)، والذي لا ينبغي الخلط بينهما، لأن الأفراد في العرض الأولي للعملة المشفرة لا يشترون حصة في شركة قائمة بقصد الحصول على عائد متكرر من استثماراتهم، وإنما يقومون بشراء منتج افتراضي تقدمه الشركة، ممثلًا في تمويل تطوير عملة رقمية أو تطبيق أو خدمة جديدة داخل Blockchain، أملًا في تحققه وتقييم قيمته السوقية[٢٩٨]. وفي الواقع، فإنه يتم استخدام ICO من قبل الشركات الناشئة للتحايل على إجراءات رأس المال الصارمة والمنظمة التي تتطلبها البنوك، وكذلك لوائح الأوراق المالية ومتطلبات الإفصاح. وتتسم عروض العملة الأولية بذات خصائص العملات المشفرة من ناحية عدم مركزيتها، أو تنظيمها، وهو الأمر الذي يخرجها عن دائرة الرقابة[٢٩٩].

([297])- GROUPE INTERDEPARTEMENTAL DE COORDINATION SUR LA LUTTE CONTRE LE BLANCHIMENT D'ARGENT ET LE FINANCMEMENT DU TERRORISME (GCBF), "Le risque de blanchiment d'argent et de financement du terrorisme par les crypto-assets et le crowdfunding", Les autorités fédérales de la confédération suisse, Octobre 2018, p. 21. Disponible en ligne en 21/8/2022 à l'adresse: https://www.newsd.admin.ch/newsd/message/attachments/55112.pdf

([298])- Jordan Underhill, "Initial coin offerings-Fraudsters use new technology to perpetrate old schemes", FRAUD MAGAZINE, April 2018. Available online on 21/8/2022 at:
https://www.fraud-magazine.com/article.aspx?id=4295000887&Site=ACFEWEB

([299])- GROUPE INTERDEPARTEMENTAL DE COORDINATION SUR LA LUTTE CONTRE LE BLANCHIMENT D'ARGENT ET LE FINANCMEMENT DU TERRORISME (GCBF), "Le risque de blanchiment d'argent et de financement du terrorisme par les crypto-assets et le crowdfunding", Les autorités fédérales de la confédération Suisse, Op. Cit., p.37.

(ISSN: 2537- 0758)

ولا يمكن انكار أن بعض عروض العملة الأولية تعد عروضًا شرعية بطبيعتها، ويمكن أن تكون فرصًا استثمارية حقيقية. على سبيل المثال، أصدرت الشركة المطورة لعملة Ethereum عرضًا أوليًا لها في عام ٢٠١٤ وجمعت أكثر من ١٨ مليون دولار[٣٠٠]، وهي حاليًا تعد ثاني أكبر عملة مشفرة، بناءً على قيمتها السوقية. ومع ذلك، أقر السمسار السابق وأشهر محتال في عالم البورصة الأمريكية جوردان بلفور Jordan Belfort، المعروف باسم "ذئب وول ستريت The Wolf of Wall Street"، أن عروض العملة الأولية تعد "أكبر عملية احتيال على الإطلاق"[٣٠١]، استنادًا إلى العديد من مخططات الاحتيال المتعلقة بها، لا سيما مخططات الضخ والتفريغ وهرم بونزي Ponzi[٣٠٢]، وأنها عرضة بشكل خاص لغسل الأموال. بالإضافة إلى ذلك، تشير دراسة

(300)- Andrew Marshall, "ICO, Explained", COINTELEGRAPH, MAR 07, 2017. Available online on 21/8/2022 at: https://cointelegraph.com/explained/ico-explained

(301)- Sujha Sundararajan, "The 'Wolf of Wall Street' Thinks ICOs Are a Scam Initial coin offerings (ICOs) are the "biggest scam ever," according to Jordan Belfort, better known as the "Wolf of Wall Street"", CoinDesk, October 25, 2017. Available online on 21/8/2022 at: https://www.coindesk.com/markets/2017/10/25/the-wolf-of-wall-street-thinks-icos-are-a-scam/

(٣٠٢)- يعد مخطط الضخ والتفريغ (Pump and dump) شكًلا من أشكال الاحتيال في الأوراق المالية، يتضمن تضخيم سعر السهم المملوك بشكل مصطنع من خلال بيانات إيجابية خاطئة ومضللة، من أجل بيع الأسهم المشتراة بسعر رخيص بسعر اعلى. بمجرد قيام مشغلي المخطط ببيع أسهمهم المبالغ في قيمتها، ينخفض السعر ويفقد المستثمرون أموالهم. هذا هو الأكثر شيوعًا مع العملات المشفرة ذات رأس المال المنخفض والشركات الصغيرة جدًا.

بينما يمثل مخطط بونزي Ponzi Scheme عملية احتيال استثماري تدفع للمستثمرين الحاليين بأموال يتم جمعها من مستثمرين جدد. وغالبًا ما يعد منظمو مخطط بونزي باستثمار الأموال وتحقيق عوائد عالية مع مخاطر قليلة أو معدومة. لكن في العديد من مخططات بونزي، لا يستثمر المحتالون الأموال. بدلاً من ذلك، يستخدمونها لدفع المال لأولئك الذين استثمروا في وقت سابق وقد يحتفظون ببعضه لأنفسهم. ومع وجود أرباح مشروعة قليلة أو معدومة، تتطلب مخططات Ponzi تدفقًا مستمرًا للأموال الجديدة للبقاء على قيد الحياة. عندما يصبح من الصعب تجنيد مستثمرين جدد، أو عندما تنفد أعداد كبيرة من المستثمرين الحاليين، تميل هذه المخططات إلى الانهيار. وسميت مخططات بونزي على اسم

نشرتها شركة Satis Group الاستشارية عن العروض الأولية للعملات، أن ما يقرب من ٨٠% من عروض ICO المعروضة في عام ٢٠١٧ كانت عمليات احتيال(٣٠٣). نتيجة لذلك، يعد احتمالًا قويًا استخدام ICO كوسيلة لغسل الأموال القذرة. إذ تُقدم عروض العملة الأولية فرصًا حقيقية لهم للغسل، حيث يمكن لكل من المُصدر والمشتري حماية هوياتهم الحقيقية من خلال أسماء وهمية، ورغمًا عن أن سجل المعاملات يتم تسجيله في دفتر الأستاذ العام Public Ledger، إلا أن هناك في الوقت الراهن المئات من سلاسل الكتل التي يمكن للمجرمين التعامل معها. في الوقت نفسه، هناك انتشار للمنصات أو البورصات الافتراضية التي قد تكون أقل ميلًا للتعاون مع السلطات(٣٠٤).

ووفقًا لسيناريو افتراضي حول غسل الأموال عن طريق العروض الأولية للعملات المشفرة، يمكن أن تكون عملية الغسل بسيطة بشكل مثير للقلق، إذ يقرر الفرد الذي قرر سابقًا الاستثمار في ICO في النهاية بيع عملاته المشفرة، وفي هذا الصدد لديه خياران؛ إما أن يقوم ببيع عملاته المشفرة من خلال منصة أو بورصة رئيسية Major Exchange، ولكن مقابل عائد أقل على استثماراته، أو الانحراف خارج السرب بإجراء عمليات تبادل غير موثوقة بعيدًا عن المنصات والبورصات الإفتراضية، أو ما يسمى عملًا "بالطيران في الليل Fly–By–Night"، في مقابل أسعار أفضل. ورغمًا عن أن اللجوء إلى المنصات أو البورصات الافتراضية قد لا يكون الخيار الأمثل للبائع الفرد

تشارلز بونزي، الذي خدع المستثمرين في عشرينيات القرن الماضي بخطة مضاربة على طابع بريدي. راجع على موقع ويكيبديا، في ٢٠٢٢/٨/٢٢:
https://en.wikipedia.org/wiki/Pump_and_dump;
https://www.investor.gov/protect-your-investments/fraud/types-fraud/ponzi-scheme
Satavisa Pati, "TOP 10 ALTCOINS TO BUY BEFORE 2023 TO HOP ON THE PRICE RALLY", August 15, 2022. Available online on 20/8/2022 at: https://www.analyticsinsight.net/top-10-altcoins-to-buy-before-2023-to-hop-on-the-price-rally/

(303)- SHOBHIT SETHM, "80% of ICOs Are Scams: Report",INVESTOPEDIA, April 02, 2018. Available online on 22/8/2022 at: https://www.investopedia.com/news/80-icos-are-scams-report/

(304)- Saheli Roy Choudhury, "It's a very good time to be a money launderer, and you can thank cryptocurrencies", CNBC, 4 August 2017. Available online on 22/8/2022 at: https://www.cnbc.com/2017/08/04/icos-may-be-seen-as-securities-by-u-s-and-singapore-regulators.html?&qsearchterm

(ISSN: 2537- 0758)

لأنه الخيار الأقل ربحًا، إلا أنه الخيار الأكثر أمنًا، استنادًا إلى التزام– كثير منهم– بتطبيق برنامج "اعرف عميلك Know Your Customer (KYC)"، الذي يجمع جميع المعلومات ذات الصلة حول كل من المشتري والبائع. ومع ذلك، فإن هذه الميزة لا تحوز جلّ اهتمام البائع، الذي يريد ببساطة– وبقدر من المخاطرة– الحصول على أفضل صفقة ممكنة.

في هذه الأثناء، يستغل غاسلو الأموال هذه الصفقات لشراء العملات المشفرة من يد البائع الفرد، مع دفع مبالغ تزيد عن تلك المقدرة في المنصات والبورصات الإفتراضية، كمقابل لمجهولية المعاملة وعدم تسجيل معلوماتها. بإبرام الصفقة، يمتلك المشتري الغاسل أموالًا نظيفة في شكل عملات مشفرة تم شراؤها من عروض ICO، والذي يمكن له بعد ذلك استبدالها مرة أخرى مقابل عملات مشفرة أخرى، أو تحويلها مرة أخرى إلى أموال ذات عطاء قانوني[٣٠٥]. وتنجح عملية غسل الأموال استغلالًا لحقيقة أن ICO تمثل استثمار جديد وغير منظم.

المبحث الثاني

تطبيقات قضائية على مخاطر العملات المشفرة في غسل الأموال

تمهيد وتقسيم:

على مدار العقد الماضي، بدأ الإدعاء العام الأمريكي في إجراءات الملاحقة الجنائية لجرائم غسل الأموال المقترفة باستخدام العملات المشفرة. وتنوعت أوجه الملاحقة ما بين إدانات فعلية صادرة في جرائم غسل الأموال وبعض التهم الأخرى ذات الصلة ضد مشغلي الأسواق الافتراضية عبر شبكة الإنترنت وأنظمة الدفع بالعملة المشفرة المستخدمة لإخفاء عائدات الأنشطة غير المشروعة. كما صاحب ذلك، عددًا من دعاوى الإنفاذ المدنية Civil Enforcement المقامة ضد شركات تبادل العملات الافتراضية لعدم امتثالها لبرامج مكافحة غسل الأموال والإبلاغ عنها ومقتضيات حفظ السجلات المقامة من شبكة مكافحة الجرائم المالية FinCEN. ومن ناحية أخرى، لاحظنا تطبيقات قضائية في جرائم غسل العائدات من العملات المشفرة الناتجة كمتحصلات عن جرائم احتيال وسرقة على الشبكة المعلوماتية.

([305])- Ibid.

وعليه، وبالنظر لما يتيحه التعرض لهذه التطبيقات القضائية في مسألة تكوين رأي حاسم بشأن تقييم مخاطر العملات المشفرة في جرائم غسل الأموال. سيأتي تقسيم هذا المبحث إلى مطلبين. نتعرض في أولهما لتطبيقات استخدام العملات المشفرة لتنفيذ مخططات غسل الأموال. ونستعرض في ثانيهما لتطبيقات استخدام مخططات غسل الأموال المعقدة لإخفاء الجرائم الواقعة على العملات المشفرة.

المطلب الأول

تطبيقات استخدام العملات المشفرة لتنفيذ مخططات غسل الأموال

تمهيد وتقسيم

في حقيقة الأمر، فإنه يصعب عرض كافة التطبيقات القضائية لجرائم غسل الأموال باستخدام العملات المشفرة التي تعّج بها أورقة المحاكم الفيدرالية الأمريكية. ولذلك سنقتصر على استعراض أشهر هذه التطبيقات، في ثلاثة فروع متتالية. نتناول في أولهم للأسواق الإلكترونية للسلع غير المشروعة. ونستعرض في ثانيهم لأنظمة الدفع بالعملة المشفرة المستخدمة لأغراض غير مشروعة. ونتعرض في ثالثهم لأعمال الصرافة غير القانونية في العملات المشفرة.

الفرع الأول

الأسواق الإلكترونية للسلع غير المشروعة

وجه الإدعاء العام الفيدرالي الأمريكي تُهم غسل الأموال إلى منشئي الأسواق الإفتراضية الذين سمحوا لمستخدميهم بتبادل العملات المشفرة لمجموعة من السلع والخدمات غير المشروعة. في إحدى هذه الدعاوى القضائية، قضت محكمة فيدرالية بأن المعاملات التي تنطوي على استخدام عملات البيتكوين Bitcoin يمكن أن تكون بمثابة مصدرا لتهم غسل الأموال.

أولًا- قضية طريق الحرير Silk Road:

في عام ٢٠١٣، أغلقت السلطات الفيدرالية الأمريكية موقع طريق الحرير، باعتبار أنه "السوق الإجرامي الأكثر تطورًا واتساعًا على الإنترنت"، مما مكّن عشرات الآلاف من المستخدمين من شراء وبيع المخدرات غير القانونية والبرامج الضارة وغيرها من

(ISSN: 2537- 0758)

السلع والخدمات غير المشروعة دون الكشف عن هويتهم[٣٠٦]. وقد اتهم الادعاء الفيدرالي روس أولبريشت Ross Ulbricht منشئ الموقع، من بين أمور أخرى[٣٠٧]،

([306])- United States v. Ulbricht, 31 F. Supp. 3d 540, 549-50 (S.D.N.Y. 2014). Available online on 10/8/2022 at: https://casetext.com/case/united-states-v-ulbricht-11; David Adler, "Silk Road: The Dark Side of Cryptocurrency", FORDHAM Journal OF CORPORATE & FINANCIAL LAW. BLOG, 21 Feb 2018. Available online on 10/8/2022 at: https://news.law.fordham.edu/jcfl/2018/02/21/silk-road-the-dark-side-of-cryptocurrency/

([٣٠٧])– احتوت لائحة الاتهام المقدمة من الادعاء الفيدرالي ضد Ulbricht على أربع تهم تتعلق تحديدًا بالمشاركة في ارتكاب جرائم الاتجار بالمخدرات، مشروع إجرامي مستمر، قرصنة الكمبيوتر، غسل الأموال من خلال تصميم وإطلاق وإدارة موقع ويب يسمى طريق الحرير Silk Road كسوق عبر الإنترنت للسلع والخدمات غير المشروعة. هذا وقد أستندت الاتهامات المقدمة إلى أنه من خلال تصميم المتهم لطريق الحرير وإطلاقه وإدارته، فقد اشترك وتآمر مع تجار المخدرات والمتسللين لشراء وبيع المخدرات غير المشروعة وبرامج الكمبيوتر الضارة وغسل العائدات باستخدام عملات Bitcoin. وقد أورد الادعاء في اتهامه أن طريق الحرير تم تصميمه للعمل مثل eBay، حيث يقوم البائع بنشر سلعة أو خدمة للبيع إلكترونيًا؛ وبعد قيام المشتري بشراء العنصر إلكترونيًا؛ يقوم البائع بعد ذلك بشحن السلعة المشتراة أو توفيرها للمشتري؛ ويتلقى مشغل الموقع جزءًا من إيرادات البائع كعمولة. كما جعل Ulbricht، كمصمم الموقع المزعوم، الموقع متاحًا فقط لأولئك الذين يستخدمون Tor والبرامج والشبكة التي تسمح بتصفح الإنترنت المجهول وغير القابل للتعقب من خلال حجب عناوين بروتوكول الإنترنت الفريدة (IP) الخاصة بالمستخدمين، مما يمنع المراقبة أو التعقب؛ كما سمح فقط بالدفع بعملات البيتكوين، وهي طريقة دفع مجهولة ولا يمكن تعقبها.

بعد إطلاق طريق الحرير، كان الموقع متاحًا للبائعين والمشترين لإجراء المعاملات. ووفقًا لمذكرة الاتهام، فقد تم استخدام الموقع لبيع ما يقرب من ١٨٣ مليون دولار من المخدرات غير المشروعة، بالإضافة إلى السلع والخدمات الأخرى على مدار ما يقرب من ثلاث سنوات من ٢٠١١ إلى ٢٠١٣. وبالتالي، سمح هذا السوق عبر الإنترنت للمتهم المصمم والمشغل بالتواجد في أي مكان في العالم مع اتصال بالإنترنت، وأن يكون البائعون والمشترين في أي مكان، وأن تحدث الأنشطة بشكل مستقل عن بعضهم البعض في أيام مختلفة وفي أوقات مختلفة، وتحدث المعاملات دون الكشف عن هوية مستخدمي الموقع.

ومن الجدير بالذكر، استيلاء الحكومة على ما يقرب من ١٨ مليون دولار من عملات البيتكوين من محفظة المتهم الموجودة على الكمبيوتر المحمول الخاص به، وقامت بتحليل سجل المعاملات (من

بالتآمر لارتكاب غسل أموال بموجب المادة ١٩٥٦[٣٠٨]. وقد أسند الادعاء لمنشئ الموقع أنه قد تآمر لإجراء "معاملات مالية" تنطوي على عائدات نشاط غير قانوني– أي الاتجار بالمخدرات Trafficking وقرصنة الكمبيوتر Computer Hacking– بقصد الترويج لمواصلة مثل هذا النشاط[٣٠٩]. وفي دفاعه عن هذه التهمة، دفع مبتكر طريق الحرير بأن سلوكه المزعوم الممثل في تسهيل تبادل البيتكوين مقابل سلع وخدمات غير قانونية لا ينطوي على "معاملات مالية" بالمعنى المقصود من المادة ١٩٥٦، الذي يُعّرف هذا المصطلح ليشمل– من بين أشياء أخرى– المعاملات "التي تنطوي على أداة نقدية واحدة أو أكثر"[٣١٠]. على وجه التحديد، أكد منشئ الموقع أنه نظرًا لأن عملات البيتكوين غير مؤهلة لأن تكون أداة نقدية– وهو ما تُعّرفه المادة ١٩٥٦ بأنه يعني عملة البلد أو الشيكات الشخصية أو الشيكات المصرفية أو الحوالات المالية أو الأوراق المالية الاستثمارية أو الأدوات القابلة للتداول– للمعاملات المالية بموجب المادة ١٩٥٦[٣١١].

خلال سجلات blockchain) لتحديد أن حوالي ٨٩٪ من عملات البيتكوين على كمبيوتر Ulbricht جاءت من خوادم طريق الحرير الموجودة في أيسلندا.

([308])- Ulbricht, 31 F. Supp. 3d at 568-69.

([309])- Id. at 569.

([٣١٠])– وفقًا لما نصت عليه الفقرة ٤ من البند الثالث من المادة ١٩٥٦ المتعلقة بغسل الأدوات النقدية Laundering of Monetary Instruments من الباب رقم ١٨ من قانون الولايات المتحدة الأمريكية الفيدرالي، فإنه يُقصد بمصطلح "معاملة مالية Financial Transaction: (أ) معاملة تؤثر بأي طريقة أو درجة على التجارة بين الولايات أو التجارة الخارجية (١) تنطوي على حركة الأموال عن طريق التحويل الإلكتروني أو بوسائل أخرى أو (٢) تنطوي على أداة نقدية واحدة أو أكثر، أو (٣) تنطوي على نقل ملكية أي ممتلكات أو مركبة أو سفينة أو طائرة. أو (ب) معاملة تنطوي على استخدام مؤسسة مالية مُشاركة، أو أنشطة تؤثر على التجارة بين الولايات أو التجارة الخارجية بأي طريقة أو درجة. راجع موقع Cornell Law School على شبكة الإنترنت، في ٢٠٢٢/٨/١١:
https://www.law.cornell.edu/uscode/text/18/1956

([٣١١])– وفقًا لما نصت عليه الفقرة ٥ من البند الثالث من المادة ١٩٥٦ سالفة البيان أعلاه، يعني مصطلح "الأدوات النقدية monetary instruments": (١) عملة أو نقد الولايات المتحدة أو أي بلد آخر، والشيكات السياحية، والشيكات الشخصية، والشيكات المصرفية، والحوالات البريدية، أو (٢) الأوراق المالية الاستثمارية أو الأدوات القابلة للتداول، في شكل لحاملها أو بأي شكل ينتقل ملكيته عند التسليم. راجع موقع Cornell Law School على شبكة الإنترنت، في ٢٠٢٢/٨/١١:

(ISSN: 2537- 0758)

كما دفع بأن العملات الافتراضية لها بعض وليس كل سمات عملات الحكومات الوطنية وأن العملات الافتراضية ليس لها وضع قانوني. كما أشار إلى أن مصلحة الضرائب الأمريكية قد أعلنت أنها تتعامل مع العملة الافتراضية كممتلكات وليس كعملة[٣١٢].

رفضت محكمة المقاطعة الأمريكية للمنطقة الجنوبية لنيويورك هذه الحجة، معتبرةً أن المعاملات التي تنطوي على Bitcoin يمكن أن تعتبر "معاملات مالية" بموجب المادة ١٩٥٦ لأنها تندرج تحت فئة منفصلة من المعاملات المحددة في التعريف القانوني ذي الصلة: المعاملات التي تتضمن حركة أموال. على وجه التحديد، رأت المحكمة أن معاملات البيتكوين تنطوي على "حركة أموال" لأن مصطلح "Funds" يشمل "الأموال Money"، والتي تشير بدورها إلى "الشيء المستخدم لشراء الأشياء". ونظرًا لإمكانية استخدام Bitcoin لشراء أشياء، استنتجت المحكمة أن معاملات Bitcoin تنطوي على "حركة أموال"، وبالتالي فهي مؤهلة لأن تكتسب وصف "المعاملة المالية" بموجب المادة ١٩٥٦. نتيجة لذلك، أوضحت المحكمة صراحة أنه "يمكن للمرء غسل الأموال باستخدام عملات البيتكوين"[٣١٣]. وفي ٣١ مايو ٢٠١٧، رفضت الدائرة الثانية لمحكمة الاستئناف الطعن المقدم من المتهم وأيدت حكم محكمة المقاطعة فيما قضت به في فبراير ٢٠١٥ من إدانة المتهم والحكم عليه بالسجن مدى الحياة[٣١٤].

ثانياً- قضية ألفباي AlphaBay:

في الأول من يونيو من عام ٢٠١٧، أصدرت محكمة الولايات المتحدة لمنطقة شرق كاليفورنيا أمرًا بالقبض على المتهم الكندي ألكسندر كازيس Alexandre Cazes المعروف أيضًا باسم "ALPHA02"، و"ADMIN" بناء على لائحة الاتهام المقدمة

---

https://www.law.cornell.edu/uscode/text/18/1956

([312])-Def.'s Mem. at 46–47 (citing I.R.S. Notice 2014–21), https://www.irs.gov/pub/irs-drop/n-14-21.pdf; and: U.S. Dep't of Treasury, Fin. Crimes Enforcement Network ("FinCEN"), "Guidance, Application of FinCEN's Regulations to Persons Administering, Exchanging, or Using Virtual Currencies," March 18, 2013, http://www.fincen.gov/statutes_regs/guidance/html/FIN–2013–G001.html.

([313])- Ulbricht, 31 F. Supp. 3d at 570.

([٣١٤])- راجع حكم محكمة الاستئناف كاملًا على شبكة الإنترنت، في ٢٠٢٢/٨/١١:

https://cases.justia.com/federal/appellate-courts/ca2/15-1815/15-1815-2017-05-31.pdf?ts=1496241010

من الادعاء الفيدرالي الأمريكي[٣١٥]، لأنه في يوليو ٢٠١٤ قام بالإشتراك والتآمر مع آخرين لإنشاء موقع AlphaBay لغسل الأموال، وهو سوق موجود على شبكة الويب المظلمة[٣١٦]، سمح لمستخدميه بتبادل العملات الافتراضية بما في ذلك Bitcoin، Morrero، وEthereum كمقابل للسلع والخدمات غير المشروعة، دون السماح بالمعاملات المجراه بالعملات الرسمية المدعومة من الحكومة[٣١٧].

([315])- Indictment, United States. v. Cazes, Nº. 1:17-cr-00144 ¶ 57 (E.D. Cal. Jun. 1, 2017).

([٣١٦])- كان موقع AlphaBay موجودًا على شبكة الويب المظلمة، مما يعني أنه لا يمكن الوصول إليه إلا عبر شبكة The Onion Router ("Tor")، التي قامت بإخفاء هوية عناوين بروتوكول الإنترنت ("IP") الخاصة بخوادمها الأساسية. وقد جعل استخدام Tor أيضًا من الصعب تحديد المواقع الفعلية لمسؤولي موقع الويب والمشرفين والمستخدمين.

([٣١٧])- تم استخدام موقع AlphaBay من قبل الآلاف من البائعين لتوزيع المواد الخاضعة للرقابة وغيرها من السلع والخدمات غير القانونية للمشترين في جميع أنحاء العالم، وغسل مئات الملايين من الدولارات المتأتية من هذه المعاملات غير القانونية. كما قدم موقع AlphaBay أيضًا خدمة مراسلة داخلية خاصة تُمكّن الموظفين والموردين والمشترين من خلالها بالتواصل، بالإضافة إلى منتدى ويب مرتبط يسمى "منتدى سوق AlphaBay".

وقد طلب موقع AlphaBay من مستخدميه، سواء البائعين أو المشترين، تنفيذ المعاملات من خلال عناوين العملات الرقمية التي يستضيفها الموقع ويتحكم فيها في النهاية. فقبل شراء سلعة أو خدمة، يقوم المشتري بتحميل الأموال إلى عنوان عملة رقمية يتحكم فيه موقع AlphaBay. وبمجرد التحميل، يضيف AlphaBay المبلغ إلى حساب المستخدم. ويُمكن للمشتري بدء عملية شراء عن طريق اختيار سلعة أو خدمة غير قانونية من البائع وإرسال الأموال من حساب مستخدم AlphaBay إلى حساب الضمان الذي تتحكم فيه AlphaBay وتحتفظ به. وعند استلام السلعة أو الخدمة غير القانونية، يقوم المشتري بإخطار AlphaBay بأن المعاملة قد اكتملت، ليقوم AlphaBay بعد ذلك بنقل الأموال من حساب الضمان إلى حساب AlphaBay الخاص بالبائع. من هذه النقطة، يُمكن للبائع توجيه موقع AlphaBay لتحويل الأموال غير المشروعة إلى عناوين العملات الرقمية خارج منصة AlphaBay الواقعة تحت سيطرة البائع. كما يُمكن للمشترين تحويل الأموال من حسابات AlphaBay الخاصة بهم بنفس الطريقة. بالنسبة للمعاملات التي تغادر الموقع، قدم موقع AlphaBay أيضًا خدمات "التقليب" و"الخلط" لمحاولة إخفاء المسار الزمني للعملة الرقمية المرتبطة بالموقع ومستخدميه. كما أعلن AlphaBay أيضًا عن خدمات خلط وتعطيل خارجية أخرى لمستخدميها. ووفقًا لما أقر به جميع البائعين، فقد أخذ AlphaBay نسبة مئوية من سعر الشراء كعمولة على المعاملات غير القانونية التي

وفي الحقيقة، فقد وجه الادعاء في مذكرته إلى المتهم ستة عشر اتهام، تتعلق بتهريب المخدرات؛ الاتجار في وثائق الهوية المزيفة والمسروقة، السلع المزيفة، أجهزة الوصول غير المصرح بها، معدات صنع الأجهزة، والبرامج الضارة وغيرها من أدوات القرصنة الحاسوبية؛ توزيع الأسلحة النارية بشكل غير قانوني؛ وغسل الأموال.

كما احتوت مذكرة الادعاء على أنه من خلال تسهيل تبادل العملات الافتراضية للمخدرات غير القانونية وغيرها من السلع والخدمات غير المشروعة، فقد تآمر منشئ الموقع لإجراء "معاملات مالية" تنطوي على عائدات لأنشطة غير قانونية. كما قام أعضاء وشركاء منظمة ALPHABAY بغسل الأموال من خلال موقع AlphaBay الإلكتروني من خلال الحفاظ على عناوين العملات الرقمية التي يدفع العملاء من خلالها للبائعين على موقع AlphaBay الإلكتروني والتحكم فيها، وتوفير خدمات التموية لمعاملات العملة الرقمية الصادرة من عناوين العملات الرقمية التي تستضيفها AlphaBay إلى عناوين خارج موقع AlphaBay. كما قام أعضاء وشركاء منظمة ALPHABAY بغسل الأموال عن طريق أخذ نسبة مئوية من جميع المعاملات غير القانونية كعمولة، وإرسال تلك العمولات إلى الأعضاء والمنتسبين في منظمة ALPHABAY كمدفوعات رواتب. علاوة على ذلك، قام أعضاء وشركاء منظمة ALPHABAY بغسل الأموال عن طريق إرسال عائداتهم من إدارة موقع AlphaBay على الويب إلى مبادلات العملات الرقمية، حيث تم تحويل الأموال إلى عملة رسمية ورقية وإنفاقها على السلع والخدمات الشخصية.

كما استخدم أعضاء وشركاء منظمة ALPHABAY العملات الرقمية، بما في ذلك Bitcoin، لتسهيل المعاملات غير القانونية على الموقع، ولحماية إخفاء هوية العضوية، ولتسهيل غسل مكاسب المستخدمين غير المشروعة. كما قدم أعضاء وشركاء المؤسسة خدمات تمويه المعاملات والخدمات لمستخدمي الموقع، مما ساعدهم في إخفاء المسار الزمني للعملات الرقمية المنقولة من حسابات المستخدمين على موقع الويب إلى عناوين العملات الرقمية الخاصة خارج نطاق الموقع[٣١٨].

تتم من خلال موقعه على الإنترنت. راجع أمر القبض الصادر عن محكمة الولايات المتحدة لمنطقة شرق كاليفورنيا على شبكة الإنترنت، في ٢٠٢٢/٨/١١:

https://www.justice.gov/opa/press-release/file/982826/download

([318])- United States v. 2013 Lamborghini Aventador LP700-4, Nº. 1:17-cv-00967, 2018 WL 3752131 at *4 (E.D. Cal. Aug. 8, 2018).

ومع ذلك، وبناء على الطلب اللاحق المقدم من الادعاء الفيدرالي في ٢٦ ابريل ٢٠١٨ برفض الاتهام بناء على وفاة المتهم في يوليو ٢٠١٧[٣١٩]، أصدر رئيس محكمة المقاطعة في ٢٧ ابريل ٢٠١٨ أمرًا برفض لائحة الاتهام المقدمة في ١ يونيو ٢٠١٧ بما تحتويه من تهم بعد وفاة منشئ AlphaBay[٣٢٠].

الفرع الثاني

أنظمة الدفع بالعملة المشفرة المستخدمة لأغراض غير مشروعة

أسند المدعون الفيدراليون تهمًا ضد مطوري بعض أنظمة الدفع بالعملة الافتراضية التي يُزعم أنها مصممة لتسهيل المعاملات غير المشروعة وغسل عائدات النشاط الإجرامي. على وجه التحديد، اتهم المدعون العامون هؤلاء المطورين بالتآمر لارتكاب عمليات غسيل أموال وتشغيل أعمال تحويل أموال غير مرخصة بموجب المواد ١٩٥٦ و١٩٦٠ على التوالي. عند الفصل في الفئة الثانية من الاتهامات، خلصت المحاكم إلى أن أنظمة الدفع بالعملة الافتراضية ذات الصلة كانت "أعمال تحويل أموال غير مرخصة Unlicensed Money Transmitting Businesses" بموجب المادة ١٩٦٠، رافضة الحجة القائلة بأن هذا الحكم ينطبق فقط على محولي الأموال الذين يسهلون المعاملات النقدية.

أولاً- قضية الذهب الإلكتروني e-Gold:

في ٢٤ أبريل ٢٠٠٧، أصدرت محكمة الولايات المتحدة لمقاطعة كولومبيا أمرًا بالحجز على بعض الحسابات المحددة التابعة لشركة Gold & Silver Reserve, Inc. ("G & SR")، التي أجرت من خلالها عمليات تبادل عبر شبكة الإنترنت، وأمرًا تقييديًا لأصول وسجلات الشركة، بناء على لائحة الاتهام الصادرة عن الادعاء الفيدرالي الأمريكي للشركة المصدرة للعملة الرقمية المعروفة باسم e-Gold، والتي تعمل كنظام دفع بديل Alternative Payment System عبر الإنترنت[٣٢١]- والمُدعّي كونها

([٣١٩])- راجع على شبكة الإنترنت، في ٢٠٢٢/٨/١١:
https://storage.courtlistener.com/recap/gov.uscourts.caed.316360/gov.uscourts.caed.316360.10.0.pdf

([٣٢٠])-راجع على شبكة الإنترنت، في ٢٠٢٢/٨/١١:
https://storage.courtlistener.com/recap/gov.uscourts.caed.316360/gov.uscourts.caed.316360.11.0.pdf

([٣٢١])- لكي يستخدم الفرد الذهب الإلكتروني كعملة، يجب عليه إكمال "أربع خطوات أساسية". **أولاً**، يجب عليه فتح حساب مع e-Gold. **ثانيًا**، لتمويل الحساب، يجب على صاحب الحساب تحويل العملة

مدعومة بذهب مادي مخزّن– ومؤسسيها ومديرها بغسل الأموال وتشغيل أعمال تحويل الأموال غير المرخصة. هذا وقد احتوت مذكرة الادعاء على أن عملة e–Gold تم قبولها على نطاق واسع كآلية دفع للمعاملات التي تنطوي على عمليات احتيالية في بطاقات الائتمان وتحديد الهوية، وبرامج الاستثمار ذات العائد المرتفع وغيرها من عمليات الاحتيال الاستثمارية Investment Scams، واستغلال الأطفال Child Exploitation بسبب عدم الكشف عن الهوية التي توفرها لمستخدميها.

في توجيه الاتهام إلى المتهمين لعدم تسجيلهم اعمالهم التجارية، أوضح الإدعاء الفيدرالي أن شركة e–Gold تعمل كشركة تحويل أموال غير مرخصة Unlicensed Money Transmitting Business بكل طريقة من الطرق الثلاث المحددة في المادة ١٩٦٠ المجرمة لعملية "تحويل الأموال غير المرخصة". على وجه التحديد، اسند الادعاء إليهم: (١)– أن e–Gold تفتقد إلى الترخيص المطلوب من جانب الدولة لتحويل الأموال، (٢)– الفشل في الامتثال لمتطلبات التسجيل الفيدرالية الواردة بقانون السرية المصرفية BSA بشأن "الأعمال التجارية لتحويل الأموال"، والمنصوص عليها في المادة ٥٣٣٠ من الباب ٣١ من هذا القانون، (٣)– الاشتراك في تحويل الأموال "المعروف بأنها مستمدة من جرائم جنائية" أو "التي كان يُقصد استخدامها لتعزيز ودعم نشاط غير قانوني".

الوطنية إلى الذهب الإلكتروني. **ثالثًا**، يمكن لصاحب الحساب بعد ذلك استخدام الذهب الإلكتروني لشراء سلعة أو دفع مقابل خدمة، أو لتحويل الأموال إلى شخص آخر. أخيرًا، يجوز لصاحب الحساب "استبدال" الذهب الإلكتروني الخاص به مرة أخرى إلى العملة الوطنية. ومقابل كل عملية تحويل للذهب الإلكتروني من حساب e–Gold إلى آخر، تجمع e–Gold رسوم المعاملات. كما تجمع رسوم التخزين الشهرية للسبائك الذهبية الفعلية وغيرها من المعادن الثمينة التي تدعم "الذهب الإلكتروني" الافتراضي ويقال إنها مخزنة في أوروبا.

لتحويل العملة الوطنية إلى ذهب إلكتروني، أو العكس، يتطلب الذهب الإلكتروني خدمات "مبادل العملات الرقمية". يأخذ مبادل العملات الرقمية العملة الوطنية من أصحاب الحسابات ويستبدلها بالذهب الإلكتروني. كما يمكن أيضًا استبدال الذهب الإلكتروني بالعملة الوطنية. كما تقدم شركة Gold & Silver Reserve, Inc. ("G & SR") التي تدير e–Gold، خدمة تبادل العملات الرقمية، المعروفة باسم OmniPay. راجع على شبكة الإنترنت، في ٢٠٢٢/٨/١١:

UNITED STATES v. E-GOLD, LTD., et al., 550 F. Supp. 2d 82 (D.D.C. 2008). Available online at: https://www.courtlistener.com/opinion/1451802/united-states-v-e-gold-ltd/

رفضت المحكمة في ٢٠ يوليو ٢٠٠٧ إلغاء الأمر الصادر بالحجز أو الإفراج عن أي أموال محجوزة– والمقدرة بمبلغ ١,٤٨١,٩٧٦.٣٨ دولار أمريكي– بناء على الطلب المقدم من المتهمين، لفشلهم في اثبات عدم احتواء حسابات التشغيل على أموال ناتجة تمامًا عن أعمال التبادل التي يؤكد الادعاء الفيدرالي على أنها شركة تبادل أموال غير مسجلة وغير مرخصة(٣٢٢). كما تم استئناف أمر المحكمة القاضي بالرفض في ٢٦ اكتوبر ٢٠٠٧، وقضت محكمة الاستئناف لمقاطعة كولومبيا في ١١ أبريل ٢٠٠٨ بقبول الاستئناف وإعادة القضية لمحكمة المقاطعة لمزيد من الإجراءات(٣٢٣).

دفع المتهمون– عند الإعادة– بأن المادة ١٩٦٠ لا تنطبق على عملياتهم لأنهم لا يتعاملون مطلقًا في العملات أو الأوراق النقدية(٣٢٤). ولكونهم غير مطالبين بتقديم تقارير

(322)- U.S. v. E-Gold Limited, Criminal Action Nº. 07-109 (RMC) (D.D.C. Jul. 20, 2007). Available online on 11/8/2022 at: https://casetext.com/case/us-v-e-gold-limited

(323)- United States v. E-Gold, Ltd., 521 F.3d 411 (D.C. Cir. 2008). Available online on 11/8/2022 at: https://casetext.com/case/us-v-e-gold-ltd

(٣٢٤)– تنص المادة ١٩٦٠ المتعلقة بحظر تحويل الأموال غير المرخصة من الباب رقم ١٨ من قانون الولايات المتحدة الأمريكية الفيدرالي على أنه "(أ)– يُعاقب كل من أجرى عن علم أو تحكم أو أدار أو أشرف أو وجه أو أمتلك كل أو جزء من أعمال تحويل الأموال غير المرخصة، بغرامة وفقًا لهذا العنوان أو بالسجن لمدة لا تزيد عن ٥ سنوات أو كليهما.

(ب)– كما هو مستخدم في هذه المادة:

(١) يُقصد بمصطلح "أعمال تحويل الأموال غير المرخصة"، نشاط تحويل الأموال الذي يؤثر على التجارة بين الولايات أو التجارة الخارجية بأي طريقة أو درجة و–

(أ) يتم تشغيلها بدون ترخيص مناسب لتحويل الأموال في دولة، حيث يُعاقب على هذه العملية كجنحة أو جناية بموجب قانون الولاية، سواء كان المتهم يعلم أو لا أن العملية كانت مطلوبة للترخيص أو أن العملية معاقب عليها؛

(ب) فشل في الامتثال لمتطلبات تسجيل الأعمال التي ترسل الأموال بموجب المادة ٥٣٣٠ من الباب ٣١ من قانون الولايات المتحدة، أو اللوائح المنصوص عليها في هذة المادة؛ أو

(ج) ينطوي بخلاف ذلك على نقل أو تحويل الأموال التي يعرف المتهم أنها مستمدة من جريمة جنائية أو يُقصد استخدامها للترويج لنشاط غير قانوني أو دعمه؛

(٢) يشمل مصطلح "تحويل الأموال" تحويل الأموال نيابة عن الجمهور بأي وجميع الوسائل بما في ذلك على سبيل المثال لا الحصر التحويلات داخل هذا البلد أو إلى مواقع في الخارج عن طريق التحويل الإلكتروني أو الشيك أو الحوالة أو الفاكس أو البريد السريع؛ و

(ISSN: 2537- 0758)

إلى مصلحة الضرائب الأمريكية بشأن المعاملات النقدية، فقد دفعوا كذلك بأنهم لا يديرون "شركة تحويل أموال"، وبالتالي لا يمكن أن يقترفوا "نشاطًا لتحويل الأموال غير مرخص به" ضمن نطاق المادة ١٩٦٠. كما دفعوا أيضًا بأنه إذا كان بإمكان المرء التمييز بين المادة ١٩٦٠ والمادة ٥٣٣٠[٣٢٥]، فإن المادة ١٩٦٠ غامضة بشكل غير دستوري فيما يتعلق بمعنى مصطلح "أعمال تحويل الأموال"، وبالتالي فقد أُنتهكت حقوقهم في ضوء بند الإجراءات القانونية في الدستور، أو على الأقل غامضة فيما يتعلق بمعنى هذا المصطلح، وقاعدة التساهل تتطلب رفض معظم التهم الواردة في لائحة الاتهام الجنائية.

---

(٣) يعني مصطلح "ولاية" أية ولاية من الولايات المتحدة ومقاطعة كولومبيا وجزر ماريانا الشمالية وأي كومنولث أو إقليم أو حيازة للولايات المتحدة. راجع موقع Cornell Law School على شبكة الإنترنت، في ٢٠٢٢/٨/١١:

https://www.law.cornell.edu/uscode/text/18/1960

(٣٢٥)- ينص البند (د) من المادة ٥٣٣٠ المتعلقة بتسجيل تحويل الأموال من الباب رقم ٣١ من قانون الولايات المتحدة الأمريكية الفيدرالي على أنه "لأغراض هذة المادة، تنطبق التعاريف التالية:

(١)- أعمال تحويل الأموال.

يعني مصطلح "أعمال تحويل الأموال" أي نشاط تجاري بخلاف خدمة بريد الولايات المتحدة التي:

(أ) توفر صرف الشيكات أو صرف العملات أو خدمات تحويل الأموال أو تحويلها، أو إصدار أو سداد الحوالات المالية وشيكات السياحة وغيرها من الأدوات المماثلة أو أي شخص آخر يشارك كعمل تجاري في تحويل العملة أو الأموال أو القيمة التي تحل محل العملة، بما في ذلك أي شخص يشارك كعمل تجاري في نظام غير رسمي لتحويل الأموال أو أي شبكة من الأشخاص الذين يشاركون كعمل تجاري في تسهيل تحويل الأموال محليًا أو دوليًا خارج نظام المؤسسات المالية التقليدية؛

(ب) مطلوب لتقديم التقارير بموجب القسم ٥٣١٣؛ و

(ج) ليست مؤسسة إيداع (على النحو المحدد في القسم ٥٣١٣ (ز)).

(٢)- خدمة تحويل الأموال.

يشمل مصطلح "خدمة تحويل الأموال" قبول العملة أو الأموال أو القيمة التي تحل محل العملة وتحويل العملة أو الأموال أو القيمة التي تحل محل العملة بأي وسيلة، بما في ذلك من خلال وكالة أو مؤسسة مالية أو بنك احتياطي فيدرالي أو غير ذلك منشأة من مجلس محافظي نظام الاحتياطي الفيدرالي، أو شبكة تحويل الأموال الإلكترونية. راجع موقع Cornell Law School على شبكة الإنترنت، في ٢٠٢٢/٨/١١:

https://www.law.cornell.edu/uscode/text/31/5330

ووفقًا لما دفع به المتهمون به، لا تنطبق المادة ١٩٦٠ إلا على "الأعمال التي تحول الأموال"، ويجب لاكتساب هذا الوصف القانوني أن تشارك الشركة في معاملات نقدية. وأن التعريف القانوني "لأعمال تحويل الأموال "يشمل فقط الشركات التي تشارك في معاملات نقدية". ودليل ذلك ما تورده الفقرتان (١) و(ب) من البند (د) من المادة ٥٣٣٠، التي تُعرّف الأعمال التجارية المحولة للأموال، جزئيًا، على أنها تلك المطلوبة لتقديم تقارير المعاملات النقدية بموجب المادة ٥٣١٣. وأن مثل هذه التقارير يجب أن يتم تقديمها فقط من قبل المؤسسات المالية المحلية المشاركة في المعاملات لدفع أو استلام أو تحويل العملات Coins والأوراق النقدية Currency الأمريكية، أو غيرها من الأدوات النقدية التي يحددها وزير الخزانة. وأن فقرتي المادة ٥٣٣٠ سالفتي البيان عرفت العملات بأنها "العملات المعدنية والورقية للولايات المتحدة أو أي دولة أخرى، والتي يتم تداولها واستخدامها وقبولها عادةً كأموال. وبالنظر لأن لائحة الاتهام لا تدعي أن e–Gold أو G & SR شاركت في معاملات نقدية، بل أدعت فحسب أن e-Gold تقوم فقط بتحويل الذهب الإلكتروني بين الحسابات وأن G & SR تتعامل في التحويلات Transacts In Wires، فلا يمكن أن يشكل ذلك شركة لتحويل الأموال، سواء بشكل فردي أو جماعي. وبموجب أحكام لائحة الاتهام، لا يمكن للمتهمين انتهاك القانون من خلال إدارة أعمال تحويل أموال غير مرخصة، أو التآمر لتشغيل أعمال تحويل أموال غير مرخصة. وعليه، يجب رفض التهمتين الثانية والثالثة من لائحة الاتهام.

في ٨ مايو ٢٠٠٨، قضت محكمة الولايات المتحدة لمقاطعة كولومبيا برفض طلب المتهمين بإلغاء الأمر الصادر بالحجز أو الإفراج عن أي أموال محجوزة بناء على قرار الاتهام الصادر عن الادعاء الفيدرالي. وقد أسست قرارها على أن المادة ١٩٦٠ تُعرف "تحويل الأموال" على نطاق واسع ليشمل تحويل "الأموال Funds"، وليس العملة Currency فقط، بأي وجميع الوسائل؛ ودون أن يقتصر على المعاملات النقدية. وأن إشارة المادة ١٩٦٠ إلى المادة ٥٣٣٠ لا تقصّر نطاق التطبيق على الشركات التي تتعامل مع النقد Cash لسببين: (١) أن المادة ١٩٦٠ لا تقترض تعريف «أعمال تحويل الأموال» من المادة ٥٣٣٠، و(٢) أن تعريف المادة ٥٣٣٠ "لأعمال تحويل الأموال" لا يقتصر على المعاملات النقدية، بل يشمل تحويل الأموال بأية وسيلة. إذ يشمل مصطلح "خدمة تحويل الأموال" قبول العملة أو الأموال المحددة بعملة أي بلد وتحويل العملة أو الأموال، أو قيمة العملة أو الأموال، بأية وسيلة من خلال وكالة أو

(ISSN: 2537- 0758)

مؤسسة مالية. ولا يقتصر "تحويل الأموال"، بمعناه العادي، على النقد أو التحويلات بالعملات، ولكنه قد يشمل التحويلات عن طريق الشيكات أو بالتحويلات البنكية أو بأية وسيلة أخرى. بل أن القانون نفسه ينص على أن تحويل "الأموال" يمكن أن يتم "بأية وسيلة". بالإضافة إلى ذلك، تتضمن "خدمة تحويل الأموال" نقل "قيمة العملة أو الأموال". ومن الواضح أن "خدمة تحويل الأموال" لا تشمل فقط تحويل العملة الفعلية، بل تشمل أيضًا نقل قيمة تلك العملة من خلال وسيلة تبادل أخرى. ولا يشير هذا التعريف في أي مكان إلى أن "خدمة تحويل الأموال" تشمل فقط عمليات تحويل النقد الفعلي أو العملة. وعليه، ووفقًا للغة الصريحة للنص، يجب أن يكون كُلًا من e-Gold و GS & R، المدعي مشاركتهم في نشاط تحويل الأموال وفقًا لقرار الاتهام، مسجلين بشكل فردي أو مشترك، لدى وزارة الخزانة بموجب المادة٥٣٣٠[٣٢٦].

ومن الجدير بالذكر، أنه عقب صدور قرار المحكمة برفض إلغاء التهم المتعلقة بتشغيل أعمال تحويل أموال غير مرخصة، أقر المتهمون بالذنب في التآمر للانخراط في غسل الأموال وتشغيل أموال غير مرخصة[٣٢٧].

ثانياً- قضية Liberty Reserve:

في ٢٣ مايو ٢٠١٣، اتهم الادعاء الفيدرالي الأمريكي آرثر بودوفسكي Arthur Budovsky مؤسس Liberty Reserve– وهي خدمة عملة افتراضية مقرها كوستاريكا Costa Rica تم تأسيسها في عام ٢٠٠٦– وستة آخرين بالتآمر لارتكاب جرائم غسل أموال والتآمر لارتكاب عمليات غسيل أموال دولية وإدارة أعمال تحويل أموال غير مرخصة[٣٢٨]. إذ أدارت Liberty Reserve عملة افتراضية تُعرف باسم "LR"، ووصفتها بأنها "معالج الدفع ونظام تحويل الأموال Payment Processor and

(326)- United States v. E-Gold, Ltd., 550 F. Supp. 2d 82 (D.D.C. 2008). Available online on 11/8/2022 at: https://www.courtlistener.com/opinion/1451802/united-states-v-e-gold-ltd/

(327)- Digital Currency Business E-Gold Pleads Guilty to Money Laundering and Illegal Money Transmitting Charges, DEP'T of JUSTICE, July 21, 2008. Available online on 12/8/2022 at: https://www.justice.gov/archive/opa/pr/2008/July/08-crm-635.html

(328)- United States v. Liberty Reserve, S.A., 13-crim-368 (S.D.N.Y. 2013). Available online on 13/8/2022 at: https://www.justice.gov/sites/default/files/usao-sdny/legacy/2015/03/25/Liberty%20Reserve%2C%20et%20al.%20Redacted%20AUSA%20Appln%20with%20exhibits_0.pdf

Money Transfer System"[٣٢٩]. وطبقًا للائحة الاتهام، فإن مؤسس Liberty Reserve قام عن عمد بانشاء وتنظيم وتشغيل "الخدمة" كمشروع تجاري مصمم لمساعدة المجرمين على إجراء المعاملات غير القانونية وغسل عائدات جرائمهم، مما سهّل اقتراف مجموعة واسعة من الأنشطة الإجرامية التي تشمل سرقة الهوية Identity Theft؛ الاحتيال في بطاقات الائتمان Credit Card Fraud؛ القرصنة الحاسوبية Computer Hacking؛ المواد الإباحية للأطفال Child Pornography؛ والاتجار بالمخدرات Narcotics Trafficking. على وجه التحديد، أُسند إلى Liberty Reserve أنها يسرت مثل هذه الأنشطة من خلال السماح لمستخدميها بإنشاء حسابات باستخدام أسماء مزيفة Fake Names، وفي مقابل رسوم إضافية، بإخفاء أرقام حساباتهم عند إرسال الأموال[٣٣٠]. وبسبب هذا التجهيل في الهوية– كما أورد الادعاء– أصبحت Liberty Reserve البنك المفضل لعالم الجريمة، حيث قامت بمعالجة مليون معاملة مالية منفصلة وغسل أكثر من ستة مليارات دولار بين عامي ٢٠٠٦ و٢٠١٣، وبلغ عدد مستخدميها أكثر من مليون مستخدم حول العالم[٣٣١].

([329])- United States v. Budovsky, Nº. 13-cr-368, 2015 WL 5602853 at *1 (S.D.N.Y. Sept. 23, 2015). Available online on 13/8/2022 at: https://casetext.com/case/united-states-v-budovsky

([٣٣٠])– سمحت Liberty Reserve لمستخدميها بتسجيل الأموال وتحويلها إلى مستخدمين آخرين باستخدام الاسم وعنوان البريد الإلكتروني وتاريخ الميلاد فقط. ولم يبذل الموقع أي جهود للتحقق من هويات مستخدميه، مما جعله معالج دفع جذاب للمجرمين. كما أمكن إجراء الإيداعات من خلال أطراف ثالثة باستخدام بطاقات الائتمان أو حوالات مصرفية، من بين خيارات إيداع أخرى. كما لم يقم موقع Liberty Reserve بمعالجة الإيداعات أو السحوبات بشكل مباشر– لمزيد من التمويه– إذ تم تحويل الأموال المودعة إلى عملته الرقمية المقومة بالدولار Liberty Reserve Dollars أو باليورو Liberty Reserve Euros، والتي تم ربطها بقيمة الدولار الأمريكي واليورو على التوالي، أو أوقية من الذهب. كما لم يتم وضع حدود لأحجام الصفقات. وقد كسب موقع Liberty Reserve المال عن طريق فرض رسوم رمزية، تقدر بنسبة ١٪، على كل تحويل. كما كانت المعاملات غير قابلة للنقض على الإطلاق. راجع على موقع ويكيبديا، في ٢٠٢٢/٨/١٣:
https://en.wikipedia.org/wiki/Liberty_Reserve

([٣٣١])– من الجدير بالذكر، قيام شبكة مكافحة الجرائم المالية The Financial Crimes Enforcement Network (FinCEN) بوزارة الخزانة في ٢٨ مايو ٢٠١٣ بتحديد Liberty

في دفاعها عن تهمة تشغيل أعمال تحويل أموال غير مرخصة، دفع مؤسس Liberty Reserve بأن الخدمات المقدمة لم تكن نشاطًا لتحويل الأموال غير المرخصة بموجب المادة ١٩٦٠ لأنه لم يُحّول "الأموال" بالمعنى المقصود في هذا النص(٣٣٢). وقد رفضت محكمة المقاطعة الأمريكية للمنطقة الجنوبية لولاية نيويورك New York هذه الحجة، استنادًا إلى أن تعريف مصطلح "أعمال خدمات الأموال" الوارد في المادة 1010.100 § من الباب ٣١ من تقنين اللوائح الفيدرالية(٣٣٣) يشمل أي "مرسل أموال"، وهو الشخص الذي ينقل "العملة أو الأموال أو أي قيمة أخرى تحل محل العملة" بين الأشخاص أو المواقع "بأية وسيلة"؛ أو "أي شخص آخر يشارك في تحويل الأموال. بالإضافة إلى ذلك، فإن المجادلة بأن العملات الافتراضية ليست "أدوات نقدية" وبالتالي فإن المعاملات بالعملات الافتراضية ليست "معاملات مالية" يتجاهل التعريف القانوني "للمعاملة المالية"، والذي لا يشمل الأدوات النقدية فحسب، بل يشمل أيضًا "الأموال". وأن مصطلح الأموال له معنى منفصل ولا يتطابق مع مصطلح الأداة النقدية. كما اعتمدت المحكمة على سابقة قضائية صادرة عن محكمة ذات الولاية في قضية طريق الحرير Silk Road والممثلة في أنه نظرًا لأن مصطلح "الأموال" لم يتم تعريفه بموجب المادة ١٩٥٦، فيجب إعطائه معناه العادي، والمتعلق بالأصول التي يمكن استخدامها لدفع ثمن الأشياء بالمعنى العام. وهو ما يؤدي إلى أن العملات الافتراضية تعد "أموال" بموجب المادة ١٩٦٠ لأنه يمكن شراؤها بسهولة مقابل عملات عادية، وتتصرف كمقام للقيمة، وتُستخدم لإجراء المعاملات المالية(٣٣٤). وأن اعتماد

Reserve على أنها "مؤسسة مالية ذات اهتمام أساسي بغسل الأموال" بموجب المادة ٣١١ من قانون PATRIOT، وهي المرة الأولى التي تمارس فيها FinCEN هذه السلطة ضد أعمال العملة الافتراضية. من خلال هذا التحديد، منعت FinCEN المؤسسات المالية الأمريكية من الحفاظ على علاقات المراسلة مع البنوك الأجنبية التي تتعامل مع Liberty Reserve، مما أدى فعليًا إلى عزل الشركة عن النظام المالي الأمريكي. راجع على موقع وزارة الخزانة الأمريكية، في ٢٠٢٢/٨/١٣:
https://www.treasury.gov/press-center/press-releases/pages/jl1956.aspx

(332)- United States v. Budovsky, Nº. 13-cr-368, 2015 WL 5602853 at *1 (S.D.N.Y. Sept. 23, 2015). Paragraph 14.

(٣٣٣)- **راجع** موقع Cornell Law School على شبكة الإنترنت، في ٢٠٢٢/٨/١٣:
https://www.law.cornell.edu/cfr/text/31/1010.100

(٣٣٤)- تم استخدام هذا السابقة القضائية في أكثر من حكم تالي صادر عن محكمة المنطقة الجنوبية لولاية نيويورك، بالموافقة على الاستنتاج القائل بأن العملات الافتراضية مؤهلة كـ "أموال" بموجب المادة ١٩٦٠. **راجع:**

المتهم على مناقشات مصطلح "العملة" التي تظهر في الإرشادات الصادرة عن دائرة الإيرادات الداخلية وشبكة مكافحة الجرائم المالية FinCEN Guidance لعام ٢٠١٣ لدعم موقفه بأن العملة الافتراضية ليست "أموالاً" غير ذي جدوى، إذ أن هذه الوثائق غير مناسبة ولا تشير إلى أن مصطلح "الأموال" لا ينبغي قراءته ليشمل العملات الافتراضية. أخيرًا، فإن المجادلة بأن الكونجرس لا يمكن أن يقصد أن تكون العملات الافتراضية "أموالًا" بموجب المادة ١٩٥٦ لأن العملات الافتراضية لم تكن موجودة عندما تم سن قانون غسل الأموال غير ذي جدوى كذلك. لأن حقيقة أنه يمكن تطبيق قانون ما في مواقف لم يتوقعها الكونجرس صراحةً لا تُظهر الغموض بل توضح اتساع نطاقه. إذ تكفي الصياغة العامة للمادة ١٩٥٦ وحدها لاستنتاج أن الكونجرس كان ينوي معالجة مشكلة عامة مع العديد من الاختلافات. وانتهت المحكمة في ٢٣ سبتمبر ٢٠١٥ إلى إدانة مؤسس Liberty Reserve بإدارة أموال غير مرخصة لتحويل الأعمال التجارية بعد اقراره بأنه مذنب بالتآمر لارتكاب جرائم غسل أموال[٣٣٥].

الفرع الثالث

أعمال الصرافة غير القانونية في العملات المشفرة

أولاً- قضية بيتكوين مافن Bitcoin Maven:

في ٢٨ نوفمبر ٢٠١٧، أحال الادعاء العام تيريزا تيتلي Theresa Lynn Tetley إلى المحكمة الجزئية للمنطقة الوسطى من ولاية كاليفورنيا California بتهمة تشغيل أعمال تبادل لعملة البيتكوين مقابل نقود بدون ترخيص وغسل عملات البيتكوين التي تم تمثيلها على أنها عائدات لأنشطة الإتجار في المخدرات، بعد إجراء القبض عليها في عملية سرية Sting Operation[٣٣٦].

United States v. Faiella, 39 F. Supp. 3d 544, 545-47 (S.D.N.Y. 2014); United States v. Murgio, 209 F. Supp. 698, 707-08 (S.D.N.Y. 2016).

([335])- Founder of Liberty Reserve Pleads Guilty to Laundering More Than $250 Million Through His Digital Currency Business, DEP'T OF JUSTICE, Jan. 29, 2016. Available online on 13/8/2022 at: https://www.justice.gov/opa/pr/founder-liberty-reserve-pleads-guilty-laundering-more-250-million-through-his-digital

([٣٣٦])– ركزت تهمة غسيل الأموال على التفاعلات بين المتهمة ووكيل سري من إدارة مكافحة المخدرات Drug Enforcement Administration. إذ اتصل الوكيل السري بشركة Tetley لتبادل البيتكوين مقابل النقد وأكد على أهمية الحفاظ على إخفاء الهوية في المعاملات. وافقت المتهمة وذكرت صراحة أنها لا تريد معرفة مصدر البيتكوين. طمأنت المتهمة الوكيل في وقت لاحق بأنها لا تكشف لمصلحة

هذا وقد أكدت مذكرة الادعاء أن عمل المتهمة كان بكل الوسائل، عملًا احترافيًا وليس هواية. كما تعاملت المتهمة على أساس كونها شركة من خلال الإعلان عن نشاطها بالاسم التجاري "بيتكوين مافن". وأنها أدت ذلك كعمل تجاري من خلال الاحتفاظ بسجلات لأنشطتها مع العملاء وامتلاك جهاز عداد نقود. كما سلط الادعاء الضوء على المبلغ الكبير من العائدات التي يُزعم تبادلها من خلال الأعمال غير المشروعة، والذي يقدر ما بين ستة ملايين دولار وتسعة ونصف مليون دولار على مدار ثلاث سنوات.

وفقًا لوثائق المحكمة، قدمت Tetley خدمات صرف عملات البيتكوين مقابل النقود دون التسجيل كشركة خدمات مالية مع شبكة مكافحة الجرائم المالية (FinCEN)، ودون تنفيذ تدابير مكافحة غسل الأموال مثل العناية الواجبة للعملاء والإبلاغ عن معاملات معينة مطلوبة في هذه الأنواع من الأعمال. ونتيجة لقيامها بامتهان هذا العمل دون تسجيل، فقد سهلت Tetley غسل الأموال لفرد واحد يشتبه في تلقيه عملات البيتكوين من نشاط غير قانوني، بما في ذلك مبيعات المخدرات على شبكة الإنترنت المظلمة. في سياق عملها، أجرت Tetley أيضًا تبادلًا لعملات البيتكوين مقابل النقود مع وكيل سري أدعى تحصله على عملات البيتكوين من عائدات تجارة المخدرات.

وفقًا لوثائق الحكم، فقد دفع الإدعاء الفيدرالي بأنه "في ضوء نمو شبكة الويب المظلمة واستخدام العملة الرقمية، فقد وفرت أعمال الصرافة غير المرخصة وسيلة لغسل الأموال لأولئك الذين يستخدمون العملات الرقمية لأغراض غير مشروعة". وأكد على أن

الضرائب عن هوية العملاء، وأن المصلحة لا تتتبع بشكل عام النشاط في حال كون المعاملة النقدية لم تتجاوز ١٠٠٠٠ دولار. التقت المتهمة بالوكيل السري في ثلاث مناسبات منفصلة لتبادل البيتكوين مقابل النقد بمبالغ قُدرت بـ ٤٥٠٠٠ دولار و٧٠ ألف دولار و٣٠٠ ألف دولار، مقدمة في مظاريف أو أكياس بقالة. في الاجتماع الثاني، أخبر الوكيل السري المتهمة صراحة أن عملاته البيتكوين كانت عائدات لبيع المخدرات. واصلت المتهمة المعاملة دون اكتراث وتم القبض عليها في الاجتماع الثالث.

راجع بالتفصيل:

Peter D. Hardy, "Unlicensed Bit Coin Exchange Operator Sentenced to One Year and a Day for Attempted Money Laundering in Undercover Sting Operation and Failure to Register with FinCEN," Ballard Spahr LLP, July 23, 2018. Available online on 15/8/2022 at:
https://www.moneylaunderingnews.com/2018/07/unlicensed-bit-coin-exchange-operator-sentenced-to-one-year-and-a-day-for-attempted-money-laundering-in-undercover-sting-operation-and-failure-to-register-with-fincen/

أعمال المتهمة غذت النظام المالي للسوق السوداء عن قصد خارج نطاق عمل البنوك الخاضعة للتنظيم(٣٣٧).

وبسبب اقرار المتهمة بإذنابها في تهمة واحدة تتعلق بإدارة أعمال تحويل أموال غير مرخصة وتهمة واحدة تتعلق بغسل الأموال، فقد أصدرت المحكمة ضدها في ٩ يوليو حكماً بالسجن لمدة عام ويوم واحد، مع الإفراج عنها تحت الإشراف Supervised Release لمدة ثلاث سنوات بسبب إجرائها عمليات غير مرخصة لتبادل العملات الرقمية وعدم التسجيل في شبكة مكافحة الجرائم المالية FinCEN، بالمخالفة لما يقضي به البندان (أ) و(ب) من المادة ١٩٦٠ من الباب ١٨ من القانون الأمريكي الفيدرالي، وغسل الأموال، بالمخالفة للبند (أ) من المادة ١٩٥٦ من ذات الباب، القائمة على محاولة إخفاء العائدات التي يُفترض أنها تم الحصول عليها عن طريق بيع المخدرات. ودفع غرامة قدرها ٢٠ ألف دولار ومصادرة ٤٠ بيتكوين و٢٩٢.٢٦٤ دولارًا نقدًا و٢٥ سبيكة ذهب كانت عائدات مزعومة لنشاطها غير القانوني(٣٣٨).

ثانياً- قضية يوربا ليندا "Superman29":

أصدر مكتب المدعي العام الأمريكي في ٢٢ يوليو ٢٠٢٠ بيانًا يوضح بالتفصيل صفقة الإقرار بالذنب للمتهم قيس محمد الملقب "بسوبرمان ٢٩" من مدينة Yorba Linda بمقاطعة اورانج Orange بولاية كاليفورنيا California المسند إليه اتهام بتشغيل Herocoin، وهي شركة خدمات أموال افتراضية غير قانونية استبدلت ما يصل إلى ٢٥ مليون دولار من خلال معاملات شخصية وشبكة من أجهزة الصرف الآلي لعملات البيتكوين. وفقًا لاتفاق الإقرار بالذنب، فقد أعلن المتهم عن نشاطه التجاري عبر الإنترنت لشراء وبيع عملات البيتكوين باستخدام لقبه سالف الذكر، وقدم من ديسمبر ٢٠١٤ إلى نوفمبر ٢٠١٩ بصفة شخصية خدمات تبادل عملات البيتكوين مقابل النقد، بمبالغ تصل إلى ٢٥٠٠٠ دولار، وفرض عمولات تصل إلى ٢٥%، وهي نسبة تزيد بكثير عن سعر السوق السائد.

(337)- U.S. Attorney's Office, ""Bitcoin Maven" Sentenced to One Year in Federal Prison in Bitcoin Money Laundering Case", Department of Justice, Central District of California, July 9, 2018. Available online on 15/8/2022 at: https://www.justice.gov/usao-cdca/pr/bitcoin-maven-sentenced-one-year-federal-prison-bitcoin-money-laundering-case

(٣٣٨)- راجع الوثائق الأصلية للحكم ومذكرة الادعاء الفيدرالي على شبكة الإنترنت، في ٢٠٢٢/٨/١٦: http://www.courtcasedocs.com/Case%20Files/17-CR-00585-GMS/pdf/224-1-20180720.pdf

(ISSN: 2537- 0758)

في ترتيب نموذجي، لم يسأل المتهم عمومًا عن مصدر أموال العملاء، وفي مناسبات عديدة، كان يعلم أن الأموال واردة من نشاط إجرامي[٣٣٩]. كما امتلك المتهم أيضًا شبكة من أكشاك Bitcoin ATM من نوع ATM الموجودة في عدد من مراكز التسوق ومحطات الوقود والمتاجر في جميع أنحاء منطقة لوس أنجلوس الكبرى، وقد قام المتهم بمعالجة العملات المشفرة المودعة في الأجهزة، وقام بتزويد الأجهزة بالنقود التي يمكّن للعملاء سحبها، وصيانة برنامج الخادم الذي يعمل على تشغيل الأجهزة. كما تمكّن محمد من مراقبة المعاملات على الأجهزة وتحديد كل معاملة تمت عليها. وقد سمحت أجهزة المتهم للعملاء بإجراء معاملات مالية دون الحاجة إلى تقديم أية هوية، كما سمحت للعملاء بإجراء معاملات متعددة ومتتالية تصل إلى ٣٠٠٠ دولار لكل منها دون الإبلاغ عن أي نشاط مشبوه للمنظمين أو جهات إنفاذ القانون.

وفقًا لاتفاق الإقرار بالذنب، فقد أقر محمد ثبوت علمه بعدم تسجيل شركته Herocoin في شبكة مكافحة الجرائم المالية (FinCEN) التابعة لوزارة الخزانة الأمريكية[٣٤٠]. وبحسب ما ورد أيضًا، فقد رفض تطوير برنامج فعال لمكافحة غسيل الأموال وفشل في تقديم تقارير عن معاملات العملات لتبادل العملات التي تزيد عن

([٣٣٩])– وفقا لاتفاق الاقرار بالذنب، لم يستفسر المتهم بشكل عام عن مصدر أموال العملاء، وفي بعض المناسبات، كان يعلم أن الأموال هي عائدات لنشاط إجرامي. كما كان المتهم يعلم أن أحد عملاء شركته Herocoin على الأقل متورط في نشاط غير قانوني على شبكة الويب المظلم. من فبراير ٢٠١٩ إلى أغسطس ٢٠١٩، أجرى محمد أيضًا العديد من المعاملات الشخصية مع وكلاء سريين مثلوا أنهم يعملون في "بار كاريوكي" المعروف بتوظيفه للنساء من كوريا للانخراط في النشاط الجنسي. في ٢٨ أغسطس ٢٠١٩، التقى محمد بوكيل سري لإنفاذ القانون واستبدل له ١٦٠٠٠ دولار نقدًا، والتي مثلها الوكيل على أنها عائدات من نشاط غير قانوني، مقابل ١.٥٨٥٩٢ بيتكوين. ولم يقدم محمد مطلقًا تقريرًا عن معاملات العملة أو تقرير نشاط مشبوه لهذه المعاملات. **راجع:**

Yorba Linda Man Sentenced to 2 Years in Prison for Operating Illegal ATM Network that Laundered Bitcoin and Cash for Criminals, Department of Justice, U.S. Attorney's Office, Central District of California, May 28, 2021. Available online on 16/8/2022 at: https://www.justice.gov/usao-cdca/pr/yorba-linda-man-sentenced-2-years-prison-operating-illegal-atm-network-laundered

([٣٤٠])– من الجدير بالذكر قيام شبكة مكافحة الجرائم المالية FinCEN بالتواصل مع المتهم في يوليو ٢٠١٨ بشأن احتياجه إلى تسجيل شركته، ورغم قيام المتهم بالتسجيل، إلا أنه استمر في عدم الامتثال الكامل للقانون الفيدرالي بشأن غسل الأموال، وإجراء العناية الواجبة والإبلاغ عن العملاء المشتبه بهم.

١٠٠٠٠ دولار، واتخاذ تدبير العناية الواجبة تجاه العملاء، وتقديم تقارير الأنشطة المشبوهة للمعاملات التي تزيد قيمتها عن ٢٠٠٠ دولار والتي تنطوي على عملاء يعرف بنشاطهم أو لديه سبب للاشتباه في تورطهم في نشاط إجرامي[٣٤١]، رغم كونه موظفًا سابقًا بأحد البنوك.

وافق المتهم على اتفاقية الإقرار بالذنب، وفي سبتمبر ٢٠٢٠، أقر بأنه مذنب بارتكابه ثلاث جرائم تتعلق بإدارة أعمال غير مرخصة لنقل الأموال، غسل الأموال، والفشل في الحفاظ على برنامج فعال لمكافحة غسل الأموال. كما وافق محمد على التنازل للحكومة عن ١٧ جهاز للصرف الآلي لعملات البيتكوين، و٢٢٨٢٠ دولارًا نقدًا، و١٨.٤ بيتكوين، و٢٢٢.٥ عملة إيثريوم Ethereum المشفرة.

في ٢٨ مايو ٢٠٢١، حُكم على قيس محمد بتهمة تشغيل Herocoin، بالسجن لمدة ٢٤ شهرًا بتهمة إدارة أعمال غير قانونية لخدمات الأموال بالعملة الافتراضية، والتي استبدلت ما يصل إلى ٢٥ مليون دولار- بعضها نيابة عن المجرمين- من خلال معاملات شخصية وشبكة أكشاك من نوع Bitcoin ATM.

المطلب الثاني
تطبيقات استخدام مخططات غسل الأموال المعقدة لإخفاء الجرائم الواقعة على العملات المشفرة

تمهيد وتقسيم:

لم تسلم العملات المشفرة- لا سيما مع عظم قيمتها- من أن تكون بدورها محلًا لجرائم السرقات والقرصنة والاحتيال- لا سيما مخططات بونزي Ponzi Scheme، وتنفيذ مخططات غسل الأموال لإخفاء المتحصلات الناتجة عن تلك الجرائم، وهو الأمر الذي تؤكدة الأرقام والإحصاءات[٣٤٢]. وللوقوف على أشهر التطبيقات القضائية

([341])- Pamela Clegg and Dave Jevans, "Cryptocurrency Crime and Anti-Money Laundering Report", CipherTrace, Cryptocurrency Intelligence, February 2021, p. 33. Available online on 17/8/2022 at: https://ciphertrace.com/wp-content/uploads/2021/01/CipherTrace-Cryptocurrency-Crime-and-Anti-Money-Laundering-Report-012821.pdf

([٣٤٢])- ارتفعت عائدات الاحتيال بنسبة ٨٢٪ في عام ٢٠٢١ إلى ٧.٨ مليار دولار من العملات المشفرة، وما يزيد عن ٢.٨ مليار دولار من هذا الإجمالي تم من خلال مخططات احتيالية مستحدثة تدعى "عمليات سحب البساط Rug Pulls". كما سُرق ما يقرب من ٣.٢ مليار دولار من العملات

(ISSN: 2537- 0758)

الأمريكية في هذا المجال. سيأتي تقسيم هذا المطلب إلى فرعين. نتناول في أولهما لقضية غسل العملات المشفرة المسروقة من بورصة Bitfinex. ونتعرض في الفرع الثاني لقضية غسل عائدات الاحتيال في العملات المشفرة

الفرع الأول

قضية غسل العملات المشفرة المسروقة من بورصة Bitfinex

أحال الادعاء الفيدرالي الأمريكي شخصين في ٨ فبراير ٢٠٢٢ إلى المحكمة الفيدرالية بولاية مانهاتن الأمريكية بتهمة التآمر Conspiracy لغسل العملات المشفرة التي تمت سرقتها من خلال اختراق بورصة Bitfinex المخصصة لتبادل العملات المشفرة– المُدارة من قبل شركة iFinex Inc المسجلة في جزر فيرجن البريطانية– في عام ٢٠١٦، والمقدر قيمتها حاليًا بنحو ٤.٥ مليار دولار، والتي أمكن لسلطات انفاذ القانون استرداد أكثر من ٣.٦ مليار دولار من العملات المشفرة المرتبطة بهذا الاختراق.

ووفقًا لقرار الإحالة، قام المتهمان Lichtenstein وMorgan بالتآمر لغسل عائدات تُقدر بعدد ١١٩٧٤٥ من عملات البيتكوين التي سُرقت من بورصة Bitfinex الرقمية، بعد أن اخترق أحد المتطفلين أنظمة Bitfinex وقام بأكثر من ٢٠٠٠ معاملة غير مصرح بها، وتم إرسال عملات البيتكوين الناتجة عن هذه المعاملات غير المصرح بها المسروقة إلى محفظة رقمية تحت سيطرة المتهم الأول. وعلى مدار خمس سنوات، تم تحويل ما يقرب من ٢٥٠٠٠ من عملات البيتكوين المسروقة من محفظة المتهم الأول عبر عمليات غسل أموال معقدة انتهت بإيداع بعض الأموال المسروقة في حسابات مالية يسيطر عليها المتهمان، واحتفظ المتهم الأول بما تبقى من العملات المسروقة، والتي تزيد عن ٩٤٠٠٠ بيتكوين، في المحفظة المستخدمة لتلقي وتخزين العائدات غير القانونية الناتجة من هذا الاختراق. وبعد تنفيذ أوامر تفتيش مصرح بها من المحكمة للحسابات عبر شبكة الإنترنت التي يتحكم بها المتهمين، حصل وكلاء انفاذ

المشفرة في عام ٢٠٢١، بزيادة قدرها ٥١٦٪ مقارنة بعام ٢٠٢٠. وتم سرقة ما يقرب من ٢.٣ مليار دولار من هذه الأموال من خلال بروتوكولات DeFi. **لمزيد من التفاصيل، راجع:**
CHAINALYSIS TEAM, "Crypto Crime Trends for 2022: Illicit Transaction Activity Reaches All-Time High in Value", All-Time Low in Share of All Cryptocurrency Activity, JANUARY 6, 2022. Available online on 14/9/2022 at: https://blog.chainalysis.com/reports/2022-crypto-crime-report-introduction/

القانون على إمكانية النفاذ إلى الملفات الموجودة داخل حساب على الإنترنت يتحكم فيه المتهم الأول. وقد احتوت هذه الملفات على المفاتيح الخاصة المطلوبة للوصول إلى المحفظة الرقمية التي تلقت الأموال المسروقة مباشرة من منصة Bitfinex، وهو ما سمح للوكلاء باستعادة أكثر من ٩٤٠٠٠ عملة بيتكوين تمت سرقتها بشكل قانوني. وقد تم تقييم عملة البيتكوين المستردة بأكثر من ٣.٦ مليار دولار في وقت الحجز[٣٤٣][٣٤٤].

بالإضافة إلى ذلك، استخدم المتهمان العديد من تقنيات غسل الأموال المعقدة، بما في ذلك استخدام هويات وهمية لإنشاء حسابات على الإنترنت؛ استخدام برامج الكمبيوتر لأتمتة المعاملات، وهي تقنية غسيل تسمح بإجراء العديد من المعاملات في فترة زمنية قصيرة؛ إيداع الأموال المسروقة في حسابات في مجموعة متنوعة من بورصات العملات الافتراضية والأسواق المظلمة ثم سحب الأموال، مما أدى إلى تشويش سجل المعاملات عن طريق تفكيك مسار تدفق الأموال؛ تحويل البيتكوين إلى أشكال أخرى من العملات الافتراضية، بما في ذلك العملة الافتراضية المعززة لإخفاء الهوية (AEC)، في ممارسة تُعرف باسم "قفز السلسلة Chain Hopping"؛ واستخدام الحسابات التجارية في الولايات المتحدة لإضفاء صفة الشرعية على نشاطهم المصرفي[٣٤٥].

([٣٤٣])- راجع أيضًا على شبكة الإنترنت الإفادة الخطية التي أعدها المحقق كريستوفر جانكزوسكي Christopher Janczewski في ٧ فبراير ٢٠٢٢، المكلف بالتحقيق في غسل الأموال المسروقة من بورصة العملات الافتراضية VCE في عام ٢٠١٦، في ٢٠٢٢/٨/١٣:
https://www.justice.gov/opa/press-release/file/1470211/download

([٣٤٤])- حتى وقت كتابة هذا البحث، لم يصدر بعد حكمًا من القضاء الأمريكي في خصوص هذه القضية. وآخر ما تم فيها، هو الطلب المقدم من الادعاء الفيدرالي إلى المحكمة الفيدرالية في العاصمة في ٣١ مايو ٢٠٢٢ بتأجيل جلسة الاستماع المقررة في القضية من ٣ يونيو إلى ٢ أغسطس لمتابعة فرز السجلات المالية ومتابعة ابرام صفقة إقرار بالجرم مع المتهمين. راجع على شبكة الإنترنت، في ٢٠٢٢/٨/١٣:
Theresa Schliep, "Feds Seek to Push Back Bitfinex Hack Case for Plea Talks", May 31, 2022. Available online on 13/8/2022 at:
https://www.law360.com/articles/1498311/feds-seek-to-push-back-bitfinex-hack-case-for-plea-talks

([٣٤٥])- راجع الموقع الرسمي للادعاء الفيدرالي الأمريكي على شبكة الإنترنت، في ٢٠٢٢/٦/٢٨:
https://www.justice.gov/opa/pr/two-arrested-alleged-conspiracy-launder-45-billion-stolen-cryptocurrency

(ISSN: 2537- 0758)

الفرع الثاني
قضية غسل عائدات الاحتيال في العملات المشفرة

أصدر مكتب الادعاء العام الفيدرالي الأمريكي لمنطقة جنوب ولاية فلوريدا في ٨ مايو ٢٠٢٢ لائحة اتهام ضد لويس كابوتشي جونيور Luiz Capuci Jr بصفته الرئيس التنفيذي لشركة Mining Capital Coin (MCC)، وهي منصة تداول واستثمار للعملات المشفرة، بالتآمر لارتكاب عمليات احتيال عبر الإنترنت، التآمر لارتكاب عمليات احتيال في الأوراق المالية، والتآمر لارتكاب عمليات غسل أموال دولية بقيمة ٦٢ مليون دولار.

وبحسب لائحة الاتهام، قام الرئيس التنفيذي لشركة MCC، بتضليل المستثمرين بشأن برنامج التعدين والاستثمار للعملات المشفرة التابع لشركة MCC، والذي بموجبه يمكن للمستثمرين الاستثمار في MCC من خلال شراء "حزم التعدين Mining Packages". في إطار هذا البرنامج، وصف المتهم والمتآمرين معه شبكة MCC الدولية المزعومة لآليات تعدين العملات المشفرة على أنها قادرة على تحقيق أرباح كبيرة وعوائد مضمونة باستخدام أموال المستثمرين لتعدين عملة رقمية جديدة. كما وصف Capuci العملة المشفرة "Capital Coin" الخاصة بالشركة كتنظيم مستقل Autonomous لامركزي Decentralized استقرت من خلال الإيرادات من أكبر عملية تعدين للعملات المشفرة في العالم. ومع ذلك، كما ورد في لائحة الاتهام، قام المتهم بتشغيل مخطط استثمار احتيالي ولم يستخدم أموال المستثمرين لتعدين عملة مشفرة جديدة، كما وعّد، ولكنه بدلًا من ذلك قام بتحويل الأموال إلى محافظ عملات رقمية تحت سيطرته.

بالإضافة إلى ذلك، قام المتهم بالترويج والتسويق بطريقة احتيالية "لروبوتات التداول Trading Bots"[٣٤٦] الخاصة بشركة MCC كآلية استثمار إضافية للمستثمرين للاستثمار في سوق العملات المشفرة. وفي هذا الصدد، ادعى Capuci أن MCC

([٣٤٦])- تمثل روبوتات تداول العملات المشفرة برامج آلية تساعد المستخدم على شراء وبيع العملات المشفرة في الوقت الصحيح، كما تمكنه من إدارة جميع حسابات تبادل العملات المشفرة في مكان واحد. ويتجلى الهدف من هذه البرامج في زيادة الإيرادات وتقليل الخسائر والمخاطر. راجع على شبكة الإنترنت، في ٢٠٢٢/٦/٢٨:

https://www.guru99.com/best-crypto-trading-bot.html

انضمت إلى "كبار مطوري البرامج في آسيا وروسيا والولايات المتحدة الأمريكية، لإنشاء نسخة محسّنة من روبوتات التداول التي تم اختبارها باستخدام تقنية جديدة لم يسبق لها مثيل. كما أدعى Capuci أن روبوتات التداول التابعة لـ MCC تعمل "بوتيرة عالية جدًا، حيث أنها قادرة على القيام بآلاف الصفقات في الثانية، وأن كل روبوتات التداول التابعة للشركة ستحقق عوائد يومية للمستثمرين. وكما فعل مع ادعاءاته الاحتيالية بشأن حزم التعدين Mining Packages، فإن Capuci أدار مخطط احتيال استثماري بشأن روبوتات التداول Trading Bots، ولم يكن، كما وعد، يستخدم MCC Trading Bots لتوليد الدخل للمستثمرين، ولكن بدلاً من ذلك كان يحول الأموال إلى نفسه وللمتآمرين معه.

بالإضافة إلى ذلك، قام المتهم Capuci بتجنيد مروجين وشركاء تابعين للترويج لشركة MCC وبرامجها الاستثمارية المختلفة من خلال مخطط تسويق متعدد المستويات، يُعرف عمومًا باسم المخطط الهرمي Pyramid Scheme. ولجذب المستثمرين بنجاح، وعد Capuci شبكة المروجين والشركاء التابعين بمجموعة من الهدايا، من ساعات Apple وأجهزة حاسوبية لوحية إلى السيارات الفاخرة. كما قام Capuci بإخفاء موقع عائدات الاحتيال التي تم الحصول عليها من المستثمرين عن طريق غسل الأموال دوليًا من خلال العديد من عمليات تبادل العملات المشفرة الأجنبية[٣٤٧].

على صعيد مقابل، وفي وقت سابق على إصدار لائحة الاتهام، قامت لجنة الأوراق المالية والبورصات الأمريكية في ٧ أبريل ٢٠٢٢ بالادعاء مدنيًا أمام محكمة مقاطعة جنوب فلوريدا في مواجهة شركة MCC والرئيس التنفيذي للشركة وآخرين، لوضع حد فوري لسوء السلوك المستمر للمتهمين؛ لتنظيم الأصول وحمايتها؛ لمنع المزيد من الضرر للمستثمرين؛ ومحاسبة المتهمين على خداعهم وأكاذيبهم. مع الطلب الختامي من المحكمة لإجراء محاكمة أمام هيئة محلفين[٣٤٨].

([347])- CEO of Mining Capital Coin Indicted in $62 Million Cryptocurrency Fraud Scheme, Department of Justice, May 6, 2022. Available online on 14/8/2022 at: https://www.justice.gov/opa/pr/ceo-mining-capital-coin-indicted-62-million-cryptocurrency-fraud-scheme

([٣٤٨])- راجع مذكرة الادعاء كاملة على شبكة الإنترنت، في ٢٠٢٢/٨/١٤:
https://www.sec.gov/litigation/complaints/2022/comp-pr2022-81.pdf

(ISSN: 2537- 0758)

الفصل الثالث
النهج الدولي والتشريعي المقارن في التصدي لمخاطر العملات المشفرة في غسل الأموال

تمهيد وتقسيم:

تحظى جريمة غسل الأموال باهتمام دولي ووطني ملحوظ، بالنظر لخطورة الجريمة وإندراجها في كثير من الأحيان ضمن نطاق الإجرام المنظم وآثارها الجسيمة. وانتقل هذا الاهتمام إلى العملات المشفرة، والتي تم استخدامها بشكل متزايد في أنشطة غير مشروعة مثل غسل الأموال، تمويل الإرهاب، التهرب الضريبي، الإتجار بالمواد غير المشروعة، وغيرها.

وتُساعد دراسة النهج الدولي في التصدي لمخاطر العملات المشفرة في غسل الأموال في تحديد القرارات والتوجيهات والتوصيات الدولية الصادرة في هذا الشأن، تحديد أطر التنظيم، أوجه الحماية، ومعايير التعاون الدولي. كما أن دراسة النهج التشريعي المقارن المُختار ممثلًا في النظام الفيدرالي الأمريكي، باعتباره من الأنظمة التي ارتأت مواجهة مخاطر العملات المشفرة بتنظيم الأصول الافتراضية واخضاع مزودي خدماتها للرقابة والإشراف باعتبارهم من مقدمي الخدمات المالية، وتحليل قواعد التجريم والتدابير الوقائية، واستعراض السلطات المختصة، يساعد بلا شك في إدراك أفضل الممارسات المتبعة في المكافحة وتحديد نقاط القوة والضعف والفاعلية وفرص التحسين، بما نصل معه إلى تقييم ناجح للمعالجة المصرية لمخاطر العملات المشفرة وتقدير أوجه استجاباتها للخطر المُستحدث.

وعليه، ولتحقيق هذه الأهداف المبتغاه، سنقسم هذا الفصل إلى مبحثين. نتناول في أولهما للنهج الدولي في التصدي لمخاطر العملات المشفرة في غسل الأموال. ونخصص ثانيهما للنهج التشريعي المقارن في التصدي لمخاطر العملات المشفرة في غسل الأموال.

المبحث الأول
النهج الدولي في التصدي لمخاطر العملات المشفرة في غسل الأموال

تمهيد وتقسيم:

ساهمت بعض المنظمات الدولية في عمليات التطور العالمي لمعايير مكافحة غسل الأموال من بداية النصف الأخير من التسعينيات وحتى العقد الحالي من القرن الحادي

والعشرين، من خلال ما قامت بإصداره من تشريعات نموذجية وارشادات تتعلق بجوانب المكافحة المثلى لظاهرة غسل الأموال، وتحديدًا تلك المقترفة بواسطة العملات المشفرة.

وتعد منظمة الأمم المتحدة ومجموعة العمل المالي الدولي من أهم تلك المنظمات، برغم اختلافهما الجذري في سلطتهما القانونية، حجم عضويتهما، ومكانة مؤشر مكافحة غسل الأموال في أهدافهما العامة. وتستند هذه الأهمية في خصوص منظمة الأمم المتحدة ابتداءً إلى أن الولايات المتحدة الأمريكية- محل الإختيار البحثي- وجمهورية مصر العربية من أعضائها، بالإضافة إلى مساهمة المنظمة الفعالة في تطوير تشريعات مكافحة غسل الأموال على المستوى الدولي منذ الستينيات. بينما تعتبر مجموعة العمل المالي حاليًا المنظمة العالمية الرائدة في مجال مكافحة غسل الأموال، والتي تقدم توصيات شاملة في هذا الخصوص، بالإضافة أيضًا إلى أن الولايات المتحدة الأمريكية من أعضائها المؤسسين، بينما تعد مصر عضوًا في مجموعة العمل المالي لمنطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا MENAFATF، والتي تعتبر أن التوصيات الأربعين لمجموعة العمل المالي في شأن مكافحة غسل الأموال ومعاهدات الأمم المتحدة وقرارات مجلس الأمن ذات الصلة، معايير دولية مقبولة لديها.

وعليه، سيأتي تقسيم هذا المبحث إلى مطلبين. نتناول في أولهما لنهج منظمة الأمم المتحدة في مكافحة جرائم غسل الأموال باستخدام العملات المشفرة. ونبحث في ثانيهما لنهج مجموعة العمل المالي في مكافحة جرائم غسل الأموال باستخدام العملات المشفرة.

المطلب الأول
نهج منظمة الأمم المتحدة فى مكافحة جرائم غسل الأموال باستخدام العملات المشفرة

تمهيد وتقسيم:

يُنسب لمنظمة الأمم المتحدة وضعها لاتفاقيات مكافحة غسل الأموال التي تتمتع بمستوى عالٍ من القبول والتصديق. كما قدمت الأمم المتحدة بعض الإرشادات بشأن العملات المشفرة وتنظيمها من خلال الدليل الأساسي الصادر عنها، برغم افتقاده للقوة القانونية، وعدم احتوائه على تدابير محددة للعملات المشفرة، ومحدودية إرشاداته فيما يتعلق بتطبيق أو تطوير أحكام مكافحة غسل الأموال للتعامل مع العملات المشفرة. ولعل ذلك ما ينبئ عن أفول نجم الأمم المتحدة في القرن الحادي والعشرين في معالجة مخاطر العملات المشفرة، مقارنة بسطوع مجموعة العمل المالي.

(ISSN: 2537- 0758)

وللوقوف على دور منظمة الأمم المتحدة المحدود، سيأتي تقسيم هذا المطلب إلى فرعين. نتناول في أولهما لسياسة الأمم المتحدة لمكافحة جرائم غسل الأموال. ونبحث في ثانيهما لسياستها في مكافحة غسل الأموال باستخدام العملات المشفرة.

الفرع الأول

سياسة الأمم المتحدة لمكافحة جرائم غسل الأموال

تعد منظمة الأمم المتحدة[٣٤٩] منظمة دولية فريدة من نوعها، بسبب قدرتها على اتخاذ إجراءات بشأن القضايا التي تواجه البشرية، وهو ما استوجب منها التعرض لظاهرة غسل الأموال بسبب كونها ظاهرة عالمية، كما توضح تقديرات صندوق النقد الدولي IMF في عام ١٩٩٨، أن قيمة جرائم غسل الأموال تتراوح بين ٢ إلى ٥٪ من الناتج الإجمالي العالمي[٣٥٠].

([٣٤٩])- تأسست منظمة الأمم المتحدة في عام ١٩٤٥ في أعقاب الحرب العالمية الثانية، لتحل محل عصبة الأمم المنحلة League of Nations بعد فشلها في منع قيام الحرب العالمية الثانية. وقد تم إنشاؤها من أجل الحفاظ على السلام sوالأمن الدوليين، وتطوير العلاقات الودية بين الدول وتعزيز التقدم الاجتماعي وتحسين مستويات المعيشة وحقوق الإنسان. كما تضم الأمم المتحدة في عضويتها- حتى وقت كتابة هذا البحث- ١٩٣ دولة، بما في ذلك الولايات المتحدة الأمريكية وجمهورية مصر العربية. وتمتلك المنظمة عددًا من الأجهزة الرئيسية لتنفيذ مهامها المنوطة بها، مثل الجمعية العامة General Assembly، مجلس الأمن Security Council، المجلس الاقتصادي والاجتماعي Economic and Social Council، مجلس الوصاية Trusteeship Council، محكمة العدل الدولية International Court of Justice، والأمانة العامة Secretariat. راجع بالتفصيل حول نشأة المنظمة وأجهزتها على موقع منظمة الأمم المتحدة على شبكة الإنترنت، في ٢٠٢٢/٨/٢٥:
The San Francisco Conference, United Nations. Available at: https://www.un.org/en/about-us/history-of-the-un/san-francisco-conference; History of the United Nations, United Nations. Available at: https://www.un.org/en/about-us/history-of-the-un; Functions and powers of the General Assembly, United Nations. Available at: https://www.un.org/en/ga/about/background.shtml ; Security Council, United Nations. Available at: https://www.un.org/en/model-united-nations/security-council; Trusteeship Council, United Nations. Available at: https://www.un.org/en/about-us/trusteeship-council; International Court of Justice, United Nations. Available at: https://www.un.org/en/model-united-nations/international-court-justice; Secretariat, United Nations. Available at: https://www.un.org/en/about-us/secretariat.

([٣٥٠])- راجع ما سبق ذكره بشأن تقديرات جرائم غسل الأموال، الواردة بالفرع الأول من المطلب الأول من المبحث الأول من الفصل الثاني من هذا البحث.

ويتولى مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة (UNODC) مهمة مكافحة غسل الأموال[٣٥١]، وإن كان ذلك يدل على أن نهج الأمم المتحدة لمكافحة غسل الأموال هو جزء من تدابيرها لمكافحة الإتجار الدولي بالمخدرات، وليس بوصفها جريمة مالية مستقلة. وفي الواقع، فقد أفل سطوع منظمة الأمم المتحدة فيما يتعلق بمكافحة غسل الأموال في القرن الحادي والعشرين بسبب تطور مجموعة العمل المالي الدولي (FATF).

وبتتبع سياسة الأمم المتحدة لمكافحة غسل الأموال التابعة للأمم المتحدة إلى الستينيات، نجد أنها أدرجت مصادرة عائدات الجرائم المتعلقة بالمخدرات في الاتفاقية الوحيدة للمخدرات لعام ١٩٦١[٣٥٢]، إلا أنها لم تتطرق بشكل مباشر إلى جريمة غسل

([٣٥١])- تأسس مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة التابع لهيئة الأمم المتحدة عام ١٩٩٧ استجابة للتفويض الذي قررته اتفاقية لمكافحة الاتجار غير المشروع في المخدرات والمؤثرات العقلية لعام ١٩٨٨، كمكتب يعمل على السيطرة على انتشار المخدرات والحد من الجريمة، من خلال الجمع بين برنامج الأمم المتحدة الدولي للسيطرة على المخدرات (UNDCP) وقسم مكافحة المخدرات والجريمة التابع لمكتب الأمم المتحدة في فيينا. وهو أحد أعضاء مجموعة التنمية التابعة للأمم المتحدة، والتي تغير اسمه إلى "مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة" عام ٢٠٠٢.

وتمثل الهدف من تأسيس المكتب في مساعدة الأمم المتحدة على تحسين التجاوب المنظم والشامل للقضايا المرتبطة بالاتّجار غير المشروع وسوء استخدام العقاقير، منع الجريمة والعدالة الجنائية، والإرهاب والفساد السياسي. ويتم متابعة تنفيذ هذه الأهداف من خلال ثلاث وظائف أساسية تتمثل في الأبحاث والإرشاد والدعم المقدم للحكومات لتبنّي وتنفيذ المعاهدات والبروتوكولات المختلفة الخاصة بمكافحة الإرهاب والجريمة والمخدرات والفساد، بالإضافة لتقديم الدعم المالي والتقني لتلك الحكومات لمواجهة الحالات المختلفة والتحديات التي تواجهها في هذه النواحي.

ويتعامل مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة في الوقت الراهن في العديد من القضايا الهامة، كالتنمية البديلة والفساد السياسي، العدالة الجنائية، إصلاح السجون ومكافحة الجريمة، مكافحة المخدرات والعلاج والرعاية وفيروس نقص المناعة المكتسب، الاتجار بالبشر، غسل الأموال، الجريمة المنظمة، تهريب المهاجرين، القرصنة، ومحاربة الإرهاب. راجع على موقع ويكيبديا والمكتب ذاته، في ٢٠٢٢/٨/٢٦:

https://en.wikipedia.org/wiki/United_Nations_Office_on_Drugs_and_Crime;
https://www.unodc.org/unodc/en/money-laundering/index.html?ref=menuside

([352])- Single Convention on Narcotic Drugs, adopted 30 March 1961, entered into force 13 December 1964, 520 UNTS 151. Available online on 26/8/2022

الأموال، ومع ذلك، فقد أقرت بأن منع المجرمين من التمتع بفوائد الجريمة هو خطوة مهمة للحد من جاذبية النشاط الإجرامي. كما استمرت سياسة الأمم المتحدة في مكافحة غسل الأموال من خلال مكافحة الاتجار بالمواد المخدرة[٣٥٣] مع صدور اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الاتجار غير المشروع في المخدرات والمؤثرات العقلية لعام ١٩٨٨[٣٥٤]، إذ اقتصرت الاتفاقية على التعرض لمكافحة غسل عائدات الجريمة الناتجة عن تصنيع وبيع المخدرات[٣٥٥]، مع إلزام الدول الأعضاء بتجريم غسل عائدات المخدرات، مصادرة العائدات، تسهيل تسليم المجرمين، وتحسين المساعدة القانونية المتبادلة. وقد أدى هذا الربط بين غسل الأموال والاتجار بالمواد المخدرة إلى إخراج العديد من جرائم غسل الأموال من نطاق الاتفاقية.

استمر هذا النهج حتى صدور اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية لعام ٢٠٠٠[٣٥٦]، وتجريمها بالمادة السادسة منها لغسل العائدات الإجرامية

---

at:
https://treaties.un.org/pages/ViewDetails.aspx?src=TREATY&mtdsg_no=VI-15&chapter=6

هذا ومن الجدير بالذكر، الإشارة إلى تصديق جمهورية مصر العربية على هذه الاتفاقية في ١٤ يناير ١٩٧٤، راجع على ذات الرابط المحدد أعلاه.

([353])- D. P. Stewart, "Internationalizing the War on Drugs: The UN Convention Against Illicit Traffic in Narcotic Drugs and Psychotropic Substances", Journal of International Law and Policy, 1990, Vol. 18, Issue: 3, pp. 387-404, p. 390. Available online on 26/8/2022 at:
https://digitalcommons.du.edu/cgi/viewcontent.cgi?article=1886&context=djilp

([354])- Convention against Illicit Traffic in Narcotic Drugs and Psychotropic Substances,adopted 20 December 1988, entered into force 11 November 1990, UNTS 1582,Vienna Convention 1988. Available online on 26/8/2022 at:
https://treaties.un.org/Pages/ViewDetails.aspx?src=TREATY&mtdsg_no=VI-19&chapter=6&clang=_en

هذا ومن الجدير بالذكر، الإشارة إلى توقيع جمهورية مصر العربية على هذه الاتفاقية في ٢٠ ديسمبر ١٩٨٨، وتصديقها الصادر في ١٥ مارس ١٩٩١، راجع على ذات الرابط المحدد أعلاه.

([355])- N. Ryder, "Money laundering an endless cycle? A comparative analysis of the anti-money laundering policies in the USA, UK, Australia and Canada", Routledge, London, 2012, p.15.

([356])- Convention against Transnational Organised Crime, adopted 15 November 2000, entered into force 29 September 2003, UNTS 2225, Palermo Convention 2000. Available online on 26/8/2022 at:
https://www.unodc.org/unodc/en/treaties/CTOC/signatures.html

باعتباره من الجرائم المنظمة العابرة للحدود الوطنية، والتي جاءت من حيث تحديدها لمفهوم الغسل متقاربه مع الاتفاقات الدولية ذات الصلة[٣٥٧]. مع حث الدول الأعضاء على التوسع بقدر الإمكان في نصوص التجريم والعقاب المتعلقة بمكافحة غسل الأموال غير المشروعة، مع إفراد أهمية خاصة لتجريم غسل الأموال المتحصلة من الجريمة المنظمة[٣٥٨].

وبرغم تعرض اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد لعام ٢٠٠٣، والتي دخلت حيز النفاذ في عام ٢٠٠٦[٣٥٩] لجريمة غسل الأموال، إلا أنها لم تشكل محور الاتفاقية، باعتبار تعرضها للفساد، الذي يمثل قضية أكثر اتساعًا وتعقيدًا تتداخل مع العديد من الجرائم المالية. ومن الجدير بالذكر في هذا الخصوص، تشابه تدابير مكافحة غسل الأموال الواردة بالمادة ١٤ من الاتفاقية مع توصيات مجموعة العمل المالي. ويستند هذا

هذا ومن الجدير بالذكر، الإشارة إلى توقيع جمهورية مصر العربية على هذه الاتفاقية في ١٣ ديسمبر ٢٠٠٠، وتصديقها الصادر في ٥ مارس ٢٠٠٤. كما وقعت على بروتوكول منع وقمع ومعاقبة الاتجار بالبشر وبخاصة النساء والأطفال في ١ مايو ٢٠٠٢، وصادقت عليه في ٥ مارس ٢٠٠٤. كما صادقت على بروتوكول مكافحة تهريب المهاجرين عن طريق البر والبحر والجو في ١ مارس ٢٠٠٥. راجع على ذات الرابط المحدد أعلاه.

(٣٥٧)- نصت المادة السادسة من الاتفاقية على أن "١- على كل دولة طرف في الاتفاقية أن تتخذ، وفقاً للمبادئ الأساسية في قانونها الداخلي التدابير التشريعية وغيرها مما يلزم لتجريم الأفعال الآتية عندما ترتكب عمداً: (أ)- تحويل أو نقل أموال، مع العلم بأنها متحصلة من جريمة، بغرض إخفاء أو تمويه مصدرها غير المشروع أو مساعدة أي شخص متهم بارتكاب الجريمة الأصلية على الإفلات من الآثار القانونية لأفعاله. (ب)- إخفاء أو تمويه الطبيعة الحقيقية للأموال أو مصادرها أو مكانها أو حركتها أو ملكيتها أو الحقوق المتعلقة بها، مادام أن الفاعل يعلم بأن هذه الأموال متحصلة من جريمة. (ج)- ومع مراعاة المفاهيم الأساسية في النظام الداخلي لكل دولة طرف: ١- اكتساب أو حيازة أو استعمال الأموال المذكورة، مع العلم لحظة تلقيها أنها متحصلة من جريمة. ٢- المساهمة في إحدى الجرائم المنصوص عليها في هذه المادة أو الشروع في ارتكابها".

(٣٥٨)- أنظر: د. شريف سيد كامل، المرجع السابق، ص ١١٥.

(359)- Convention against Corruption, adopted 21 October 2003, entered into force 14 December 2005, 43 ILM 37. Available online on 26/8/2022 at: https://www.unodc.org/unodc/en/treaties/CAC/index.html

هذا ومن الجدير بالذكر، الإشارة إلى توقيع جمهورية مصر العربية على هذه الاتفاقية في ٩ ديسمبر ٢٠٠٣، وتصديقها الصادر في ٢٥ فبراير ٢٠٠٥، راجع على ذات الرابط المحدد أعلاه.

(ISSN: 2537- 0758)

التشابه في حقيقته إلى تأييد الأمم المتحدة للتوصيات الصادرة عن مجموعة العمل المالي، والمستشف عنه بصدور قرار مجلس الأمن رقم ١٦١٧ لعام ٢٠٠٥، والذي يحث به وبشدة جميع الدول الأعضاء على تنفيذ توصيات مجموعة العمل المالي[٣٦٠].

الفرع الثاني

سياسة الأمم المتحدة لمكافحة غسل الأموال باستخدام العملات المشفرة

لم تتعرض اتفاقيات منظمة الأمم المتحدة- سالفة البيان- في خصوص مكافحة غسل الأموال إلى العملات المشفرة، ويرجع ذلك إلى أن إنشاء هذه العملات وتطويرها أتي في مرحلة لاحقة لها، إذ أنُشئت- تدليلًا على ذلك- عملة البيتكوين في عام ٢٠٠٩. ومع ذلك، فقد اعترفت الأمم المتحدة، ولا سيما من خلال مكتبها المعني بالمخدرات والجريمة- باعتباره مختصًا بتنفيذ برنامج الأمم المتحدة العالمي لمكافحة غسل الأموال وعائدات الجريمة وتمويل الإرهاب- بأهمية العملات المشفرة وخطورتها، وقام المكتب بتقديم توصياته إلى الدول الأعضاء من أجل كشف ومنع ومكافحة جرائم غسل الأموال من خلال العملات المشفرة.

وردت هذه التوصيات في دليل أساسي قام المكتب بإصداره في يونيو ٢٠١٤، يتعلق بالكشف والتحقيق في غسل عائدات الجريمة باستخدام العملات الافتراضية[٣٦١]. ويمثل هذا الدليل في الواقع دليلًا تدريبيًا يغطي أربعة موضوعات، تتمثل في تحديد العملات الافتراضية، التحديات المطروحة، طرق الكشف والتحقيق في جرائم غسل الأموال باستخدام العملات الافتراضية، وطرق ضبط العملات الافتراضية.

في حقيقة الأمر، فقد عكس الدليل توجيهات مجموعة العمل المالي (FATF)، إذ أحال في الكثير من النقاط إليها. كما حدد ستة تحديات كبرى تطرحها العملات المشفرة تتمثل في نقص المعرفة، الاعتماد الكلي على الأدلة الإلكترونية، الثغرات التشريعية، القصور التنظيمي أو الإشرافي، الملاحقة القضائية والفصل في الجرائم، والتعاون

(360)- United Nations, "Security Council", Resolution 1617 (2005), 29 july 2005. Available online on 26/8/2022 at: http://unscr.com/en/resolutions/doc/1617

(361)- United Nations Office of Drug Control, "Basic Manual on the Detection and Investigation of the Laundering of Crime Proceeds Using Virtual Currencies", June 2014. Available online on 27/8/2022 at: https://www.imolin.org/pdf/imolin/FULL10-UNODCVirtualCurrencies_final.pdf

الوطني والدولي. وفي خصوص التحديات التنظيمية أو الاشرافية، فقد انتهى الدليل إلى ضرورة تطبيق اللوائح عند حدوث تقاطعات بين النظام المالي التقليدي والعملات المشفرة، لا سيما وجوب تسجيل وترخيص المؤسسات المالية التي تقدم خدمات تحويل الأموال أو تحويل القيمة، أو خدمات استبدال الأموال أو العملات، واخضاعها لأنظمة فعالة للمراقبة وضمان الامتثال لمتطلبات AMF / CFT الوطنية. وأن الصعوبة تتجلى في الفجوة الواردة في توجيهات مجموعة العمل المالي الخاصة بتعريف المؤسسات المالية. إذ لا تثور اشكالية في أن مزودي العملات الإفتراضية المركزية يقعون ضمن نطاق تعريف المؤسسات المالية، بينما يخرج عن نطاق التعريف مزودو خدمات العملات الافتراضية اللامركزية، إذ لا توجد مؤسسة مالية، وإنما شبكة افتراضية– كشبكة البيتكوين نفسها– تقدم خدمات تحويل القيمة وتغيير العملة، وأن الطبيعة اللامركزية للشبكة يمثل تحدي كبير في اخضاعها لأي شكل من أشكال السلطة الإدارية المركزية[٣٦٢].

بالإضافة إلى ذلك، أورد الدليل ثمانية تدابير مضادة للتصدي لغسل الأموال بالعملات المشفرة، تتمثل في تنفيذ توصيات مجموعة العمل المالي[٣٦٣]، الإبلاغ، توعية الجمهور، وضع إطار قانوني، إنشاء وحدات متخصصة للجرائم الإلكترونية والتحقيقات المالية، إجراء التعاون بين الوكالات والقطاعين العام والخاص وتبادل المعلومات، والتدريب. وفي حقيقة الأمر، يبدو لنا الإقتراح المتعلق بإنشاء الوحدات المتخصصة اقتراحًا جديرًا بالتأييد. فمن **ناحية أولى،** وفي خصوص الوحدات المسئولة عن إجراء التحقيقات المالية، يؤيد المكتب توصية مجموعة العمل المالي رقم ٣٠ المتعلقة بإجراء تحقيق مالي من قبل سلطات انفاذ القانون إلى جانب التحقيق الجنائي في جرائم غسل الأموال أو في سياقه. وأن الهدف من هذا الإنشاء هو تحديد وتوثيق حركة الأموال أثناء اقتراف النشاط الإجرامي. ويشمل هذا التحقيق المالي جمع جميع المعلومات المتاحة ومقارنتها وتحليلها بهدف المساعدة في الملاحقة الجنائية للجريمة والحرمان من عائدات الجريمة وأدواتها، وكأداة للكشف عن الجرائم الأصلية غير المكتشفة وتحديد الأشخاص والشركات الأخرى الضالعة في النشاط الإجرامي. وأنه لا يوجد ما يمنع من اسناد هذا

(362)- ibid, Nº. 5.4, p.64.
(363)- ibid, Nº.5.1, p.117.

الدور إلى غير جهات انفاذ القانون كوحدات الاستخبارات المالية Financial Intelligence Units (FIU)، وتشكيلها من محققين ماليين وخبراء في التحليل المالي ومحاسبين جنائيين ومتخصصين في جرائم الحاسب الآلي ومدعين عموم ومديري الأصول وخبراء من هيئات أو وكالات أخرى. وأنه يمكن الاستفادة من خبرة وحدات التحقيق المالي في حالة العملات الافتراضية في التحقيق في عائدات جرائم غسل الأموال باستخدام طرق أكثر حداثة. ومن **ناحية أخرى** يمكن دعم وحدات التحقيق المالي بإنشاء وحدات متخصصة أخرى للجرائم الإلكترونية، والتي تمثل عنصر أساسي في الاستجابة للجرائم الإلكترونية، وذلك لأنه في التحقيقات التي تنطوي على استخدام العملات الافتراضية، تظهر العديد من الجوانب المماثلة لتحقيقات الجرائم الإلكترونية الأخرى، لذا فإن الخبرة الفنية للمحققين المتخصصين في الجرائم الإلكترونية وخبراء الطب الشرعي ستكون مفيدة للغاية لضمان جمع الأدلة المطلوبة بشكل صحيح[٣٦٤]. ويستند تأييدنا لهذا الاقتراح، إلى أنه رغمًا عن أن العملات المشفرة تمثل ظاهرة مستحدثة، فإن مفهوم غسل الأموال وهدفه يمثلان مفهومين تقليدين ثابتين، وأن المكافحة المثلي للربط الواقع بين المفهوم التقليدي والوسيلة المستحدثة تتجلى في الاستفادة من الخبرة الحالية في مكافحة غسل الأموال، والتعاون مع أولئك الذين يفهمون تعقيدات العملات المشفرة.

ختامًا، يمكن القول، بأنه رغمًا عن دور منظمة الأمم المتحدة في تقنين اتفاقات لمكافحة غسل الأموال– برؤى مختلفة– تتمتع بمستوى عالٍ من التصديق من معظم الدول، إلا أنها لم تتجه منذ ظهور العملات المشفرة وتزايد مخاطرها– المؤيدة بالتطبيقات القضائية المقارنة– إلى وضع إطار قانوني ملزم للمكافحة، وكل ما تمخض عنها، هو دليل ارشادى تدريبي قدمه مكتبها المعني بالمخدرات والجريمة في شأن العملات المشفرة وتنظيمها– لم يتم الإعلان عنه بشكل جيد– يفتقد للقوة القانونية. كما لم يوفر أي تدابير مبتكرة للعملات المشفرة، بل نقل معظم توجهيهات مجموعة العمل المالي، بدلاً عن تطوير أحكام مكافحة غسل الأموال الخاصة بها. كما أن الإرشادات الواردة به فيما يتعلق بتطبيق أو تطوير أحكام مكافحة غسل الأموال للتعامل مع العملات المشفرة محدودة للغاية.

([364])- ibid, Nº.5.5, p.120 to 123.

المطلب الثاني
نهج مجموعة العمل المالي في مكافحة جرائم غسل الأموال باستخدام العملات المشفرة

تمهيد وتقسيم:

تعد مجموعة العمل المالي FATA من الهيئات العالمية الرائدة في مجال مكافحة غسل الأموال منذ إنشاؤها في عام ١٩٨٩، بما تقدمه من توصيات شاملة في هذا الشأن تشكل المعايير الدولية في سبل المكافحة. كما سعت مجموعة العمل المالي إلى التصدي لمخاطر غسل الأموال باستخدام العملات المشفرة منذ بداية ظهورها، والذي تجلى بما أصدرته من تقارير تتعلق بالمخاطر المحتملة للعملات المشفرة وتوجيهات للدول لتطبيق نهج قائم على المخاطر. وهو ما أدى إلى بزوع وسطوع نجمها مقارنة بدور منظمة الأمم المتحدة الآفل كما سبق الذكر.

وللوقوف على دور مجموعة العمل المالي في مكافحة مخاطر العملات المشفرة، سيأتي تقسيم هذا المطلب إلى فرعين. نتناول في أولهما لسياسة مجموعة العمل المالي لمكافحة جرائم غسل الأموال. ونبحث في ثانيهما لسياستها في مكافحة غسل الأموال باستخدام العملات المشفرة.

الفرع الأول
سياسة مجموعة العمل المالي لمكافحة جرائم غسل الأموال

تم إنشاء مجموعة العمل المالي في عام ١٩٨٩ كهيئة حكومية دولية Inter-Governmental Body، عقب قمة مجموعة الدول السبع G-7 التي عقدت في باريس في ذلك العام، استجابة للقلق المتزايد بشأن غسل الأموال، وإدراكًا للتهديدات التي تواجه النظام المصرفي والمؤسسات المالية، بهدف فحص تقنيات واتجاهات غسل الأموال، ومراجعة الإجراءات التي تم اتخاذها بالفعل على المستوى الوطني أو الدولي، وتحديد التدابير التي لا يزال يتعين اتخاذها لمكافحة غسيل الأموال وتوليد الإرادة السياسية للدول الأعضاء اللازمة لتحقيق تغيير تشريعات مكافحة غسل الأموال[٣٦٥].

في أبريل ١٩٩٠، وبعد أقل من عام على إنشائها، أصدرت مجموعة العمل المالي تقريرًا يحتوي على أربعين توصية، والتي أطلقت عليها "المعايير الدولية لمكافحة غسيل

(365)- Financial Action Task Force,“ Who We Are”, Available online on 27/8/2022 at: https://www.fatf-gafi.org/about/whoweare/

(ISSN: 2537- 0758)

الأموال"، والتي تهدف إلى توفير خطة عمل شاملة ضرورية لمكافحة غسيل الأموال[٣٦٦]، وتم تعديلها بانتظام، والتي كان آخرها في مارس ٢٠٢٢[٣٦٧].

تحدد مجموعة العمل المالي في المادة الأولى من توصياتها سياستها لمكافحة غسل الأموال، الممثلة في اتخاذ نهج قائم على تقييم المخاطر Risk-Based Approach (RBA) للتأكد من أن تدابير منع أو تخفيف غسل الأموال تتناسب مع المخاطر

([٣٦٦])– من الجدير بالذكر أنه رغمًا عن إنشاء مجموعة العمل المالي لمعالجة غسل الأموال كقضية مستقلة، إلا أن التوصية الأولى لأعضائها هو "التنفيذ الكامل لاتفاقية فيينا"، التي ظلت تركز على قضية غسل عوائد الإتجار بالمخدرات، بما أوردته من أنه "ينبغي لكل بلد، دون مزيد من التأخير، أن يتخذ خطوات للتنفيذ الكامل لاتفاقية فيينا والمضي قدماً في التصديق عليها". **راجع:**

Financial Action Task Force, "The Forty Recommendations of the Financial Action Task Force on Money Laundering 1990". Available online on 27/8/2022 at: https://www.fatf-gafi.org/media/fatf/documents/recommendations/pdfs/FATF%20Recommendations%201990.pdf

([٣٦٧])– جاء أكبر تعديل في التوصيات في أكتوبر من عام ٢٠٠١ عندما تم تقديم ثماني "توصيات خاصة" لمكافحة تمويل الإرهاب بعد الهجمات الإرهابية في سبتمبر ٢٠٠١. كما تمت إضافة توصية خاصة تاسعة في عام ٢٠٠٤. كما تم إعادة دمج وإدراج التوصيات التسعة لاحقًا بالتوصيات الأربعين، للمحافظة على ذات عددها السابق. كما توالى إجراء التعديلات والتحديات على التوصيات في فبراير ٢٠١٣، أكتوبر ٢٠١٥، يونيو وأكتوبر ٢٠١٦، يونيو ونوفمبر ٢٠١٧، فبراير وأكتوبر ٢٠١٨، يونيو ٢٠١٩، أكتوبر ٢٠٢٠، يونيو وأكتوبر ٢٠٢١، ومارس ٢٠٢٢. وفي الواقع، فقد تعرضت مجموعة العمل المالي في توصياتها الحديثة إلى سبعة موضوعات رئيسية، تتمثل في سياسات وتنسيق مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب، غسل الاموال وحجزها، تمويل الإرهاب وتمويل الانتشار، الإجراءات الوقائية، الشفافية والملكية المفيدة للأشخاص والترتيبات القانونية، صلاحيات ومسؤوليات السلطات المختصة والتدابير المؤسسية الأخرى، والتعاون الدولي.

ونرى أنه مع إدراج أحكام تمويل الإرهاب، يكون نهج المجموعة المتبع تجاه غسل الأموال مُربكًا بعض الشيء، ويمثل خطوة للوراء في التعامل مع الظاهرة، إذ تم دمج غسل الأموال في الأصل في جرائم المخدرات واستغرق الأمر عقودًا ليتم اعتباره جريمة مستقلة في حد ذاته، وقد كان من الأفضل وضح توصيات مستقلة لجريمة تمويل الإرهاب. **راجع التوصيات المعدلة للمجموعة:**

Financial Action Task Force, "International Standards on Combating Money Laundering and the Financing of Terrorism & Proliferation-The FATF Recommendations", March 2022. Available online on 27/8/2022 at: https://www.fatf-gafi.org/media/fatf/documents/recommendations/pdfs/FATF%20Recommendations%202012.pdf

المحددة. مع وجوب أن يكون هذا النهج ركيزة أساسية للتخصيص الفعال للموارد عبر نظام مكافحة غسل الأموال وتنفيذ التدابير القائمة على المخاطر بالنسبة لجميع توصيات مجموعة العمل المالي. وحيثما تحدد الدول مخاطر من مستوى أعلى، يجب عليها التأكد من أن تدابيرها لمكافحة غسل الأموال قادرة على مواجهة هذه المخاطر بشكل كافٍ. وعندما ترصد الدول مخاطر أقل صعوبة، يجوز لها أن تقرر تنفيذ تدابير مبسّطة لبعض توصيات مجموعة العمل المالي في ظل ظروف معينة[٣٦٨]. كما يُطلب من الدول الأعضاء إجراء تقييمات منتظمة للمخاطر، حيث يلج غاسلو الأموال كل الطرق الممكنة للتحايل على التدابير المضادة، واستهداف نقاط الضعف.

كما يجب على الدول أن تُلزم المؤسسات المالية والأعمال والمهن غير المالية المحددة بتحديد مخاطر غسل الأموال التي تتعرض لها وتقييمها واتخاذ تدابير فعالة لإنهائها. وفي حقيقة الأمر، يتمثل أهم التزام للمؤسسات المالية والأعمال والمهن غير المالية في اتباعها نهجًا قائمًا على المخاطر في اتخاذها تدابير العناية الواجبة تجاه العملاء Customer Due Diligence في ظروف المخاطر العالية، والتي تضع مجموعة العمل المالي ارشادات لتحديدها وفي غير ذلك من الظروف[٣٦٩].

([368])- ibid, p. 10.

([٣٦٩])– تقدم مجموعة العمل المالي إرشادات للدول لتحديد المخاطر العالية للعملاء، ومن أمثلتها؛ وقوع علاقة العمل في ظروف غير عادية (مثل المسافة الجغرافية غير المبررة بين المؤسسة المالية والعميل)، عدم إقامة العملاء بالدولة، ارتباط العميل بأنشطة عمل ذات كثافة نقديّة أو أعمال شديدة التعقيد بالنظر لطبيعة أعمال الشركة، اتسام هيكل ملكية الشركة بعدم الاعتيادية أو بفرط التعقيد بالنظر إلى طبيعة عمل الشركة. ومن الجدير بالذكر، أن مجموعة العمل المالي تأخذ أيضًا بعين الاعتبار الدولة أو عوامل الخطر الجغرافية كعوامل لحالات الخطورة العالية، مثل الدول التي تم تحديدها على أنها لا تمتلك أنظمة مناسبة لمكافحة غسل الأموال، أو الدول الخاضعة للعقوبات، أو الدول التي تم تحديدها بأنها تمتلك مستويات كبيرة من الفساد أو أنشطة إجرامية آخرى. بينما تعد من العوامل عالية المخاطر بالنسبة للمنتجات أو الخدمات أو المعاملات كون الخدمات المصرفية خاصة، أو العلاقات أو المعاملات التجارية غير مباشرة، أو اتسام المعاملات بكونها مجهولة.

كما تضع مجموعة العمل المالي أيضًا ارشادات لتحديد المواقف ذات المخاطر الأقل، والتي تقضي في شأنها توصيات المجموعة على أنه "من المعقول أن تسمح دولة ما لمؤسساتها المالية بتطبيق إجراءات مبسطة للعناية الواجبة تجاه العملاء". وتشمل الحالات التي يمكن فيها تطبيق تدابير الإجراءات المبسطة للعناية الواجبة تجاه العملاء حالة المؤسسات المالية والأعمال والمهن غير المالية المحددة الخاضعة

(ISSN: 2537- 0758)

ومن الجدير باذكر، أنه رغمًا عن أن توصيات مجموعة العمل المالي ليست ملزمة قانونًا لأعضائها. إلا أن بعض الباحثين انتهى إلى صيرورة بعضها إلزامية[٣٧٠]، وهي تلك المتعلقة بتجريم غسل الأموال وتنفيذ بروتوكولات "اعرف عميلك Know Your Customer (KYC)"[٣٧١]. وقد استند في استخلاص هذه النتيجة إلى العقوبات التي يُمكن لمجموعة العمل المالي فرضها، والتي تتسم بكونها "سلسلة من الخطوات المتدرجة المصممة للضغط على الأعضاء لسن الإصلاحات الضرورية لتحقيق الامتثال"[٣٧٢]. وبرغم محدودية العقوبات المتاحة للمجموعة، إلا أنها تبدأ بضغط ناعم نسبيًا من خلال رسالة من رئيس المجموعة، كما تم مع تركيا في عام ١٩٩٦[٣٧٣]، لتصل في حالة عدم

لمتطلبات مكافحة غسل الأموال بما يتفق مع توصيات مجموعة العمل المالي، والتي نفذت هذه المتطلبات بشكل فعال، وتخضع للإشراف أو المراقبة بشكل فعال وفقًا للتوصيات لضمان الامتثال لتلك المتطلبات. وكذلك الشركات العامة المدرجة في البورصة والخاضعة لمتطلبات الإفصاح (إما عن طريق قواعد البورصة أو من خلال القانون أو غير ذلك)، والتي تفرض متطلبات لضمان الشفافية الكافية لملكية المستفيدين. كما تعد من عوامل مخاطر المنتجات أو الخدمات أو المعاملات المنخفضة بوالص التأمين على الحياة حيث يكون القسط منخفضًا، وبوالص التأمين لبرامج المعاشات التقاعدية إذا لم يكن هناك خيار للتنازل المُبكر ولا يمكن استخدام البوليصة كضمان، والمعاشات التقاعدية أو المخططات المشابه التي توفر مزايا تقاعدية للموظفين، حيث يتم تقديم المساهمات عن طريق الخصم من الأجور، وكذلك المنتجات أو الخدمات المالية التي تقدم خدمات محددة ومحدودة بشكل مناسب لأنواع معينة من العملاء، وذلك لزيادة الوصول لأغراض الشمول المالي. كذلك تعد الدول التي تم تحديدها من خلال مصادر موثوقة، على أنها تمتلك أنظمة فعالة لمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب، أو أنها ذات مستوى منخفض من الفساد أو أي نشاط إجرامي آخر من عوامل المخاطر المنخفضة أيضًا. **راجع بالتفصيل:**

Ibid, p. 68 to 70.

(370)- K. Alexander, "The International Anti-Money-Laundering Regime: The Role of the Financial Action Task Force", Journal of Money Laundering Control, Vol. 4 Nº. 3, 2001, pp. 231-248, p. 240.

(371)- ibid, p.231.

(372)- ibid, p.240.

(373)- FINANCIAL ACTION TASK FORCE ON MONEY LAUNDERING, Annual Report 1995-1996, 28 June 1996, para 61, p. 15. Available online on 29/8/2022 at: https://www.fatf-gafi.org/media/fatf/documents/reports/1995%201996%20ENG.pdf

الامتثال إلى تطبيق المؤسسات المالية لتدابير العناية الواجبة المعززة على العلاقات التجارية والمعاملات مع الأشخاص الطبيعيين والاعتباريين، والمؤسسات المالية، للدول التي تتطلب ذلك وفقًا لتحديد مجموعة العمل المالي تطبيقًا لما أوردته التوصية ١٩[٣٧٤]، لتصل العقوبات إلى ذروتها بالطرد من المجموعة.

ومما هو جدير بالذكر، أن مجموعة العمل المالي تفرض عقوبات على غير اعضائها في حالة عدم التزامهم بالمعايير الدولية لمكافحة غسل الأموال. وتتمثل العقوبات المفروضة في وصف تلك الدول بأنها دول عالية المخاطر وغير متعاونة، ووضعها في قائمة "دعوة لإتخاذ إجراءات Call For Action[٣٧٥]"، كما توضع باقي

([٣٧٤])- توضح التوصية ١٩ أن القوة الرئيسية التي ستستخدمها فرقة العمل المعنية بالإجراءات المالية هي التشهير العلني Public Shaming، ويشير الباحث الكسندر Alexander إلى أن العار العام الذي نشأ عندما أصدرت مجموعة العمل المالي تعليمات لأعضائها بفحص المعاملات مع تركيا كان كافياً لحث تركيا على الامتثال حيث فشل خطاب الرئيس. وأن قوة مجموعة العمل المالي في تشويه سمعة دولة لا تقل فاعلية عن رغبة الدولة ذاتها في أن ينظر إليها المجتمع الدولي بإيجابية. وفي هذا الصدد تحديدًا، فمن المحتمل أن يكون للتشهير العلني تأثير ضئيل على الولايات القضائية مثل كوريا الشمالية North Korea، حيث لا يبدو أن الإدانة الدولية تردع الحكومة أو تفرض التغيير. **راجع:**
Financial Action Task Force, "International Standards on Combating Money Laundering and the Financing of Terrorism & Proliferation", Op. Cit., p. 19; K. Alexander., Op. Cit. p. 241.

([٣٧٥])- تعد قائمة "دعوة لإتخاذ إجراءات Call For Action" بمثابة القائمة السوداء لمجموعة العمل المالي، والتي تهدف إلى التشهير العلني بالولايات القضائية واجبارها على الامتثال؛ وإلزام المؤسسات المالية لدول مختارة بتطبيق تدابير العناية الواجبة المعززة على العلاقات التجارية والمعاملات مع الأشخاص الطبيعيين والاعتباريين، والمؤسسات المالية المنتمين إلى تلك الدولة المارقة من غير الأعضاء. وهو ما سيؤدي إلى ممارسة ضغوط اقتصادية على الدولة والتشهير بسمعتها في المجتمع الدولي، مما يجبرها في النهاية على الرضوح لتوصيات مجموعة العمل المالي. وبرغم ذلك، فإن هذا النهج قد يكون له تأثير محدود على الولايات القضائية المعزولة مثل جمهورية كوريا الديمقراطية الشعبية، والموضوعة في القائمة وكذلك دولة إيران. **راجع:**
G. Stessens, "The FATF 'Black List' of Non-Cooperative Countries or Territories", Leiden Journal of International Law, Vol. 14, Issue 1, March 2001, pp. 199– 207; Financial Action Task Force, "High-risk and non-cooperative jurisdictions". Available online on 29/8/2022 at: https://www.fatf-gafi.org/countries/#high-risk ; K. Alexander., Op. Cit., p. 242.

(ISSN: 2537- 0758)

الدول من غير الأعضاء الذين أبدوا استعدادًا للتعاون والامتثال في قائمة أخرى تسمى "بالولايات القضائية الأخرى الخاضعة للمراقبة Other Monitored Jurisdictions"[٣٧٦].

الفرع الثاني
سياسة مجموعة العمل المالي لمكافحة غسل الأموال باستخدام العملات المشفرة

تعد مجموعة العمل المالي (FATF) المنظمة الدولية الأكثر نشاطًا في مجال معالجة تهديدات غسل الأموال التي تشكلها العملات المشفرة؛ إذ أصدرت معايير عالمية ملزمة لمنع إساءة استخدام الأصول الافتراضية لغسل الأموال[٣٧٧]. ففي يونيو ٢٠١٤، أصدرت تقريرًا يتعلق بالمخاطر المحتملة للعملات المشفرة. وفي يونيو ٢٠١٥، نشرت دليلًا للدول الأعضاء لتطبيق النهج القائم على المخاطر. وفي يونيو ٢٠١٩، نشرت إرشادات لنهج قائم على المخاطر للأصول الافتراضية ومقدمي خدمات الأصول الافتراضية، وقامت بتحديثها في أكتوبر ٢٠٢١. **وذلك على النحو التالي:**

---

(٣٧٦)- بالإضافة إلى القائمة السوداء، تحتفظ مجموعة العمل المالي أيضًا بقائمة خاصة "بالولايات القضائية الأخرى الخاضعة للمراقبة'، والتي تُوضع فيها الدول غير الأعضاء التي لديها أوجه قصور إستراتيجية في مكافحة غسل الأموال، مع خطة العمل الموضوعة لها من قبل مجموعة العمل المالي. وتتكون القائمة الحالية من البوسنة Bosnia، الهرسك Herzegovina، إثيوبيا Ethiopia، العراق Iraq، سوريا Syria، أوغندا Uganda، فانواتو Vanuatu، واليمن Yemen. ويكمن الغرض من إنشاء هذه القائمة في مساعدة الدول من غير الأعضاء على الامتثال لمعايير مكافحة غسل الأموال. ووفقًا لبيان صدر عن مجموعة العمل المالي، فقد قدمت الولايات القضائية الموضوعة قيد القائمة التزامًا سياسيًا مكتوبًا رفيع المستوى لمعالجة أوجه القصور المحددة. **راجع:**

Financial Action Task Force, "International Standards on Combating Money Laundering and the Financing of Terrorism & Proliferation", Op. Cit., p. 19; K. Alexander., Op. Cit. p. 241; Financial action Task Force, "Improving Global AML/CFT Compliance: On-going Process- 18 October 2019". Available online on 29/8/2022 at: https://www.fatf-gafi.org/publications/high-risk-and-other-monitored-jurisdictions/documents/fatf-compliance-october-2019.html

(377)- Financial Action Task Force, "Virtual Assets". Available online on 30/8/2022 at: https://www.fatf-gafi.org/publications/virtualassets/documents/virtual-assets.html?hf=10&b=0&s=desc(fatf_releasedate)

أولًا- التعريفات الرئيسية للعملات الافتراضية ومخاطرها المحتملة في غسل الأموال:

أصدرت مجموعة العمل المالي في يونيو ٢٠١٤ تقريرًا حول التعريفات الرئيسية للعملات الافتراضية والمخاطر المحتملة لها لمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب(٣٧٨). وقد تعرضت في هذا التقرير إلى خمس نقاط رئيسية. فمن **ناحية أولى**، تعرضت مجموعة العمل المالي إلى التعاريف الرئيسية للعملات الافتراضية وفئاتها. ووفقًا لها، فإن العملة الافتراضية تعد "تمثيلًا رقميًا للقيمة"، والتي تفتقد صفة العطاء القانوني Legal Tender، ولا يتم إصدارها أو ضمانها من قبل أي سلطة قانونية، وتؤدي فقط وظائف النقود باتفاق مجتمع المستخدمين ذي الصلة"(٣٧٩). كما قسمت المجموعة العملات الإفتراضية إلى أربع فئات، تنحصر الفئة الأولى في العملة الافتراضية المركزية القابلة للتحويل، ومثالها عملة Linden Dollars، والتي يمكن استبدالها بالدولار الأمريكي، كما تتجلة صفة المركزية بها في استئثار شركة Linden Labs بسلطة إصدارها. وتتجلى الفئة الثانية في العملة الإفتراضية غير المركزية القابلة للتحويل، ومثالها عملات البيتكوين والدوجكوين، والتي يمكن تحويلها إلى عملة ذات عطاء قانوني أو إلى نوع آخر من العملات الإفتراضية، ولكن لا يتم التحكم في إصدارها أو تداولها من قبل أية سلطة مركزية. أما الفئة الثالثة فتتجلى في العملة الافتراضية المركزية غير القابلة للتحويل، ومثالها عملة WoW Gold، وهي العملة المستخدمة في العالم الافتراضي World of Warcraft (WoW)، ولا يمكن تحويلها، ويتم التحكم بها من قبل شركة Blizzard. وتنحصر الفئة الرابعة في العملة الافتراضية غير المركزية وغير القابلة للتحويل، والتي لم تُوجد أو تنشأ حتى وقت كتابة هذا التقرير (٣٨٠).

ووفقًا للتقرير، فإن الفرق بين العملات المركزية واللامركزية هو وجود السلطة المهيمنة والمتحكمة في العملة. وبطبيعة الحال، فإن العملات ذات العطاء القانوني تعتبر مركزية، وعادة ما تكون السلطة الإدارية بنكًا مركزيًا، ولكن في العملات

(378)- Financial Action Task Force, "Virtual Currencies– Key Definitions and Potential AML/CFT Risks", June 2014. Available online on the site of FATA in 11/4/2022: https://www.fatf-gafi.org/media/fatf/documents/reports/Virtual-currency-key-definitions-and-potential-aml-cft-risks.pdf
(379)- ibid, p4.
(380)- ibid, p.4 to 7.

الافتراضية، قد تكون السلطة المركزية هي مطور العالم الافتراضي الذي تُستخدم فيه العملة. وبالنسبة للعملات الافتراضية اللامركزية، فلا يوجد كيان لبنك مركزي، وبدلاً من ذلك قد توجد خوارزمية أو رمز يحدد إنتاج العملة. وفي الواقع، ينصب تركيز مجموعة العمل المالي على العملات الافتراضية اللامركزية القابلة للتحويل، أو العملات المشفرة، وفي هذا تحدد مجموعة العمل المالي في تقريرها أن "العملات الافتراضية القابلة للتحويل التي يمكن استبدالها بأموال حقيقية أو عملات افتراضية أخرى من المحتمل أن تكون عرضة لخطر غسل الأموال"، وأن "الأنظمة اللامركزية معرضة بشكل خاص لمخاطر عدم الكشف عن الهوية"(٣٨١).

ومن **ناحية ثانية**، تعرض التقرير إلى تعداد الجهات المشاركة في نظام العملات الافتراضية، وهم المُبادل Exchanger، المسئول Administrator، المستخدم User، المُعدِّن Miner، محفظة العملات الافتراضية Virtual Currency Wallet، مزود المحفظة Wallet Provide، بالإضافة إلى بعض الكيانات الأخرى؛ كمزودي خدمة إدارة الويب Web Administration Service Providers، مرسلو مدفوعات الطرف الثالث لتسهيل قبول التاجر Third Party Payments Senders Facilitating Merchant Acceptance، مطورو البرامج Software Developers، وموفرو التطبيقات Application Providers(٣٨٢).

ومن **ناحية ثالثة**، تعرض التقرير إلى الاستخدمات المشروعة للعملات الافتراضية. إذ تمتلك العملة الافتراضية القدرة على تحسين كفاءة الدفع وتقليل تكاليف المعاملات للمدفوعات وتحويلات الأموال. بالإضافة إلى تسهيل المدفوعات الصغيرة، مما يسمح للشركات بتحقيق الدخل من سلع أو خدمات منخفضة التكلفة للغاية تُباع على شبكة الإنترنت؛ مثل تنزيل الألعاب أو الموسيقى لمرة واحدة. كما تسهل العملة الافتراضية أيضًا التحويلات الدولية وتدعم الشمول المالي بطرق أخرى، حيث يتم تطوير منتجات وخدمات جديدة قائمة على العملة الافتراضية والتي من المحتمل أن تخدم الأشخاص الذين يعانون من نقص في التعاملات المصرفية وغير المصرفية. كما يمكن أيضًا الاحتفاظ بالعملات الافتراضية، وتحديدًا عملة البيتكوين للاستثمار(٣٨٣).

(381)- ibid, p.9.
(382)- ibid, p.8.
(383)- ibid, p.9.

ومن **ناحية رابعة**، تعرض التقرير إلى المخاطر المتحملة للعملات الافتراضية في غسل الأموال، والتي سبق ذكرها[٣٨٤]، ومنها عدم الكشف عن الهوية، السماح بالتحويلات المجهولة، عدم وجود سلطة اشراف مركزية، خلو شبكات هذه العملات من البرامج التقنية لمكافحة غسل الأموال وتحديد أنماط المعاملات المشبوهة، سهولة الوصول إليها عبر شبكة الإنترنت، البنى التحتية المعقدة التى تشمل العديد من الكيانات، ووجود بعض الخدمات المتعلقة بالعملة خارج الحدود الوطنية.

ومن **ناحية خامسة**، تعرض التقرير لجهود جهات انفاذ القانون في مكافحة جرائم غسل الأموال باستخدام العملات الإفتراضية في ثلاث قضايا كبري، هي قضية Liberty Reserve، قضية Silk Road، وقضية Western Express International[٣٨٥].

ثانياً- توجيهات لتطبيق النهج القائم على المخاطر على العملات الافتراضية:

١- أهداف التوجيه وهيكله:

في عام ٢٠١٥، نشرت مجموعة العمل المالي توجيهًا حول تطبيق النهج القائم على المخاطر على العملات الافتراضية[٣٨٦]. ويركز هذا التوجيه- وفقًا لما ورد في مقدمته- على "مبادلات العملات الافتراضية القابلة للتحويل والتي تمثل نقاط تقاطع توفر بوابات للنظام المالي المنظم[٣٨٧]. ووفقًا لما أورده التوجيه، تستهدف مجموعة العمل المالي توضيح كيفية تطبيق توصيات محددة لها على مبادلات العملات الافتراضية القابلة للتحويل في سياق منتجات وخدمات الدفع بالعملة الافتراضية Virtual Currency Payment Products and Services (VCPPS)، وتحديد تدابير مكافحة غسل الأموال المطلوبة. بالإضافة إلى تحديد العقبات التي تحول دون تطبيق تدابير التخفيف

([٣٨٤])- راجع، ما سبق ذكره بشأن مخاطر العملات المشفرة الواردة بالفرع الأول من المطلب الثاني من المبحث الأول من الفصل الثاني.

([٣٨٥])- تم التعرض إلى معظم هذه القضايا في المبحث الثاني من الفصل الثاني، لذلك نحيل إليها منعًا للتكرار.

([386])- Financial Action Task Force, "Guidance for A Risk-Based Approach-Virtual Currencies", JUNE 2015. Available online on 30/8/2022 at: http://www.fatf-gafi.org/media/fatf/documents/reports/Guidance-RBA-Virtual-Currencies.pdf

([387])- ibid at p.4.

(ISSN: 2537- 0758)

المتجذرة في تكنولوجيا منتجات وخدمات الدفع بالعملة الافتراضية ونماذج الأعمال وفي الأطر القانونية التقليدية(٣٨٨).

وينقسم التوجيه إلى خمسة فصول. يتعلق الفصل الأول بمقدمة عامة توضح الغرض من التوجيه ونطاقه، ويتعلق الفصل الثاني منه بنطاق معايير مجموعة العمل المالي وتعريفات، وينحصر موضوع الفصل الثالث في تطبيق معايير مجموعة العمل المالي على الدول والسلطات المختصة، بينما حُدد الفصل الرابع بتطبيق معايير FATF على الكيانات المشمولة. ويقدم الفصل الخامس والأخير نماذج عن النُهُج التنظيمية التي تتبعها بعض الدول لتطبيق النهج القائم على المخاطر فيما يتعلق VCPPS.

٢- التوصيات المقدمة:

(أ)- تطبيق نهج قائم على المخاطر:

تتعلق **التوصية ١** من هذا التوجيه، بوجوب قيام الدول بتطبيق نهج قائم على المخاطر Risk-Based Approach للتأكد من أن تدابير منع أو تخفيف مخاطر غسل الأموال تتناسب مع المخاطر المحددة، وبموجب هذا النهج، ستتمكن الدولة من تعزيز متطلبات المواقف عالية المخاطر من ناحية التدابير المتخذة. وفيما يتعلق بالعملات المشفرة، توصي مجموعة العمل المالي "بتطبيق إجراءات العناية الواجبة المعززة Application of Enhanced Due Diligence Measures"، نظرًا لمستويات إخفاء الهوية المقدمة للمستخدمين(٣٨٩).

كما تتطلب **التوصية ١٥** من الدول الالتزام بنهج تقييم المخاطر المتعلقة بتطوير منتجات جديدة وممارسات تجارية جديدة، بما في ذلك آليات التسليم الجديدة، واستخدام التقنيات الحديثة أو النامية لكل من المنتجات الجديدة والموجودة مسبقًا. والتأكد من أن المؤسسات المالية تتخذ التدابير المناسبة لإدارة المخاطر وتخفيفها قبل إطلاق منتجات جديدة أو ممارسات تجارية أو استخدام تقنيات جديدة أو مطورة(٣٩٠).

(ب)- التعاون والتنسيق على الصعيد الوطني والدولي:

تتطلب **التوصية ٢** من الدول التعاون والتنسيق على الصعيد الوطني فيما يتعلق بسياسات مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب، بما في ذلك في قطاع العملات الافتراضية. وامكانية وضع آليات لتحقيقه، مثل إنشاء مجموعات عمل مشتركة بين

(388)- ibid, p.4.
(389)- ibid, p.8, 12.
(390)- ibid, p. 10.

الوكالات، لتمكين صانعي السياسات والهيئات التشريعية والإشرافية ووحدة الاستخبارات المالية وسلطات إنفاذ القانون من التعاون مع بعضها البعض وأية سلطات مختصة أخرى ذات صلة من أجل وضع وتنفيذ سياسات ولوائح فعالة وتدابير أخرى لمعالجة مخاطر غسل الأموال باستخدام العملات الإفتراضية[٣٩١].

كما تتطلب **التوصية ٤٠** من الدول توفير تعاون دولي فعال لمساعدة الدول الأخرى على مكافحة غسل الأموال والجرائم الأصلية المرتبطة بها، بما في ذلك المساعدة القانونية المتبادلة (التوصية ٣٧)؛ المساعدة في تحديد وتجميد وضبط ومصادرة عائدات وأدوات الجريمة التي قد تتخذ شكل العملة الافتراضية (التوصية ٣٨)؛ والمساعدة الفعالة في تسليم المجرمين في سياق الجرائم المتعلقة بالعملة الافتراضية (التوصية ٣٩). ومن المهم أيضًا أن تتعاون وحدات الاستخبارات المالية وأن تتبادل المعلومات بشأن تقارير المعاملات المشبوهة مع نظيراتها، لا سيما فيما يتعلق بالعمليات عبر الحدود للعملة الافتراضية[٣٩٢].

(ج)- التسجيل والترخيص للعاملين في مجال تبادل العملات الافتراضية:

تتعلق **التوصية ١٤** بتوجيه الدول لتسجيل أو ترخيص الأشخاص الطبيعيين أو الاعتباريين الذين يقدمون خدمات نقل وتحويل المال أو القيمة في الدولة Money or Value Transfer Services، والتأكد من امتثالهم لتدابير مكافحة غسل الأموال ذات الصلة. ووفقًا لما أوردته الإرشادات في هذا الصدد، فإن متطلبات التوصية تنطبق على الكيانات المحلية التي تقدم خدمات تبادل عملات افتراضية قابلة للتحويل إلى عملات افتراضية أو عملات ذات عطاء قانوني[٣٩٣].

(د)- الاشراف والمراقبة على عمليات تبادل العملات الافتراضية:

توجب **التوصية ٢٦** على الدول ضمان أن مبادلات العملات الافتراضية القابلة للتحويل والتي تتداخل مع النظام المالي للعملة الورقية المنظمة تخضع للتنظيم والإشراف المناسبين. وضرورة تعديل الأطر القانونية القديمة، حسب الحاجة، للسماح بتنظيم فعال لمكافحة غسل الأموال لآليات الدفع بالعملة الافتراضية اللامركزية[٣٩٤].

([391])- ibid, p.9.
([392])- ibid, p. 11.
([393])- ibid, p. 10.
([394])- ibid, p. 10.

(ISSN: 2537- 0758)

وتتعلق **التوصية ١٦** بالتحويلات المالية الدولية والمحلية. وضرورة ضمان الدولة احتواء تحويلات العملات الافتراضية القابلة للتحويل على المعلومات المطلوبة عن المصدر والمستفيد. وقيام المؤسسات المالية بمراقبة تحويلات العملات الافتراضية القابلة للتحويل للكشف عن تلك التي تفتقر إلى المعلومات المطلوبة واتخاذ التدابير المناسبة لمعالجة هذا الوضع في حالة حدوثه(٣٩٥).

(هـ)- اتخاذ إجراءات العناية الواجبة تجاه العملاء:

وفقًا لما أوردته **التوصية ١٠**، تعتبر العناية الواجبة تجاه العملاء Customer Due Diligence إجراءً أساسيًا للتخفيف من مخاطر غسل الأموال المرتبطة بالعملة الافتراضية القابلة للتحويل. ووفقًا لمعايير مجموعة العمل المالي، يجب على الدول أن تطلب من مبادلي العملات الافتراضية القابلة للتحويل القيام بإجراءات العناية الواجبة تجاه العملاء عند إقامة علاقات عمل أو عند إجراء معاملات عرضية، باستخدام مستندات أو بيانات أو معلومات موثوقة ومستقلة(٣٩٦).

(و)- الجزاءات الفعالة:

توجه **التوصية ٣٥** الدول أن يكون لديها مجموعة من الجزاءات الفعالة والمتناسبة والرادعة، الجنائية والمدنية والإدارية، والملائمة للتعامل مع الأشخاص الطبيعيين أو الاعتباريين المشمولين بالتوصيات، الذين لا يمتثلون لمتطلبات مكافحة غسل الأموال. (٣٩٧)

(ز)- حفظ السجلات والابلاغ عن المعاملات المشبوهة:

تتعلق **التوصيات ١١، ٢٠، و٢٢** بحفظ السجلات والإبلاغ عن الأنشطة المشبوهة عندما يمكن أن تنطوي معاملات العملة الافتراضية على عائدات نشاط إجرامي. ووفقًا للتوصية ٢٠، يجب أن يُطلب من المؤسسات المالية والأعمال والمهن غير المالية المحددة- كحد أدنى- الاحتفاظ بسجلات المعاملات التي تشمل: معلومات لتحديد الأطراف؛ المفاتيح العامة أو العناوين أو الحسابات المعنية؛ طبيعة وتاريخ المعاملة والمبلغ المحول(٣٩٨).

(395)- ibid, p. 10.
(396)- ibid, p. 11.
(397)- ibid, p. 11.
(398)- ibid, p. 13.

ثالثاً- توجيهات لتطبيق نهج قائم على المخاطر على الأصول الافتراضية ومقدمي خدماتها:

١- هيكل التوجيه وغاياته:

أصدرت مجموعة العمل المالي في عام ٢٠١٩ توجيهًا أخيرًا لتطبيق نهج قائم على المخاطر للأصول الافتراضية ومقدمي خدمات الأصول الافتراضية، وقامت بتحديثه في أكتوبر ٢٠٢١[٣٩٩]. وينقسم هذا التوجيه إلى ستة أجزاء. يتعلق الجزء الأول بمقدمة عامة توضح الغرض من التوجيه ونطاقه، ويتعلق الجزء الثاني بنطاق معايير مجموعة العمل المالي وتعريفات وخصائص قطاع مزودي خدمات الأصول الافتراضية، وينحصر موضوع الجزء الثالث في تطبيق معايير مجموعة العمل المالي على الدول والسلطات المختصة، بينما حُدد الجزء الرابع بتطبيق معايير FATF على الكيانات العاملة في مجال العملات الافتراضية. ويقدم الجزء الخامس نماذج عن النُهُج التنظيمية التي تتبعها بعض الدول لتطبيق النهج القائم على المخاطر فيما يتعلق بالأصول الافتراضية ومقدمو خدماتها. ويتناول الجزء السادس والأخير مبادئ تبادل المعلومات والتعاون بين مشرفي مزودي خدمة الأصول الافتراضية.

ووفقًا لما ورد بالتوجيه، فإنه يستهدف تحقيق غايتين رئيستين. تتمثل أولهما في مساعدة السلطات الوطنية في فهم وتطوير الاستجابات التنظيمية لأنشطة الأصول الافتراضية Virtual Asset (VA) ومزودو خدمة الأصول الافتراضية Virtual Asset Service Provider (VASP) المغطاة، بما في ذلك عن طريق تعديل القوانين الوطنية، عند الاقتضاء، من أجل معالجة مخاطر غسل الأموال المرتبطة بهذه الأنشطة. وتتجلى ثانيهما في مساعدة القطاع الخاص الذي يسعى للانخراط في تلك الأنشطة لفهم التزامات مكافحة غسل الأموال بشكل أفضل وكيفية الامتثال بشكل فعال لمتطلبات مجموعة العمل المالي الوقائية مثل العناية الواجبة للعملاء، وحفظ السجلات، والإبلاغ عن المعاملات المشبوهة، من بين تدابير أخرى[٤٠٠].

([399])- Financial Action Task Force, "UPDATED GUIDANCE FOR A RISK-BASED APPROACH
- VIRTUAL ASSETS AND VIRTUAL ASSET SERVICE PROVIDERS", October 2021. Available online on 31/8/2022 at: https://www.fatf-gafi.org/media/fatf/documents/recommendations/Updated-Guidance-VA-VASP.pdf

([400])- ibid, p. 9, 10.

(ISSN: 2537- 0758)

٢- تعريفات أساسية:

يجب علينا قبل التعرض لتوصيات مجموعة العمل المالي، الوقوف على تعريفاتها المقدمة. إذ استبدلت تعريفها السابق الخاص بالعملات الافتراضية الوارد في تقرير ٢٠١٤ وتوجيه ٢٠١٥ بالأصول الإفتراضية، ومنحتها ذات التعريف المتمثل في كونها "تمثيل رقمي للقيمة يمكن تداولها أو تحويلها رقميًا ويمكن استخدامها لأغراض الدفع أو الاستثمار". وأن الغرض من هذا الاستبدال هو توسيع نطاق تطبيق معايير مجموعة العمل المالي لتشمل أنواعًا جديدة من الأصول الرقمية ومقدمي خدمات معينة في تلك الأصول، وأنه يفترض بالدول أن تفسر تعريف الأصول الافتراضية على نطاق واسع، باعتمادها على نهج وظيفي يمكنه استيعاب التطورات التكنولوجية ونماذج الأعمال المبتكرة، من خلال تطبيقها بناءً على الخصائص الأساسية للأصل أو الخدمة، وليس التكنولوجيا المستخدمة[٤٠١]. وأنه يجب على الدول لأغراض تطبيق توصيات مجموعة العمل المالي في خصوص هذا التعريف، اعتبار الأصول الافتراضية "ممتلكات Property" أو "عائدات Proceeds" أو "أموال Funds" أو "أموال أو أصول أخرى Funds or other Assets" أو "قيمة أخرى مماثلة Corresponding Value"[٤٠٢].

كما عرفت مجموعة العمل المالي مزود خدمة الأصول الافتراضية[٤٠٣] بأنه "الشخص الطبيعي والمعنوي الذي يقوم بإجراء نشاط واحد أو أكثر من الأنشطة المحددة لصالح شخص طبيعي أو اعتباري آخر أو بالنيابة عنه". وتشمل الأنشطة المحددة إجراء عمليات التبادل بين الأصول الافتراضية والعملات الورقية؛ التبادل بين شكل أو أكثر من أشكال الأصول الافتراضية؛ نقل الأصول الافتراضية؛ حفظ أو إدارة الأصول أو الأدوات الافتراضية التي تتيح التحكم في الأصول الافتراضية؛ والمشاركة في الخدمات المالية المتصلة بعرض الجهة المصدرة أو بيعها لأصل افتراضي وتقديم هذه الخدمات[٤٠٤].

٣- التوصيات المقدمة:

(أ)- تطبيق نهج قائم على المخاطر:

ووفقًا لما أوردته **التوصية ١** من هذا التوجيه، فإنه يجب على الدول تطبيق نهج قائم على المقاربة القائمة على المخاطر للتأكد من أن تدابير منع أو تخفيف مخاطر غسل

(401)- ibid, para 44, p.21.
(402)- ibid, Annex A, p.107.
(403)- ibid, p.3.
(404)- ibid, para 44, p.21.

الأموال تتناسب مع المخاطر المحددة في ولاياتها القضائية. وأنه يجب في خصوص الدول المنتهجة لنهج قائم على المخاطر بالفعل تعزيز متطلبات المواقف أو الأنشطة عالية الخطورة التي تنطوي على الأصول الافتراضية. وبالنظر لاحتمال زيادة إخفاء الهوية أو التعتيم على التدفقات المالية للأصول الافتراضية والتحديات المرتبطة بإجراء الإشراف الفعال والعناية الواجبة، بما في ذلك تحديد هوية العملاء والتحقق منها، قد يُنظر إلى مقدمي خدمات الأصول الافتراضية بشكل عام على أنهم يشكلون مخاطر لغسل الأموال، الأمر الذي قد يتطلب تطبيق تدابير المراقبة وتعزيز العناية الواجبة عند الاقتضاء[٤٠٥].

ومن ناحية أخرى، أوجبت **التوصية ١٥** من الدول تحديد وتقييم مخاطر غسل الأموال المتعلقة بتطوير منتجات وممارسات تجارية جديدة، بما في ذلك آليات التنفيذ الجديدة، واستخدام التقنيات الجديدة أو المستحدثة لكل من المنتجات الجديدة والموجودة مسبقًا. كما يجب من الدول التأكد من أن المؤسسات المالية المرخصة أو العاملة في نطاق ولايتها القضائية تتخذ التدابير المناسبة لإدارة وتخفيف مخاطر غسل الأموال قبل إطلاق منتجات جديدة أو ممارسات تجارية أو استخدام تقنيات جديدة أو مطورة[٤٠٦].

وفي ذات السياق، تطلبت **التوصية ١٢** من الدول إلزام مقدمي خدمات الأصول الافتراضية بأن يكون لديهم أنظمة مناسبة لإدارة المخاطر لتحديد ما إذا كان العملاء أو المالكون المستفيدون اشخاص أجانب بارزين سياسيًا Politically Exposed Persons (PEPs) أو مرتبطين بشخص سياسي أجنبي، واتخاذ تدابير إضافية تتجاوز إجراءات العناية الواجبة تجاه العملاء تشمل تحديد مصدر الأموال عند الاقتضاء[٤٠٧].

(ب)- تحقيق وتعزيز التعاون والتنسيق الوطني والوطني:

تطلبت **التوصية ٢** تحقيق التعاون والتنسيق الوطني فيما يتعلق بسياسات مكافحة غسل الأموال، بما في ذلك في قطاع مزودي خدمات الأصول الافتراضية. من خلال النظر في وضع آليات، مثل مجموعات العمل المشتركة بين الوكالات أو فرق العمل، لتمكين صانعي السياسات والجهات التشريعية والإشرافية ووحدة الاستخبارات المالية وسلطات إنفاذ القانون من التعاون مع بعضها البعض وأي سلطات مختصة أخرى ذات صلة من أجل تطوير وتنفيذ سياسات ولوائح وتدابير أخرى فعالة للتصدي لمخاطر غسل

(405)- ibid, para 98, p.37.
(406)- ibid, para 172, p.55.
(407)- ibid, para 163, p.52.

(ISSN: 2537- 0758)

الأموال المرتبطة بأنشطة الأصول الافتراضية المغطاة ومقدمي خدمات الأصول الافتراضية. وأن أهمية التعاون والتنسيق الوطني تنبع بشكل خاص في سياق الأصول الافتراضية، إلى طبيعتها الفائقة في التنقل داخل الدولة وعبر الحدود وبسبب الطريقة التي قد تتسبب فيها أنشطة الأصول الافتراضية المغطاة أو المنظمة في تحقق مسئولية العديد من الهيئات التنظيمية. بالإضافة إلى ما تقدمه في سياق التحقيقات من الاستفادة من مختلف الأدوات المشتركة بين الوكالات ذات الصلة بمعالجة الأصول الافتراضية[٤٠٨].

كما تطلبت مجموعة العمل المالي في توجيهها تعزيز التعاون الدولي بين الدول، بالنظر إلى الطبيعة العابرة للحدود والمتنقلة لأنشطة الأصول الافتراضية وقطاع مزودي خدماتها، للحد من قدرة مقدمي أنشطة الأصول الافتراضية في ولاية قضائية واحدة على التمتع بميزة تنافسية غير عادلة على مقدمي الخدمات في دول أخرى[٤٠٩].

(ج)- تنظيم المصادرة وتجميد الأصول الافتراضية:

أوجبت **التوصيان ٣ و٤** تطبيق عقوبة المصادرة في جريمة غسل الأموال لتشمل أي نوع من الممتلكات، بغض النظر عن قيمتها، التي تمثل عائدات الجريمة مباشرة، بما في ذلك في سياق الأصول الافتراضية. ودون ربط بين إدانة شخص بجريمة أصلية وبين توقيع عقوبة المصادرة، طالما ثبت أن محل هذا الأخيرة هي عائدات جريمة[٤١٠]. كما يجب تطبيق أحكام المصادرة الخاصة بمصادرة الممتلكات المغسولة؛ العائدات أو الأدوات المستخدمة أو المعدة للاستخدام في غسل الأموال أو الجرائم الأصلية؛ أو الممتلكات ذات القيمة المقابلة، على الأصول الافتراضية[٤١١]. ومن الجدير بالذكر صعوبة وضع هاتان التوصيتان موضع التنفيذ، إذ أن مصادرة العملة المشفرة يعد أمرًا في غاية الصعوبة نظرًا لعدم تسجيل الأصول الافتراضية في المؤسسات المالية، وللسبب نفسه، سيكون تجميد الأصول مستحيلًا دون الوصول إلى محفظة العملة المشفرة Cryptocurrency Wallet للفرد.

كما تعرضت **التوصيات ٦، ٧، ٣٠، و٣٣** إلى مسألة تجميد الأصول الإفتراضية Asset Freezing. إذ يجب على الدول أن تجمد دون إبطاء الأموال أو الأصول

(408)- ibid, para 110, p.41.
(409)- ibid, para 221, p.68.
(410)- ibid, para 112, p.41.
(411)- ibid, para 112, 113, p.41.

الأخرى، بما في ذلك الأصول الافتراضية، للأشخاص أو الكيانات المعينين. وأن تضمن عدم إتاحة هذه الأموال أو الصول لأشخاص معينين أو لصالحهم أو الكيانات ذات الصلة بالعقوبات المالية. كما يجب أن تكفل الدول مسئولية السلطات المختصة عن تحديد وتعقب وبدء الإجراءات على وجه السرعة لتجميد ومصادرة الممتلكات ذات الصلة بالأصول الافتراضية التي تخضع أو قد تصبح خاضعة للمصادرة أو يشتبه في كونها عائدات إجرامية. كما ينبغي أن تُضمن الدول الإحصاءات لديها تقارير المعاملات المشبوهة الخاصة بالأصول الافتراضية وأنشطة مزودي خدماتها التي تتلقاها السلطات المختصة بها وتنشرها، وكذلك بيان الأصول الإفتراضية أو الممتلكات المقابلة التي تجمدها السلطات المختصة وتحجزها وتصادرها[٤١٢].

(د)- تسجيل مزودو خدمات الأصول الافتراضية واخضاعهم للرقابة ومنع إساءة استخدامهم وتزويدهم بالسلطات الكافية:

أوجبت **التوصية ١٤** من الدول تسجيل أو ترخيص مزودي خدمة الأصول الافتراضية الذين يقدمون خدمات تحويل الأموال أو القيمة Money or Value Transfer Service (MVTS)، والتأكد من امتثالهم لتدابير مكافحة غسل الأموال[٤١٣].

كما تطلبت **التوصيات ١٦، ١٧، ٢٤، ٢٥، ٢٦ و٢٧** من الدول التأكد من أن مقدمي خدمات الأصول الافتراضية يخضعون أيضًا للتنظيم والإشراف أو المراقبة المناسبين لمراقبة وضمان الامتثال للمتطلبات الوطنية لمكافحة غسل الأموال وتنفيذ توصيات مجموعة العمل المالي بشكل فعال، بما يتماشى مع مخاطر غسل الأموال. وأن تتمتع السلطة الاشرافية بالسلطات الكافية للإشراف أو المراقبة وضمان الامتثال بمتطلبات مكافحة غسل الأموال من قبل مقدمي خدمات الأصول الافتراضية، بالإضافة إلى الكيانات الأخرى الملزمة التي تشارك في أنشطة الأصول الإفتراضية، بما في ذلك سلطة إجراء عمليات التفتيش، الوصول إلى الدفاتر والسجلات، الإجبار على تقديم المعلومات، وفرض مجموعة من العقوبات التأديبية والمالية، بما في ذلك القدرة على سحب أو تقييد أو تعليق ترخيص أو تسجيل موفر خدمة الأصول الافتراضية[٤١٤].

([412])- ibid, para 170, p.54.
([413])- ibid, para 142, p.47.
([414])- ibid, para 175, 205, 214, 142, p.47, 55, 66, 67.

(ISSN: 2537- 0758)

(هـ)- عدم التعارض بين قوانين السرية المصرفية وتوصيات مجموعة العمل المالي، والاعفاء من المسئولية:

تعلقت **التوصية ٩** بضمان عدم إعاقة قوانين سرية المؤسسات المالية أو منعها لتوصيات مجموعة العمل المالي في خصوص مقدمي خدمات الأصول الافتراضية[٤١٥]. كما يجب تطبيقًا **للتوصية ٢١** اعفاء مقدمي خدمات الأصول الافتراضية ومدرائهم ومسؤوليهم وموظفيهم، عند الاقتضاء، بموجب القانون من قواعد المسئولية الجنائية والمدنية الناشئة عن الكشف عن المعلومات[٤١٦].

(و)- تطبيق المؤسسات المالية لإجراءات العناية الواجبة تجاه العملاء وإمساك الدفاتر ووضع ضوابط داخلية:

أوجبت **التوصيان ١٠، و١١** على المؤسسات المالية بالدول وغيرها من الكيانات الملزمة بالامتثال تصميم عمليات العناية الواجبة تجاه العملاء Customer Due Diligence، للوفاء بمعايير مجموعة العمل المالي والمتطلبات القانونية الوطنية. وتتبع هذه التوصية مما يمكن أن تساعد به عمليات العناية الواجبة المُتخذة تجاه العملاء مزودي خدمة الأصول الافتراضية وغيرهم من المشاركين في ذات الأنشطة من تقييم مخاطر غسل الأموال المرتبطة بأنشطة الأصول الافتراضية المغطاة أو علاقات العمل أو المعاملات العرضية التي تتجاوز الحد الأدنى. والتي يجب أن تتضمن بصورة أولية تحديد العميل، التحقق من هويته استنادًا إلى معلومات أو بيانات أو وثائق موثوقة ومستقلة، فهم الغرض والطبيعة المقصودة من علاقة العمل، والحصول على مزيد من المعلومات في المواقف عالية المخاطر[٤١٧]. مع ضرورة احتفاظ مقدمو خدمات الأصول الافتراضية بسجلات المعاملات وتدابير العناية الواجبة تجاه العملاء لمدة خمس سنوات على الأقل بطريقة تُمكن من إعادة بناء المعاملات الفردية وتقديم العناصر ذات الصلة بسرعة إلى السلطات المختصة[٤١٨].

وفي ذات السياق، تتطلب **التوصية ١٩** من الدول أن تطلب من مقدمي خدمات الأصول الافتراضية، تطبيق تدابير لتعزيز العناية الواجبة Enhanced Due Diligence (EED) على العلاقات التجارية والمعاملات مع الأشخاص الطبيعيين

(415)- ibid, para 147, p.48.
(416)- ibid, para 213, p.67.
(417)- ibid, para 148, p.48, 49.
(418)- ibid, para 161, p.52.

والاعتباريين من الدول ذات المخاطر العالية المحددة من قبل مجموعة العمل المالي(٤١٩).

بالإضافة إلى ذلك، فقد تطلبت **التوصية ١٨** من الدول إلزام مقدمي خدمات الأصول الافتراضية، بوضع ضوابط داخلية بهدف إثبات فعالية سياسات وعمليات مكافحة غسل الأموال ونوعية إدارة المخاطر في جميع عملياتها. وأن تتضمن تلك الضوابط ترتيبات الحوكمة المناسبة حيث يتم تحديد المسؤولية عن مكافحة غسل الأموال بشكل واضح، وتعيين مسئول الامتثال على مستوى الإدارة؛ ضوابط لمراقبة نزاهة الموظفين؛ التدريب المستمر للموظفين؛ وانشاء وظيفة تدقيق مستقلة (خارجية أو داخلية)(٤٢٠).

(ز)- الإبلاغ عند الاشتباه:

وفقًا لما أوردته **التوصيان ٢٠، ٢٩، فإنه** يجب أن تضمن الدول أن مقدمي خدمات الأصول الافتراضية وأي كيانات أخرى ملزمة بالمشاركة في تقارير المعاملات المشبوهة الناشئة عن أنشطة الأصول الافتراضية، من خلال قيامها بإبلاغ وحدة الاستخبارات المالية ذات الصلة على الفور في حال توافر الشك أو أسباب معقولة للاشتباه في أن الأموال هي عائدات جريمة.

كما يجب على السلطات المختصة، انفاذاً **للتوصية ٣٤**، وضع مبادئ توجيهية وتقديم ملاحظات من شأنها مساعدة مقدمي خدمات الأصول الافتراضية، بالإضافة إلى الكيانات الأخرى الملزمة، في تطبيق التدابير الوطنية لمكافحة غسل الأموال، وعلى وجه الخصوص، في الكشف عن المعاملات المشبوهة والإبلاغ عنها(٤٢١).

(ح)- الوصول إلى جميع الوثائق والمعلومات الضرورية:

وفقًا لمنطوق **التوصية ٢٩**، يجب أن تكون وحدات الاستخبارات المالية قادرة على الحصول على معلومات إضافية من مقدمي خدمات الأصول الافتراضية أو الكيانات الأخرى الملزمة العاملة أو المشاركة في أنشطة الأصول الافتراضية المغطاة في نطاق ولايتها القضائية. كما يجب أن تتمتع بالقدرة على الوصول في الوقت المناسب إلى

(419)- ibid, para 208, p.66.
(420)- ibid, para 207, p.66.
(421)- ibid, para 220, p.68.

(ISSN: 2537- 0758)

المعلومات المالية والإدارية والمتعلقة بجهات إنفاذ القانون للاضطلاع بوظائفها بصورة صحيحة[٤٢٢].

كما يجب تطبيقًا **للتوصية ٣١**، أن تكون الدول والسلطات المختصة قادرة على الوصول إلى جميع الوثائق والمعلومات الضرورية، بما في ذلك صلاحيات استخدام تدابير إلزامية لإنتاج السجلات التي يحتفظ بها مقدمو خدمات الأصول الافتراضية. كما يجب أن يكون لديها آليات فعالة لتحديد ما إذا كان مزودو خدمة الأصول الافتراضية يمتلكون أو يتحكمون في حسابات الأصول الافتراضية أو المحافظ، وآليات لتحديد الأصول الافتراضية، دون إشعار مسبق إلى المالك[٤٢٣].

المبحث الثاني
النهج التشريعي المقارن في التصدي لمخاطر العملات المشفرة في غسل الأموال

تمهيد وتقسيم:

تختلف استجابات الدول بالنسبة لمخاطر العملات المشفرة في غسل الأموال، ما بين دول اتجهت إلى تنظيم العملات المشفرة واخضاع مقدمي خدماتها للرقابة والإشراف، وتطبيق جرائم غسل الأموال وتدابيرها الوقائية على العملات المشفرة، ودول اتجهت إلى حظر التعامل بالعملات المشفرة درءًا لمخاطرها.

وقد ارتيأنا في هذا الفصل إجراء المقارنة بين الولايات المتحدة الأمريكية باعتبارها نموذجًا للدول الأولى، وجمهورية مصر العربية باعتبارها نموذجًا للدول الثانية. وقد وقع اختيارنا على الولايات المتحدة الأمريكية باعتبارها من الدول الرائدة في مكافحة جرائم غسل الأموال، بالإضافة إلى النهج الذي اتبعته في مكافحة جرائم غسل الأموال باستخدام العملات المشفرة من إعلان شبكة مكافحة الجرائم المالية عام ٢٠١٣ اعتبار مقدمي خدمات الأصول الإفتراضية من مقدمي الخدمات المالية لتتمكن من إخضاعهم للقوانين الجنائية، وما أسفر عنه هذا الإخضاع من تعدد الملاحقات الجنائية لجرائم غسل الأموال باستخدام العملات المشفرة. بالإضافة إلى تعدد مشاريع القوانين المعروضة على مجلس الشيوخ بعد اعتمادها من مجلس النواب في يناير ٢٠١٩ والتي تتعلق باستخدام العملات المشفرة لأغراض غير مشروعة، والممثلة في قانون حماية

(422)- ibid, para 215, p.68.
(423)- ibid, para 217, p.68.

التكنولوجيا المالية، قانون تقييم الأمن الداخلي لاستخدام الارهابيين للعملات الافتراضية، قانون مكافحة الشبكات غير المشروعة وكشف الاتجار، وكذلك مشروع القانون المقدم إلى مجلس النواب في يناير ٢٠١٩ بشأن اليقين التنظيمي للبلوك شاين(٤٢٤). بالإضافة إلى ما أوردته مجموعة العمل المالي في شأن موقف الولايات المتحدة الأمريكية في توجيهها الأخير لعام ٢٠١٩ من ناحية امتلاكها لإطار تنظيمي ورقابي شامل ومحايد تقنيًا لتنظيم "الأصول الرقمية" والإشراف عليها لمكافحة غسل الأموال، والتي تُخضع مقدمي الخدمات والأنشطة في هذا المجال لذات التنظيم الذي يخضع له مقدمو الأصول غير الرقمية لمكافحة غسل الأموال(٤٢٥).

وعليه، سيأتي تقسيم هذا المبحث إلى مطلبين. نتعرض في أولهما لنهج الولايات المتحدة الأمريكية في التصدي لمخاطر العملات المشفرة في غسل الأموال. ونخصص ثانيهما لنهج جمهورية مصر العربية في التصدي لمخاطر العملات المشفرة في غسل الأموال.

المطلب الأول
نهج الولايات المتحدة الأمريكية في مكافحة جرائم غسل الأموال باستخدام العملات المشفرة

تمهيد وتقسيم:

نستهدف في هذا المطلب تقييم قابلية تطبيق جرائم غسل الأموال والتدابير الوقائية المتبعة للمكافحة في الولايات المتحدة الأمريكية على العملات المشفرة. وهو ما يستتبع بداية تحديد جرائم غسيل الأموال، والنظر في امكانية ارتكاب هذه الجرائم باستخدام العملات المشفرة من عدمه. ثم تقييم التدابير الوقائية، وبيان قدرتها على التطبيق على معاملات العملات المشفرة ومقدمي خدماتها من أفراد ومؤسسات. وأخيرًا، سيتم النظر

(424)- Nicole Vanatko, Jay B. Sykes., Virtual Currencies and Money Laundering: Legal Background, Enforcement Actions, and Legislative Proposals,Congressional Research Service, R45664, April 3, 2019, p.12. Available online on 12/9/2022 at: https://sgp.fas.org/crs/misc/R45664.pdf

(425)- Financial Action Task Force, "UPDATED GUIDANCE FOR A RISK-BASED APPROACH- VIRTUAL ASSETS AND VIRTUAL ASSET SERVICE PROVIDERS", OCTOBER 2021, p. 97. Available online on 31/8/2022 at: https://www.fatf-gafi.org/media/fatf/documents/recommendations/Updated-Guidance-VA-VASP.pdf

(ISSN: 2537- 0758)

في السلطات المختلفة، من حيث بيان دورها في نظام مكافحة غسل الأموال، ثم النظر في كيفية تعاملها مع العملات المشفرة.

وعليه، ووفقًا لما سبق بيانه، سيأتي تقسيم هذا المطلب إلى ثلاثة أفرع. نتناول في أولهم لصلاحية التنظيم القانوني لجرائم غسل الأموال لشمول العملات المشفرة. ونتعرض في ثانيهم لصلاحية التدابير الوقائية لمكافحة غسل الأموال للتطبيق على العملات المشفرة. ونستعرض في ثالثهم للجهات الرقابية المختصة بمكافحة جرائم غسل الأموال باستخدام العملات المشفرة.

الفرع الأول

صلاحية التنظيم القانوني لجرائم غسل الأموال لشمول العملات المشفرة

أورد المشرع الأمريكي جرائم غسل الأموال في الفصل ٩٥ المعنون "بالإبتراز Racketeering" من الجزء الأول من الباب رقم ١٨ المتعلق بالجرائم والإجراءات الجنائية من قانون الولايات المتحدة الفيدرالي، بمقتضى المادتين ١٩٥٦، و١٩٥٧. وقد خصّ المادة الأولى لجرائم غسل الأدوات المالية، ونظم بالثانية لجريمة الانخراط في معاملات نقدية في ممتلكات ناتجة عن نشاط محدد غير مشروع[٤٢٦]، وذلك على النحو التالي:

أولًا- جرائم غسل الأدوات النقدية:

حدد المشرع الأمريكي بمقتضى المادة ١٩٥٦ سالفة الذكر أعلاه جريمتين لغسل الأموال. فمن ناحية، تتعلق الجريمة الأولى بإجراء أو محاولة إجراء معاملة مالية تنطوي في الواقع على عائدات نشاط محدد غير مشروع، مع توافر العلم بأن الممتلكات المُتضمنة في معاملة مالية تمثل عائدات متحصلة من نشاط غير قانوني بقصد تعزيز ممارسة نشاط محدد غير مشروع؛ التهرب من الضرائب؛ تجنب متطلبات الإبلاغ عن المعاملات بموجب قانون الولاية أو القانون الإتحادي؛ أو إخفاء طبيعة أو موقع أو مصدر أو ملكية عائدات نشاط محدد غير مشروع[٤٢٧].

ومن ناحية أخرى، تتعلق الجريمة الثانية بنقل أو تحويل أو إرسال أو محاولة ذلك لأداة نقدية أو أموال من مكان من داخل الولايات المتحدة إلى خارجها، أو من خارج

([٤٢٦])- راجع على موقع Cornell Law School، في ٢٠٢٢/٩/٣:
https://www.law.cornell.edu/uscode/text/18/part-I/chapter-95

([427])- 18 USC §1956(a)(1). Available online on 3/9/2022 at: https://www.law.cornell.edu/uscode/text/18/1956

الولايات المتحدة إلى داخلها، بقصد تعزيز ممارسة نشاط محدد غير مشروع؛ أو مع العلم أن الأداة المالية أو المال المُستخدم في النقل أو التحويل أو الإرسال تمثل عائدات لنشاط محدد غير مشروع، وأن هذا النقل أو التحويل أو الإرسال مصمم كليًا أو جزئيًا لإخفاء أو تموية طبيعة أو موقع أو مصدر أو ملكية أو حيازة عائدات نشاط محدد غير مشروع؛ أو لتجنب شرط الإبلاغ عن المعاملات بموجب قانون الولاية أو القانون الاتحادي(٤٢٨).

ومن الجدير بالذكر، أن المشرع الأمريكي نص في الفقرة الثالثة من المادة ١٩٥٦ على قيام جريمتي غسل الأموال سالفتي البيان، إذا ارتكب الجانب أيًا من الأفعال الإجرامية معتقدًا أن الأداة المالية أو المال تمثل عائدات لنشاط محدد غير مشروع. ويأتي هذا الفرض للسماح بالعمليات الحكومية الإستباقية Government Sting Operations في كشف جرائم غسل الأموال. وعليه، تقوم جرائم غسل الأموال ولو كان المال محل التعامل واردًا من مصدر مشروع، كوكالة لإنفاذ القانون، وإن كان الجاني يعتقد خلاف ذلك. ويختلف شرط المعرفة في هذه الجريمة اختلافًا طفيفًا عن الشرط الخاص بالجريمتين الأُولَتَيْن؛ إذ يجب على المدعي العام إثبات أن الجاني يعتقد في صحة "التمثيل الذي قدمه ضابط تنفيذ القانون"(٤٢٩).

ووفقًا لما ورد أعلاه، فقد استخدم المشرع الأمريكي لوصف محل جرائم الغسل مصطلح المعاملات المالية Financial Transaction في الجريمة الأولى، بينما استخدم مصطلح الأداة النقدية Monetary Instrument أو المال Funds في الجريمة الثانية والثالثة. وهو ما يستوجب استيفاء العملات المشفرة لشروط هذه التعريفات، من أجل القول بإمكانية ارتكاب جرائم الغسل بواسطتها. في الواقع، فقد عُرِّفت المعاملة المالية تعريفًا واسعًا بمقتضى البند (ج) من المادة ١٩٥٦، إذ تشمل حركة الأموال عن طريق التحويل أو أية وسيلة أخرى، كما يمكن أن تشمل نقل أية ممتلكات عقارية أو مركبة أو سفينة أو طائرة(٤٣٠). كما احتوى ذات البند على تعريف واسع آخر

(428)- 18 USC §1956(a)(2). Available online on 3/9/2022 at: https://**www**.law.cornell.edu/uscode/text/18/1956

(429)- 18 USC §1956(a)(3).

(٤٣٠)- وفقًا للفقرة ٤ من ذات البند، فإنه يُقصد بمصطلح معاملة مالية: "(١)- معاملة تؤثر بأي شكل أو درجة على التجارة بين الولايات أو التجارة الخارجية: (أ)- تتضمن حركة الأموال عن طريق التحويل الإلكتروني أو غيره من وسائل أو (ب)- تنطوي على صك نقدي واحد أو أكثر، أو (ج)- تنطوي على

للمعاملة المجردة عن الوصف، والتي تشمل بدورها "الشراء أو البيع أو القرض أو الرهن أو الهدية أو التحويل أو التسليم أو أي تصرف آخر[٤٣١]. ويسمح هذا التوسع التعريفي باعتبار عمليات تحويل العملة المشفرة الإلكترونية على أنها معاملات تؤثر بأي شكل أو درجة على التجارة بين الولايات أو التجارة الخارجية.

بالإضافة إلى ذلك، ينبغى الإشارة إلى موقف محكمة المقاطعة الأمريكية للمنطقة الجنوبية لنيويورك في قضية طريق الحرير Silk Road الشهيرة[٤٣٢]، والتي انتهت إلى أن المعاملات التي تنطوي على البيتكوين يمكن أن تعتبر "معاملات مالية" بموجب المادة ١٩٥٦، لأنها تندرج تحت فئة منفصلة من المعاملات المحددة في التعريف القانوني ذي الصلة، وهي المعاملات التي تتضمن حركة أموال، إذ أن مصطلح "Funds" يشمل "الأموال Money"، والتي تشير بدورها إلى "الشيء المستخدم لشراء الأشياء". ونظرًا لإمكانية استخدام البيتكوين لشراء أشياء، فإن معاملاته تنطوي على حركة أموال، وهو ما يضفي عليها وصف المعاملات المالية. وختامًا، واستنادًا لما تظهره الملاحقات القضائية المتعددة المتعلقة بغسل الأموال باستخدام العملات المشفرة، يمكن القول بصلاحية المادة ١٩٥٦ للتطبيق على قضايا غسل الأموال باستخدام العملات المشفرة، وأن معاملات العملات المشفرة تلبي بوضوح الشروط الواردة بالنص القانوني.

نقل حق ملكية أية ممتلكات عقارية أو مركبة أو سفينة أو طائرة، أو (٢)- معاملة تنطوي على استخدام مؤسسة مالية مشاركة، أو أنشطة تؤثر على التجارة بين الولايات أو التجارة الخارجية بأي شكل أو درجة". راجع على موقع Cornell Law School، في ٢٠٢٢/٩/٤:
https://www.law.cornell.edu/uscode/text/18/1956

(٤٣١)- وفقًا للفقرة ٣ من البند (ج)، يشمل مصطلح معاملة "شراء أو بيع أو قرض أو رهن أو هدية أو تحويل أو تسليم أو تصرف آخر، وفيما يتعلق بالمؤسسة المالية، فإنه يشمل الإيداع أو السحب أو التحويل بين الحسابات أو تبادل العملة أو القرض أو تقديم الائتمان أو شراء أو بيع أي أسهم أو سندات أو شهادات إيداع أو أي صك نقدي أخر أو استخدام صندوق ودائع آمن أو أي مدفوعات أخرى أو تحويل أو تسليم بواسطة أو مؤسسة مالية أو عبرها أو إليها، بأية وسيلة كانت". راجع على موقع Cornell Law School، في ٢٠٢٢/٩/٤:
https://www.law.cornell.edu/uscode/text/18/1956

(٤٣٢)- لاستعراض تفاصيل هذه القضية، راجع ما ورد بشأنها بالفرع الأول من المطلب الأول من المبحث الثاني من الفصل الثاني من هذا البحث.

ثانياً- جريمة الانخراط في معاملات نقدية في ممتلكات ناتجة عن نشاط محدد غير مشروع:

قنن المشرع الأمريكي بمقتضى المادة ١٩٥٧ لجريمة الاشتراك أو محاولة ذلك في معاملات نقدية في ممتلكات مكتسبة بطرق إجرامية تزيد قيمتها عن ١٠٠٠٠ دولار وتكون ناشئة عن نشاط محدد غير مشروع[٤٣٣]. وتبدو العلة من هذا التقنين واضحة، ألا وهي منع التعامل في العائدات الإجرامية أو الأموال الملوثة[٤٣٤]. ومن الجدير بالذكر، أن المشرع بالبند (ج) من ذات المادة قد أعفى الادعاء من اثبات علم المتهم بالمصدر غير المشروع للممتلكات[٤٣٥]. وقد أوضحت السوابق القضائية في هذا الخصوص[٤٣٦] كفاية قيام الادعاء العام باثبات علم الجاني بتلقيه أموالًا قذرة فقط، ودون حاجة إلى اثبات امتداد هذا العلم للمصدر الجرمي للأموال[٤٣٧].

ووفقًا لما تطلبه النص التشريعي، فإن فعل الاشتراك يجب أن ينصب على معاملات نقدية Monetary Transaction. وهو ما يمكن تحققه باتيان الجاني لأية معاملات مالية وفقًا للتعريف الوارد في البند (و) من ذات المادة[٤٣٨]، وهو ما يصلح لقيام جريمة

([433])- 18 USC §1957(a).

([434])- Charles Doyle, "Money Laundering: An Overview of 18 U.S.C. § 1956 and Related Federal Criminal Law Federation of American Scientists", Congress Research Service, November 30, 2017. Available online on 4/9/2022 at: https://sgp.fas.org/crs/misc/RL33315.pdf

([435])- 18 USC §1957(c).

([436])- See USA vs Hawkey, 148 F.3d 920 8th Cir.1998. Available online on 4/9/2022 at: https://casetext.com/case/united-states-v-hawkey

([437])- M. Pieth and G. Aiolfi, "A Comparative Guide to Anti-Money Laundering", Edward Elgar Publishing, 2004, p360.

([٤٣٨])- وفقًا لما أورده هذا البند، فإنه يُقصد بمصطلح "معاملة نقدية" إيداع أو سحب أو تحويل أو تبادل، في التجارة بين الولايات أو التجارة الخارجية، أو في التجارة المؤثرة عليها، لأموال أو أداة نقدية (على النحو المحدد في المادة ١٩٥٦ (ج) (٥) من هذا العنوان) بواسطة مؤسسة مالية أو من خلالها أو إليها (على النحو المحدد في المادة ١٩٥٦ من هذا العنوان)، بما في ذلك أية معاملة من شأنها أن تكون معاملة مالية بموجب المادة ١٩٥٦ (ج) (٤) (ب) من هذا العنوان، ولكن هذا المصطلح لا يشمل أية معاملة ضرورية للحفاظ على حق الفرد في التمثيل Right to Representation على النحو الذي يضمنه التعديل السادس للدستور.

ووفقًا للإحالة التشريعية، فقد نصت المادة ١٩٥٦ (ج) (٤) (ب) على أن "مصطلح الأدوات النقدية يعني: (١)- العملة المعدنية أو النقدية للولايات المتحدة أو أي بلد آخر، الشيكات السياحية، الشيكات

(ISSN: 2537- 0758)

غسل الأموال باستخدام العملات المشفرة، باعتبار أن التعامل في العملات المشفرة يمثل معاملات مالية وفقًا لما انتهينا إليه أعلاه.

الفرع الثاني
صلاحية التدابير الوقائية لمكافحة غسل الأموال للتطبيق على العملات المشفرة

أولاً- التدابير الوقائية المتعلقة بإعداد التقارير:

١ – تقارير معاملات العملة:

تلتزم المؤسسات المالية وغيرها من الكيانات بالإبلاغ عن كافة معاملات العملة Currency Transaction Report (CTR) التي تتجاوز قيمتها ١٠.٠٠٠ دولار أمريكي بمقتضى المادة ١٠٣–٢٢ من الباب ٣١ المعنون بـ "المال والتمويل: الخزانة" من تقنين اللوائح الفيدرالية[٤٣٩]، سواء أكانت معاملة واحدة أم عدد من المعاملات تتجاوز القيمة المالية المحددة أعلاه[٤٤٠]. كما وسعت اللائحة من صور المعاملات، والتي تشمل الرقائق Chips، الرموز المميزة Tokens، أدوات الألعاب، مدفوعات على أي شكل من أشكال الائتمان، وبورصات العملات[٤٤١]. وبرغم أنه قد تم تحديد مفهوم المؤسسة المالية بموجب قانون الرقابة المالية ١٩٧٠[٤٤٢]، إلا أن شبكة مكافحة الجرائم المالية Financial Crimes Enforcement Network ودائرة الإيرادات الداخلية Internal Revenue Service حددا متطلبات إعداد التقارير بناءً على المعاملة وليس المؤسسة[٤٤٣]. وعليه، يلتزم كل شخص يعمل في تجارة أو عمل تجاري، في سياق تلك

الشخصية، الشيكات المصرفية، والحوالات البريدية، أو (٢)– الأوراق المالية الاستثمارية أو الصكوك القابلة للتداول، لحاملها أو بأي شكل آخر ينقل ملكيته عند التسليم". راجع على موقع Cornell Law School، في ٢٠٢٢/٩/٤:

https://www.law.cornell.edu/uscode/text/18/1957; https://www.law.cornell.edu/uscode/text/18/1956

(439)- 31 CFR §103.22(b)(1). Available online on 4/9/2022 at: https://www.govinfo.gov/content/pkg/CFR-2010-title31-vol1/pdf/CFR-2010-title31-vol1.pdf

(440)- 31 CFR §103.22(c).

(441)- 31 CFR §103.22(b)(1)(i).

(442)- 31 U.S. Code § 5312.

(443)- IRS, "IRS/FinCEN Form 8300: Report of Cash Payments Over $10,000", August 2014. Available online on 5/9/2022 at: https://www.irs.gov/pub/irs-access/f8300_accessible.pdf

التجارة أو الأعمال التجارية، يتلقى أكثر من ١٠٠٠٠ دولار نقدًا في معاملة واحدة أو في عمليتين أو أكثر، بالإبلاغ عن كافة المعاملات ذات الصلة. وتحدد المعاملات ذات الصلة بأنها المعاملات التي تتم في فترة لا تتجاوز ٢٤ ساعة. إلا أن المعاملات التي تفصل بينها مدة تزيد عن ٢٤ ساعة قد تظل مع ذلك ذات صلة إذا كان الشخص الملتزم يعلم، أو لديه سبب للعلم، أن كافة هذه المعاملات تمثل سلسلة من المعاملات المتصلة، ويجب في هذه الحالة الإبلاغ عنها إذا تجاوزت النصاب المحدد.

وفي الواقع، يصلح هذا التدبير للتطبيق على العملات المشفرة. إلا أن التقلبات في قيمة العملة المشفرة في مقابل الدولار الأمريكي[٤٤٤] تضع مزيد من الصعوبات أمام الالتزام بإرسال تقارير تحويل العملات CTRs. ورغمًا عن أنه قد يبدو سهلًا أن تقف الأعمال التجارية على قيمة عملة البيتكوين السوقية، إلا أن الأمر يزداد صعوبة وتعقيدًا مع وجود ٢٠٢٦٨ عملة مشفرة حتى يوليو ٢٠٢٢[٤٤٥]. وعليه، فإن إلزام شركات العملة المشفرة بتقديم تقارير معاملات العملة إلى FinCEN يمثل بلا شك تحديًا عمليًا لهذه الأخيرة في مراقبة الامتثال.

٢- تقارير المعاملات المشبوهة:

أوجبت المادة 20-103.18§ من قانون السرية المصرفية Bank Secrecy Act الصادر عام ١٩٧٠ على البنوك وشركات الخدمات المالية تقديم تقارير المعاملات أو الأنشطة المشتبه بها Suspicious Activity Report (SAR)[٤٤٦]. ثم تم توسيع نطاق هذا الإلتزام بموجب قانون باتريوت Patriot Act لعام ٢٠٠١ ليشمل جميع الوسطاء والتجار المسجلين في لجنة الأوراق المالية Securities Exchange Commission[٤٤٧]. كما مدته FinCEN ليشمل الكازينوهات[٤٤٨]، وكذلك طبقته لجنة تداول السلع الآجلة Commodity Futures Trading Commission

---

(٤٤٤)- راجع ما سبق ذكره في هذا الصدد، عند التعرض لمسألة تقييم عملة البيتكوين في ضوء وظائف المال، الوارد في هامش الفرع الثالث من المطلب الثاني من المبحث الثاني من الفصل الأول من هذا البحث.

(445)- Josh Howarth, "How Many Cryptocurrencies are There In 2022?" July 20, 2022. Available online on 4/9/2022 at:
https://explodingtopics.com/blog/number-of-cryptocurrencies

(446)- 31 CFR §§103.18-20 (2002).

(447)- Pub. L. Nº. 107-56, §356(a).

(448)- 67 Fed. Reg. 60722 (2002).

(CFTC) على تجار العمولات الآجلة ومستشاري تداول السلع ومشغلي مجموعات السلع الأساسية[٤٤٩].

وبرغم اختلاف صياغة المعايير باختلاف الكيان الخاضع للإلتزام، إلا أنه يجب تطبيقًا للمادة §103.18(a)(2) من قانون السرية المصرفية على الكيان الخاضع للتنظيم الإبلاغ عن أية معاملة تزيد قيمتها عن ٥٠٠٠ دولار يُشتبه في عدم قانونيتها أو أنها أصول مستمدة من أنشطة غير مشروعة، أو أن غرضها هو التهرب من أحكام قانون السرية المصرفية، أو ليس لها غرض قانوني واضح، أو ليست من النوع الذي يتوقع عادةً من العميل المعني المشاركة فيه[٤٥٠]. إلا أنه ومن ناحية مقابلة، فقد خفض المشرع قيمة المعاملة التي يجب الإبلاغ عنها في حالة الاشتباه بالنسبة لشركات الخدمات المالية، إذ يقع عليها الإبلاغ عن المعاملات المشبوهة إذا كانت تتضمن أو تشمل أموالًا أو أصولًا أخرى لا تقل عن ٢٠٠٠ دولار[٤٥١].

ووفقًا لما لاحظه مكتب المساءلة الحكومية Government Accountability Office؛ فلم يتم تطوير معايير محددة للمؤسسات والكيانات الأخرى لتحديد ما إذا كانت المعاملة مشبوهة من عدمه[٤٥٢]، إلا أن شبكة مكافحة الجرائم المالية FinCEN قد وضعت بعض الإرشادات التوجيهية تتعلق بموعد الإبلاغ، وكذلك بعض "العلامات الحمراء" الدالة على حالات مثيرة للاشتباه تستدعي الإبلاغ[٤٥٣].

([449])- Pub. L. Nº. 107-56, §356(b).

([450])- 31 CFR §103.18(a)(2); 12 CFR §21.11(c)(4).

([451])- 31 CFR §103.20(a)(2) codified at 31 CFR § 1022.320(a)(2).

([452])- General Accounting Office, "Money Laundering: Needed Improvements for Reporting Suspicious Transactions Are Planned", Chapter Report, 05/30/95, GAO/GGD-95-156, Washington, DC, 1995, p.11. Available online on 5/9/2022 at: https://druglibrary.org/schaffer/GOVPUBS/gao/gao76.htm

([٤٥٣])- يعيد الجزء الأول من إرشادات FinCEN صياغة قانون السرية المصرفية ذاته فيما تضمنه من حالات الإبلاغ عن المعاملات المشبوهة، كما في حالة الاشتباه في أن المعاملة جزء من نشاط إجرامي، أو للتهرب من قانون السرية المصرفية، أو عدم وجود غرض قانوني واضح. أما الجزء الثاني من الإرشادات المتعلق بالعلامات الحمراء Red Flags، فيعتبر جزءً عمليًا، حيث تقدم FinCEN أمثلة على هذه العلامات. وتشمل استخدام تعريف مزيف Fake Identification، رد فعل سلبي للعملاء على طلبات تحديد الهوية، المعاملات القريبة جدًا من حد الإبلاغ الإلزامي، إجراء عدد من المعاملات في فترة زمنية قصيرة. كما تقترح الإرشادات عدة عوامل يجب أخذها في الاعتبار لتقرير حالة العلم

في خصوص العملات المشفرة، فمن المرجح أن يُنظر إلى المعاملات من خلال المنصات أو البورصات الإفتراضية على أنها مشبوهة لأنها تحدث دائمًا عن بُعد، بالإضافة إلى صعوبة التحقق من هوية الفرد عبر شبكة الإنترنت، وهو الأمر الذي يُفصح عن أن الالتزام بتقديم تقارير المعاملات المشبوهة قد يصبح أمرًا اعتياديًا في معاملات العملات المشفرة، ويضيف عبئًا إضافيًا إلى شبكة مكافحة الجرائم المالية FinCEN. إلا أنه وبالنظر إلى شدة العقوبات المحتملة لعدم الامتثال لهذا الإلتزام، فمن المحتمل أن تتبنى المؤسسات والكيانات العاملة في مجال العملات المشفرة نهجًا مشابهًا للمؤسسات في النظام المالي التقليدي.

ثانياً- التدابير الوقائية المتعلقة باتخاذ إجراءات العناية الواجبة تجاه العملاء:

يتمثل النوع الثاني من التدابير الوقائية في تدابير اتخاذ إجراءات العناية الواجبة تجاه العملاء أو ما يعرف ببروتوكولات "أعرف عميلك KYC" وحفظ السجلات. ووفقًا لما أوردته المادة 1010.415§ من تقنين اللوائح الفيدرالية الأمريكي، يجب على المؤسسات المالية المصرفية في حالة إصدار أو بيع شيك مصرفي أو كمبيالة أو حوالة مالية أو شيك سياحي بقيمة ٣٠٠٠ دولار أمريكي أو أكثر الاحتفاظ بسجلات معلوماتية محددة تختلف في حالة كون المشتري لديه حساب إيداع لدى المؤسسة من عدمه. كما يجب على ذات المؤسسة أيضًا التحقق من هوية الفرد(٤٥٤). كما أوردت المادة 1010.410§ من ذات اللائحة قائمة بالسجلات التي يتعين على المؤسسات المالية المصرفية وغير المصرفية إمساكها لكافة المعاملات التي تزيد قيمتها عن ١٠.٠٠٠ دولار أمريكي، والتي تتضمن البيانات التعريفية المحددة للعملاء(٤٥٥). بالإضافة إلى ذلك، ووفقًا للمادة 1020.220§ من ذات اللائحة، يجب على المؤسسات المالية المصرفية امتلاك برامج لتحديد هوية العملاء Customer Identification Programs (CIP) تتناسب مع

الأحمر، ومنها حالة كون المعاملة كبيرة بشكل غير عادي، أو اختلاف المعاملة عن نمط العمل المعتاد للعميل، أو تكرار المعاملات بشكل غير معتاد. **راجع:**

FinCEN, "Reporting Suspicious Activity– A Quick Reference Guide for Money Services Businesses", Washington, DC. Available online on 5/9/2022 at: https://www.fincen.gov/sites/default/files/shared/report_reference.pdf

(454)- 31 CFR §1010.415(a). Available online on 5/9/2022 at: https://www.law.cornell.edu/cfr/text/31/1010.415

(455)- 31 CFR §1010.410. Available online on 5/9/2022 at: https://www.law.cornell.edu/cfr/text/31/1010.410

(ISSN: 2537- 0758)

حجم المؤسسة المصرفية وأعمالها للتحقق من هوية كل عميل إلى حد معقول وعملي، وتكوين اعتقاد معقول بمعرفة الهوية الحقيقية لكل عميل(٤٥٦).

ومن ناحية أخرى، حددت المادة 1022.210§ من تقنين اللوائح الفيدرالية المتطلبات الخاصة بأعمال الخدمات المالية؛ العاملة في مجال تعقب ونقل وتحويل وتبادل الأموال محليًا ودوليًا(٤٥٧)، بما أوردته من وجوب ارتباط برنامج مكافحة غسل الأموال بالمخاطر التي يشكلها موقع وحجم وطبيعة وحجم الخدمات المالية المقدمة من قبل مؤسسات خدمات الأموال(٤٥٨).

وفي مجال تطبيق هذه التدابير على المؤسسات العاملة في مجال العملات المشفرة، يظهر لنا صعوبة بالغة في التنفيذ مقارنة بالمؤسسات العاملة في النظام المالي التقليدي. إذ تفرض طبيعة الأعمال التجارية بالعملات المشفرة عدم المقابلة المادية للعملاء كأصل عام، وهو ما ينعكس على عدم امكانية قيام المؤسسة بواجب تحديد عملائها بدقة. كما لا يمكن الركون أو الاعتماد الكلي على البيانات المُفصح عنها من قبل العملاء، لعدم وجود متطلب قانوني للعملاء بتقديم إفصاح كامل عن بياناتهم المستخدمة في التداولات الرقمية(٤٥٩)، لا سيما بعد أن ثبت لدينا المُكنة التقنية التي توفرها العملات المشفرة لمستخدميها في خصوص إخفاء هويتهم(٤٦٠).

---

(456)- 31 CFR § 1020.220. Available online on 5/9/2022 at: https://www.law.cornell.edu/cfr/text/31/1020.220

(457)- 31 USC §5330(d)(1)(A). Available online on 5/9/2022 at: https://www.law.cornell.edu/uscode/text/31/5330

(458)- 31 CFR §1022.210(b). Available online on 5/9/2022 at: https://www.law.cornell.edu/cfr/text/31/1020.210

ووفقًا لما حددته هذه المادة، فإن الحد الأدنى من معايير أعمال الخدمات المالية يتمثل في التحقق من هوية عملائها، تقديم تقارير إيداع كاملة، إنشاء السجلات والاحتفاظ بها، الاستجابة لطلبات إنفاذ القانون، تدريب الموظفين، إجراء مراجعات منتظمة لبرنامج مكافحة غسيل الأموال، وتعيين فردًا أو أفراد مسؤولين عن تنسيق ورصد الامتثال اليومي.

(459)-Chaikin, David A., "Risk-Based Approaches to Combating Financial Crime", Journal of Law and Financial Management, Vol. 8, Nº. 2, 2009, pp. 20-27, P. 23. Available online on 5/9/2022 at: https://papers.ssrn.com/sol3/papers.cfm?abstract_id=1560228

(٤٦٠)- راجع ما سبق ذكره بشأن مخاطر العملات المشفرة، الواردة في الفرع الأول من المطلب الثاني من المبحث الأول من الفصل الثاني من هذا البحث.

ختامًا، فقد انتهينا إلى أن العملات المشفرة تندرج في نطاق المعاملات المالية، وهو ما يؤهلها للخضوع لأحكام التجريم الخاصة بغسل الأموال، ودون الحاجة إلى إجراء أي تعديلات. وبرغم عدم وضوح آلية تطبيق أحكام المكافحة على الأعمال التجارية الخاصة بالعملات المشفرة في البداية، إلا أن توجيهات FinCEN الصادرة عام ٢٠١٣ أفصحت عن النظر إلى المنصات والبورصات الإفتراضية باعتبارهم من مؤسسات خدمات الأموال، وهو ما يستتبع امتثالهم لقواعد المكافحة[٤٦١]، إلا أن هذا النهج يفشل في معالجة خصوصية العملات المشفرة، وسند ذلك عدم تطبيق أي تدابير على البيتكوين أو آلية Blockchain نفسها.

الفرع الثالث
الجهات الرقابية المختصة بمكافحة جرائم غسل الأموال باستخدام العملات المشفرة

في مايو ٢٠١٤، نشر مكتب المساءلة الحكومية تقريرًا لتقييم المخاطر التي تشكلها العملات الافتراضية[٤٦٢]. وقد تعرض هذا التقرير للوكالات الفيدرالية Federal Agencies التي قد تتأثر بالتطور المستمر للعملات المشفرة لا سيما في خصوص تفاعلها مع الاقتصاد الحقيقي، وحصر هذه الوكالات في شبكة مكافحة الجرائم المالية FinCEN، الجهات التنظيمية المصرفية الاحترازية، مكتب الحماية المالية للمستهلك، لجنة الأوراق المالية والبورصات، لجنة تداول السلع الآجلة، ووزارة الأمن الداخلي والعدل، باعتبارهم مسئولين عن تنظيم العملات الافتراضية. وسنحاول التركيز في هذا الفرع على السلطات المحددة ذات الصلة التي لديها اختصاصات لمعالجة جرائم غسل الأموال المقترفة بواسطة العملات المشفرة.

أولًا- شبكة مكافحة الجرائم المالية:

حدد مكتب المساءلة الحكومية شبكة مكافحة الجرائم المالية Financial Crime Enforcement Network (FinCEN) على أنها الوكالة ذات النصيب الأكبر من

(461)- FinCEN, "Guidance: Application of FinCEN's Regulations to Persons Administering, Exchanging, or Using Virtual Currencies", FIN-2013-G001, March 18, 2013, p.2 Available online on 17/8/2022: https://www.fincen.gov/sites/default/files/shared/FIN-2013-G001.pdf

(462)- United States Government Accountability Office, "Virtual Currencies: Emerging Regulatory, Law Enforcement, and Consumer Protection Challenges", May 2014, p.6. Available online on 5/9/2022 at: https://www.gao.gov/assets/gao-14-496.pdf

العلاقة بالعملات المشفرة، باعتبار دورها الرئيسي في تنفيذ أحكام قانون السرية المصرفية BSA[٤٦٣]، والتي تمتلك بمقتضاه ووفقًا للوائح الصادرة إنفاذًا له سلطة فرض جزاءات مالية مدنية على شركات الخدمات المالية والأفراد المشاركين في ملكية أو تشغيل هذه الشركات[٤٦٤]. ولما كانت عمليات تبادل العملات المشفرة تعد من أعمال الخدمات المالية وفقًا لتحديد FinCEN[٤٦٥]، فإنها تختص بضمان امتثال المؤسسات والكيانات الأخرى المشاركة في معاملات العملات الافتراضية– الوطنية وكذلك الدولية المتعاملة مع عملاء أو مؤسسات مالية في الولايات المتحدة– للوائح مكافحة غسل الأموال، وكذلك التأكد من امتلاكها لإجراءات وقائية مناسبة لمكافحة غسل الأموال[٤٦٦]. بالإضافة إلى ذلك، فقد حصرت FinCEN تنظيمها في مجال العملات الافتراضية القابلة للتحويل، دون غيرها من العملات المفتقدة لهذه الصفة، باعتبار أن النوع الأول من العملات يتقاطع مع النظام المالي التقليدي[٤٦٧].

ومن الناحية التطبيقية، أصدرت FinCEN العديد من إجراءات الإنفاذ في مواجهة المؤسسات العاملة في مجال العملات المشفرة المعتبرة من أعمال الخدمات المالية، ومن

([٤٦٣])– وفقًا لما نص عليه البند ١ من المادة 1010.810§ من تقنين اللوائح الفيدرالية، تم تفويض السلطة العامة للإنفاذ والامتثال، بما في ذلك تنسيق وتوجيه إجراءات وأنشطة جميع الوكالات الأخرى التي تمارس السلطة المفوضة بموجب هذا الفصل إلى مدير شبكة مكافحة الجرائم المالية. **راجع:**
31 CFR §1010.810(a). Available online on 5/9/2022 at: https://www.law.cornell.edu/cfr/text/31/1010.810

([464])- The Bank Secrecy Act is codified at 12 U.S.C. §§ 1829b, 1951–1959 and 31 U.S.C. §§ 5311–5314, 5316–5332. Regulations implementing the Bank Secrecy Act currently appear at 31 C.F.R. Chapter X.

([465])- FinCEN, "Application of FinCEN's Regulations to Persons Administering, Exchanging, or Using Virtual Currencies", FIN-2013-G001, March 18, 2013, p.2. Available online on 6/9/2022 at: https://www.fincen.gov/sites/default/files/guidance/FIN-2013-G001.pdf

([466])- United States Government Accountability Office, "Virtual Currencies: Emerging Regulatory, Law Enforcement, and Consumer Protection Challenges", May 2014, p.12. Available online on 5/9/2022 at: https://www.gao.gov/assets/gao-14-496.pdf

([467])- United States Government Accountability Office, "Virtual Currencies: Emerging Regulatory, Law Enforcement, and Consumer Protection Challenges", May 2014, p.13. Available online on 5/9/2022 at: https://www.gao.gov/assets/gao-14-496.pdf

أمثلتها؛ الإجراءات التي تم اتخاذها ضد شركة Ripple Labs[٤٦٨]، BTC-e وAlexander Vinnik[٤٦٩]، وEric Powers[٤٧٠]. كما اتخذت FinCEN أول

([٤٦٨])– تستند المخالفات المنسوبة إلى شركة Ripple Labs Inc وشركتها التابعة XRP II, LLC المملوكة لها بالكامل في انتهاك متطلبات قانون السرية المصرفية لعام ١٩٧٠، من خلال العمل كشركة خدمات مالية Money Services Business (MSB) وبيع عملتها الافتراضية المعروفة باسم XRP، دون التسجيل في FinCEN، والفشل في تنفيذ والحفاظ على برنامج فعال لمكافحة غسل الأموال المصمم لحماية منتجاتها من الاستخدام من قبل غاسلي الأموال أو ممولي الإرهاب. وبرغم تولي الشركة التابعة XRP II لاحقًا لوظائف الشركة الأم Ripple Labs المتمثلة في بيع العملات الافتراضية والعمل كشركة خدمات مالية MSB؛ إلا أنها انتهكت أيضًا وبصورة عمدية متطلبات قانون السرية المصرفية BSA من خلال عدم تنفيذ برنامج فعال لمكافحة غسل الأموال، وعدم الإبلاغ عن نشاط مشبوه يتعلق بالعديد من المعاملات المالية. أثر ذلك، قدّرت FinCEN مبلغ ٧٠٠.٠٠٠ دولار أمريكي كغرامة مدنية مالية ضد الشركة. وقد تزامن هذا التقييم مع إعلان الادعاء العام الفيدرالي للمنطقة الشمالية لولاية كاليفورنيا California عن اتفاقية تسوية مع الشركة الأم والتابعة. وبموجب هذه التسوية، أسقط الادعاء التهم الجنائية مع مصادرة مبلغ ٤٥٠ ألف دولار، والتي سيُخصص مبلغها للوفاء جزئيًا بمقدار الغرامة المدنية التي تم تقييمها من قبل FinCEN. وقد صاحبت إجراءات التسوية إبرام اتفاق مع الشركتين للإنخراط في خطوات علاجية لضمان الامتثال المستقبلي لالتزامات مكافحة غسل الأموال، فضلاً عن التدابير العلاجية المُحسّنة. من بين هذه الخطوات، ممارسة الشركتان لنشاطهما من خلال شركة خدمات مالية مسجلة، تنفيذ والحفاظ على برنامج فعال لمكافحة غسل الأموال، الامتثال لقواعد تحويل ونقل الأموال، إجراء مراجعة لمدة ثلاث سنوات لطلبات الإبلاغ عن الأنشطة المشبوهة السابقة، والاحتفاظ بمدققين خارجيين مستقلين لمراجعة امتثالهما لقانون السرية المصرفية BSA كل عامين حتى عام ٢٠٢٠. ووفقًا للاتفاقية، ستجري Ripple Labs أيضًا بعض التحسينات على بروتوكول Ripple لمراقبة جميع المعاملات المستقبلية بشكل مناسب. **راجع بالتفصيل:**
FinCEN, "FinCEN Fines Ripple Labs Inc. in First Civil Enforcement Action Against a Virtual Currency Exchanger -Company Agrees to $700,000 Penalty and Remedial Actions", Washington, DC, May 5, 2015. Available online on 5/9/2022 at: https://www.fincen.gov/sites/default/files/2016-08/20150505.pdf

([٤٦٩])– تعمل شركة BTC-e كمبادل للعملات الافتراضية القابلة للتحويل، حيث قدمت عروض شراء وبيع الدولار الأمريكي، الروبل الروسي، اليورو، البيتكوين، ليتيكوين Litecoin، ناميكوين Namecoin، نوفاكوين Novacoin، بيركوين Peercoin، وإثيريوم Ethereum. كما قدمت رمز BTC-e، الذي مكّن مستخدميها من إرسال واستلام العملات ذات العطاء القانوني، بما في ذلك الدولار

الأمريكي. ومنذ عام ٢٠١١، قامت BTC-e بخدمة ما يقرب من ٧٠٠٠٠٠ عميل في جميع أنحاء العالم، وارتبطت بعناوين محفظة Bitcoin التي تلقت أكثر من ٩.٤ مليون بيتكوين. وقد شارك ألكسندر فينيك بصفته مدير الشركة في التوجيه والإشراف على عمليات BTC-e وتحكم في حسابات BTC-e الإدارية المتعددة المستخدمة في معالجة المعاملات. وقد قررت FinCEN أنه اعتبارًا من ٥ نوفمبر ٢٠١١ حتى ٢٦ يوليو ٢٠١٧ انتهكت شركة BTC-e ومالكها Alexander Vinnik عمدًا متطلبات التسجيل كشركة خدمات مالية MSB؛ كما انتهكت BTC-e بشكل متعمد متطلبات تنفيذ برنامج فعال لمكافحة غسل الأموال، ومتطلبات الكشف عن المعاملات المشبوهة وتقديم تقارير الأنشطة المشبوهة (SARs)، ومتطلبات إمساك السجلات المتعلقة بعمليات نقل الأموال لمبالغ تصل إلى ٣٠٠٠ دولار أو أكثر؛ كما شارك مالكها عمدًا في انتهاكات برنامج مكافحة غسل الأموال ومتطلبات قانون السرية المصرفية. ولهذه الأسباب. قررت FinCEN أن BTC-e انتهكت عمدًا قانون السرية المصرفية ولوائحه التنفيذية وتوقيع غرامة مدنية قدرها ١١٠.٠٠٣.٣١٤ دولارًا على شركة BTC-e وغرامة قدرها ١٢.٠٠٠.٠٠٠ دولار على ألكسندر فينيك. وفي الواقع، يستند مبلغ الغرامة المدنية الكبير ليس فقط إلى قيمة المعاملات التي أنجزتها الشركة، إذ تعاملت BTC-e مع أكثر من ٣٠٠.٠٠٠ بيتكوين تمت سرقتها من اختراق بورصة Mt.Gox exchange من إجمالي ٧٤٤.٤٠٨ عملة بيتكوين. **راجع:**
FinCEN, "In the Matter of BTC-E a/k/a Canton Business Corporation and Alexander Vinnik, Assessment Of Civil Money Penalty", Number 2017-03. Available online on 5/9/2022 at:
https://www.fincen.gov/sites/default/files/enforcement_action/2020-05-21/Assessment%20for%20BTCeVinnik%20FINAL2.pdf

(٤٧٠)- انتهك السيد أريك باورز Eric Powers بصفته "مرسل أموال Money Transmitter" عمدًا متطلبات قانون السرية المصرفية ولوائحه التنفيذية في الفترة من ٦ ديسمبر ٢٠١٢ حتى ٢٤ سبتمبر ٢٠١٤، الممثلة في: (أ) التسجيل باعتباره شركة خدمات مالية MSB مع FinCEN؛ (ب) إنشاء وتنفيذ برنامج مكتوب فعال لمكافحة غسل الأموال؛ (ج) الكشف عن المعاملات المشبوهة والإبلاغ عنها بشكل مناسب؛ و(د) الإبلاغ عن حركات العملة.

استنادًا لهذه الانتهاكات الثابتة، قررت FinCEN أن هناك أسبابًا لتقييم عقوبة مالية مدنية لهذه الانتهاكات محددة بمبلغ ٣٥.٣٥٠ دولارًا. وفي تقديرها لمبلغ الغرامة المدنية، قررت FinCEN نظرها في خطورة الانتهاكات ومدتها، وحقيقة أن السيد باورز أجرى معاملات باعتباره MSB غير مسجل، وفشله في الوفاء بأي من التزامات قانون خدمات الأعمال الخاصة به خلال السنوات المشمولة بتحقيقها، وأنه يسّر المعاملات التي تدعم النشاط غير المشروع في سوق الشبكة المظلمة، وحجم وتطور عمليات السيد باورز كجهاز تحويل نقود بالعملة الافتراضية من نظير إلى نظير، وإجراؤه معاملات بملايين الدولارات مع العملاء في جميع أنحاء الولايات المتحدة. كما أجرت FinCEN تدقيقًا ماليًا جنائيًا لقدرة

إجراء إنفاذ في خصوص أعمال تبادل العملات المشفرة في عام ٢٠١٥، عندما طلبت من شركة Ripple Labs Inc دفع مبلغ ٧٠٠.٠٠٠ دولار أمريكي كغرامة مالية مدنية لانتهاك متطلبات قانون السرية المصرفية لعام ١٩٧٠.

ثانياً- لجنة الأوراق المالية والبورصات:

وفقًا لتقرير مكتب المساءلة الحكومية، فإن العملات الافتراضية قد يكون لها آثار على عدد من مسئوليات لجنة الأوراق المالية والبورصات Securities and Exchange Commission. على سبيل المثال، تتمتع اللجنة بسلطة اتخاذ إجراءات إنفاذ قانونية ضد الأفراد والشركات بسبب انتهاكات قوانين الأوراق المالية الفيدرالية استنادًا إلى مسئوليتها في حماية المستثمرين؛ الحفاظ على أسواق عادلة ومنظمة وفعالة؛ وتسهيل تكوين رأس المال(٤٧١).

السيد باورز على الدفع، والتي تضمنت أيضًا البيانات المالية التي قدمها هذا الأخير وكذلك مقدار العقوبات والتعويضات المفروضة عليه من قبل وكالات حكومية أو فيدرالية الأخرى، بما في ذلك المصادرات المدنية أو الجنائية المفروضة بمبلغ ١٠٠.٠٠٠ دولار و٢٣٧.٥٣٥٧٥ بيتكوين. كما نظرت FinCEN أيضًا في التعاون المكثف الذي قدمه السيد باورز مع التحقيق. وكذلك إجراءات الإنفاذ التي اتخذتها مؤخرًا ضد الصرافين الآخرين للعملة الافتراضية القابلة للتحويل، وغيرها من مؤسسات MSB، والتأثير المحتمل لإجراءات FinCEN ضد السيد باورز على تدابير الامتثال في صناعة العملات الافتراضية؛ للتأكيد على أهمية امتثال أجهزة إرسال الأموال بالعملة الافتراضية من نظير إلى نظير لـ BSA ولوائحه التنفيذية بغض النظر عن حجم وتعقيد عملياتها.

وقد وافق السيد باورز على إجراء تسوية مضمونها التوقف فورًا ودائمًا عن تقديم "خدمات تحويل الأموال"، وعدم الانخراط في أي نشاط من شأنه أن يجعله "شركة خدمات مالية". كما وافق على عدم المشاركة، بشكل مباشر أو غير مباشر، في إدارة شؤون أي "مؤسسة مالية"، تقع داخل الولايات المتحدة أو تقوم بأعمال تجارية في الولايات المتحدة. كما وافق على أنه في حالة قيام FinCEN بتقديم شكوى ضده للحصول على الانتصاف الزجري Injunctive Relief، فإنه سيوافق على أمر يلزمه الامتثال لهذه التعهدات. **راجع:**

FinCEN, "In the Matter of Eric Powers, Assessment of Civil Money Penalty", Number 2019-01. Available online on 5/9/2022 at: https://www.fincen.gov/sites/default/files/enforcement_action/2020-05-21/Assessment%20Eric%20Powers%20Final%20for%20Posting%2004.18.19.pdf

(471)- United States Government Accountability Office, "Virtual Currencies: Emerging Regulatory, Law Enforcement, and Consumer Protection

وتجلب هذه المسئوليات الاختصاص للجنة الأوراق المالية والبورصات ليشمل معاملات الأوراق المالية ذات الصلة بالعملات الافتراضية. كما يدعم ذلك، اخضاع الشركات عند طرح الأوراق المالية ذات الصلة بالعملات الافتراضية وبيعها لمتطلبات لجنة الأوراق المالية والبورصات إما لتسجيل العرض لدى اللجنة أو التأهل للحصول على إعفاء من التسجيل. كما تقوم اللجنة بمراجعة بيانات التسجيل للتأكد من أن المستثمرين المحتملين يتلقون معلومات كافية عن المُصدر والأمان والعرض. علاوة على ذلك، إذا أرادت بورصة أوراق مالية وطنية مسجلة إدراج ورقة مالية ذات صلة بعملة افتراضية، فلا يمكنها القيام بذلك إلا إذا امتثلت عملية الإدراج لقواعد البورصة الحالية[٤٧٢] أو قدمت البورصة تغييرًا مقترحًا للقاعدة إلى لجنة الأوراق المالية والبورصات للسماح بذلك الإدراج[٤٧٣]. بالإضافة إلى ذلك، تصدر لجنة الأوراق المالية والبورصات أيضًا تنبيهات وإرشادات للمشاركين في السوق[٤٧٤].

Challenges", May 2014, p.17. Available online on 5/9/2022 at: https://www.gao.gov/assets/gao-14-496.pdf

([472])- U.S. Securities and Exchange Commission, "Nvestor Alert: Beware of Fantasy Stock Trading Websites Offering Real Returns, Investor Alerts and Bulletins", June 17, 2015. Available online on 6/9/2022 at: https://www.sec.gov/oiea/investor-alerts-and-bulletins/ia_fantasytrading.

([٤٧٣])- من الأمثلة البارزة على ذلك، شركة Gemini Trust Company LLC (Gemini)، وهي بورصة للعملات المشفرة وأمين حفظ، تتيح للعملاء شراء الأصول الرقمية وبيعها وتخزينها. تأسست في عام ٢٠١٤ من قبل توأمان وينكليفوس Winklevoss. في ٥ مايو ٢٠١٦، أعلن حاكم ولاية نيويورك أندرو كومو Andrew Cuomo عن الموافقة على Gemini كأول بورصة لعملات Ethereum الرقمية مرخصة مقرها في الولايات المتحدة. وفي ديسمبر ٢٠١٧، بدأت بورصة خيارات مجلس شيكاغو (CBOE) في استخدام الشركة لتسوية عقود البيتكوين الآجلة. في ١٤ مايو ٢٠١٨، أعلنت إدارة الخدمات المالية في نيويورك أنها وافقت على قيام شركة Gemini بتقديم Zcash (ZEC) على منصتها، لتصبح أول بورصة مرخصة تقدم خدمات التداول والحفظ. لمزيد من التفاصيل، راجع موقع ويكيبديا، في ٢٠٢٢/٩/٦:

https://en.wikipedia.org/wiki/Gemini_(company)

([٤٧٤])- أصدرت لجنة الأوراق المالية والبورصات تنبيهات بارزة للمستثمرين في خصوص العملات الافتراضية، فقد أصدرت تنبيهًا في عام ٢٠١٣ بشأن مخططات الاستثمار الاحتيالية التي قد تتضمن عملات البيتكوين والعملات الافتراضية الأخرى، وأصدرت آخر في عام ٢٠١٤ بشأن المخاطر المحتملة للاستثمارات التي تنطوي على Bitcoin وأشكال أخرى من العملات الافتراضية. كما أصدرت في عام

توضح هذه الأمثلة إن لجنة الأوراق المالية والبورصات تعمل في الحالات التي يتم فيها استخدام العملات الافتراضية لارتكاب جرائم ضد المستثمرين والأسواق[٤٧٥]. وبرغم

٢٠١٧ تنبيهًا آخر بشأن عمليات الاحتيال المحتملة التي تنطوي على أسهم الشركات التي تدعي أنها مرتبطة بعروض العملة الأولية أو تؤكد مشاركتها فيها. كما أصدرت تنبيهًا في ٢٠١٨ بشأن انجذاب المستثمرين لادعاءات كاذبة لشراء الأصول الرقمية وزيادة قيمتها بشكل مصطنع. وتنبيهًا آخر في ٢٠٢١ بضرورة الانتباه إلى مخططات الاستثمار التي تتضمن الأصول الرقمية. راجع في ٢٠٢٢/٩/٦:
U.S. Securities and Exchange Commission, "Investor Alert: Ponzi Schemes Using Virtual Currencies", July 23, 2013. Available online at: https://www.investor.gov/introduction-investing/general-resources/news-alerts/alerts-bulletins/investor-alerts/investor-7; U.S. Securities and Exchange Commission, "Investor Alert: Bitcoin and Other Virtual Currency-Related Investments", May 7, 2014. Available online at: https://www.investor.gov/introduction-investing/general-resources/news-alerts/alerts-bulletins/investor-alerts/investor-39 ; U.S. Securities and Exchange Commission, "Investor Alert: Public Companies Making ICO-Related Claims", Aug. 28, 2017. Available online at: https://www.investor.gov/introduction-investing/general-resources/news-alerts/alerts-bulletins/investor-alerts/investor-25; U.S. Securities and Exchange Commission, "Investor Alert: Investor Alert: Watch Out For False Claims About SEC And CFTC Endorsements Used To Promote Digital Asset Investments", Oct. 11, 2018. Available online at: https://www.investor.gov/introduction-investing/general-resources/news-alerts/alerts-bulletins/investor-alerts/investor-10; U.S. Securities and Exchange Commission, "Digital Asset and "Crypto" Investment Scams– Investor Alert", Sept. 1, 2021. Available online at: https://www.investor.gov/introduction-investing/general-resources/news-alerts/alerts-bulletins/investor-alerts/digital-asset.

([٤٧٥])– يمكن التدليل على ذلك، بالدعوى المدنية التي رفعتها لجنة الأوراق المالية والبورصات ضد Trendon T. Shaver في ٢٣ يوليو ٢٠١٣ أمام محكمة مقاطعة شرق تكساس TEXAS، بسبب قيام الشركة BTCST المدارة من قبله بإنشاء كيان عبر الإنترنت "Bitcoin Savings and Trust"، واستخدمته لتشغيل مخطط Ponzi الخاص بها، والذي من خلاله قامت بالاحتيال على المستثمرين بأكثر من ٧٠٠٠٠٠ عملة بيتكوين. وقد أصدرت المحكمة في ١٨ سبتمبر ٢٠١٤ حكمًا نهائيًا ضد الشركة ومديرها بدفع مبلغ ٣٩.٦٣٨.٥٦٩ دولارًا أمريكيًا كتعويض، بالإضافة إلى ١.٧٦٦.٠٩٨ دولارًا أمريكيًا كفائدة سابقة على الحكم، ليصبح المجموع ٤٠.٤٠٤.٦٦٧ دولارًا أمريكيًا؛ وأمرت كل من الشركة ومديرها بدفع غرامة قدرها ١٥٠ ألف دولار. **راجع بالتفصيل:**

(ISSN: 2537- 0758)

هذا الدور، إلا أنها ليست الجهة الإشرافية الرئيسية لضمان الامتثال لإجراءات وتدابير مكافحة غسل الأموال، والمحددة كما سبق الذكر، في شبكة مكافحة الجرائم المالية FinCEN.

ثالثًا- لجنة تداول السلع الآجلة :

انتهى مكتب المساءلة الحكومية في تقريره الصادر عام ٢٠١٤ أن مسئوليات لجنة تداول السلع الآجلة Commodities Futures Trading Commission فيما يتعلق بالعملات الإفتراضية تعتمد جزئيًا على ما إذا كانت عملة البيتكوين أو العملات الافتراضية الأخرى تفي بتعريف السلعة بموجب قانون تبادل السلع Commodity Exchange Act. وقد أرجت لجنة تداول السلع الآجلة (CFTC) في عام ٢٠١٥ مسألة اتخاذ قرار رسمي حول سلطتها في فحص امتثال تجار العمولات الآجلة وغيرهم من وسطاء سوق العقود الآجلة لمتطلبات قانون السرية المصرفية في حال قبول مدفوعات العملات الافتراضية حتى تتطلب ظروف السوق ذلك[٤٧٦].

ومنذ عام ٢٠١٧، أصدرت لجنة تداول السلع الآجلة (CFTC) عددًا من الإخطارات الاستشارية بشأن مسألة العملات المشفرة[٤٧٧]، والتي ركزت على زيادة وعي المستثمرين بمخاطر الاحتيال في استثمارات العملات المشفرة. ومن الملاحظ انصباب جّل تركيز اللجنة على تحقيق أهداف تتعلق بالأسواق المفتوحة، الشفافية، التنافسية، والسلامة المالية، دون أن تسعى إلى معالجة جرائم غسل الأموال كهدف مباشر لها. كما تستهدف لجنة تداول السلع الآجلة حماية مستخدمي السوق وأموالهم والمستهلكين والجمهور من أفعال الاحتيال والتلاعب والممارسات التعسفية المتعلقة بالمشتقات والمنتجات الأخرى[٤٧٨]، مما يعني– وبلزوم المنطق– تعلق إجراءات الإنفاذ الممنوحة

Securities and Exchange Commission v. Trendon T. Shavers and Bitcoin Savings and Trust, Civil Action Nº. Civil Action Nº. 4:13-CV-416. Available online on 6/9/2022 at:
https://www.sec.gov/litigation/litreleases/2014/lr23090.htm;
https://www.sec.gov/litigation/complaints/2013/comp-pr2013-132.pdf

(476)- United States Government Accountability Office, "Virtual Currencies: Emerging Regulatory, Law Enforcement, and Consumer Protection Challenges", May 2014, p.18. Available online on 5/9/2022 at: https://www.gao.gov/assets/gao-14-496.pdf

(477)- CFTC, Learn and Protect, Available online on 7/9/2022 at: https://www.cftc.gov/digitalassets/index.htm

(478)- CFTC, "Mission and Responsibilities". Available online on 7/9/2022 at: https://www.cftc.gov/About/AboutTheCommission

والثابتة لها بهذه الانتهاكات وحدها. وبالفعل، تتعلق إجراءات الإنفاذ الأخيرة التي اتخذتها لجنة تداول السلع الآجلة في التصدي لفشل الوسطاء الماليين في الإشراف على الموظفين والوكلاء[٤٧٩]، إجراء تداولات غير مصرح بها[٤٨٠]، المطالبات الكاذبة بإصدار الشهادات[٤٨١]، وغيرها من حالات الاحتيال. وحتى في الاعمال المتعلقة بالعملات

([٤٧٩])– أصدرت لجنة تداول العقود الآجلة للسلع في ١٢ يوليو ٢٠١٩ أمرًا بإيداع وتسوية التهم الموجهة ضد شركة Vision Financial Markets LLC (Vision) بوصفها وسيط أوراق مالية مسجَّلا لديها، ودفع غرامة مدنية قدرها ٢٠٠.٠٠٠ دولار، استنادًا إلى أنه في الفترة من ١ يناير ٢٠١٤ إلى ٣٠ نوفمبر ٢٠١٤، فشلت الشركة في الإشراف بشكل كافٍ على موظفيها ووكلائها للتأكد من أنهم: (١) نفذوا أوامر مُجمعة فصلت بشكل صحيح التداولات المملوكة للوسطاء المضمونين Guaranteed Introducing Broker (GIB) عن تداولات العملاء؛ (٢) نفذوا الأوامر المُجمعة المنفذة التي تفصل بشكل صحيح التداولات عن حسابات عملاء GIB التقديرية وغير التقديرية؛ (٣) نفذوا أوامر لعملاء GIB غير التقديريين فقط عندما حصل GIB على إذن محدد من العملاء للمعاملة. راجع:
CFTC, "CFTC Orders Vision Financial Markets LLC to Pay a $200,000 Penalty to Settle Charges that It Failed To Supervise Its Employees", July 12, 2019. Available online on 7/9/2022 at:
https://www.cftc.gov/PressRoom/PressReleases/7973-19

([٤٨٠])– أصدرت لجنة تداول العقود الآجلة للسلع في ١٢ يوليو ٢٠١٩ أمرًا بإيداع وتسوية التهم الموجهة ضد Dean Katzelis (Katzelis) وShahin Maleki (Maleki) وشركة Essex Futures (Essex)، ودفع غرامة مدنية قدرها ٥٠٠.٠٠٠ دولار، استنادًا إلى أنه في الفترة من ١ يناير ٢٠١٤ إلى ٢٤ سبتمبر ٢٠١٧، قامت الشركة بإجراء تداولات غير مصرح بها لحسابات عملاء معينين دون توكيل رسمي من العملاء ودون الحصول على التفويضات المحددة المطلوبة من عملائها. كما فشلت Essex أيضًا في (١) إعداد السجلات المكتوبة المطلوبة لتلك المعاملات؛ و(٢) الاحتفاظ بالسجلات المطلوبة وتقديمها إلى اللجنة عند الطلب. **راجع:**
CFTC, "CFTC Orders Dean Katzelis and Shahin Maleki d/b/a Essex Futures to Pay a $500,000 Penalty to Settle Charges of Unauthorized Options Trading, Failure to Supervise, and Other Violations", July 12, 2019. Available online on 7/9/2022 at:
https://www.cftc.gov/PressRoom/PressReleases/7972-19

([٤٨١])– أصدرت لجنة تداول العقود الآجلة للسلع في ١٢ يوليو ٢٠١٩ أمرًا بإيداع وتسوية التهم ضد شركة Korea Exchange, Inc. (KRX)، ودفع غرامة مدنية قدرها ١٥٠.٠٠٠.٠٠ دولار، استنادًا إلى أنه في ١٩ فبراير ٢٠١٨، قدمت KRX عرضًا زائفًا في شهادتها السنوية بأنها كانت في حالة امتثال لأمر CFTC الاستثنائي الذي يطالب KRX بمراعاة بعض معايير الإدارة المالية الدولية الهامة.

المشفرة، نجد تصرف اللجنة نابعًا عن النشاط الإحتيالي المرتبط بالعملات المشفرة، وليس لمكافحة غسل الأموال[٤٨٢]، إذ تندرج هذه المهمة في نطاق مسئوليات FinCEN. وبرغم ما تصدره لجنة تداول السلع الآجلة (CFTC) من إرشادات لمكافحة غسل الأموال للأفراد والمؤسسات الخاضعة لسلطانها، إلا أنها تتبع بحسب الأصل من توجيهات FinCEN[٤٨٣].

رابعًا- وزارة الأمن الداخلي والعدل:

تختص وكالات انفاذ القانون التابعة لوزارتي الأمن الداخلي والعدل بإجراءات الملاحقة الجنائية في الجرائم الفيدرالية، التي قد تنطوي على استخدام العملات الافتراضية، بالنظر لما تتيحه هذه الأخيرة من تسهيل مجموعة متنوعة من الأنشطة الإجرامية، بما في ذلك مخططات الاحتيال وبيع السلع والخدمات غير المشروعة وغسل الأموال.

وفي خصوص جرائم غسل الأموال، حددت وزارة العدل الأهداف الرئيسية لجهات انفاذ القانون في خصوص العملات الإفتراضية المُمثلة في ردع وملاحقة الجناة الذين

في الواقع، وفقًا للأمر، اكتشفت KRX أن سياساتها وممارساتها لا تتوافق مع تلك المعايير وبدأت بالفعل في اتخاذ تدابير علاجية لمعالجة هذه الإخفاقات. **راجع:**

CFTC, "CFTC Issues Order Finding that Korea Exchange, Inc. Made a False and Misleading Certification to the CFTC", July 12, 2019. Available online on 7/9/2022 at: https://www.cftc.gov/PressRoom/PressReleases/7971-19

(٤٨٢)– ومن أمثلة ذلك، الدعوى القضائية المقامة من لجنة تداول السلع الآجلة في ١١ أغسطس ٢٠٢٢ أمام محكمة المنطقة الجنوبية من ولاية أوهايو ضد Rathnakishore Giri (Giri) وشركاته؛ SR Private Equity, LLC، وNBD Eidetic Capital, LLC بسبب قيام جيري بتصميم وإدامة مخطط Ponzi المصمم للاحتيال على المستثمرين المهتمين بالاستثمار في الأصول الرقمية. وتحت ستار أنه كان يدير صندوق استثمار في الأسهم الخاصة مع التركيز على الاستثمار في الأصول الرقمية، استغل جيري الحماس المعاصر لفرص الاستثمار في الأصول الرقمية وأغوى المستثمرين غير المتعمدين بالمساهمة بأكثر من ١٢ مليون دولار نقدًا وعملات بيتكوين في أمواله مع الوعد بعوائد استثنائية دون التعرض لخطر الخسارة المالية. **راجع:**

CFTC, "Statement of Commissioner Kristin N. Johnson Regarding the CFTC Charging Ohio Resident with Operating a $12 million Bitcoin Ponzi Scheme", August 12, 2022. Available online on 6/9/2022 at: https://www.cftc.gov/PressRoom/SpeechesTestimony/johnsonstatement081222

(483)- CFTC, "Anti-Money Laundering". Available online on 7/9/2022 at: https://www.cftc.gov/IndustryOversight/AntiMoneyLaundering/index.htm

يستخدمون أنظمة العملات الافتراضية لغسل الأموال، واتخاذ إجراءات التحقيق والمحاكمة لخدمات العملات الافتراضية التي تنتهك بدورها قوانين تحويل الأموال وغسل الأموال(٤٨٤). وفي الواقع، تؤكد التطبيقات القضائية الكثيرة، إضطلاع وزارة العدل والأمن الداخلي بمهامهما المحددة في ملاحقة جرائم غسل الأموال باستخدام العملات المشفرة المختلفة– من ناحية درجة تعقيدها وقيمة المال المغسول– والمقترفة من قبل تنظيمات إجرامية أو آحاد الناس. كما تؤكد هذه التطبيقات في ذات الوقت أن التنظيم القانوني لجرائم غسل الأموال لا يحتاج إلى إصلاح، لأن معاملات العملات المشفرة تفي بوضوح بشروط العناصر المفترضة لتحقق الجريمة، لا سيما صلاحية العملات المشفرة لأن تكون معاملات مالية أو نقدية وفقًا للتحديد الوارد في المادتين ١٩٥٦، و١٩٥٧ سالفتي البيان.

المطلب الثاني
نهج جمهورية مصر العربية في مكافحة جرائم غسل الأموال باستخدام العملات المشفرة

تمهيد:

خلافًا لنهج الولايات المتحدة الأمريكية من تنظيم عملية التعامل في العملات المشفرة، واعتبار عمليات تبادل العملات المشفرة من أعمال الخدمات المالية، واخضاع المؤسسات والكيانات الأخرى المشاركة في معاملات العملات الافتراضية للوائح مكافحة غسل الأموال، وكذلك إلزامها باتخاذ إجراءات وقائية مناسبة لمكافحة غسل الأموال. تنتمي جمهورية مصر العربية إلى طائفة الدول التي اتخذت موقف عدائي بحظر التعامل في العملات المشفرة، وعدم تنظيمها، رغم ما توحي به المادة ٢٠٦ من القانون رقم ١٩٤ لسنة ٢٠٢٠ المتعلق بإصدار قانون البنك المركزي والجهاز المصرفي(٤٨٥)

(484)- United States Government Accountability Office, "Virtual Currencies: Emerging Regulatory, Law Enforcement, and Consumer Protection Challenges", May 2014, p.19. Available online on 5/9/2022 at: https://www.gao.gov/assets/gao-14-496.pdf

(٤٨٥)– تنص المادة سالفة الذكر على أنه "يحظر إصدار العملات المشفرة أو النقود الإلكترونية أو الاتجار فيها أو الترويج لها أو إنشاء أو تشغيل منصات لتداولها أو تنفيذ الأنشطة المتعلقة بها بدون الحصول على ترخيص من مجلس الإدارة طبقا للقواعد والإجراءات التي يحددها". الجريدة الرسمية– العدد ٣٧ مكرر (و)– في ١٥ سبتمبر سنة ٢٠٢٠.

على اتجاه البنك المركزي المصري إلى وضع تنظيم للعملات المشفرة ومنصات التداول وإصدار التراخيص اللازمة، إلا أن العكس هو الصحيح[٤٨٦]. بالإضافة إلى ما تضمنته

([٤٨٦])- أصدر البنك المركزي المصري في مايو ٢٠٢١ قائمة استرشادية مُحدثة بأشهر المواقع المتعامل عليها في عمليات تداول وتعدين العملات الافتراضية المشفرة، محذرا البنوك في خطاب لاتخاذ الإجراءات لإيقاف عمليات الدفع لشراء العملات الافتراضية والمشفرة. **راجع:** أ. عصام أبو سديرة، «المركزي» يواصل تحذيراته من العملات المشفرة ويُعد قائمة بالمواقع المتخصصة لإيقاف عمليات الدفع، مقال منشور بجريدة المصري اليوم الإلكترونية في ٢٠٢١/٥/٢٦، تم الإطلاع عليه في ٢٠٢٢/٩/٨:

https://www.almasryalyoum.com/news/details/2339416

كما وضع بيانًا صحفيًا على موقعه الإلكتروني مضمونه "في ضوء متابعة البنك المركزي المصري لما تم تداوله مؤخرًا من أخبار تتعلق بالعملات الافتراضية المشفرة مثل عملة البيتكوين وغيرها، يكرر البنك المركزي تحذيره من التعامل في كافة أنواع العملات الافتراضية المشفرة وفي مقدمتها عملة البيتكوين، لما ينطوي عليه التعامل في تلك العملات من مخاطر مرتفعة حيث يغلب عليها عدم الاستقرار والتذبذب الشديد في قيمة أسعارها وذلك نتيجة للمضاربات العالمية (غير المراقبة) التي تتم عليها مما يجعل الاستثمار بها محفوفًا بالمخاطر وينذر باحتمالية الخسارة المفاجئة لكامل قيمتها. وفي ذات السياق يؤكد البنك المركزي المصري على اقتصار التعامل داخل جمهورية مصر العربية على العملات الرسمية المعتمدة لدي البنك المركزي المصري فقط، ويهيب البنك المركزي المصري بالمتعاملين داخل السوق المصري بتوخي الحذر الشديد، وعدم الانخراط في التعامل بتلك العملات مرتفعة المخاطر". راجع على موقع البنك المركزي الإلكتروني، في ٢٠٢٢/٩/٨:

https://www.cbe.org.eg/ar/Pages/HighlightsListing.aspx?p=1

كما حذرت الهيئة العامة للرقابة المالية في ٢٠ يوليو ٢٠٢٢ المتعاملين في الأنشطة المالية غير المصرفية من مخاطر الاشتراك في عمليات الاكتتاب الأولى في العملات-Initial Coin Offering ICO والتي تهدف لجمع أموال من المواطنين، ومن مخاطر الانسياق لدعوات التعامل بالعملات الافتراضية المشفرة في ضوء أنها غير خاضعة لرقابة أي جهة داخل مصر، وتشكل تحايلاً على المنظومة النقدية الرسمية وما يرتبط بها من قوانين وتشريعات. وأهابت بالمستثمرين- والمتعاملين في الأنشطة المالية غير المصرفية- بضرورة توخى الحذر من الدخول بهذا النوع من الأدوات عالية المخاطر باعتباره نوعا من أنواع المقامرة، وأن من يتعامل على تلك العملات معرض لفقدان كامل أمواله عند تقبله لهذه الدرجة العالية من المخاطر، كما أنه من الوارد أن يقع المستثمرون في تلك العملات الافتراضية في شباك القراصنة أو يتعرضوا لخسائر ضخمة في أي وقت بفعل أي تصريح أو تنظيم من قبل أي من السلطات الرقابية في أي من دول العالم. وأكدت الهيئة فى تحذيرها أنها لم ترخص أو تقنن

الفتوى رقم ١٤١٣٩ الصادرة عن دار الافتاء المصرية في ٢٨ ديسمبر ٢٠١٧ بأن تداول هذه العملات والتعامل من خلالها بالبيعِ والشراءِ والإجارةِ وغيرها حرامٌ شرعًا[٤٨٧].

ونستهدف في هذا المطلب تقييم قابلية تطبيق جرائم غسيل الأموال والتدابير الوقائية المتبعة للمكافحة في جمهورية مصر العربية على العملات المشفرة. وهو ما يستتبع بداية تحديد جرائم غسيل الأموال، والنظر في امكانية ارتكاب هذه الجرائم باستخدام العملات المشفرة أم لا. ثم تقييم التدابير الوقائية، وبيان قدرتها على التطبيق على معاملات العملات المشفرة ومقدمي خدماتها من أفراد ومؤسسات. وأخيرًا، سيتم النظر في نهج حظر التعامل بالعملات المشفرة في منع غسل الأموال بها.

وعليه، ووفقًا لما سبق بيانه، سيأتي تقسيم هذا المطلب إلى ثلاثة أفرع. نتناول في أولهم لصلاحية التنظيم القانوني لجرائم غسل الأموال لشمول العملات المشفرة. ونتعرض في ثانيهم لصلاحية التدابير الوقائية لمكافحة غسل الأموال للتطبيق على العملات المشفرة. ونستعرض في ثالثهم لتقييم نهج حظر التعامل بالعملات المشفرة في منع غسل الأموال بها.

تلك العملات الافتراضية أو المنتجات المرتبطة بها، ولا توافق على التعامل فيها أو استخدامها، وكذلك تعتبر أن دعوات تحفيز المستثمرين للدخول على تلك الأنواع من التعاملات، لتحقيق عوائد مجزية يُعد نوعاً من أنواع التضليل الذي يقع تحت طائلة المسائلة القانونية. راجع على موقع الهيئة الإلكتروني، في ٢٠٢٢/٩/٨:

https://fra.gov.eg/

(٤٨٧)- يتحدد منطوق الفتوى الصادرة عن السيد الدكتور شوقي ابراهيم علام مفتي الجمهورية بأنه "ترى أمانة الفتوى بدار الإفتاء المصرية أن تداول هذه العملات والتعامل من خلالها بالبيعِ والشراءِ والإجارةِ وغيرها حرامٌ شرعًا؛ لآثارها السلبية على الاقتصاد، وإخلالها باتزان السوق ومفهوم العمل، وفقدان المتعامل فيها للحماية القانونية والرقابة المالية المطلوبة، ولما فيها من الافتيات على وُلاة الأمور، وسلب بعض اختصاصاتهم في هذا المجال، ولِمَا تشتمل عليه من الضررِ الناشئ عن الغررِ والجهالةِ والغشِّ في مَصْرِفها ومِعْيارها وقِيمتها، وذلك يدخلُ في عموم قول النبي صلى الله عليه وآله وسلم: «مَنْ غَشَّنَا فَلَيْسَ مِنَّا». فضلًا عما تؤدي إليه ممارستُها من مخاطرَ عاليةٍ على الأفراد والدول، والقاعدة الشرعية تقرر أنه "لا ضرر ولا ضرار". راجع موقع دار الإفتاء المصرية في ٢٠٢٢/٣/٥:
https://www.dar-alifta.org/home/index

(ISSN: 2537- 0758)

الفرع الأول
صلاحية التنظيم القانوني لجرائم غسل الأموال لشمول العملات المشفرة

نصت المادة الثانية من قانون مكافحة غسل الأموال رقم ٨٠ لسنة ٢٠٠٢ والمعدلة بالقانون رقم ١٧ لسنة ٢٠٢٠[٤٨٨] على أنه "يُعد مرتكباً لجريمة غسل الأموال كل من علم أن الأموال أو الأصول متحصلة من جريمة أصلية، وقام عمداً بأي مما يلي: ١- تحويل متحصلات أو نقلها، وذلك بقصد إخفاء المال أو تمويه طبيعته أو مصدره أو مكانه أو صاحبه أو صاحب الحق فيه أو تغيير حقيقته أو الحيلولة دون اكتشاف ذلك أو عرقلة التوصل إلى مرتكب الجريمة الأصلية. ٢- اكتساب المتحصلات أو حيازتها أو استخدامها أو إدارتها أو حفظها أو استبدالها أو إيداعها أو ضمانها أو استثمارها أو التلاعب فى قيمتها أو إخفاء أو تمويه الطبيعة الحقيقية لها أو لمصدرها أو مكانها أو كيفية التصرف فيها أو حركتها أو ملكيتها أو الحقوق المتعلقة بها".

ووفقًا لما أورده النص، يمكن تصنيف صور السلوك الإجرامي إلى طائفتين. طائفة تجمع بين طياتها أفعال الاتصال المادي بالعائدات الإجرامية، كالحيازة، الحفظ، والنقل. وطائفة تحيط بالأفعال التي تدفع بالمال إلى دائرة التعامل، كالإيداع، التحويل، الاستثمار، التلاعب في القيمة[٤٨٩].

وفيما يتعلق بارتكاب جرائم غسيل الأموال باستخدام العملات المشفرة، يجب تحديد ما إذا كانت العملات المشفرة تستوفي تعريف "الأموال أو الأصول" الوارد بصلب المادة سالفة البيان، وفي حقيقة الأمر، فقد تعرض المشرع بمقتضى البند (أ) من المادة الأولى لقانون مكافحة غسل الأموال رقم ٨٠ لسنة ٢٠٠٢ المُعّدل بالقانون رقم ١٧ لسنة ٢٠٢٠ لماهية الأموال أو الأصول بنصه على أنها "جميع الأصول المادية والافتراضية والموارد الاقتصادية، ومنها النفط والموارد الطبيعية الأخرى والممتلكات والعملات الوطنية أو الأجنبية والأوراق المالية أو التجارية أيًا كانت قيمتها أو نوعها أو وسيلة الحصول عليها سواء كانت مادية أو معنوية منقولة أو ثابتة والوثائق والأدوات القانونية والمستندات والصكوك والمحررات المثبتة لكل ما تقدم أيًا كان شكلها بما في ذلك الشكل الرقمي أو الإلكتروني وجميع الحقوق المتعلقة بأي منها بما في ذلك الائتمان المصرفي والشيكات السياحية والشيكات المصرفية والاعتمادات المستندية وأي عوائد أو أرباح أو

([٤٨٨])- الجريدة الرسمية- العدد ١٠ مكرر (ب)- في ١١ مارس سنة ٢٠٢٠.

([٤٨٩])- راجع: د. حسام الدين محمد احمد، المرجع السابق، ص١٠٧ وما بعدها.

مصادر دخل أخرى ترتبت أو تولدت من هذه الأموال أو الأصول، أو أي أصول أخري أعُدت لاستخدامها للحصول علي تمويل أو منتجات أو خدمات، كما تشمل الأصول الافتراضية التي لها قيمة رقمية يمكن تداولها أو نقلها أو تحويلها رقميًا ويمكن استخدامها كأداة للدفع أو الاستثمار"(٤٩٠).

ومن الملاحظ في هذا التعريف، أن المشرع قد تبني تعريف مجموعة العمل المالي للأصول الإفتراضية الوارد بتوجيهها الصادر عنها عام ٢٠١٩ بأنها "تمثيل رقمي للقيمة يمكن تداولها أو تحويلها رقميًا ويمكن استخدامها لأغراض الدفع أو الاستثمار"(٤٩١). وعليه ووفقًا لما سنه المشرع المصري، يمكن القول بصلاحية العملات المشفرة لاستيفاء العنصر الأساسي المفترض لقيام جريمة غسل الأموال.

كما يُفترض ثانيًا لتحقق جريمة غسل الأموال باستخدام العملات المشفرة، تحقق علم الجاني بكون هذه العملات متحصلة من جريمة أصلية، أو بأنها عائدات لنشاط إجرامي غير مشروع. واثبات هذا العلم يفترض اثبات اقتراف جريمة أصلية سابقة على الغسل أو معاصرة له على أقصى تقدير(٤٩٢). واتجاه إرادة الجاني إلى اتيان أفعال الحيازة أو

(٤٩٠)- من الجدير بالذكر، مرور تعريف العائدات الإجرامية بتطور تشريعي ملحوظ، إذ تمثل تعريفها في ظل القانون رقم ٢٢ لسنة ٢٠٠٢ في أنها "العملة الوطنية والعملات الأجنبية والأوراق المالية والأوراق التجارية، وكل ذي قيمة من عقار أو منقول مادي أو معنوي، وجميع الحقوق المتعلقة بأي منها، والصكوك والمحررات المثبتة لكل ما تقدم". ثم اتجه المشرع إلى التوسع في شكل المال بمقتضى القانون ٣٦ لسنة ٢٠١٤ بما أورده من أنها "العملة الوطنية والعملات الأجنبية والأوراق المالية والأوراق التجارية، وكل ذي قيمة من عقار أو منقول مادي أو معنوي، وجميع الحقوق المتعلقة بأي منها، والوثائق والصكوك القانونية التي تدل على ملكية تلك الأموال أو المصلحة فيها أياً كان شكلها بما في ذلك الشكل الرقمي أو الإلكتروني". ثم عاد المشرع مجددًا لنهج التوسع في شكل المال، وأدخل مصطلح الأصول الإفتراضية بالقانون رقم ١٧ لسنة ٢٠٢٠.

(٤٩١)- راجع ما سبق ذكره في هذا الصدد، في العنوان الفرعي (ثالثًا) من الفرع الثاني من المطلب الثاني من المبحث الأول من الفصل الثالث من هذا البحث.

(٤٩٢)- وفي هذا الشأن، قضت محكمة النقض المصرية بأنه «كما أن مفاد النصان المار ذكرهما فى واضح عبارتهما وصريح دلالتهما أن المشرع المصرى فى قانون مكافحة غسل الأموال لم يبين طريقة إثبات الجريمة مصدر المال، وكانت تلك الجريمة الأخيرة تعد شرطاً مفترضاً فى جريمة غسل الأموال، وترتبط معها ارتباطاً وثيقاً بل وتدور معها وجوداً وعدماً، فلا مجال للحديث عن جريمة غسل الأموال ما لم توجد أموال متحصله من مصدر غير مشروع ويشكل جريمة، ولذلك يجب إذا لم تكن هناك دعوى

(ISSN: 2537- 0758)

التعامل. إلى جانب تحقق قصده الخاص– المستسقى وجوده من ألفاظ النص– المُمثل في اتجاه إرادته إلى إخفاء المال أو تمويه طبيعته أو مصدره أو مكانه أو صاحبه أو صاحب الحق فيه أو تغيير حقيقته أو الحيلولة دون اكتشاف ذلك أو عرقلة التوصل إلى مرتكب الجريمة الأصلية.

الفرع الثاني
صلاحية التدابير الوقائية لمكافحة غسل الأموال للتطبيق على العملات المشفرة

تتشابه التدابير الوقائية الواردة في قانون مكافحة غسل الأموال المصري مع تلك الواردة في قانون السرية المصرفية وتقنين اللوائح الفيدرالية الأمريكية، ويستند ذلك إلى سببين رئيسيين. يرتكز السبب الأول إلى انضمام كلا من الولايات المتحدة الأمريكية وجمهورية مصر العربية إلى اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية لعام ٢٠٠٠، والتي أوجبت بمقتضى المادة ٧/١/(أ) منها على الدول الأطراف أن تنشئ نظامًا داخليًا شاملًا للرقابة والإشراف، وأن تشدد على متطلبات تحديد هوية الزبون وحفظ السجلات والإبلاغ عن المعاملات المشبوهة[٤٩٣]. ويرتكن السبب الثاني

جنائية مرفوعة بشأن جريمة المصدر أن تتولى المحكمة التى تنظر جريمة غسل الأموال إثبات جريمة المصدر أولاً ثبوتاً يقينياً لأنها شرطاً مفترضاً فى جريمة غسل الأموال أما إذا كانت الدعوى الجنائية قد رفعت بشأن جريمة المصدر فيجب على المحكمة التى تنظر دعوى غسل الأموال أن تتربص حتى يصدر فيها حكماً باتاً لأن القاعدة أن الحكم الذى يفصل فى مسألة أولية تكون له الحجية أمام المحكمة الجنائية حتى ولو مع عدم توافر وحدة الخصوم وفى هذه الحالة الأخيرة فيجب وفقاً لنص المادة ٢٢٢ من قانون الإجراءات الجنائية وقف دعوى غسل الأموال وتتربص المحكمة إلى أن يتم الحكم فى جريمة المصدر بحكم بات لأن القول بمعيار كفاية الدلائل على وقوع جريمة المصدر بمجرد توافر النموذج القانونى هو معيار غير منضبط ويتنافى مع مبدأ الشرعية الجنائية ويؤدى إلى نتائج غير مقبولة ومتناقضة فى أحكام القضاء، ومن ثم يكون الحكم المطعون فيه إذ لم يتربص إلى أن يصدر حكم جنائى بات فى جريمة المصدر والقضاء بوقف الدعوى يكون قد أخطأ فى تطبيق القانون مما يعيب الحكم. ويوجب نقضه والإعادة بغير حاجة إلى بحث باقى أوجه الطعن». الطعن رقم ٥١٩١ لسنة ٨٧ ق– بتاريخ ١٤ / ٤ / ٢٠١٨. وأيضًا: الطعن رقم ٢٥٠٨٠ لسنة ٨٦ ق– بتاريخ ٢٠١٦/١٢/٢٧.

([٤٩٣])– راجع اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية على موقع المنظمة، في ٢٠٢٢/٩/١١:

إلى توصيات مجموعة العمل المالي، لا سيما التوصية رقم ١٠ المتعلقة باتخاذ العناية الواجبة تجاه العملاء والاحتفاظ بالسجلات، والتوصية رقم ٢٠ المتعلقة بالإبلاغ عن العمليات المشبوهة(٤٩٤)، ورغمًا عن أن جمهورية مصر العربية ليست عضوا في مجموعة العمل المالي FATF خلافًا للولايات المتحدة الأمريكية، إلا أنها عضوًا في مجموعة العمل المالي لمنطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا MENAFATF، والتي تعمل على غرار مجموعة العمل المالي، وتعتبر توصيات هذه الأخيرة توصيات دولية مقبولة لديها، وتستهدف تنفيذها.

أولاً- التدابير الوقائية المتعلقة بالسجلات والوثائق والتقارير:

١ – إمساك دفاتر العمليات المجراه:

وفقًا لما أوردته المادة ٩ من قانون مكافحة غسل الأموال رقم ٨٠ لسنة ٢٠٠٢ المعدلة بالقانون رقم ٣٦ لسنة ٢٠١٤، "تلتزم المؤسسات المالية وأصحاب المهن والأعمال غير المالية بإمساك سجلات ومستندات لقيد ما تجريه من العمليات المالية المحلية أو الدولية تتضمن البيانات الكافية للتعرف على هذه العمليات، وعليها أن تحتفظ بهذه السجلات والمستندات وبسجلات بيانات العملاء والمستفيدين الحقيقيين من الأشخاص الطبيعيين، والأشخاص الاعتبارية لمدة لا تقل عن خمس سنوات من تاريخ انتهاء التعامل معها أو من تاريخ قفل الحساب– على حسب الأحوال– ما لم تطلب الوحدة أو سلطات التحقيق الاحتفاظ بها لمدة تزيد على ذلك، وتلتزم المؤسسات المالية وأصحاب المهن والأعمال غير المالية بتحديث هذه البيانات بصفة دورية وأن تضع هذه السجلات والمستندات تحت تصرف السلطات القضائية عند طلبها. ويجوز لتلك المؤسسات المالية وأصحاب المهن والأعمال غير المالية الاحتفاظ للمدة المذكورة بالصور المصغرة (الميكروفيلمية) بدلاً من الأصل، وتكون لتلك الصور حجية الأصل فى الإثبات إذا رُوعى فى إعدادها وحفظها واسترجاعها القواعد التي يصدر بها قرار من الوحدة". وفي ذات النطاق، نصت المادة ٢١ مكررًا من اللائحة التنفيذية للقانون الصادرة بقرار رئيس مجلس الوزراء رقم ٩٥١ لسنة ٢٠٠٣، والمُعدلة بقرار رئيس مجلس

---

https://www.unodc.org/documents/treaties/UNTOC/Publications/TOC%20Convention/TOCebook-a.pdf

(٤٩٤)– توصيات مجموعة العمل المالي، المعايير الدولية لمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب وانتشار التسلح، مارس ٢٠٢٢، ص ١١. راجع على موقع MENEFATF، في ٢٠٢٢/٩/١١:
https://menafatf.org/sites/default/files/Newsletter/FATF%20Standerds-%20March%202022%20Updates%20AR%20%28Clean%29_0.pdf

(ISSN: 2537- 0758)

الوزراء رقم ٤٥٧ لسنة ٢٠٢٠ على أن "يلتزم كل من يتم قيده فى السجل التجاري بإعداد سجلات تتضمن المعلومات المتعلقة بالمستفيدين الحقيقيين وفقًا للتعريف الوارد باللائحة التنفيذية لقانون مكافحة غسل الأموال المشار إليها والاحتفاظ بها وتحديثها كلما طرأ تغيير عليها، على أن يتم إتاحتها للسلطات المختصة من قبل الممثل القانوني وذلك سواء وقت سريان القيد أو لمدة خمس سنوات من الحل أو المحو من السجل".

ويتوافق هذا الالتزام مع التوصية رقم ١١ من توصيات مجموعة العمل المالى، ويعد فى حقيقته من أهم التدابير الوقائية فى مكافحة جرائم غسل الأموال، كما أنه يساهم فى اثبات ارتكاب جرائم غسل الأموال، ويستند ذلك إلى ما أورده المشرع بالنص المذكور من التزام هذه المؤسسات بوضع السجلات والوثائق المذكورة تحت تصرف السلطة القضائية عند طلبها[٤٩٥].

ولضمان تنفيذ هذا الالتزام، فقد ألحق به المشرع المصري عقوبة جنائية جزاءً وفاقًا لمخالفته أوردها المادة ١٥ من قانون مكافحة غسل الأموال المعدلة بالقانون رقم ٣٦ لسنة ٢٠١٤، المتمثلة في عقوبة الحبس والغرامة التي لا تقل عن مائة ألف جنيه ولا تجاوز خمسمائة ألف جنيه أو بإحدى هاتين العقوبتين.

وفى الواقع، ورغمًا عن أن المشرع المصري لم ينظم نشاط الأصول الافتراضية ومزودي خدماتها، إلا أن التدبير يتلائم مع توصيات مجموعة العمل المالى الواردة بتوجيهها الأخير لعام ٢٠١٩ المتعلق باتخاذ نهج قائم على المخاطر للأصول الافتراضية ومقدمى خدمات الأصول الافتراضية، لا سيما التوصيات أرقام ١١، ٢٩، ٣١[٤٩٦]، ويتفق مع تدبير حفظ السجلات الوارد فى النظام الفيدرالى الأمريكى. وعليه، يصلح هذا التدبير بمضمونه للتطبيق على مزودي خدمات الأصول الافتراضية في حال إن نظم المشرع المصري هذه الأنشطة.

٢- تقارير المعاملات المشبوهة:

وفقًا لما أوردته المادة ٨ من قانون مكافحة غسل الأموال رقم ٨٠ لسنة ٢٠٠٢ المُعّدل بالقانون رقم ١٧ لسنة ٢٠٢٠، تلتزم المؤسسات المالية وأصحاب المهن والأعمال غير المالية بإخطار الوحدة فورًا عن أي من العمليات التي تشتبه في أنها

([٤٩٥])- قارب: أ. فيصل سعيد أحمد الميل، السياسة الجنائية في مواجهة ظاهرة غسل الأموال- في القوانين الجنائية الوطنية والقانون الجنائي الدولى، رسالة دكتوراه، جامعة عين شمس، ٢٠٠٧، ص٢٢٦.

([٤٩٦])- راجع ما سبق ذكره في هذا الصدد، في العنوان الفرعي (ثالثًا) من الفرع الثاني من المطلب الثاني من المبحث الأول من الفصل الثالث من هذا البحث.

تشكل متحصلات أو تتضمن غسل الأموال أو تمويل الإرهاب، أو محاولات القيام بهذه العمليات أياً كانت قيمتها".

هذا وقد أصدر البنك المركزي المصري ضوابط رقابية للبنوك وللشركات العاملة في مجال تحويل الأموال وشركات الصرافة بشأن مكافحة غسل الأموال تضمنت مؤشرات أرشادية للتعرف على العمليات التي يشتبه في أنها تتضمن غسل أموال[٤٩٧].

ويتوافق هذا الالتزام مع التوصية رقم ٢٠ من توصيات مجموعة العمل المالي، كما يتوائم مع ما تقضي به المادة 20-103.18§ من قانون السرية المصرفية الأمريكي. ولضمان تنفيذ هذا الالتزام، فقد ألحق به المشرع المصري عقوبة جنائية جزاءً وفاقًا لمخالفته أوردها المادة ١٥ من قانون مكافحة غسل الأموال المعدلة بالقانون رقم ٣٦ لسنة ٢٠١٤، المُمثلة في عقوبة الحبس والغرامة التي لا تقل عن مائة ألف جنيه ولا تجاوز خمسمائة ألف جنيه أو بإحدى هاتين العقوبتين.

وفي الواقع، ورغمًا عن أن المشرع المصري لم ينظم نشاط الأصول الافتراضية ومزودي خدماتها، إلا أن التدبير يتلائم مع توصيات مجموعة العمل المالي الواردة بتوجيهها الأخير لعام ٢٠١٩ المتعلق باتخاذ نهج قائم على المخاطر للأصول الافتراضية ومقدمي خدمات الأصول الافتراضية، لا سيما التوصيات أرقام ٢٠، ٢٩،

([٤٩٧])- أصدر البنك المركزي المصري العديد من الارشادات الرقابية في خصوص تقارير المعاملات المشبوهة، منها: البنك المركزي المصري، ضوابط رقابية للبنوك بشأن مكافحة غسل الأموال، ٢٠٠٣، ص ١٠؛ البنك المركزي المصري، الضوابط الرقابية للجهات التى تباشر نشاط تحويل الأموال بشأن مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب، ٢٠٠٣، ص٩؛ البنك المركزي المصري، الضوابط الرقابية لشركات الصرفة بشأن مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب، ٢٠٠٣، ص٩.

كما أصدرت وزارة الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات بدورها ضوابط رقابية لصندوق توفير البريد والمنتجات والخدمات المالية الأخرى التي تقدمها الهيئة القومية للبريد بشأن مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب في عام ٢٠٠٣. وبالمثل، أصدر مجلس إدارة الهيئة العامة للرقابة المالية بدوره القرار رقم ٦٢ لسنة ٢٠٢٠ بتاريخ ٢٠٢٠/٤/٨ بشأن ضوابط مكافحة غسل الأموال للشركات العاملة في نشاط التمويل الاستهلاكي. والقرار رقم ١٢٠ لسنة ٢٠١٩ بتاريخ ٢٠١٩/٨/٢٨ بشأن الضوابط الرقابية في مجال غسل الأموال للجهات العاملة في مجال الأنشطة المالية غير المصرفية. لمزيد من التفاصيل حول هذه القرارات والضوابط، راجع موقع وحدة مكافحة غسل الأموال الإلكتروني، في ٢٠٢٢/٩/١١: https://mlcu.org.eg/ar/

(ISSN: 2537- 0758)

٣٤[٤٩٨]، رغم ما انتهينا إليه من أنه من المرجح عند تطبيق هذا الالتزام على معاملات العملات المشفرة أن يُنظر إليها على أنها مشبوهة لأنها تحدث عن بُعد، بالإضافة إلى صعوبة التحقق من هوية الفرد عبر شبكة الإنترنت، وهو الأمر الذي مؤداه صيرورة الالتزام بتقديم تقارير المعاملات المشبوهة أمرًا اعتياديًا في معاملات العملات المشفرة، ويضيف عبئًا إضافيًا إلى وحدة مكافحة غسل الاموال وتمويل الارهاب المصرية. وعليه، يصلح هذا التدبير بمضمونه للتطبيق على الأصول الافتراضية بما تشملة من عملات مشفرة ومزودي الخدمات في حال إن نظم المشرع المصري هذه الأنشطة.

ثانياً- التدابير الوقائية المتعلقة باتخاذ إجراءات العناية الواجبة تجاه العملاء:

وفقًا لما أوردته المادة ٨ من قانون مكافحة غسل الأموال رقم ٨٠ لسنة ٢٠٠٢ المعدل بالقانون رقم ١٧ لسنة ٢٠٢٠، تلتزم المؤسسات المالية وأصحاب المهن والأعمال غير المالية بوضع النظم الكفيلة بتطبيق إجراءات العناية الواجبة بالعملاء وغيرها من القواعد والإجراءات ذات الصلة بمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب التي تصدرها الوحدة. وذلك كله على النحو الذي تحدده اللائحة التنفيذية. كما نص البند ١٣ من المادة ٣ من اللائحة التنفيذية للقانون المشار إليه سلفًا الصادرة بقرار رئيس مجلس الوزراء رقم ٩٥١ لسنة ٢٠٠٣، والمعدلة بقرار رئيس مجلس الوزراء رقم ٤٥٧ لسنة ٢٠٢٠[٤٩٩]، على أن "تتولى الوحدة وضع إجراءات العناية الواجبة بالعملاء وغيرها من القواعد والضوابط والإجراءات ذات الصلة بمكافحة غسل الأموال وتمويل الأرهاب، والتحقق بالتنسيق مع السلطات الرقابية من التزام المؤسسات المالية وأصحاب المهن والأعمال غير المالية بها"[٥٠٠]. كما أبانت ذات اللائحـــــة عن مضمون هذا الالتزام وحالاته والتزامات المؤسسات المالية والمهن والأعمال غير المالية حياله[٥٠١].

([٤٩٨])- راجع ما سبق ذكره في هذا الصدد، في العنوان الفرعي (ثالثًا) من الفرع الثاني من المطلب الثاني من المبحث الأول من الفصل الثالث من هذا البحث.

([٤٩٩])- الجريدة الرسمية- العدد ٨ (مكرر)- في ٢٣ فبراير لسنة ٢٠٢٠.

([٥٠٠])- وتطبيقًا لذلك، اعتمد مجلس أمناء وحدة مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب في جلسته المنعقدة بتاريخ ١ مارس ٢٠٢٠ النسخة المعدلة من إجراءات العناية الواجبة بالعملاء الخاصة بشركات الصرافة والجهات المرخص لها بالتعامل في النقد الأجنبي، البنوك الوطنية وفروعها في الخارج وفروع البنوك الأجنبية العاملة في مصر، الجهات التي تباشر نشاط تحويل الأموال، الهيئة القومية للبريد فيما تقدمه من خدمات مالية، المؤسسات المالية الخاضعة لرقابة الهيئة العامة للرقابة المالية، أصحاب المهن

والأعمال غير المالية، خدمات البطاقات المدفوعة مقدمًا، خدمات الدفع باستخدام الهاتف المحمول، ومنتجات وخدمات الشمول المالي. راجع الموقع الإلكتروني لوحدة مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب، في ٢٠٢٢/٩/١١:

https://mlcu.org.eg/ar/

(٥٠١)- في خصوص **مضمون هذا الالتزام**، نصت المادة ٢٢ مكررًا (ب) من اللائحة على أن "يتعين أن تشمل إجراءات التعرف علي هوية المستفيد الحقيقي ما يلي:١- التعرف علي هوية المستفيد الحقيقي قبل بدء علاقة العمل مع العميل، أو إجراء عملية لعميل عارض، واتخاذ إجراءات معقولة للتحقق من هويته باستخدام معلومات أو بيانات من مصادر موثوق بها ومستقلة. ٢- أن تشمل إجراءات التعرف بالنسبة للمستفيد الحقيقي من الأشخاص الاعتبارية والتحقق من هويته التعرف والتحقق من هوية كل من: (أ)- الأشخاص الطبيعين الذين لهم حصة ملكية مسيطرة علي الشخص الاعتباري (إن وجد). (ب)- الأشخاص الطبيعين الذين ليس لهم حصة ملكية مسيطرة علي الشخص الاعتباري ويمارسون سيطرة عليه من خلال أية وسائل أخري (إن وجد). (ج)- الأشخاص الذين يشغلون وظائف الإدارة العليا في الشخص الاعتباري، وذلك في حالة عدم التوصل إلي أشخاص ينطبق عليهم ما ورد بالبندين (أ)، (ب) من هذه المادة. ٣- أن تشمل إجراءات التعرف علي هوية المستفيد الحقيقي والتحقق منها بالنسبة للصناديق الاستئمانية كل من منشئ الصندوق الاستئماني (Settlor)، والوصي (Trustee)، والرقيب (Protector)، والمستفيدين (Beneficiaries)، وأي شخص طبيعي آخر له سيطرة فعالة علي الصندوق الاستئماني، وكذا الأشخاص الذين يحتلون مواقع مساوية أو شبيهة بالنسبة للنوعيات الأخري من الترتيبات القانونية.

كما نصت المادة (٢٢) مكررًا من ذات اللائحة على **حالات اتخاذ إجراءات العناية الواجبة** بما نصت عليه من إنه "يكون التعرف علي هوية العميل والتحقق منها، سواء كان شخصًا طبيعيًا أو اعتباريًا أو ترتيبًا قانونيًا، في الأحوال الآتية: ١- إنشاء علاقة عمل مع العميل. ٢- تنفيذ عملية عارضة لصالح عميل بقيمة تجاوز مبلغ ٢٠٠ ألف جنيه مصري أو ما يعادله بالنقد الأجنبي ويجوز تعديل هذا الحد وفقًا لما تتضمنه إجراءات العناية الواجبة التي تصدر عن الوحدة علي أن يراعي في حساب هذه القيمة الحالات التي تتم فيها معاملات متعددة تبدو مرتبطة ببعضها البعض، ويتعين علي المؤسسات المالية وأصحاب المهن والأعمال غير المالية أن تحصل علي أية معلومات أو مستندات تري ضرورة استيفائها أو تحددها إجراءات العناية الواجبة، حتي في حالة عدم تجاوز العملية المبلغ المشار إليه. ٣- إجراء عملية تحويل عارضة أيًا كانت قيمتها. ٤- وجود اشتباه في ارتكاب جريمة غسل أموال أو الجرائم الأصلية المرتبطة بها أو تمويل إرهاب، حتي في حالة قيام العميل بعملية عارضة أقل من الحد المبين في البند (٢) من هذ المادة، مع مراعاة أنه في الأحوال التي يتوافر لدي المؤسسات المالية أو أصحاب

(ISSN: 2537- 0758)

ولضمان تنفيذ هذا الالتزام، فقد ألحق به المشرع المصري عقوبة جنائية جزاءً وفاقًا لمخالفته أوردها المادة ١٥ من قانون مكافحة غسل الأموال المعدلة بالقانون رقم ٣٦ لسنة ٢٠١٤، الممثلة في عقوبة الحبس والغرامة التي لا تقل عن مائة ألف جنيه ولا تجاوز خمسمائة ألف جنيه أو بإحدى هاتين العقوبتين.

وفي الواقع، ورغمًا عن أن المشرع المصري لم ينظم نشاط الأصول الافتراضية ومزودي خدماتها، إلا أن التدبير يتلائم مع توصيات مجموعة العمل المالي الواردة بتوجيهها الأخير لعام ٢٠١٩ المتعلق باتخاذ نهج قائم على المخاطر للأصول الافتراضية ومقدمي خدمات الأصول الافتراضية، لا سيما التوصيات أرقام ١٠، ١١، ١٨، ١٩[٥٠٢]. ويتفق كذلك مع إجراءات العناية الواجبة تجاه العملاء في النظام الأمريكي أو ما يعرف ببروتوكولات "أعرف عميلك KYC" وحفظ السجلات، رغم ما انتهينا إليه من صعوبة التنفيذ استنادًا إلى طبيعة العملات المشفرة. وعليه، يصلح هذا

المهن والأعمال غير المالية مؤشرات معقولة تحملها علي الاعتقاد بأن تطبيق إجراءات التعرف علي هوية العميل من شأنه أن يفصح له عن هذا الاشتباه، يتعين عليها عدم تطبيق تلك الإجراءات وإرسال إخطار اشتباه إلي الوحدة. ٥- وجود شك في دقة البيانات التي تم الحصول عليها سابقًا لدي التعرف علي هوية العميل، أو تقدير عدم كفاية هذه البيانات والحاجة إلي استيفائها.

كما أوردت المادة ٢٢ مكررًا (ج) من ذات اللائحة **بعض الواجبات التي يتعين اتخاذها** من قبل المؤسسات المالية وغيرها في سبيل تنفيذ هذا الالتزام بما نصت عليه من إنه "يتعين علي المؤسسات المالية وأصحاب المهن والأعمال غير المالية الالتزام بما يلي:١- في حال عدم قدرة المؤسسة المالية أو الجهة من أصحاب المهن والأعمال غير المالية علي التعرف علي هوية العميل والتحقق منها يتعين عدم فتح حساب أو البدء أو الاستمرار في أي علاقة عمل مع العميل أو تنفيذ أي عمليات لحسابه، والنظر في إرسال إخطار اشتباه بشأنه إلي الوحدة وفقًا لأسباب عدم استيفاء تلك الإجراءات... ٤- يتعين علي المؤسسات المالية وأصحاب المهن والأعمال غير المالية تحديث البيانات والمعلومات والمستندات التي تم الحصول عليها عند التعرف علي الهوية والتحقق منها بصفة دورية ومستمرة وعلي نحو ملائم، خاصةً فيما يتعلق بفئات العملاء والعمليات مرتفعة المخاطر. ٥- يتعين علي المؤسسات المالية وأصحاب المهن والأعمال غير المالية إخضاع العملاء الحاليين لإجراءات التعرف علي الهوية والتحقق منها علي النحو الوارد بالمواد من (٢٢) إلي (٢٢ مكررًا ج) من هذه اللائحة، وذلك علي أساس درجة مخاطر كل عميل والأهمية النسبية له.

([٥٠٢])- راجع ما سبق ذكره في هذا الصدد، في العنوان الفرعي (ثالثًا) من الفرع الثاني من المطلب الثاني من المبحث الأول من الفصل الثالث من هذا البحث.

التدبير بمضمونه للتطبيق على الأصول الافتراضية بما تشملة من عملات مشفرة ومزودي الخدمات في حال إن نظم المشرع المصري هذه الأنشطة.

الفرع الثالث

تقييم نهج حظر التعامل بالعملات المشفرة في منع غسل الأموال

سبقت الإشارة إلى الحظر المفروض من قبل البنك المركزي المصري على التعامل بالعملات المشفرة الممثل في عدم تنظيمه– حتى تاريخ كتابة هذا البحث– لأنشطة العملات المشفرة وتحذيراته المستمرة للأفراد بعدم التعامل في العملات المشفرة لا سيما عملة البيتكوين، وكتابه الأخير الموجه للبنوك باتخاذ الإجراءات لإيقاف عمليات الدفع لشراء العملات الافتراضية والمشفرة، بالإضافة إلى أوجه التجريم الواردة بالمادة ٢٠٦ من القانون رقم ١٩٤ لسنة ٢٠٢٠ المتعلقة بإصدار عملات مشفرة أو نقود الكترونية، أو الاتجار بها أو الترويج لها، أو إنشاء أو تشغيل منصات تداول، أو تنفيذ أنشطة متعلقة بها دون الحصول على ترخيص من مجلس الإدارة طبقاً للقواعد والإجراءات التي يحددها. لا سيما من غلظة العقوبة الواردة بالمادة ٢٢٥ من ذات القانون الممثلة في عقوبتي الحبس والغرامة التي لا تقل عن مليون جنيه ولا تجاوز عشرة ملايين جنيه، أو بإحدى هاتين العقوبتين. والتي تشدد في حالة العود إلى الحبس والغرامة معا. مع جواز نشر ملخص الحكم الصادر بالإدانة في صحيفة أو أكثر أو بنشره بأي طريق آخر على نفقة المحكوم عليه بأمر المحكمة[٥٠٣]. ويثير هذا الحظر تساؤلًا حول فعاليته في منع استخدام العملات المشفرة في جرائم غسل الأموال.

([٥٠٣])– وفقًا لمصادر صحفية، فقد باشرت أجهزة الأمن المصرية جهودها لمكافحة جرائم إصدار وترويج العملات الافتراضية. فوفقًا لجريدة اليوم السابع، نجحت الداخلية في ضبط أحد الأشخاص بالإسكندرية، المتهم بالوساطة والترويج للعملات الافتراضية على مواقع الإنترنت، مقابل عمولة.

بعد أن أكدت تحريات الإدارة العامة لمكافحة جرائم الأموال العامة بقطاع مكافحة جرائم الأموال العامة والجريمة المُنظمة قيام المتهم– المقيم بدائرة قسم شرطة أول الرمل بالإسكندرية– بممارسة نشاطًا إجراميًا واسع النطاق فى مجال التعامل والترويج للعملات الإفتراضية المختلفة على شبكة "الإنترنت" وقيامه بالوساطة لبيع العملات الإفتراضية بين مرتادى شبكة الإنترنت؛ حيث يقوم بترويجها للعملاء مقابل قيامهم بإرسال قيمتها بحسابه بأحد البنوك وذلك نظير عمولة من قيمة المبلغ المحول وذلك بالمخالفة لأحكام القانون. وعقب اتخاذ الإجراءات القانونية والتنسيق بين قطاع الأمن العام ومديرية أمن الإسكندرية تم استهداف المتهم المذكور وضبطه، وبمواجهته أقر بنشاطه الإجرامى على النحو المشار

إليه، وتبين أن حجم تعاملاته خلال عامين بلغت (١,٨٠٠,٠٠٠) مليون وثمانمائة ألف جنيه مصري، وتم إتخاذ الإجراءات القانونية.

كما تمكنت الأجهزة الأمنية من ضبط ٣ أشخاص– مقيمين بالدقهلية– لقيامهم بارتكاب تسع وقائع نصب واحتيال على المواطنين من خلال الترويج والإعلان عن حسابات مرتبطة بأحد الألعاب الإلكترونية مزودة برصيد من العملات الافتراضية بتلك اللعبة، والتى تُمكّن مستخدموها من إجراء تحديثات عليها نظير مبالغ مالية، مما يدفع الراغبون فى الحصول عليها على التواصل معهم وتحويل مبالغ مالية لهم عبر خدمات المحفظة الإلكترونية، وذلك حال تواجدهم بدائرة مركز شرطة شربين بالدقهلية. وعثر بحوزتهم على ثلاثة هواتف محمولة؛ بفحصها تبين احتوائها على آثار ودلائل على إرتكابهم الوقائع، وبمواجهتهم أقر اثنان منهما بارتكابهما الوقائع على النحو المشار إليه بقصد التحصل على مبالغ مالية من الضحايا يتم تحويلها على محفظة إلكترونية تم إنشائها من خلال الشريحة الخاصة بالمتهم الأخير مقابل حصوله على نسبة مالية دون علمه بنشاطهما الإجرامى.

كما تمكنت الأجهزة الأمنية من ضبط متهم مالك شركة بالقاهرة استولي على نصف مليون جنيه من عدد من المواطنين بزعم توظيفهم في الأجهزة الالكترونية، والبرمجيات ومجال السوفت وير وتعدين البيتكوين. بعد أن كشفت التحريات الأمنية عن قيام المتهم بممارسة نشاطًا إجراميًا يتمثل فى بيع وشراء العملات الإفتراضية (بيتكوين) والتسويق الإلكترونى لإحدى الشركات الكائنة بإحدى الدول الأجنبية، وذلك عبر شبكة المعلومات الدولية "الإنترنت" حيث يعمل المذكور فى بيع العملة الإفتراضية كوسيط بين الشركة المشار إليها وراغبى شراء تلك العملات وذلك عن طريق محافظ إلكترونية أنشأها المتهم لهذا الغرض حيث يقوم بالبيع لراغبى الشراء عبر الإنترنت وتحويل أجزاء من العملة الواحدة حسب القيمة المتفق عليها مقابل البيع إلى مبالغ نقدية بالعملة الأجنبية، وتحويلها على محفظته الإلكترونية أو على حساباته البنكية، فضلاً عن قيامه بإنشاء وإدارة صفحة إلكترونية على مواقع التواصل الإجتماعى "فيس بوك" للترويج وتحفيز المواطنين على التعامل فى العملات الإفتراضية خاصةً (بيتكوين) بغرض إستثمار أموالهم فى هذا المجال بهدف تحقيق أرباح مادية وذلك بالمخالفة للقانون. أنظر: أ. أمنية الموجى، العملات الافتراضية وسيلة نصب أون لاين.. والعقوبة تصل للحبس ٣ سنوات، جريدة اليوم السابع الإلكترونية، ٤ ديسمبر ٢٠٢١. تم الإطلاع في ٢٠٢٢/٩/٢١:

https://www.youm7.com/

ووفقًا لجريدة المال الإلكترونية، ألقت الأجهزة الأمنية القبض على شخص من محافظة المنوفية، بتهمة الترويج لتداول العملات الرقمية الافتراضية "بيتكوين" عبر مواقع التواصل الاجتماعي. وأثبتت التحريات أن المتهم يدير إحدى الصفحات على موقع التواصل الاجتماعي "فيس بوك"، ومن خلالها يروج إلى الاشتراك فى عملية إلكترونية عبر شبكة المعلومات الدولية "الإنترنت"، يتم خلالها تداول العملات

في حقيقة الأمر، فإن توجْه جمهورية مصر العربية ممثلًا في بنكها المركزي يتشابه مع العديد من الدول، كالصين، روسيا، بوليفا، الأكوادور، المغرب، الجزائر، الأردن، كولومبيا، أندونيسيا، الهند، العراق، المكسيك... إلخ[٥٠٤]، التي اتجهت بدورها إلى حظر تداول العملات المشفرة في مقابل دول أخرى اتجهت إلى تنظيم العملات المشفرة، كالولايات المتحدة الأمريكية، استراليا، فرنسا، اليابان، جنوب افريقيا، الإمارات المتحدة العربية.

قد يبدو هذا الحظر له فعالية جزئية في منع استخدام العملات المشفرة في عمليات غسل الأموال. وتنبع هذه القدرة الجزئية في منع عمليات التداول داخل الدولة من خلال وقف المؤسسات المالية عن قبول العملات المشفرة في أغراض الدفع، وهو ما يمنع بالتالي من القدرة على تصريف العائدات الإجرامية في شكل مشفر داخل الدولة سواء من قبل غاسلي الأموال داخل الدولة وخارجها. إلا أن ذلك لا يمنع توجه عمليات الغسل إلى خارج الدولة عن طريق شراء العملات المشفرة أو تداولها بالمنصات الافتراضية الخارجية، أو استخدامها كوسيلة للدفع أو الاستثمار خارج الدولة، أو لجوء الأفراد داخل الدولة إلى تنفيذ عمليات التعدين، والتي تسمح لهم بالحصول على عائد من عملات البيتكوين. كما أن إجراء المعاملات الخارجية بهذه العملات يحظى بقبول جارف من قبل غاسلي الأموال، لا سيما لعدم الحاجة إلى تحديد الهوية الشخصية، أو الحاجة إلى تعيين وسيط مالي بين المرسل والمستلم. كما نرى أن الحظر أيضًا يتعارض مع طبيعتها العابرة للحدود حيث أن تداول هذه العملات يتم عبر شبكة الإنترنت بسرعة وبشكل لا رجعة فيه، لا سيما مع انتشار البنى التحتية للعملات المشفرة في جميع انحاء العالم، مما يجعل من الصعب اعتراضها أو عكسها، خصوصًا في ضوء استخدام شبكة

الرقمية "بيتكوين"، وذلك بقصد إشراك أكبر عدد من المواطنين في تلك العملية لحصوله على مقابل مادي نظير ذلك. وعثر بحوزته على هاتف محمول، بفحصه تبين وجود حساب خاص به على إحدى المواقع الإلكترونية يحوى المحفظة التي تمكنه من تداول تلك العملات الرقمية. وتبين احتوائها على بعض العملات الرقمية، وبمواجهته أقر بارتكابه الواقعة لتحقيق مكاسب مالية. أنظر: أماني عوض، القبض على أحد مروجي عملة «بيتكوين» عبر «فيس بوك»، جريدة المال الإلكترونية، ٢٤ فبراير ٢٠٢١. تم الإطلاع في ٢٠٢٢/٣/٥: https://almalnews.com/

([504])-Top 5 countries that have banned cryptocurrencies, August 10, 2022. Available online on 9/9/2022 at: https://www.londonforfree.net/top-5-countries-that-have-banned-cryptocurrencies/

(ISSN: 2537- 0758)

الانترنت المظلم. يؤيد ذلك الإحصاءات الحديثة التي تثبت بالفعل تبوء جمهورية مصر العربية المركز الأول بالنسبة لترتيب الدول العربية من حيث عدد مستخدمي العملات المشفرة، والذين تم تقديرهم بأكثر من ١.٨ مليون شخص في بداية عام ٢٠٢٢، والذين لم يمنعهم الحظر المفروض أو التجريم الوارد بقانون البنك المركزي من إجراء التداول بالعملات المشفرة(٥٠٥). كما أن الحظر المفروض من قبل الصين لم يمنع تجار العملات المشفرة بها من إجراء التعاملات في أسواق أخرى افتراضية داخل الصين وخارجها، إذ أنه من السهل نسبيًا الالتفاف على هذا الحظر باستخدام الشبكات الافتراضية الخاصة (الشبكات الافتراضية الخاصة التي تخفي مواقع المستخدمين) وأنواع أخرى من تقنيات الانتحال، وبالفعل لا يزال هناك سوق مزدهر للعملات المشفرة في الصين، حيث يتم التداول عبر شبكات نظير إلى نظير ومن خلال وسطاء خارج البورصة(٥٠٦).

قد يبدو موقف البنك المركزي المصري مبررًا جزئيًا في ضوء ما انتهى إليه أحد الباحثين Brian D. Feinstein، في خصوص تقدير موقف الولايات المتحدة الأمريكية التي تنظم عمليات تداول العملات المشفرة في مقابل الصين التي تحظر تداولها، من أن هذا الحظر مقرر لمحاولة الصين إنشاء عملتها المشفرة الخاصة بالبنك المركزي الخاضعة للمراقبة بسبب رؤيتها– هي وكثير من الدول– في العملات المشفرة تهديدًا استراتيجيًا، وأن تحرك تركيا لحظر العملات المشفرة جاء أثر فرار تجار العملات من التعامل الليرة إلى البيتكوين والعملات المشفرة الأخرى. بينما قررت الولايات المتحدة أن تمضي قدمًا نحو إنشاء أنظمة ذكية تبني الثقة، من خلال التركيز على الأمن السيبراني ومكافحة الاحتيال وتدابير حماية المستثمرين الأخرى كما هو الحال بالنسبة للعملات النقدية التقليدية(٥٠٧).

(٥٠٥)– راجع ما سبق ذكره في هذا الصدد، في أهمية البحث التطبيقية الواردة في مقدمة هذا البحث.

(506)- Chloe Orji, "Bitcoin ban: These are the countries where crypto is restricted or illegal", 25/08/2022. Available online on 9/9/2022 at: https://www.euronews.com/next/2022/08/25/bitcoin-ban-these-are-the-countries-where-crypto-is-restricted-or-illegal2

(507)-Kevin Werbach, "Why Regulation Won't Harm Cryptocurrencies", April 27, 2021.Available online on 9/9/2022 at: https://knowledge.wharton.upenn.edu/article/why-regulation-wont-harm-cryptocurrencies/

بالإضافة إلى ذلك، ينبع أوجه نواحي التبرير الأخرى، من المخاطر الحقيقية للعملات المشفرة بخلاف عمليات غسل الأموال. والتي ترتبط بمستخدمي تلك العملات أو السلامة المالية أو الجهات التنظيمية. فمن **ناحية أولى،** تكمن المخاطر في خصوص مستخدميها، في انخفاض خبراتهم تجاه التعامل بالعملات المشفرة لا سيما ما يتعلق بتحديد قيمتها نتيجة تقلبات أسعار الصرف وتذبذبات الأسعار فائقة السرعة، كما لا يمكن ضمان الحسابات الافتراضية من ناحية قدرتها على الوفاء بقيمة العملات المشفرة المودعة لديها، أو الخسارة المالية نتيجة لأعمال القرصنة أو الاحتيال أو السرقة. ومن **ناحية أخرى،** تتجلى أهم مخاطرها في مجال الاستثمار في عدم توافر بيانات حول أسعار الصرف تجاه العملات الافتراضية المشفرة من جهات موثوقة، احتمالية تعرض المستثمر إلى الاحتيال من خلال المخططات البونزية، والمضاربات في الأسعار. ومن **ناحية ثالثة،** يمكن أن تؤثر العملات المشفرة على استقرار الأسعار إذا كانت تؤثر على التزامات البنوك المركزية والسلطات النقدية تجاه التدخل والتحكم في النقد المصدر. ومن **ناحية رابعة،** تمتلك العملات المشفرة القدرة على التأثير على السياسة النقدية، إذ وفقًا للبنك المركزي الأوروبي يمكن أن يكون لقبول العملات المشفرة على نطاق واسع تأثير بديل على أموال البنك المركزي، مما يقلل الحاجة الى النقد اللازم لإجراء المعاملات الناتجة عن الدخل الاسمي مما يقلل من ميزانيات البنك المركزي وقدرتها في التأثير على أسعار الفائدة قصيرة الأجل. ومن **ناحية خامسة،** تظهر مخاطر أخرى على الاقتصاد الكلي تكمن في أن زيادة الأهمية الاقتصادية للعملات الافتراضية بحيث تصبح الآلية الرئيسية لتسوية المدفوعات، وخاصة التبادلات الدولية، الأمر الذي يُمكن أن يترتب عليه فقد القيمة النقدية للعملات الوطنية، وصعوبة الحفاظ على المعروض النقدي في ظل احتكار المنقبين للعملات والإخلال بوظيفة النقود للقيام بوظائفها الرئيسية، وزيادة الفجوة بين الاقتصاد الواقعي والمالي نتيجة ارتفاع التداولات المالية للعملات الافتراضية[٥٠٨]. بالإضافة أيضًا إلى استخدامها في العديد من

([٥٠٨])- راجع بالتفصيل: أمانة مجلس محافظي المصارف المركزية ومؤسسات النقد العربية، مخاطر وتداعيات العملات المشفرة على القطاع المالي، صندوق النقد العربي، رقم ١١٧، ٢٠١٩، ص ٢٥ وما يليها؛ د. كمال نجاجرة، الطبيعة القانونية للعملات الإفتراضية الرقمية– دراسة قانونية تحليلية مقارنة، المجلة الدولية للإجتهاد القضائي، العدد٣، سبتمبر ٢٠٢١، المركز الديمقراطي العربي للدراسات الاستراتيجية والسياسية والاقتصادية، برلين، المانيا، ص١١ إلى ٤٠، ص ٢٢؛ البنك المركزي الأردني،

الجرائم؛ كغسل الأموال وتمويل الإرهاب، الفدية، السرقة، الإتجار في المواد غير المشروعة[٥٠٩].

على صعيد مقابل، تثير الملاحقات القضائية الأمريكية الناجحة لجرائم غسل الأموال باستخدام العملات المشفرة تساؤلاً حول فعالية التنظيم الأمريكي للأصول الافتراضية منذ عام ٢٠١٣ في منع جرائم غسل الأموال باستخدام العملات المشفرة، في مقابل عدم وجود تطبيقات قضائية مصرية، لا يمكن عزوها إلى فعالية الحظر على تداولات العملات المشفرة، بل لحداثة العملات المشفرة، وابتعاد المعاملات عن القطاع المصرفي والمؤسسات المالية الخاضعة للإشراف، ولافتقاد القدرة على تحليل بيانات البلوك شاين Blockchain لا سيما مع وجود المنصات الافتراضية خارج الدولة. يدعم طرح هذا التساؤل التوصيات الأخيرة الصادرة من مجموعة العمل المالي في عام ٢٠١٩ للدول بضرورة تنظيم الأصول الإفتراضية ومزودي خدماتها بناء على نهج قائم على المخاطر لمكافحة مثلى لغسل الأموال. في حقيقة الأمر، نرى أن التنظيم سيُحسن نظام مكافحة غسل الأموال بحيث يعمل بشكل أكثر اتساقًا وأمانًا مع نتائج يمكن التنبؤ بها في الغالب، هذا يعني أنه في بيئة أكثر قابلية للتحكم، يمكن اعتبار العملات المشفرة خطرًا عاديًا وأقل تقلبًا يمكن إدارته وفرض سياج من الحماية تمنع استخدامه في عمليات غسل الأموال. وفي الواقع، فإذا كان للحظر مبرراته من المخاطر، فإن للتنظيم مزاياه من المغانم.

فمن **ناحية أولى**، يخلق التنظيم تصنيفًا ثنائيًا للأصول الإفتراضية، من خلال ربط الهويات الحقيقية لأصحاب العملات المشفرة بالأصول الافتراضية التي تمر عبر

دائرة الإشراف والرقابة على نظام المدفوعات الوطن، العملات المشفرة، أبريل ٢٠٢٠، ص ٣٥ وما يليها. متاح على موقع البنك الإلكتروني، في ٢٠٢٢/٩/٩:
https://www.cbj.gov.jo/DetailsPage/CBJAR/NewsDetails.aspx?ID=274

(٥٠٩)- أ. هاديدي عيسى، الحاجة لمظلة تشريعية لمارد الدفع الرقمي- الحاضر والمستقبل، مجلة جامعة الشارقة للعلوم القانونية، المجلد ١٧، العدد٢، ديسمبر ٢٠٢٠، ص ٦٧٧ إلى ٧٢١، ص٦٩٨ وما يليها؛ أ. عبدالله ناصر عبيد الزعابي، التنظيم القانوني للعملات الرقمية المستحدثة في التشريع الإماراتي والمقارن- دراسة تحليلية مقارنة، رسالة ماجستير، جامعة الإمارات العربية المتحدة، ٢٠١٨، ص ٥٦؛ مؤتمر الأمم المتحدة الرابع عشر لمنع الجريمة والعدالة الجنائية، الاتجاهات الراهنة للجريمة، والتطورات الأخيرة والحلول المستجدة، لا سيما التكنولوجيات الجديدة بوصفها وسائل لارتكاب الجريمة وأدوات لمكافحتها، الأمم المتحدة، كيوتو، اليابان/ ٢٠- ٢٧ ابريل ٢٠٢٠، ص ٣، ٤.

مزودي الخدمات الخاضعة للرقابة والإشراف، وهو ما يُمكّن منصات التبادلات والجهات الرقابية من تحديد العملات الافتراضية غير الملوثة وعزلها عن تلك الملوثة بعائدات إجرامية. وهو ما سيدفع في ذات الوقت الجهات الفاعلة السيئة إلى الأسواق السرية، حيث ستكون أصولهم الافتراضية إما موجودة في منطقة رمادية قانونية أو في انتهاك واضح للقانون.

ومن **ناحية ثانية**، ييسر التنظيم تصنيف وفهم الأصول الافتراضية. إذ أنه وفي الوقت الراهن، ومع حالة عدم اليقين القانوني للأصول الافتراضية، ونظم الامتثال اللازمة لمكافحة هذا النوع من المخاطر والتي يعوزها المعرفة والأدوات التقنية، تبتعد المؤسسات المالية عن نظم التشفير، رغم الامكانات الواعدة لهذه التقنيات. إذ لا يمكن لها أن تنخرط في فحص المناطق الرمادية وتصنيف الأصول من منظور طويل الأجل، وفقًا لوضعها القانوني، إلا من خلال توجيهات تنظيمية أوضح.

ومن ناحية ثالثة، يشجع التنظيم المؤسسات المالية على الاستثمار. إذ من المعروف أن السلطات والمؤسسات المالية تتحرك ببطء عندما يتعلق الأمر بالابتكار التقني، وذلك بفضل الأنظمة القديمة والبيروقراطية والقيود النقدية العابرة للحدود والقليل من الزخم المالي لتغيير الوضع الراهن. ويمكن ملاحظة ذلك في ردود الفعل الصادرة عن السلطات والبنوك المركزية في جميع أنحاء العالم بالنسبة للأصول الافتراضية، ما بين موقف متهيب أو رافض أو مقدام، باعتبارها تهديد محتمل للنظام المالي العالمي، لم تُحسب له العدة. ولهذا السبب، تحتاج المؤسسات المالية إلى فهم المشهد الذي تعمل فيه فئة الأصول الجديدة وعوامل الخطر المرتبطة بها بوضوح قبل أن تتمكن من تبنيها والترويج لها، وهذا لن يتأتى إلا من خلال التنظيم، والذي سيؤدي إلى زيادة نضج المؤسسات، واستقرار الأصول الافتراضية المتوافقة، مما يزيد من جاذبيتها للمستثمرين من مؤسسات وأفراد، الذين سيبدأون في النظر إليها كاستثمار مشروع طويل المدى، بدلاً من تصوره كفرص للمضاربة قصيرة المدى.

ومن **ناحية رابعة**، يضع التنظيم تقييمًا دقيقًا لقيمة العملة المشفرة. إذ من المعروف أن ارتفاع سعر العملة المشفرة غير المبرر اقتصاديًا ليس بالضرورة أمرًا جيدًا، والذي أدى في الكثير من الأحيان إلى ارتداد كارثي في قيمة عملة البيتكوين، وتسبب للمستثمرين في خسائر فادحة بسبب الإفراط في التقييم والتلاعب بالسوق وعمليات الاحتيال المباشرة. كما ساعد العديد من مزودي خدمة الأصول الافتراضية في تسهيل

(ISSN: 2537- 0758)

الصعود الجامح للعملة. ومن البديهي أن السوق المنظم، الذي يمكن به ربط الهويات الحقيقية بالسلوك غير المشروع من قبل السلطات، يخلق مجالًا أكثر تكافؤًا لجميع مستثمري العملات المشفرة. وسيتم الحكم على العملات المشفرة بناءً على مزاياها من قبل السوق وستخضع لقوى اقتصادية أكبر للعرض والطلب. كما سيخلق تجمع أكبر من المستثمرين الاستقرار من خلال توفير السيولة، والذي سيكون له تأثير غير مباشر لتقليل التقلبات لصالح القدرة على التنبؤ بالأسعار على المدى الطويل. وستسمح أساسيات الأعمال للمستثمرين بتحديد القيمة الأساسية للأصول الافتراضية بدقة أكبر.

ومن **ناحية خامسة**، يساعد التنظيم الجيد على تحويل العملة المشفرة من أصول مضاربة بحتة إلى أصول قابلة للاستخدام. إذ يؤدي عدم اليقين القانوني إلى خشية الشركات الكبرى من تطبيق الأصول الافتراضية في عملياتها، وتخشى أن تجتذب إدانات جنائية أو جزاءات مدنية أو إدارية. بينما يساعد التنظيم على أن تعمل المؤسسات المالية بالفعل على دمج تقنية البلوك شاين في نسيج عملياتها، وكذلك القدرة على تطوير أدوات مالية محددة من شأنها أن تؤدي إلى المزيد من الأصول القابلة للاستبدال.

ومن **ناحية سادسة**، يؤدي التنظيم إلى خلق الأمان لملكية الأصول الافتراضية. إذ أن الاندفاع الصاعد للبيتكوين كان دائمًا مدفوعًا بمعلومات مضللة إلى حد كبير للمستثمرين الجدد العرضيين من قبل مزودي خدمات الأصول الافتراضية. وقد أدى اعتمادهم المفرط على مزودي الخدمات من منصات وبورصات افتراضية إلى خلق فئة جديدة من الوسطاء الماليين الذين هم أقل عرضة للملاحقة الجنائية من المؤسسات المالية الأخرى ويعملون في ظروف غامضة. بينما يؤدي التنظيم الواضح والقابل للتنفيذ إلى إحكام الرقابة والسيطرة على مزودي خدمات الأصول الافتراضية. وهو ما سيمكنهم من رفض طلبات المعاملات غير المرغوب فيها أو المشبوهة، أو تجميد عمليات النقل غير النظامية. وسيكون لديهم القدرة على التحقق من الهويات الحقيقية المستترة وراء العناوين العامة، وتمرير هذه المعلومات إلى السلطات عند الحاجة.

ومن **ناحية سابعة**، يشجع التنظيم الاستثمار في البحث والتطوير. من الطبيعي أن يؤدي التدفق المتوقع للمؤسسات المالية إلى فضاء العملة المشفرة المنظم إلى مكاسب هائلة في مجالات الخدمات المصرفية والتقنية المالية والأمن الرقمي، بالإضافة إلى الحلول والبنية التحتية الناضجة الجاهزة للمؤسسات التي تم اختبارها في المعركة

وخضعت للعديد من التكرارات لضمان استقرار موثوق وآمن. كما ستتطور قواعد الامتثال لمكافحة غسل الأموال لملاحقة المتغيرات التقنية.

ومن **ناحية ثامنة** وأخيرة، يعمل التنظيم على تحسين كفاءة تداول الأصول الافتراضية. إذ ستعمل أسواق التشفير الخاضعة للتنظيم على حماية عمليات نقل الأصول الافتراضية المتوافقة وإرسالها إلى الوجهات المتوافقة مع التنظيم. وبفضل المزيد من الضوابط والموازين الأمنية والصناعية المرنة، ستحاط الأصول الافتراضية بسياج قوي من الأمن، وهو ما سيقلل حاجة المتداولين إلى تنويع المخاطر ويكونون أكثر استعدادًا للاحتفاظ بجزء أكبر من محافظهم المالية حصريًا في العملات المشفرة بدلاً من العملات الورقية.

وبالرغم من كافة المبررات التي قيلت في حظر التعامل بالأصول الافتراضية، ومع مزايا التنظيم وضرورته، نرى أنه في ضوء التطور السريع للعملات المشفرة، وانتشارها، فإنه لا مناص أمام البنك المركزي المصري إلا تغيير سياسته نحو التنظيم الكامل للأصول الإفتراضية ومزودي خدماتها، بل نتوقع في هذا الصدد أن يقوم البنك بإصدار عملة رقمية رسمية تكون مدعومة بالجنية المصري[٥١٠]، وإن كان ذلك محاطًا بعدد من

([٥١٠])- يستند هذا التوقع إلى ما يذهب إليه بعض رجال الفقه الاقتصادي من أن العملات الرقمية الصادرة من البنوك المركزية من شأنها أن تمنح الحكومات ميزة للتحكم في معاملات العملات الرقمية لا سيما امتلاك القدرة على تتبع السجلات الإلكترونية وتدفقات العملات ورفع كفاءة وسرعة وتنافسية أنظمة المدفوعات. كما أن هذا الإصدار من شأنه أن يدعم استقرار منظومة الاقتصاد الكلية، وذلك لتوفيرها بيانات آنية حول ردود أفعال السوق تجاه السياسات والمتغيرات الاقتصادية. في الإشارة إلى هذه الأراء، أنظر: د. علي محمد الخوري، المدفوعات الإلكترونية والعملات الرقمية، مجلس الوحدة الاقتصادية العربية، ٢٠٢١، ص ٧١.

كما يستند هذا التوقع إلى قيام البنك المركزي المصري في أبريل ٢٠٢١ بإصدار النسخة الثالثة من القواعد المنظمة لتقديم خدمات الدفع باستخدام الهاتف المحمول لتحل محل القواعد السابق إصدارها في نوفمبر ٢٠١٦ وتعديلاتها. وقد احتوت هذه النسخة على تنظيم عملية إصدار النقود الإلكترونية وإدارة النظام. ويفيد هذا الإصدار توجه البنك المركزي المصري إلى المجتمع غير النقدي بالنظر لما تؤديه العملات الرقمية من تحقيق الكفاءة والأمان في المعاملات عبر الدول والبنوك. وربما يكون الحافز الأكبر لمصر هو إشراك القطاع غير الرسمي في الاقتصاد. إذ يتألف القطاع غير الرسمي في مصر من نصف الاقتصاد، وهو غير خاضع للضرائب ولا يتعامل مع البنوك ولا يخضع للتنظيم. وقد كان

(ISSN: 2537- 0758)

الصعوبات، تتجلى في الوصول إلى الإلمام التكنولوجي اللازم لتطوير عملة افتراضية وطرحها والحفاظ عليها كخدمة إلكترونية بما يستلزمه ذلك من توافر مهارات الربط الشبكي والحاسوبي وتقنيات التشفير، التأكد من أن مستخدمي العملة يتمعتون بالوصول الثابت إلى عملتهم، تأمين مستويات من سلامة العمليات، وحماية سلامة العملة الافتراضية ضد الأخطار الإلكترونية المتقدمة[٥١١].

وختامًا، فإن الحظر أو التنظيم الكامل، لا يمنع من القول بأن التنظيم القانوني الحالي لجريمة غسل الأموال– لا سيما بالتوسع في ماهية الأموال بشمولها للأصول الافتراضية– يصلح للتطبيق على جرائم غسل الأموال بواسطة العملات المشفرة، وبرغم ندرة التطبيقات القضائية، التي تُمكن من تقييم سليم للنصوص الجنائية.

الخاتمة

حازت العملات المشفرة، لا سيما عملة البيتكوين باعتبارها نموذجًا رائدًا في هذا المجال، على اهتمام كثير من الهيئات الدولية والنظم التشريعية والفقه المقارن، لما ثبت عن تعبيرها عن ثورة تقنية تهدم الكثير من الثوابت الراسخة، لا سيما في مجال سيطرة الدولة على النظام المالي، ولما ثبت عن امتلاكها لعدد من الميزات التي تجعلها جذابة للمجرمين. على وجه التحديد، لُوحظ أن غاسلي الأموال ينجذبون إلى إخفاء الهوية، وسهولة التحويل عبر الحدود، والافتقار إلى لوائح واضحة، ونهائية التسوية التي تصاحب معاملات العملة الافتراضية.

وقد سعينا إلى تسليط الضوء على مخاطر العملات المشفرة باستخدامها في جرائم غسل الأموال، من خلال الاعتماد على المنهج التأصيلي التحليلي. كما اعتمدنا على

إدراجها رسميًا في الخدمات المصرفية عبر الهاتف المحمول وخدمة الدفع الإلكتروني هدفًا رئيسيًا للحكومة منذ عام ٢٠١٥. وسيؤدي إدراجها إلى زيادة الناتج المحلي الإجمالي لمصر بأكثر من ٤٠٪، وبينما يمتلك ١٤٪ فقط من البلاد حسابًا مصرفيًا، فإن ١٠٠٪ لديهم هاتف محمول. وبالتالي فإن أفضل طريقة لزيادة الشمول المالي للأشخاص الذين لا يتعاملون مع البنوك هي من خلال هواتفهم، وهو سبب نمو فوري وشركات التكنولوجيا المالية الأخرى بوتيرة سريعة مع الدعم الحكومي. **راجع:**

NILE FM STAFF, "Betting On Bitcoin? Egypt to Release Their Own Crypto-Currency in The Near Future", Jan 20, 2020. Available online at 5/3/2022: https://nilefm.com/geekdom/article/4750/betting-on-bitcoin-egypt-to-release-a-digital-currency-framework-soon

(٥١١)– جوشوا بارون، أنجيلا أوماهوني، دايفيد مانهايم، وسينثيا ديون– شفارتس، المرجع السابق، ص٣٣، ٣٤.

المنهج المقارن بدراسة النُهُج الدولي ممثلاً في موقف منظمة الأمم المتحدة ومجموعة العمل المالي، والنُهُج التشريعي ممثلًا في التشريع الفيدرالي الأمريكي والتشريع المصري للوقوف على كافة المخاطر المحتملة للعملات المشفرة وإدراك أفضل الممارسات التشريعية المتبعة في المكافحة وتحديد نقاط القوة والضعف والفاعلية وفرص التحسين، بما نصل معه إلى تقييم ناجح للمعالجة المصرية لمخاطر العملات المشفرة وتقدير أوجه استجاباتها للخطر المُستحدث.

وقد حاولنا الوصول إلي هذا الهدف من خلال تقسيم البحث ذاته إلى ثلاثة فصول. تعرضنا في الفصل الأول إلى مفهوم العملات المشفرة وطبيعتها القانونية. وخصصنا الفصل الثاني لتقييم مخاطر العملات المشفرة في جرائم غسل الأموال. وتناولنا في الفصل الثالث والأخير للنُهُج الدولي والتشريعي المقارن في التصدي لمخاطر العملات المشفرة في غسل الأموال.

وقد انتهينا من خلال المنهج المتبع وخطة البحث المحددة لنطاقه إلي التوصل إلى النتائج والتوصيات الآتية:

أولًا- النتائج المستخلصة:

١- في خصوص التساؤل عن مفهوم العملات المشفرة؟ وماهية العوالم الافتراضية وعملاتها؟ والفرق بين العملات الافتراضية والمشفرة؟ والتفاعلات بين العملات المشفرة والعالم المادي؟ وسبب تفرد عملة البيتكوين وسماتها؟ وماهية الطبيعة القانونية للعملات المشفرة، وما إذا كانت تصلح لأن تكون مالًا، وهل ينطبق عليها مفهوم المال أو وظائفه؟ فقد ثبت لدينا الآتي:

- أن السبب الرئيسي لنشأة العملات الافتراضية هي المبادلات التجارية بالعوالم الافتراضية ذاتها، إذ أن التجارة هي سمة مشتركة في معظم العوالم الافتراضية، والتي تتم في الغالب عبر العملات الإفتراضية العالمية، والتي يلجأ إليها المستخدمون لشراء أشياءً أو للوصول إلى محتوى أو عناصر متميزة، وعادة ما يكون لكل عالم افتراضي عملته الخاصة به. ويتم إصدار هذه العملات لعوالم افتراضية محددة والتحكم فيها من قبل مطوري العالم الإفتراضي ذاته.
- تعرف العملات الافتراضية تعريفًا شبه ثابتًا بأنها "تمثيل رقمي للقيمة يمكن تداوله رقميًا ويعمل (١) كوسيط للتبادل؛ (٢) وحدة حساب؛ و(٣) مخزن ذو قيمة، ولكن ليس لها وضع قانوني... لم يتم إصدارها أو ضمانها من قبل أي سلطة قانونية،

(ISSN: 2537- 0758)

وتفي بالوظائف المذكورة أعلاه فقط بالاتفاق داخل مجتمع مستخدمي العملة الافتراضية".

- تقبع العملات الافتراضية في واحدة من ثلاث فئات؛ تتجلى في كونها مركزية قابلة للتحويل، مركزية غير قابلة للتحويل، أو غير مركزية قابلة للتحويل. وفيما يتعلق بغسل الأموال، فمن المهم أن يمتلك فاعل الجريمة القدرة على تحويل العملة الافتراضية مرة أخرى إلى عملة متداولة قانونًا من أجل الاستفادة الكاملة من عائدات الجريمة بعيدًا عن أية سلطة مركزية، ولذلك، فإن العملات اللامركزية القابلة للتحويل هي المجال المفضل لغسل الأموال.
- تعد العملة المشفرة عملة افتراضية، إلا أن هناك فارق جوهري بينهما يكمن في أن العملات المشفرة تستخدم خوارزميات التشفير خلافًا لباقي العملات الافتراضية، وهي آلية تُستخدم لتغيير البيانات من نموذج قابل للقراءة إلى نموذج محمي وكذلك العودة إلى النموذج المقروء.
- تعتبر العملات المشفرة– من بين باقي العملات الافتراضية الأخرى– من المهددات الكبرى لوقوع جرائم غسل الأموال، وفقًا لتحديد مجموعة العمل المالي، ويستند ذلك لآلية التشفير المستخدمة في اخفاء هوية المستخدمين، ولعدم وجود سلطة مركزية تدير العملة المشفرة أو توفر نظام تعويض أو انصاف للمتضررين، كذلك لا يوجد مخاطب بالتزامات مكافحة غسل الأموال كالمؤسسات المالية والمهن غير المالية المحددة؛ مثل الإلتزام بتقديم تقارير الأنشطة المشبوهة أو الالتزام بتوفير العناية الواجبة للعملاء.
- استخدم المشرع المصري مصطلح "العملات المشفرة" و"النقود الإلكترونية" بالقانون رقم ١٩٤ لسنة ٢٠٢٠ المتعلق بإصدار قانون البنك المركزي والجهاز المصرفي، بينما استخدم مصطلح "الأصول الإفتراضية" بقانون مكافحة غسل الأموال المعدل بالقانون رقم ١٧ لسنة ٢٠٢٠. وبرغم عدم الاتساق التشريعي الذي وقع فيه المشرع المصري، إلا أن موقفه مبرر تمامًا لدينا، إذ أنه رغمًا عن أن مصطلح "العملات المشفرة" المستخدم بقانون البنك المركزي هو المصطلح الأمثل للاستخدام، حيث يشير تحديدًا إلى العملات الافتراضية اللامركزية القابلة للتحويل، وهي فئة العملات الافتراضية التي تشكل خطر باستخدامها في جرائم غسل الأموال، إلا أنه بالنظر

لتبني مجموعة العمل المالي لمصطلح الأصول الافتراضية في توجيهها لعام ٢٠١٩، ولما كانت هذه التوصيات متبناه بالكامل من قبل مجموعة العمل المالي لمنطقة الشرق الأوسط، والتي تعد مصر أحد أعضائها، فقد أقر المشرع المصري هذا المصطلح تحديدًا بقانون غسل الأموال انصياعًا لإلتزاماته الدولية في مكافحة جرائم غسل الأموال.

- لا تهتم قواعد القانون الجنائي للعالم المادي بما يحدث داخل العالم الافتراضي طالما لم يتولد عنها ضرر يؤثر على العالم المادي ذاته. وبمفهوم معاكس، يتدخل القانون بما يتسرب من هذا العالم إلى العالم المادي. ويمكن استخدام ذات الإفتراض بالنسبة لاستخدام العملات الإفتراضية المشفرة في غسل الأموال؛ إذ في هذه الحالة يمكن لهذا الاستخدام أن يتفاعل ويؤثر على النظام المالي التقليدي، ويثير حفظية القانون الجنائي ذاته للتدخل للحد من هذا التأثير؛ هذا النهج يبرر كذلك تركيز البحث على العملات المشفرة القابلة للتحويل لأن تفاعل العملات غير القابلة للتحويل محدود في العالم المادي. وهو ما ذهبت إليه مجموعة العمل المالي بتركيز توجيهها لعام ٢٠١٥ على "مبادلات العملات الافتراضية القابلة للتحويل والتي تمثل نقاط تقاطع توفر بوابات للنظام المالي المنظم. إلا أنها وسعت نطاق هذه التفاعلات بمقتضى توجيه عام ٢٠١٩ بما أوضحته من أنه يجب على الدول معالجة مخاطر غسيل الأموال "حيث تتقاطع هذه الأنشطة مع النظام المالي للعملة الورقية الخاضعة للتنظيم"، وأيضًا حيث "تتكون الأنشطة فقط من تفاعلات "افتراضية إلى افتراضية".
- تعد عملة البيتكوين العملة الافتراضية اللامركزية الأكثر شعبية، مع شبكة راسخة، مع العديد من المشاركين والذين أدوا إلى خلق سوق كبير على مستوى العالم. وهي تتمتع بمستوى عالٍ من عدم الكشف عن الهوية، ويمكن استبدالها بالعملات الرسمية في أي مكان في العالم تقريبًا. ويتم تسجيل كل معاملة في دفتر الأستاذ العام، والذي يمكن لأي شخص تحميله عبر الشبكة والإطلاع عليه.
- تفشل نظريات المال في تقديم إجابة قاطعة عما إذا كانت العملات المشفرة تعد أموالًا، ولكن هذه النظريات توضح أن المال ليس مفهومًا ثابتًا بشكل واضح؛ إنه عرضة للتغيير ويتم تطويره من قبل الدول والمجتمع. ويبدو أن نظريات

(ISSN: 2537- 0758)

الكاريتاليست عن النقود هي أفضل وصف للنقود الإلزامية الحديثة، وهذه النظريات لها بعض التطبيقات على العملات المشفرة، لكنها ليست مناسبة تمامًا، حيث إن دور الدولة قد تم إزالته بالكامل تقريبًا في العملات المشفرة. ورغمًا عن أن الدور المحدود للدولة في النظريات المعدنية للنقود موجود في العملات المشفرة، ولكن لا توجد قيمة جوهرية للعملات المشفرة، كما هو مطلوب من قبل كل من النظريات الماركسية والأرثوذكسية للنقود.

- يوفر تقييم العملات المشفرة مقابل وظائف النقود مؤشرًا مفيدًا عما إذا كان شيء ما قد يكون نقودًا، ولكن هذا ليس قاطعًا لأنه على الرغم من أن العملات المشفرة تعمل كوسيلة للتبادل، فإن التقلب في القيمة يعني أن العملات المشفرة لا يمكن أن تعمل كمخزن للقيمة أو وحدة من الحساب.
- يعد التسلسل الهرمي للأموال الذي اقترحه بيل مقياسًا مفيدًا لمكان وجود العملة المشفرة في مقابل أموال الدولة، وهو ائتمان مقبول عالميًا. كما أن موضع العملة المشفرة في التدرج الهرمي ليس ثابتًا وقد يكون عرضة للتغيير مع زيادة قابليتها للاستخدام أو الانخفاض. واستنادًا إلى الاستخدام والقبول الحاليين للعملات المشفرة، فلا يمكن وضع العملات المشفرة في مستوى مرتفع مثل أموال الدولة، ولا يمكن أن تكون مرتفعة مثل الأموال المصرفية. إلا أنه ونظرًا لكونها أكثر قبولًا من أسهم أو قسائم الشركة، فإن العملات المشفرة تقع في مقدمة "أموال الشركة"، مع إمكانية الارتقاء في التسلسل الهرمي اعتمادًا على المعاملات المستقبلية في المجتمع.
- تفيد قابلية تحويل العملات المشفرة إلى العملات القانونية أو ذات العطاء القانوني وجود احتمالًا لا يستهان به لاستخدامها في عمليات غسل الأموال. والذي من المرجح أن يحدث خلال مرحلة الإيداع؛ إذ قد يشتري الشخص الغاسل للأموال عملات البيتكوين باستخدام العملات القانونية الملوثة، ومن ثم يكون قادرًا على إجراء عدد من المعاملات عبر محافظ البيتكوين التي سيكون من الصعب تتبعها، حيث يتم نشر المفاتيح التسلسلية فقط في البلوك شاين أو دفتر الأستاذ الموزع.

٢- في خصوص التساؤل عن عوامل خطر العملات المشفرة بالنسبة لعمليات غسل الأموال؟ وعوامل الجذب والاستخدام من قبل غاسلي الأموال؟ ومراحلها، وهل تنسجم مع المراحل التقليدية لغسل الأموال؟ ومخططات استخدامها في عمليات

الغسل؟ وهل توجد تطبيقات قضائية تؤكد مخاطرها، أم أن الأمر يدور في محيط نظري بحت؟ فقد ثبت لدينا الآتي:

- تتجلى عوامل الخطر في استخدام العملات المشفرة في جرائم غسل الأموال في حقيقة أن عالم الأعمال التقليدي منظم بشكل أفضل، ويخضع للتدقيق والرقابة، خلافًا لعالم الأعمال الإفتراضي. ومن ناحية أخرى، بسبب السرعة وتجاوز الحدود عبر الوطنية وعدم الوجود المادي. ومن ناحية ثالثة، لما تسمح به العملات المشفرة من إخفاء الهوية بصورة تفُوق طرق الدفع التقليدية النقدية. وقد تسمح بتمويل نقدي مجهول من خلال مبادلات افتراضية لا تحدّد مصدر التمويل بشكل صحيح. وكذلك التحويلات المجهولة، إذا لم يتم تحديد شخص المُرسل والمستلم بشكل كافٍ.
- تتمتع العملات المشفرة بصفة عامة وعملات البيتكوين بصفة خاصة بكثير من عوامل الجذب، والتي تتمثل في سهولة الاستخدام، سرعة المعاملات، قلة المخاطر المرتبطة بعمليات التشغيل، قلة المخاطر المرتبطة بتهديدات الاكتشاف، القدرة على اخفاء الهوية، والتنظيم العالمي غير المتسق.
- تنطبق المراحل الثلاثة لغسل الأموال على العملات المشفرة، إلا أن التعقيدات المرتبطة بكل مرحلة تختلف بطبيعتها. وعلى الرغم من أنه يمكن لجهات انفاذ القانون متابعة الأموال من خلال تحليل البلوكشاين، إلا أنهم قد لا يتمكنون من ربط هذه الأموال بجاني في العالم الحقيقي، بالنظر لاستعمال أسماء غير حقيقية أو مستعارة. كما لا تحتاج عمليات غسل الأموال إلى النقل المادي عبر الحدود، إذ يكفي أن يفتح المجرمون المتمرسون في مجال التكنولوجيا بشكل متزايد حسابات بأسماء مزيفة في البورصات الخارجية التي لا تمتثل للقوانين الوطنية.
- تُستخدم المخططات التقليدية لغسل الأموال بالعملات المشفرة كمخطط "السنافر". كذلك من خلال كازينوهات القمار الرقمية. كما ابتدع المجرمون مخططات مستحدثة لغسل الأموال، كمخطط الخلط أو التقليب، ومخطط استغلال العروض الأولية للعملات المشفرة.
- اتخذ الإدعاء العام الأمريكي على مدار العقد الماضي الكثير من إجراءات الملاحقة الجنائية لجرائم غسل الأموال المقترفة باستخدام العملات المشفرة. وتوجت هذه الملاحقات بكثير من أحكام الإدانة الصادرة في جرائم غسل الأموال وبعض التهم

(ISSN: 2537- 0758)

الأخرى ذات الصلة ضد مشغلي الأسواق الافتراضية عبر شبكة الإنترنت وأنظمة الدفع بالعملة المشفرة المستخدمة لإخفاء عائدات الأنشطة غير المشروعة. كما صاحب ذلك، عددًا من دعاوى الإنفاذ المدنية المقامة ضد شركات تبادل العملات الافتراضية لعدم امتثالها لبرامج مكافحة غسل الأموال والإبلاغ عنها ومقتضيات حفظ السجلات المقامة من شبكة مكافحة الجرائم المالية. ومن ناحية أخرى، ثبت لدينا استخدام مخططات غسل الأموال لإخفاء العائدات من العملات المشفرة الناتجة كمتحصلات عن جرائم احتيال وسرقة على الشبكة المعلوماتية.

٣- في خصوص التساؤل عن النهج الدولي في الاستجابة للمخاطر المحتملة للعملات المشفرة في عمليات غسل الأموال؟ وتحديد القرارات والتوجيهات والتوصيات الدولية الصادرة في هذا الشأن؟ ومدى نجاح النظام الفيدرالي الأمريكي في التصدي لمخاطر العملات المشفرة، من ناحية مؤائمة قواعد التجريم والعقاب والتدابير الوقائية وأدوار واختصاصات الهيئات ذات الصلة في مجال المكافحة؟ وما هو تقييم قواعد التجريم والعقاب والتدابير الوقائية في النظام القانوني المصري؟ وهل تصلح لمكافحة المخاطر المستحدثة؟ وما هو تقييم موقف البنك المركزي المصري والهيئة العامة للرقابة المالية في حظر التعامل بالعملات المشفرة بالمقارنة بموقف النظام الأمريكي؟ فقد ثبت لدينا الآتي:

- لم تتعرض اتفاقيات منظمة الأمم المتحدة في خصوص مكافحة غسل الأموال إلى العملات المشفرة، ويرجع ذلك إلى أن إنشاء هذه العملات وتطويرها أتي في مرحلة لاحقة لها. ومع ذلك، فقد اعترفت الأمم المتحدة بأهمية العملات المشفرة وخطورتها، وقام مكتبها المعني بالمخدرات والجريمة بتقديم توصياته إلى الدول الأعضاء من أجل كشف ومنع ومكافحة جرائم غسل الأموال من خلال العملات المشفرة من خلال دليل أساسي أصدره في يونيو ٢٠١٤ يتعلق بالكشف والتحقيق في غسل عائدات الجريمة باستخدام العملات الافتراضية، ورغم ذلك، فهذا الدليل- لم يتم الإعلان عنه بشكل جيد- يفتقد للقوة القانونية. كما لم يوفر أي تدابير مبتكرة للعملات المشفرة، بل نقل معظم توجهيهات مجموعة العمل المالي، بدلاً عن تطوير أحكام مكافحة غسل الأموال الخاصة بها. كما أن الإرشادات الواردة به فيما يتعلق بتطبيق أو تطوير أحكام مكافحة غسل الأموال للتعامل مع العملات المشفرة محدودة للغاية.

- تعد مجموعة العمل المالي المنظمة الدولية الأكثر نشاطًا في مجال معالجة تهديدات غسل الأموال التي تشكلها العملات المشفرة؛ إذ أصدرت معايير عالمية ملزمة لمنع إساءة استخدام الأصول الافتراضية لغسل الأموال. ففي يونيو ٢٠١٤، أصدرت تقريرًا يتعلق بالمخاطر المحتملة للعملات المشفرة. وفي يونيو ٢٠١٥، نشرت دليل للدول الأعضاء لتطبيق النهج القائم على المخاطر. وفي يونيو ٢٠١٩، نشرت FATF إرشادات لنهج قائم على المخاطر للأصول الافتراضية ومقدمي خدمات الأصول الافتراضية"، وقامت بتحديثها في أكتوبر ٢٠٢١.
- ينصب تركيز مجموعة العمل المالي في تقرير ٢٠١٤ على العملات الافتراضية القابلة للتحويل، أو العملات المشفرة، بسبب أنها من المحتمل أن تكون عرضة لخطر غسيل الأموال، وبسبب أن الأنظمة اللامركزية معرضة بشكل خاص لمخاطر عدم الكشف عن الهوية. كما عّدد التقرير المخاطر المتحملة للعملات الافتراضية في غسل الأموال، ومنها عدم الكشف عن الهوية، السماح بالتحويلات المجهولة، عدم وجود سلطة اشراف مركزية، خلو شبكات هذه العملات من البرامج التقنية لمكافحة غسل الأموال وتحديد أنماط المعاملات المشبوهة، سهولة الوصول إليها عبر شبكة الإنترنت، البنى التحتية المعقدة التى تشمل العديد من الكيانات، ووجود بعض الخدمات المتعلقة بالعملة خارج الحدود الوطنية.
- يركز توجيه مجموعة العمل المالي لعام ٢٠١٥ على مبادلات العملات الافتراضية القابلة للتحويل والتي تمثل نقاط تقاطع توفر بوابات للنظام المالي المنظم، وتحديد تدابير مكافحة غسل الأموال المطلوبة، مع ضرورة قيام الدول باتخاذ الإجراءات الآتية: تطبيق نهج قائم على المخاطر على العملات المشفرة للتأكد من أن تدابير منع أو تخفيف مخاطر غسل الأموال تتناسب مع المخاطر المحدد، التعاون والتنسيق على الصعيد الوطني فيما يتعلق بسياسات مكافحة غسل الأموال في قطاع العملات الافتراضية، تسجيل أو ترخيص الأشخاص الطبيعيين أو الاعتباريين الذين يقدمون خدمات نقل وتحويل المال أو القيمة في الدولة، وضع أطر للتنظيم والإشراف المناسبين، قيام مبادلو العملات الافتراضية القابلة للتحويل بالعناية الواجبة تجاه العملاء عند إقامة علاقات عمل أو عند إجراء معاملات عرضية باستخدام مستندات أو بيانات أو معلومات موثوقة ومستقلة، وحفظ السجلات والإبلاغ عن

(ISSN: 2537- 0758)

الأنشطة المشبوهة عندما يمكن أن تنطوي معاملات العملة الافتراضية على عائدات نشاط إجرامي.

- يستهدف توجيه مجموعة العمل المالي لعام ٢٠١٩ المتعلق بتطبيق نهج قائم على المخاطر للأصول الافتراضية ومقدمي خدمات الأصول الافتراضية في مساعدة السلطات الوطنية في فهم وتطوير الاستجابات التنظيمية لأنشطة الأصول الافتراضية ومزودو خدمة الأصول الافتراضية المغطاة، بما في ذلك عن طريق تعديل القوانين الوطنية، عند الاقتضاء، من أجل معالجة مخاطر غسل الأموال المرتبطة بهذه الأنشطة. ومساعدة القطاع الخاص الذي يسعى للانخراط في تلك الأنشطة لفهم التزامات مكافحة غسل الأموال بشكل أفضل وكيفية الامتثال بشكل فعال لمتطلبات مجموعة العمل المالي الوقائية مثل العناية الواجبة للعملاء، وحفظ السجلات، والإبلاغ عن المعاملات المشبوهة، من بين تدابير أخرى.
- اعطت مجموعة العمل المالي للأصول الافتراضية التعريف المُعطى مسبقا للعملة الافتراضية. بسبب الرغبة في توسيع نطاق تطبيق معايير مجموعة العمل المالي لتشمل أنواعًا جديدة من الأصول الرقمية ومقدمي خدمات معينة في تلك الأصول، وضرورة قيام الدول بتفسير تعريف الأصول الافتراضية على نطاق واسع، باعتمادها على نهج وظيفي يمكنه استيعاب التطورات التكنولوجية ونماذج الأعمال المبتكرة، من خلال تطبيقها بناءً على الخصائص الأساسية للأصل أو الخدمة، وليس التكنولوجيا المستخدمة.
- تتعلق توصيات توجيه مجموعة العمل المالي لعام ٢٠١٩ بالنقاط التالية: (أ)- تطبيق نهج قائم على المخاطر. (ب)- تحقيق وتعزيز التعاون والتنسيق الوطني والوطني. (ج)- تنظيم المصادرة وتجميد الأصول الافتراضية. (د)- تسجيل مزودو خدمات الأصول الافتراضية واخضاعهم للرقابة ومنع إساءة استخدامهم وتزويدهم بالسلطات الكافية. (هـ)- عدم التعارض بين قوانين السرية المصرفية وتوصيات مجموعة العمل المالي، والاعفاء من المسئولية. (و)- تطبيق المؤسسات المالية لإجراءات العناية الواجبة تجاه العملاء وامساك الدفاتر ووضع ضوابط داخلية. (ز)- الإبلاغ عند الاشتباه. (ح)- الوصول إلى جميع الوثائق والمعلومات الضرورية.

- تثبت الإدانات في الولايات المتحدة أن غسل الأموال يحدث باستخدام العملات المشفرة. كما يتم تجريم غسل الأموال من خلال العملات المشفرة بنفس الطريقة التي يتم بها تجريم الأشكال الأخرى لغسل الأموال، دون الحاجة إلى تعديل القانون أو إنشاء جرائم جديدة.
- يتجلى الموقف الحالي للولايات المتحدة في محاولة الموازنة بين مزايا العملات المشفرة والمخاطر التي تشكلها. ورغمًا عن القلق بشأن عدم مشاركة المؤسسات المصرفية، والتقلب المحتمل لقيمة العملة المشفرة، ومشكلات إخفاء الهوية. إلا أن هناك فوائد محتملة مثل انخفاض التكاليف، والمعاملات الأسرع، وزيادة الخصوصية، وإمكانية دمج تقنية البلوكشاين كابتكار في دفتر الأستاذ العام.
- تخضع العملات المشفرة للوائح مكافحة غسيل الأموال في الولايات المتحدة. ويتم تطبيق لوائح مكافحة غسيل الأموال على الأعمال التجارية التي تعمل بالعملات المشفرة، والتي تُعتبر شركات خدمات مالية، كما هو موضح من قبل FinCEN، وبالتالي يجب أن تلتزم هذه الشركات بمتطلبات تقارير معاملات العملة والمعاملات المشبوهة وتطبيق بروتوكولات "أعرف عميلك".
- يتمثل نهج الولايات المتحدة تجاه غسل الأموال باستخدام العملات المشفرة في اتخاذ نهج قائم على المخاطر، حيث يجب أن يكون حجم وتعقيد برنامج مكافحة غسيل الأموال للشركة مناسبًا فيما يتعلق بحجم وطبيعة الأعمال التي يتم تشغيلها.
- يثير تطبيق تدبير الابلاغ عن كافة معاملات العملة التي تتجاوز سقفًا معينًا على العملات المشفرة اشكالية تتعلق أولًا بأن هذه التقارير ذات قيمة محدودة من حيث المعلومات المالية. كما أن تقلب قيم العملة المشفرة سيعقد عمليات إرسال هذه التقارير. ومن ناحية ثانية، توجد مشاكل مختلفة في الامتثال للإبلاغ عن الأنشطة المشبوهة، حيث من المرجح أن تتبنى الكيانات الخاضعة للتنظيم نهج الإبلاغ الدفاعي لتجنب العقوبات، مما يقلل من جودة تقارير البحث والإنقاذ المقدمة.
- يتم تنفيذ نظام الابلاغ عن المعاملات المشبوهة من خلال الامتثال لبروتوكولات KYC، لكن العملات المشفرة توفر للمستخدمين آليات لإخفاء هويتهم، لذا فإن تطبيق متطلبات KYC على أعمال العملات المشفرة سيكون أكثر صعوبة على

(ISSN: 2537- 0758)

المؤسسات المالية التقليدية، وبالتالي قد يقومون بالإفراط في الإبلاغ لحماية أنفسهم من إجراءات الإنفاذ التي تتخذها FinCEN والعقوبات المالية الناتجة عنها.

- تعتبر FinCEN مسئولة عن تنفيذ لائحة مكافحة غسل الأموال، وبوصفها وحدة الاستخبارات المالية، فإنها تتلقى تقارير معاملات العملات والمعاملات المشبوهة. كما اتبعت نهجًا استباقيًا للتهديد الذي تشكله العملات المشفرة، من خلال تحديد شركات العملة المشفرة باعتبارها شركات خدمات مالية، مما أدى إلى جعل بعض معاملات العملة المشفرة ضمن اختصاص تنظيمها. عند القيام بذلك، يتعين على الشركات الخاضعة للتنظيم الامتثال لمتطلبات قانون السرية المصرفية. إن نهج FinCEN جدير بالثناء، لكنها لم تستخدم تقنية دفتر الأستاذ العام من أجل زيادة توسيع قدرتها على جمع المعلومات الاستخباراتية، ولا تزال تتجاهل المعاملات التي تتم داخل شبكات العملات المشفرة، لأن هذه المعاملات تتم بين نظير إلى نظير ولا تمر عبر مؤسسات منظمة. وتحتاج من أجل الاستفادة بشكل أفضل من التقارير الواردة من شركات العملات المشفرة، إلى تحليل دفاتر الأستاذ العامة للعملات المشفرة.
- تنتمي جمهورية مصر العربية إلى طائفة الدول التي اتخذت موقف عدائي بحظر التعامل في العملات المشفرة، وعدم تنظيمها، رغم ما توحي به المادة ٢٠٦ من القانون رقم ١٩٤ لسنة ٢٠٢٠ المتعلق بإصدار قانون البنك المركزي والجهاز المصرفي على اتجاه البنك المركزي المصري إلى وضع تنظيم للعملات المشفرة ومنصات التداول وإصدار التراخيص اللازمة، إلا أن العكس هو الصحيح. بالإضافة إلى ما تضمنته الفتوى رقم ١٤١٣٩ الصادرة عن دار الافتاء المصرية في ٢٨ ديسمبر ٢٠١٧ بأن تداول هذه العملات والتعامل من خلالها بالبيعِ والشراءِ والإجارةِ وغيرها حرامٌ شرعًا.
- تستوفي العملات المشفرة تعريف "الأموال أو الأصول" الوارد البند (أ) من المادة الأولى لقانون مكافحة غسل الأموال رقم ٨٠ لسنة ٢٠٠٢ المعدل بالقانون رقم ١٧ لسنة ٢٠٢٠. كما أن المشرع قد تبني تعريف مجموعة العمل المالي للأصول الإفتراضية في توجيهها الصادر عنها عام ٢٠١٩ بأنها "تمثيل رقمي للقيمة يمكن تداولها أو تحويلها رقميًا ويمكن استخدامها لأغراض الدفع أو الاستثمار". وعليه

ووفقًا لما سنه المشرع المصري، يمكن القول بصلاحية العملات المشفرة لاستيفاء العنصر الأساسي المفترض لقيام جريمة غسل الأموال.

- تتشابه التدابير الوقائية الواردة في قانون مكافحة غسل الأموال المصري مع تلك الواردة في قانون السرية المصرفية وتقنين اللوائح الفيدرالية الأمريكية، ويستند ذلك إلى سببين رئيسيين. يرتكز السبب الأول في انضمام كلا من الولايات المتحدة الأمريكية وجمهورية مصر العربية إلى اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية لعام ٢٠٠٠، والتي أوجبت على الدول الأطراف أن تنشئ نظامًا داخليًا شاملًا للرقابة والإشراف، وأن تشدد على متطلبات تحديد هوية الزبون وحفظ السجلات والإبلاغ عن المعاملات المشبوهة. ويرتكن السبب الثاني إلى توصيات مجموعة العمل المالي، لا سيما التوصية رقم ١٠ المتعلقة باتخاذ العناية الواجبة تجاه العملاء والاحتفاظ بالسجلات، والتوصية رقم ٢٠ المتعلقة بالإبلاغ عن العمليات المشبوهة.
- يتلائم تقنين تدبير إمساك دفاتر العمليات المجراه الوارد بقانون مكافحة غسل الأموال المصري مع توصيات مجموعة العمل المالي الواردة بتوجيهها الأخير لعام ٢٠١٩ المتعلق باتخاذ نهج قائم على المخاطر للأصول الافتراضية ومقدمي خدمات الأصول الافتراضية، لا سيما التوصيات أرقام ١١، ٢٩، ٣١، ويتفق مع تدبير حفظ السجلات الوارد في النظام الفيدرالي الأمريكي. وعليه، يصلح هذا التدبير بمضمونه للتطبيق على مزودي خدمات الأصول الافتراضية في حال إن نظم المشرع المصري هذه الأنشطة.
- يتلائم تقنين تدبير تقارير المعاملات المشبوهة الوارد بقانون مكافحة غسل الأموال المصري مع توصيات مجموعة العمل المالي الواردة بتوجيهها الأخير لعام ٢٠١٩ المتعلق باتخاذ نهج قائم على المخاطر للأصول الافتراضية ومقدمي خدمات الأصول الافتراضية، لا سيما التوصيات أرقام ٢٠، ٢٩، ٣٤. وعليه، يصلح هذا التدبير بمضمونه للتطبيق على مزودي خدمات الأصول الافتراضية في حال إن نظم المشرع المصري هذه الأنشطة.

(ISSN: 2537- 0758)

- يتلائم تقنين التدابير الوقائية المتعلقة باتخاذ إجراءات العناية الواجبة تجاه العملاء الواردة بقانون مكافحة غسل الأموال المصري مع توصيات مجموعة العمل المالي الواردة بتوجيهها الأخير لعام ٢٠١٩ المتعلق باتخاذ نهج قائم على المخاطر للأصول الافتراضية ومقدمي خدمات الأصول الافتراضية، لا سيما التوصيات أرقام ١٠، ١١، ١٨، ١٩، ويتفق مع إجراءات العناية الواجبة تجاه العملاء في النظام الأمريكي أو ما يعرف ببروتوكولات اعرف عميلك وحفظ السجلات، رغم ما قد انتهينا إليه من صعوبة التنفيذ استنادًا إلى طبيعة العملات المشفرة. وعليه، يصلح هذا التدبير بمضمونه للتطبيق على الأصول الافتراضية بما تشملة من عملات مشفرة ومزودي الخدمات في حال إن نظم المشرع المصري هذه الأنشطة.
- يتسم الحظر المفروض من قبل البنك المركزي المصري بأن له فعالية جزئية في منع استخدام العملات المشفرة في عمليات غسل الأموال. وتنبع هذه القدرة الجزئية في منع عمليات التداول داخل الدولة من خلال وقف المؤسسات المالية قبول العملات المشفرة في أغراض الدفع، وهو ما يمنع بالتالي من القدرة على تصريف العائدات الإجرامية في شكل مشفر داخل الدولة سواء من قبل غاسلي الأموال داخل الدولة وخارجها. إلا أن ذلك لا يمنع توجه عمليات الغسل إلى خارج الدولة عن طريق شراء العملات المشفرة أو تداولها بالمنصات الافتراضية الخارجية، أو استخدامها كوسيلة للدفع أو الاستثمار خارج الدولة، أو لجوء الأفراد داخل الدولة إلى تنفيذ عمليات التعدين، والتي تسمح لهم بالحصول على عائد من عملات البيتكوين. كما أن إجراء المعاملات الخارجية بهذه العملات يحظى بقبول جارف من قبل غاسلي الأموال، لا سيما لعدم الحاجة إلى تحديد الهوية الشخصية، أو الحاجة إلى تعيين وسيط مالي بين المرسل والمستلم. كما أن الحظر أيضًا يتعارض مع طبيعة العملات المشفرة العابرة للحدود حيث أن تداول هذه العملات يتم عبر شبكة الإنترنت بسرعة وبشكل لا رجعة فيه، لا سيما مع انتشار البنى التحتية للعملات المشفرة في جميع انحاء العالم، مما يجعل من الصعب اعتراضها أو عكسها، خصوصًا في ضوء استخدام شبكة الانترنت المظلم.
- يُحسن تنظيم أنشطة الأصول الافتراضية ومزودي خدماتها من فعالية نظام مكافحة غسل الأموال بحيث يعمل بشكل أكثر اتساقًا وأمانًا مع نتائج يمكن التنبؤ بها في

الغالب، هذا يعني أنه في بيئة أكثر قابلية للتحكم، يمكن اعتبار العملات المشفرة خطرًا عاديًا وأقل تقلبًا يمكن إدارته وفرض سياج من الحماية تمنع استخدامه في عمليات غسل الأموال. وفي الواقع، فإذا كان للحظر مبرراته من المخاطر، فإن للتنظيم مزاياه من المغانم. إذ يؤدي التنظيم إلى تمكين منصات التبادلات والجهات الرقابية من تحديد العملات الافتراضية غير الملوثة وعزلها عن تلك الملوثة بعائدات إجرامية، تيسير تصنيف وفهم الأصول الافتراضية، تشجيع المؤسسات المالية على الاستثمار، التقييم الدقيق لقيمة العملة المشفرة، المساعدة على تحويل العملة المشفرة من أصول مضاربة بحتة إلى أصول قابلة للاستخدام، خلق الأمان لملكية الأصول الافتراضية، تشجيع الاستثمار في البحث والتطوير، وتحسين كفاءة تداول الأصول الافتراضية.

ثانياً- التوصيات:

في ضوء إرشادات مجموعة العمل المالي لعام ٢٠١٩ للنهج القائم على المخاطر للأصول الافتراضية ومقدمي خدمات الأصول الافتراضية. يمكن القول أن جمهورية مصر العربية لا تمتثل حاليًا لهذه الارشادات، حيث إنها لا تنظم حاليًا أنشطة مزودي خدمات الأصول الإفتراضية والتي من بينها العملات المشفرة، ولكنها متوافقة جزئيًا حيث تقوم بتقييم المخاطر التي تشكلها العملات المشفرة، وذلك من خلال الدراسات التي يقوم بها البنك المركزي المصري، والتي أصدر بموجبها قراراته بمنع التعامل بالعملات المشفرة.

١- التوصية بالتدخل التشريعي لتنظيم أنشطة الأصول الافتراضية:

نوصي في هذا الصدد أن تنفذ جمهورية مصر العربية توجيه مجموعة العمل المالي لعام ٢٠١٩ المتعلق بتطبيق نهج قائم على المخاطر للأصول الافتراضية ومقدمي خدمات الأصول الافتراضية، من خلال التدخل التشريعي لتنظيم أنشطة الأصول الافتراضية ومن بينها العملات المشفرة. إذ من الضروري إنشاء نظام تنظيمي فعال من أجل حماية المستثمرين. ومع ذلك، فإن السمة الرئيسية والفريدة للعملات المشفرة هي اللامركزية Décentralisation. لذلك، فإن الدعوة إلى التنظيم لا تتعلق بتغيير هذه السمة أو تفويض السيطرة على حركة العملات إلى حكومة أو مؤسسة واحدة. فوفقًا لمسح تم إجراؤه في جامعة جنوب إفريقيا Afrique du Sud في عام ٢٠١٨، سيكون الحل المثير للاهتمام هو أن تنظر الحكومات في إنشاء منصات تسمح بتحويل العملات المشفرة إلى عملات وطنية مع إلزام كافة مقدمي الخدمات بالعمل من خلالها للحصول

على ترخيص بمباشرة النشاط، مع اخضاع هذه الأنشطة لفحوصات وتدابير أمنية، واعتماد تدبير اتخاذ إجراءات العناية الواجبة تجاه العملاء أو بروتوكلات "اعرف عميلك" على جميع المستويات دون الإعلان عنه بالضرورة، ولكن يجب أن يكون شرطًا أساسيًا للمعاملة من أجل إضفاء الشفافية والمصداقية على المعاملة[٥١٢].

٢- التوصية باستغلال امكانات تقنية البلوكشاين في مكافحة غسل الأموال:

إن إمكانات تقنية Blockchain هائلة ويمكن أن تكون مفيدة في مكافحة غسيل الأموال. في الواقع، نظرًا لأنه يتم تسجيل كل معاملة بشكل لا يمحى في قاعدة البيانات الشفافة، فإن إمكانية التحكم أعلى. على سبيل المثال، سيكون من الممكن للوسطاء الماليين مثل البنوك التحكم في جميع المعاملات تلقائيًا وفقًا لمعايير معينة يتم إدخالها مسبقًا. ومن ثم فإن تاريخ جميع المعاملات سيجعل من الممكن التأكد من مصدر الأصول، وبالتالي سيتم تسهيل أعمال التحقق للوسطاء الماليين وهيئات التدقيق.

في الواقع، تكمن جدوى هذه التوصية في أنه لا يمكن تطبيق أحكام قانون مكافحة غسل الأموال أو اللائحة التنفيذية له بما تضمنه من تدابير وقائية تستهدف مكافحة غسل الأموال الحالية على معاملات العملة المشفرة بشكل كامل، لأن معاملات العملات المشفرة تتم بصورة مباشرة بين المستخدمين وليس من خلال وسيط مالي، وبالتالي لا يوجد ملتزم لتطبيق إجراءات العناية الواجبة تجاه العملاء أو لتقديم تقارير الأنشطة المشبوهة. ولهذا فإن المكافحة في هذه الحالة تحتاج لنهج مختلف، المتمثل في استخدام البيانات التي يوفرها دفتر الأستاذ الموزع المتاح للجمهور.

تنطبق إرشادات FATF الحالية فقط على مزودي خدمة العملات المشفرة، لكن FATF تدرك أنه يمكن فعل المزيد "لتطوير حلول قائمة على التكنولوجيا من شأنها تحسين الامتثال"، مثل استخدام واجهات برمجة التطبيقات Application Programming Interfaces (APIS) لاستيعاب المعلومات المتاحة وتحليلها. وهناك العديد من واجهات برمجة التطبيقات المتاحة لتمكين التحليل الآلي للبلوكشاين

(512)- J. AKHIGBE, "The Future of Crypto-Currency in the Absence of Regulation, Social and Legal Impact", PEOPLE: International Journal of Social Sciences, Vol. 4, Nº. 1, pp. 555-570. Available online on 23/9/2022 at: https://www.researchgate.net/publication/325272683_THE_FUTURE_OF_CRYPTO-CURRENCY_IN_THE_ABSENCE_OF_REGULATION_SOCIAL_AND_LEGAL_IMPACT

Blockchain. ويمكن من خلال هذه التحليلات، أن تبدأ تحقيقات جرائم غسل الأموال، كما يمكن تحديد أنماط المعاملات. كما يجب منح سلطة تحليل معلومات Blockchain إلى وحدة غسل الأموال وتمويل الإرهاب المصرية باعتبارها وحدة الاستخبارات المالية المعنية بالمكافحة. والتي سيسمح لها بمتابعة العملات المشفرة حيث يتم نشر المعاملات بشكل مفتوح، ويمكن مراجعة المعاملة في غضون ثوانٍ من إنشاء الكتلة. وبالرغم من أنه لا يمكن تحديد الأفراد الذين يستخدمون الشبكة بمجرد تحليل البيانات، إلا أنه يتم تطوير تقنيات لتحديد المستخدمين من خلال مفاتيحهم العامة المستخدمة.

٣- التوصية بمعالجة بعض القضايا المرتبطة بالنصوص التجريمية:

نوصى بالابقاء على نصوص قانون مكافحة غسل الأموال المصري بصورته الحالية لأن تقييمه اثبت فعاليته في مكافحة جرائم غسل الأموال باستخدام الأصول الإفتراضية، كما يجب النص على أنشطة مزودي خدمات الأصول الافتراضية وإدخال هذه الكيانات في المحيط التنظيمي لوحدة غسل الأموال وتمويل الإرهاب المصرية. كما تقدم الأخبار الصحفية حول قيام أجهزة القانون المصرية بملاحقي مبادلي العملات المشفرة والمُعدنين تساؤلًا يتعلق بكيفية الوصول إلى العملات المشفرة في محفظة المجرم ومصادرتها، والتغيرات في قيمة العملة المشفرة في طول الفترة الزمنية من المصادرة إلى التحويل. ولذلك نرى أن الأمرين يحتاجان إلى ضرورة التفكر المستقبلي في كيفية التقنين. تتمثل الطريقة المحتملة لمصادرة العملة المشفرة غير المشروعة، إما في استخدام أمر صادر عن المحكمة الجنائية بطلب التخلي عن العملة المشفرة أو مواجهة مزيد من العقوبات السالبة للحرية، لا سيما باحتمالية تواجد عملات البيتكوين في محفظة كائنة في خادم خارج الدولة[٥١٣]. وبمجرد مصادرة العملة المشفرة، يوجد حاليًا خياران للسلطات الراغبة في تحويل العملة، إذ يمكنهم إما استخدام احدى البورصات الافتراضية لتغيير العملة المشفرة لعملة نظامية أو بيع العملة المشفرة في مزاد علني. إلا أن التقلبات في القيمة تعني أنه من المحتمل جدًا أن تكون قيمة العملة المشفرة أقل بكثير في وقت التحويل مما كانت عليه في وقت المصادرة.

وآخر دعواهم أن الحمد لله رب العالمين،،،،

([513])- Jonathan Hall QC, "Seizing Cryptocurrency– R. v Teresko (Sergejs) (2)", 26th March 2018. Available online on 25/9/2022 at: https://blog.6kbw.com/posts/seizing-cryptocurrency-r-v-teresko-sergejs-2

(ISSN: 2537- 0758)

المراجع

أولاً: المراجع باللغة العربية:

١- المراجع العامة

- كارل ماركس، ترجمة د. راشد البراوي، رأس المال، ج١، مكتبة النهضة المصرية، ١٩٤٧.

٢- المراجع المتخصصة:

- د. ابراهيم حامد طنطاوي، المواجهة التشريعية لغسل الأموال في مصر، دار النهضة العربية، ٢٠٠٣.
- د. اشرف توفيق شمس الدين، دراسة نقدية لقانون مكافحة غسل الأموال الجديد في القانون المصري رقم ٨٠ لسنة ٢٠٠٢، دار النهضة العربي، ٢٠٠٣.
- جوشوا بارون، أنجيلا أوماهوني، دايفيد مانهايم، وسينثيا ديون-شفارتس، تداعيات العملة الافتراضية على الأمن القومي- البحث في امكانية النشر من جهة فاعلة غير حكومية، RAND، ٢٠١٥.
- د. حسام الدين محمد أحمد، شرح القانون المصري رقم ٨- لسنة ٢٠٠٢ بشأن مكافحة غسل الأموال في ضوء الاتجاهات الحديثة- دراسة مقارنة، دار النهضة العربية، ٢٠٠٣.
- د. شريف سيد كامل، الجريمة المنظمة في القانون المقارن، دائرة القضاء- أبو ظبي، دولة الإمارات العربية المتحدة، ط١، ٢٠١٤.
- د. علي محمد الخوري، المدفوعات الإلكترونية والعملات الرقمية، مجلس الوحدة الاقتصادية العربية، ٢٠٢١.
- د. محمد سامي الشوا، السياسة الجنائية في مواجهة غسيل الأموال، دار الهضة العربية، ٢٠٠٠.
- د. هدى حامد قشقوش، جريمة غسيل الأموال في نطاق التعاون الدولي، دار النهضة العربية، ٢٠٠١.

٣- الرسائل العلمية:

- اثير صلاح ابراهيم، التنظيم القانوني للعملات الرقمية، رسالة ماجستير، جامعة الشرق الأوسط، الأردن، ٢٠٢١.

- عبدالله ناصر عبيد الزعابي، التنظيم القانوني للعملات الرقمية المستحدثة في التشريع الإماراتي والمقارن- دراسة تحليلية مقارنة، رسالة ماجستير، جامعة الإمارات العربية المتحدة، ٢٠١٨.
- فيصل سعيد أحمد الميل، السياسة الجنائية في مواجهة ظاهرة غسل الأموال- في القوانين الجنائية الوطنية والقانون الجنائي الدولى، رسالة دكتوراه، جامعة عين شمس، ٢٠٠٧.
- محمد عبدالله حسين العاقل، النظام القانوني الدولي للجريمة المنظمة عبر الدول- دراسة نظرية وتطبيقية، رسالة دكتوراه، جامعة عين شمس، ٢٠١٠.

٤- الأبحاث والمقالات وأوراق العمل:

- أ. أحمد قاسم فرح، العملات الإفتراضية في دولة الإمارات العربية المتحدة: الحاجة إلى إطار قانوني لمواجهة مخاطرها- دراسة مقارنة، مجلة جامعة الشارقة للعلوم القانونية، المجلد ١٦، العدد٢، ديسمبر ٢٠١٩، ص ٦٩٨- ٧٤٥.
- الشيماء فتحي أحمد عبد الحليم، الواقع الإفتراضي والأطفال ذوي صعوبات التعلم، المجلة العلمية لكلية رياض الأطفال، جامعة المنصورة، المجلد الثالث- العدد الرابع، ابريل ٢٠١٧.
- د. حازم فتيحة، عن النظام القانوني للنقود الإلكترونية، مجلة الاستاذ الباحث للدراسات القانونية والسياسية، المجلد ٤، العدد٢، جامعة المسيلة، الجزائر، ٢٠١٩، ص ١٣٦٣- ١٣٨٨.
- د. سالي سمير فهمي عبد المسيح، الاستثمار في العملات الافتراضية، المجلة القانونية، جامعة القاهرة (فرع الخرطوم)، المجلد ١٠، العدد ٧، نوفمبر ٢٠٢١، ص ١٩٩٣-٢٠٦٦.
- أ. شاهر اسماعيل الشاهر، غسيل الأموال وأثره على اقتصاديات الدول النامية، كلية الإدارة والاقتصاد- جامعة الموصل، العدد ٩٤، مجلد ٣١، ٢٠٠٩، ص ٩١- ١٠٤.
- د. كمال نجاجرة، الطبيعة القانونية للعملات الإفتراضية الرقمية- دراسة قانونية تحليلية مقارنة، المجلة الدولية للإجتهاد القضائي، العدد٣، سبتمبر ٢٠٢١، المركز

الديمقراطي العربي للدراسات الاستراتيجية والسياسية والاقتصادية، برلين، المانيا، ص١١ إلى ٤٠.

- د. نواف حازم خالد–و– أيسر عصام داؤد، الطبيعة القانونية للنقود الإلكترونية، مجلة كلية القانون للعلوم القانونية والسياسية، مج٤، ع ١٣، جامعة كركوك، العراق، ٢٠١٥، ص ٣٤ إلى ٧٣.
- هاديدي عيسى، الحاجة لمظلة تشريعية لمارد الدفع الرقمي– الحاضر والمستقبل، مجلة جامعة الشارقة للعلوم القانونية، المجلد ١٧، العدد٢، ديسمبر ٢٠٢٠.

٥– تقارير ومؤتمرات:

- البنك المركزي الأردني، دائرة الإشراف والرقابة على نظام المدفوعات الوطن، العملات المشفرة، أبريل ٢٠٢٠. متاح على موقع البنك الإلكتروني، في ٢٠٢٢/٩/٩: https://www.cbj.gov.jo/DetailsPage/CBJAR/NewsDetails.aspx?ID=274
- أمانة مجلس محافظي المصارف المركزية ومؤسسات النقد العربية، مخاطر وتداعيات العملات المشفرة على القطاع المالي، صندوق النقد العربي، رقم ١١٧، ٢٠١٩.
- تقرير التقييم المتبادل لمجموعة العمل الدولي "مينافاتف"، مايو ٢٠٢١. متاح على شبكة الإنترنت، في ٢٠٢٢/٦/٢٤: https://www.menafatf.org/sites/default/files/Newsletter/Egy-Me0521-EN.pdf
- مؤتمر الأمم المتحدة الرابع عشر لمنع الجريمة والعدالة الجنائية، الاتجاهات الراهنة للجريمة، والتطورات الأخيرة والحلول المستجدة، لا سيما التكنولوجيات الجديدة بوصفها وسائل لارتكاب الجريمة وأدوات لمكافحتها، الأمم المتحدة، كيوتو، اليابان/ ٢٠– ٢٧ ابريل.

٦– أخبار صحفية:

- أماني عوض، القبض على أحد مروجي عملة «بيتكوين» عبر «فيس بوك»، جريدة المال الإلكترونية، ٢٤ فبراير ٢٠٢١. تم الإطلاع في ٢٠٢٢/٣/٥: https://almalnews.com/

- أمنية الموجى، العملات الافتراضية وسيلة نصب أون لاين.. والعقوبة تصل للحبس ٣ سنوات، جريدة اليوم السابع الإلكترونية، ٤ ديسمبر ٢٠٢١. تم الإطلاع في ٢٠٢٢/٩/٢١: https://www.youm7.com/
- أ. عصام أبو سديرة، «المركزي» يواصل تحذيراته من العملات المشفرة ويُعد قائمة بالمواقع المتخصصة لإيقاف عمليات الدفع، مقال منشور بجريدة المصري اليوم الإلكترونية في ٢٠٢١/٥/٢٦، تم الإطلاع عليه في ٢٠٢٢/٩/٨:
https://www.almasryalyoum.com/news/details/2339416

ثانياً- المراجع باللغة الإنجليزية:

1-Books and Chapters in Edited Collections:

- A. Hudson., The Law of Finance, Thomson Reuters (Professional) UK Ltd., 2nd Edition, 2013.
- A. Smith, An Inquiry Into the Nature and Causes of The Wealth of Nations, The Cannon Edition, Vol.1, New York, The Modern Library, 1937.
- Burdea, G & Colffet, P., Virtual Reality Technology, Wiley-IEEE Press, 2nd Edition, 2003.
- C. Chambers Jones & H. Hillman, Financial Crime and Gambling in a Virtual World: A new Frontier in Cybercrime, Edward Elgar, 2014.
- Charles Proctor, Mann on the Legal Aspects of Money,7th Edition, Oxford University Press, 2012.
- David Fox, PROPERTY RIGHTS IN MONEY Oxford: Oxford University Press 2008.
- D. C. North, Institutions, Institutional Change and Economic Performance, Political Economy of Institutions and Decisions, Cambridge University Press, 1990.
- E. Castronova, Virtual Worlds: A First Hand Account of Market and Society of the Cyberian Frontier, CESifo, Working Paper Series Nº. 618, 2001.
- E. Castronova. Synthetic Worlds: The Business and Culture of Online Games. Chicago, IL: University of Chicago Press, 2005.
- F. A. Hayek., Denationalisation of Money: The Argument Refined. An Analysis ofthe Theory and Practice of Concurrent

(ISSN: 2537- 0758)

Currencies, Third Edition, The Institute of Economic Affairs, 1974.

- G. F. Knapp, The State Theory of Money, London: Macmillan & Company Limited, 1924.
- G. Lastowka, Virtual Justice: The New Laws of Online Worlds, Yale University Press, 2010.
- H. P. Minsky. Stabilizing an Unstable Economy: A Twentieth Century Fund, Yale University Press, 1986.
- J. M. Keynes, A Treatise on Money, Cambridge University Press, Royal Econom Ic Soc Iety, 1930.
- J. Robinson, The Laundrymen: Inside the World's Third Largest Business, Simon & Schuster Ltd, London, 2nd, 1998.
- J. W. Hurst, A Legal History of Money in the United States, 1774–1970, Lincoln: University of Nebraska Press, February 28, 1974.
- L. R. Wray, Money and Credit in Capitalist Economics: The Endogenous Money Approach, Edward Elgar Publishing Ltd, 1990.
- M. Pieth and G. Aiolfi, A Comparative Guide to Anti-Money Laundering, Edward Elgar Publishing, 2004.
- N. Ryder, Money laundering an endless cycle? A comparative analysis of the anti-money laundering policies in the USA, UK, Australia and Canada, Routledge, London, 2012.
- P. Lilley, Dirty Dealing: The Untold Truth about Global Money Laundering, International Crime and Terrorism, London, Kogan Page, 2006.
- R.C.H. Alexander, Insider Dealing and Money Laundering in the EU: Law and Regulation, Routledge, London, 1st Edition, 2007.
- Unger, The Scale and Impacts of Money Laundering, Edward Elgar, Cheltenham, 2007.
- Unger & D. v.d. Linde, Research Handbook on Money Laundering, Edward Elgar, Cheltenham, 2013.

2- Journal Articles:

- A. E. Goodhart, 'What is the essence of money?' Cambridge Journal of Economics, Volume 29, Issue 5, September 2005, pp. 817–825.
- A. Gupta, N. K. Walia, Cryptography Algorithms: A Review, IJEDR, Vol. 2, Nº. 2, 2014, pp. 1667-1672.
- Allison, C., Miller, A., Oliver, I., Michaelson, R., & Tiropanis, T, The Web in education. Computer Networks, Vol. 56, Nº. 18, 2012, pp. 3811–3824
- A. Mikołajewicz-Woźniak & A. Scheibe Virtual currency schemes– the future of financial services, Foresight, Vol. 17, Nº. 4, 2015, pp. 365-377.
- A. M. Innes, 'What is Money' (1913) 30 Banking LJ 377. A. Mitchell Innes. Review by: J. M. Keynes. 'What is Money', The Economic Journal, Vol. 24, No. 95 (Sep., 1914), pp. 419-421.
- Benjamin Geva, Disintermediating Electronic Payments: Digital Cash and Virtual Currencies, Journal of International Banking Law and Regulation, Vol. 31, Nº.12, pp. 661-674.
- Biryukov, A., & Pustogarov, I., Bitcoin over Tor isn't a good idea, IEEE Symposium on Security and Privacy, 2015, pp. 122-134.
- BRENIG, Christian, ACCORSI, Rafael, MÜLLER, Günter., Economic Analysis of Cryptocurrency Backed Money Laundering, ECIS, Completed Research Papers, Paper 20, 2015.
- Brezo, F., & G Bringas, P., Issues and risks associated with cryptocurrencies such as Bitcoin, SOTICS 2012, The Second International Conference on Social Eco-Informatics, 2012, pp. 20-26.
- Bronk, C., Monk, C., & Villasenor, J., The Dark Side of Cyber Finance. Survival, Vol. 54, Nº. 2, 2012, pp. 129- 142.
- Buxton, J., & Bingham, T., The Rise and Challenge of Dark Net Drug Markets. Policy Brief 7, GdPo, 2015.

(ISSN: 2537- 0758)

- Campbell-Verduyn, M., Bitcoin, Crypto-Coins, and Global Anti-Money Laundering Governance, Crime Law and Social Change, 69, 2018, pp.283-305.
- Carina Girvan, What is a virtual world? Definition and classification, Educational Technology Research and Development, 8 February 2018, pp. 1087–1100.
- Chaikin, David A., Risk-Based Approaches to Combating Financial Crime, Journal of Law and Financial Management, Vol. 8, Nº. 2, 2009, pp. 20-27.
- Charles Doyle, Money Laundering: An Overview of 18 U.S.C. § 1956 and Related Federal Criminal Law Federation of American Scientists, Congress Research Service, November 30, 2017.
- D. Chaum, Untraceable Electronic Mail, Return Addresses, and Digital Pseudonyms, Communications of the ACM, Vol. 24, Nº.2, February 1981, pp. 1-8.
- D. Chaum., Blind Signatures for Untraceable Payments, Advances in Cryptology Proceedings of Crypto 82, D. Chaum, R.L. Rivest, & A.T. Sherman (Eds.), Plenum, 1998, pp. 199-203.
- D. Foley, Money in Economic Activity, in J. Eatwell, M. Milgate and P. Newman (eds) The New Palgrave: a Dictionary of Economics, New York: Palgrave Publishers Ltd, Vol. 3, 1987, pp. 519-527.
- E. Castronova, The Right to Play, NYL Sch L Rev, Vol. 49, Nº. 1, 2004, pp.185-210.
- E. Southall and M. Taylor, Bitcoins, Computer and Telecommunications Law Review, Vol. 19, Nº.6, 2013, pp. 177- 178.
- Gaspare Jucan Sicignano, Money Laundering using Cryptocurrency: The Case of Bitcoin! Athens Journal of Law, Volume 7, Issue 2, April 2021, pp. 253-264.
- G. Lastowka & D. Hunter, Virtual Crimes, NYL Sch Rev, Vol. 49, NP. 1, 2004, pp. 293- 316.

- G. Stessens, The FATF 'Black List' of Non-Cooperative Countries or Territories, Leiden Journal of International Law, Vol. 14, Issue 1, March 2001, pp. 199– 207.
- Hossein Nabilou, How to Regulate Bitcoin? Decentralized Regulation for a Decentralized Cryptocurrency, International Journal of Law and Information Technology, Vol. 27, Nº.3, 2019, pp. 266-291.
- J. AKHIGBE, The Future of Crypto-Currency in the Absence of Regulation, Social and Legal Impact, PEOPLE: International Journal of Social Sciences, Vol. 4, Nº. 1, pp. 555-570.
- J. H. Fletcher, Currency in Transition: An Ethnographic Inquiry of Bitcoin Adherents, University of Central Florida, Orlando, 2013.
- J. McDowell and G Novis, The Consequences of Money Laundering and Financial Crime, Economic Perspectives, An Electronic Journal of the U.S. Department of State, Vol. 6, Nº. 2, May 2001.
- J. Thomas, Quantifying the Black Economy: 'Measurement Without Theory' Yet Again? The Economic Journal, Vol. 109, Nº. 456, Features (Jun., 1999), pp. F381-F389 (9 pages).
- J. Van Dunné. On a clear day, you can see the continent- the shrouded acceptance of good faith as a general rule of contract law on the British Isles, Thomson Reuters (Professional) UK Limited and Contributors, 31 Const. L.J.,3, 2015.
- K. Alexander.,"The International Anti-Money-Laundering Regime: The Role of the Financial Action Task Force", Journal of Money Laundering Control, Vol. 4 Nº. 3, 2001, pp. 231-248, p. 240.
- K. Menger, On the Origins of Money, The Economic Journal, Vol. 2, Nº. 6, Jun., 1892, pp. 239-255.
- Lacrama, D& Fera, D., Virtual Reality, Annales. Computer Science Series. Vol. 5, Nº. 1, 2007, pp. 137- 144.
- Lehdonvirta, V., Virtual worlds don't exist: Questioning the dichotomous approach in MMO studies, Game Studies: The International Journal of Computer Game Research, Vol. 10, Nº.1, 2010.

(ISSN: 2537- 0758)

- L. Liu, An analysis of money laundering and terrorism financing typologies, Journal of Money Laundering Control, Vol. 15, Nº. 1, 2012, pp. 85- 111.
- M. Feldman, Bilateral Trading Processes, Pairwdse Optimality and Pareto Optimality, The Review of Economic Studies, Oxford University Press, Vol. 40, Nº. 4, Oct., 1973, pp. 463-473, p. 463.
- M Hobbs, M.Gordon, & E.Brown. A Virtual World Environment for Group Work, Journal of WebBased Learning and Teaching Technologies, Vol. 1, Nº. 3, 2008, pp. 1-12.
- Michelle Gallant, M. "Money laundering consequences: Recovering wealth, piercing secrecy, disrupting tax havens and distorting international law", Journal of Money Laundering Control, Vol. 17 Nº. 3, 2014, pp. 296-305.
- M. Kluczyński, Prevention of Money Laundering in the Fight Against Human Trafficking and Smuggling of Migrants, Internal Security, Vol. 5, Nº. 2, 2013, pp. 83-95.
- M. W. Bell., "Towards a definition of ''virtual worlds'', Journal of Virtual Worlds Research, Vol. 1, Nº. 1, July 2008.
- Nicole Vanatko, Jay B. Sykes., Virtual Currencies and Money Laundering: Legal Background, Enforcement Actions, and Legislative Proposals, Congressional Research Service, R45664, April 3, 2019.
- N. Kiyotaki and R. Wright, Acceptability, Means of Payment and Media of Exchange, Federal Reserve Bank of Minneapolis, Quarterly Review, Vol. 16, Nº.3, 1992, pp. 18-21.
- N. Kaplanov., Nerdy money: Bitcoin, the private digital currency, and the case against its regulation. Loy. Consumer L. Rev., Vol. 25, Nº. 1, 2012, pp. 111-173.
- N. Plassaras., Regulating digital currencies: bringing Bitcoin within the reach of IMF, Chi. J. Int'l L., Vol. 14, Nº. 1, 2013, pp. 377- 407.
- N. Ryder, The Financial Services Authority and Money Laundering: A Game of Cat and Mouse, Cambridge University Press (CUP), Vol. 67, Nº. 3, 2008, pp. 635- 653.

- O. S. Kerr, Criminal Law in Virtual Worlds, University of Chicago Legal Forum, Vol. 2008, Nº. 1, 2008, pp. 415-429.
- ORRIS-COTTERILL, N. "THE INTERNATIONAL EFFECT OF MONEY LAUNDERING LAWS", Journal of Financial Regulation and Compliance, Vol. 4 Nº. 1, 1996, pp. 67-81.
- P. L. Juhász, J. Stéger, D. Kondor and G. Vattay, A Bayesian approach to identify Bitcoin users, PLoS ONE 1, Vol. 13, Nº 12, 2018.
- P. Stewart, Internationalizing the War on Drugs: The UN Convention Against Illicit Traffic in Narcotic Drugs and Psychotropic Substances, Journal of International Law and Policy, 1990, Vol. 18, Issue: 3, pp. 387-404.
- Sanz-Bas, D. & Rosal, C.D & Alonso, S. L. N, Cryptocurrencies and Fraudulent Transactions: Risks, Practices, and Legislation for Their Prevention in Europe and Spain, Laws, Vol. 10, Nº. 3, 2021.
- S. Bell, The Role of the State and the Hierarchy of Money, Cambridge Journal of Economics 2001, 25, pp.149-163.
- S. Brenner, Fantasy Crime, Vand J Ent & Tech L 1, Vol. 11, Nº. 1, 2008.
- Sclater, M., & Lally, V., Virtual voices: Exploring creative practices to support life skills development among young people working in a virtual world community, International Journal of Art and Design Education, Vol. 32, Nº. 3, 2013, pp. 331–344.
- S. Meiklejohn, et al, A Fistful of Bitcoins: Characterizing Payments Among Men with NO Names, Vol. 38, Nº 6, 2013, Login: 10.
- S. Meiklejohn, & Orlandi, C., Privacy-Enhancing Overlays in Bitcoin, Financial Cryptography Workshops, 2015, pp. 127-141.
- S. M. Irwin, J. Slay, R.C. Kim-Kwang, L. Lui, Money laundering and terrorism financing in virtual environments: a feasibility study, Journal of Money Laundering Control, Vol. 17, Nº. 1, 2014, pp. 50-75.

(ISSN: 2537- 0758)

- Soska, K., & Christin, N., Measuring the longitudinal evolution of the online anonymous Marketplace ecosystem. In Proceedings of the 24th USENIX Conference on Security Symposium, August 12–14, 2015, Washington, D.C., pp. 33-48.
- R. A. Jones, The Origin and Development of Media of Exchange, Journal of Political Economy, University of Chicago Press, Vol. 84, Nº. 4, 1976, pp. 757-775.
- R. A. Radford, The Economic Organisation of a P.O.W. Camp, Economica, New Series, Vol. 12, Nº. 48, Nov., 1945, pp. 189-201.
- R. Grinberg., Bitcoin: an innovative alternative digital currency, Hastings Sci. & Tech. LJ, Vol.4, 2012, pp. 159- 208.
- R. Kennedy, Law in Virtual Worlds, Journal of Internet Law 3, Vol. 12, Nº. 10, 2009.
- Roberge., Misguided Policies in the War on Terror? The Case for Disentangling Terrorist Financing from Money Laundering, Political Studies Associations, Vol. 27, Nº. 3, 2007, pp. 196-203.
- R. Stokes., Virtual money laundering: the case of Bitcoin and the Linden dollar, Information & Communications Technology Law, Vol. 21, Nº. 3, 2012, pp. 221- 236.
- R. Tromans, The world is not enough: law for a virtual universe, European Lawyer, Vol. 70, 2007, pp. 21-25.
- Unger, 'Can Money Laundering Decrease?' Public Finance Review, 41, 2013, pp. 658-676.
- V. A. Zelizer, The Social Meaning of Money: "Special Monies", The American Journal of Sociology, Vol. 95, Nº. 2, Sep., 1989, pp. 342-377.
- Weber, Bitcoin and the legitimacy crisis of money, Cambridge Journal of Economics, Volume 40, Issue 1, January 2016, pp. 17– 41.
- Webber, S., Blended information behaviour in Second Life. Journal of Information Science, Vol. 39, Nº 1, 2013, pp. 85–100.

- Yang, R.,When Is Bitcoin a Security under US Securities Law, Journal of Technology Law & Policy, Vol. 18, Nº. 2, 2013, pp. 99- 129.
- Yee, N., Bailenson, J. N., Urbanek, M., Chang, F., & Merget, D. The unbearable likeness of being digital: The persistence of nonverbal social norms in online virtual environments, CyberPsychology & Behavior, Vol. 10, Nº.1, 2007, pp. 115–121.
- Y. S. Tseng, Governing Virtual Worlds: Interration 2.0, Washington University Journal of Law & Policy, Vol. 35, 2011, pp. 547-570.

3- International Treaties& Documents:

- Convention against Illicit Traffic in Narcotic Drugs and Psychotropic Substances, adopted 20 December 1988, entered into force 11 November 1990, UNTS 1582, Vienna Convention 1988.
- Convention against Transnational Organised Crime, adopted 15 November 2000, entered into force 29 September 2003, UNTS 2225, Palermo Convention 2000.
- Convention against Corruption, adopted 21 October 2003, entered into force 14 December 2005, 43 ILM 37.
- CONSOLIDATED VERSION OF THE TREATY ON THE FUNCTIONING OF THE EUROPEAN UNION, Official Journal of the European Union, C 326/49, 2012.
- Directive (EU) 2018/843 of the European Parliament and of the Council of 30 May 2018 amending Directive (EU) 2015/849 on the prevention of the use of the financial system for the purposes of money laundering or terrorist financing, and amending Directives 2009/138/EC and 2013/36/EU (Text with EEA relevance).
- Single Convention on Narcotic Drugs, adopted 30 March 1961, entered into force 13 December 1964, 520 UNTS 151.

4- Reports:

- Anne Harrison, Classification and terminology of non-financial assets, Fourth meeting of the Advisory Expert Group on National Accounts, 30 January– 8 February 2006, Frankfurt.

(ISSN: 2537- 0758)

Available online on 18/6/2022 at: https://millenniumindicators.un.org/unsd/nationalaccount/AEG/papers/m4AssetTerminology.pdf

- Barclays, UK Consumer Spending, The Barclaycard Consumer Spending Report, June 2022. Available online on 17/6/2022 at: https://www.barclays.co.uk/content/dam/documents/business/manage-your-business/Barclays-UK-Consumer-Spend-Report-June-2022.pdf
- CHAINALYSIS TEAM, Crypto Crime Trends for 2022: Illicit Transaction Activity Reaches All-Time High in Value, All-Time Low in Share of All Cryptocurrency Activity, JANUARY 6, 2022. Available online on 14/9/2022 at: https://blog.chainalysis.com/reports/2022-crypto-crime-report-introduction/
- CFTC, Overview of Virtual Currencies, LabCFTC, October 17, 2017. Available online at: https://www.cftc.gov/sites/default/files/idc/groups/public/%40customerprotection/documents/file/labcftc_primercurrencies100417.pdf
- CIPHERTRACE, CRYPTOCURRENCY ANTI-MONEY LAUNDERING REPORT, Cipher Trace Cryptocurrency Intelligence, Q3, 2018. Available online on 13/9/2022 at: https://ciphertrace.com/wp-content/uploads/2018/10/crypto_aml_report_2018q3.pdf
- CIPHERTRACE, Cryptocurrency Crime and Anti-Money Laundering Report, February 2021, Cipher Trace Cryptocurrency Intelligence. Available online on 14/9/2022 at: https://ciphertrace.com/2020-year-end-cryptocurrency-crime-and-anti-money-laundering-report/
- Cryptocurrency Anti-Money Laundering Report, Cipher Trace, 2018. Available online on 21/8/2022 at: https://cdn2.hubspot.net/hubfs/4345106/crypto_aml_report_2018q2.pdf?submissionGuid%20=bdfa787b-da63-4c11-b509-b9d7bc3574ee
- European Central Bank, Virtual Currency Schemes, 2012. Available online on 20/5/2022 at:

https://www.ecb.europa.eu/pub/pdf/other/virtualcurrencyschemes201210en.pdf

- European Central Bank, Virtual currency schemes– a further analysis, February 2015. Available online on 46/4/2022 at: https://www.ecb.europa.eu/pub/pdf/other/virtualcurrencyschemesen.pdf
- European Parliament's Committee on Economic and Monetary Affairs, Virtual Currencies- Monetary Dialogue, July 2018. Available online at: https://www.europarl.europa.eu/cmsdata/149902/KIEL_FINAL%20publication.pdf
- Financial Action Task Force, The Forty Recommendations of the Financial Action Task Force on Money Laundering 1990. Available online on 27/8/2022 at: https://www.fatf-gafi.org/media/fatf/documents/recommendations/pdfs/FATF%20Recommendations%201990.pdf
- FINANCIAL ACTION TASK FORCE ON MONEY LAUNDERING, Annual Report 1995-1996, 28 June 1996. Available online on 29/8/2022 at: https://www.fatf-gafi.org/media/fatf/documents/reports/1995%201996%20ENG.pdf
- Financial Conduct Authority, Anti-Money Laundering Annual Report 2012/13. Available online on 24/6/2022 at: https://www.fca.org.uk/publication/corporate/anti-money-laundering-report.pdf
- FinCEN, Guidance: Application of FinCEN's Regulations to Persons Administering, Exchanging, or Using Virtual Currencies, FIN-2013-G001, March 18, 2013. Available online on 17/8/2022: https://www.fincen.gov/sites/default/files/shared/FIN-2013-G001.pdf
- Financial Action Task Force, Virtual Currencies– Key Definitions and Potential AML/CFT Risks, June 2014. Available online on the site of FATA in 11/4/2022: https://www.fatf-gafi.org/media/fatf/documents/reports/Virtual-currency-key-definitions-and-potential-aml-cft-risks.pdf

(ISSN: 2537- 0758)

- Financial Action Task Force, Guidance for A Risk-Based Approach- Virtual Currencies, JUNE 2015. Available online on 15/5/2022 at: http://www.fatf-gafi.org/media/fatf/documents/reports/Guidance-RBA-Virtual-Currencies.pdf
- Financial action Task Force, Improving Global AML/CFT Compliance: On-going Process- 18 October 2019. Available online on 29/8/2022 at: https://www.fatf-gafi.org/publications/high-risk-and-other-monitored-jurisdictions/documents/fatf-compliance-october-2019.html
- Financial Action Task Force, Updated Guidance for A Risk-Based Approach- Virtual Assets and Virtual Asset Service Providers, October 2021. Available online on 15/5/2022 at: https://www.fatf-gafi.org/media/fatf/documents/recommendations/Updated-Guidance-VA-VASP.pdf
- Financial Action Task Force, International Standards on Combating Money Laundering and the Financing of Terrorism & Proliferation-The FATF Recommendations, March 2022. Available online on 27/8/2022 at:https://www.fatf-gafi.org/media/fatf/documents/recommendations/pdfs/FATF%20Recommendations%202012.pdf
- FinCEN, Reporting Suspicious Activity– A Quick Reference Guide for Money Services Businesses, Washington, DC. Available online on 5/9/2022 at: https://www.fincen.gov/sites/default/files/shared/report_reference.pdf
- FinCEN, Guidance: Application of FinCEN's Regulations to Persons Administering, Exchanging, or Using Virtual Currencies, FIN-2013-G001, March 18, 2013. Available online on 17/8/2022: https://www.fincen.gov/sites/default/files/shared/FIN-2013-G001.pdf
- FinCEN, Guidance: Application of FinCEN's Regulations to Certain Business Models Involving Convertible Virtual Currencies, FIN-2019-G001, May 9, 2019. Available online at:

https://www.fincen.gov/sites/default/files/2019-05/FinCEN%20Guidance%20CVC%20FINAL%20508.pdf

- General Accounting Office, Money Laundering: Needed Improvements for Reporting Suspicious Transactions Are Planned, Chapter Report, 05/30/95, GAO/GGD-95-156, Washington, DC, 1995. Available online on 5/9/2022 at: https://druglibrary.org/schaffer/GOVPUBS/gao/gao76.htm
- IRS, IRS/FinCEN Form 8300: Report of Cash Payments Over $10,000, August 2014. Available online on 5/9/2022 at: https://www.irs.gov/pub/irs-access/f8300_accessible.pdf
- Multi-State International Drug Trafficking Organization Targeted in 18-Month Investigation, Significant Bitcoin Money Launderer Arrested as Key Link between Drug Proceeds and Ring Leader in Mexico, Department of Justice, U.S. Attorney's Office, Western District of Washington, December 6, 2018. Available online on 14/8/2022 at: https://www.justice.gov/usao-wdwa/pr/multi-state-international-drug-trafficking-organization-targeted-18-month-investigation
- Pamela Clegg and Dave Jevans, Cryptocurrency Crime and Anti-Money Laundering Report, Cipher Trace, Cryptocurrency Intelligence, February 2021. Available online on 17/8/2022 at: https://ciphertrace.com/wp-content/uploads/2021/01/CipherTrace-Cryptocurrency-Crime-and-Anti-Money-Laundering-Report-012821.pdf
- Penny Crosman, Crypto money laundering up threefold in 2018: Report, American Banker: Crosman, July 03, 2018. Available online on 13/9/2022 at: https://www.americanbanker.com/news/crypto-money-laundering-rose-3x-in-first-half-2018-report
- PWC, Adjusting the Lens on Economic Crime- Preparation brings opportunity back into focus, GLOBAL ECONOMIC CRIME SURVEY, 2016. Available online on 13/9/2022 at: GlobalEconomicCrimeSurvey2016.pdf (pwc.com)
- SHOBHIT SETHM, 80% of ICOs Are Scams: Report, INVESTOPEDIA, April 02, 2018. Available online on

(ISSN: 2537- 0758)

22/8/2022 at: https://www.investopedia.com/news/80-icos-are-scams-report/

- The Australian Transaction Reports and Analysis Centre (AUSTRAC), Introduction to Money Laundering, 12 December 2008. Available online on 24/6/2022 at: https://michaelsmithnews.typepad.com/files/money-laundering.pdf
- United Nations Office of Drug Control, Basic Manual on the Detection and Investigation of the Laundering of Crime Proceeds Using Virtual Currencies, June 2014. Available online on 27/8/2022 at: https://www.imolin.org/pdf/imolin/FULL10-UNODCVirtualCurrencies_final.pdf
- United States Treasury, National Money Laundering Risk Assessment, 2015. Available online on 24/6/2022 at: https://home.treasury.gov/system/files/246/National-Money-Laundering-Risk-Assessment-06-12-2015.pdf
- United States Government Accountability Office, Virtual Currencies: Emerging Regulatory, Law Enforcement, and Consumer Protection Challenges, May 2014. Available online on 5/9/2022 at: https://www.gao.gov/assets/gao-14-496.pdf
- U.S. Securities and Exchange Commission, investor Alert: Beware of Fantasy Stock Trading Websites Offering Real Returns, Investor Alerts and Bulletins, June 17, 2015. Available online on 6/9/2022 at: https://www.sec.gov/oiea/investor-alerts-and-bulletins/ia_fantasytrading.
- Yorba Linda Man Sentenced to 2 Years in Prison for Operating Illegal ATM Network that Laundered Bitcoin and Cash for Criminals, Department of Justice, U.S. Attorney's Office, Central District of California, May 28, 2021. Available online on 16/8/2022 at: https://www.justice.gov/usao-cdca/pr/yorba-linda-man-sentenced-2-years-prison-operating-illegal-atm-network-laundered

5- NEWS:

- Alex Hern, Energy cost of 'mining' bitcoin more than twice that of copper or gold, The Guardian, 5 Nov 2018, available online on 14/6/2022 at:

https://www.theguardian.com/technology/2018/nov/05/energy-cost-of-mining-bitcoin-more-than-twice-that-of-copper-or-gold

- BBC News, Business: The Company File: Beenz means business, March 16, 1999. Available online on 26/5/2022 at: http://news.bbc.co.uk/2/hi/business/297133.stm
- BBC News, Liberty Reserve digital money service forced offline, 27 May 2013. Available online on 22/5/2022 at: https://www.bbc.com/news/technology-22680297
- BBC News, Bitcoin Currency Hits New Record High, 27 November 2017. Available online on 12/5/2022 at: https://www.bbc.com/news/business-42135963
- BBC News, Crypto money laundering rises 30%, report finds, 26 January, 2022. Available online on 14/9/2022 at: https://www.bbc.com/news/technology-60072195
- Corinne Ramey, The Crypto Crime Wave Is Here, April 26, 2018. Available online on 20/8/2022 at: https://www.wsj.com/articles/the-crypto-crime-wave-is-here-1524753366
- Hannah Murphy, Europol meets cryptocurrency exchanges to thwart criminals- Concern mounts over exploitation of nascent technology for money-laundering, Financial Time, JUNE 19 2018. Available online on 17/8/2022 at: https://www.ft.com/content/9430a3b0-73d4-11e8-b6ad-3823e4384287
- Jemima Kell, Bitcoin's murkier rivals line up to displace it as cybercriminals' favourite. May 18, 2017. Available online on 18/8/2022 at: https://www.reuters.com/article/cyber-attackbitcoin/bitcoins-murkier-rivals-line-up-to-displace-it-as-cybercriminals-favouriteidUSL8N1II1MV
- Joe Tidy, Crypto crash: Stable coin collapse sends tokens tumbling, BBC News, 22 May 2022. Available online on 13/6/2022 at: https://www.bbc.com/news/technology-61425209;
- Joshua Fruth, 'Crypto-cleansing:' strategies to fight digital currency money laundering and sanctions evasion, FEBRUARY 13, 2018. Available online on 18/8/2022 at:

(ISSN: 2537- 0758)

https://www.reuters.com/article/bc-finreg-aml-cryptocurrency-idUSKCN1FX29I

- Jordan Underhill, Initial coin offerings- Fraudsters use new technology to perpetrate old schemes, FRAUD MAGAZINE, April 2018. Available online on 21/8/2022 at: https://www.fraud-magazine.com/article.aspx?id=4295000887&Site=ACFEWEB
- Juliana Liu., Video Games Embrace China's Freemium Model to Beat Piracy, BBC News, 4 January 2013. Available at: https://www.bbc.com/news/technology-20899165.
- Kevin Collier, Crypto casinos: How bitcoin opened up a new online gambling world, News, April 14, 2022. Available online on 21/8/2022 at: https://www.nbcnews.com/tech/crypto/crypto-casinos-bitcoin-opened-new-online-gambling-world-rcna23062
- MENA, Egypt's central bank allows banks to issue electronic currencies, Ahram Online,Thursday 22 Apr 2021: https://english.ahram.org.eg/NewsContent/3/12/409805/Business/Economy/Egypts-Central-Bank-allows-banks-to-issue-electron.aspx ; https://www.cbe.org.eg/ar/Pages/HighlightsPages/Mobile-Payments-3rd-ver-April-2021.aspx
- NILE FM STAFF, Betting On Bitcoin? Egypt To Release Their Own Crypto-Currency In The Near Future, Jan 20, 2020. Available online at 5/3/2022:
- Olga Kharif, Bitcoin is being dropped by criminals in favour of privacy coins like monero- Some coins post fake Blockchain entries to hamper surveillance, INDEPENDENT, 2 January 2018. Available online on 19/8/2022 at: https://www.independent.co.uk/news/business/analysis-and-features/bitcoin-latest-updates-price-privacy-coins-cryptocurrency-monero-digital-currency-price-a8137901.html
- Pieters, J., Brit held in bitcoin laundering scheme could get 5 years in prison, NL Times, 22 February 2018. Available online on 20/8/2022 at: https://nltimes.nl/2018/02/22/brit-held-bitcoin-laundering-scheme-get-5-years-prison

- Saheli Roy Choudhury, it's a very good time to be a money launderer, and you can thank cryptocurrencies, CNBC, 4 August 2017. Available online on 22/8/2022 at: https://www.cnbc.com/2017/08/04/icos-may-be-seen-as-securities-by-u-s-and-singapore-regulators.html?&qsearchterm=
- Shiroma Silva, Criminals hide 'billions' in crypto-cash– Europol, 12 February 2018. BBC News, Available online on 17/8/2022 at: https://www.bbc.com/news/technology-43025787
- Steven Mufson and Jim McGee, BCCI SCANDAL: BEHIND THE 'BANK OF CROOKS AND CRIMINALS, July 28, 1991. Available online on 26/6/2022 at: https://www.washingtonpost.com/archive/politics/1991/07/28/bcci-scandal-behind-the-bank-of-crooks-and-criminals/563f2216-1180-4094-a13d-fd4955d59435/;https://nilefm.com/geekdom/article/4750/betting-on-bitcoin-egypt-to-release-a-digital-currency-framework-soon
- Top 5 countries that have banned cryptocurrencies, August 10, 2022. Available online on 9/9/2022 at: https://www.londonforfree.net/top-5-countries-that-have-banned-cryptocurrencies/

6- Online Sources (Articles, Analytics & Press Release):

- Andrew Marshall, ICO, Explained, COINTELEGRAPH, MAR 07, 2017. Available online on 21/8/2022 at: https://cointelegraph.com/explained/ico-explained
- Andrey Sergeenkov, What Is Bitcoin? Aug 5, 2022. Available online on the site of Coin Desk at 10/8/2022: https://www.coindesk.com/learn/what-is-bitcoin/
- B. Bambrough, A Bitcoin Havening Is Two Years Away-Here's What'll Happen To The Bitcoin Price, Forbes, 29 May 2018. Available online on 11/6/2022 at: https://www.forbes.com/sites/billybambrough/2018/05/29/a-bitcoin-halvening-is-two-years-away-heres-whatll-happen-to-the-bitcoin-price/?sh=58ef56495286
- Brett Nigh & C. Alden Pelker, Virtual Currency: Investigative Challenges and Opportunities, FBI L. ENFORCEMENT

(ISSN: 2537- 0758)

BULLETIN, Sept. 8, 2015, Available online on 13/9/2022 at: https://leb.fbi.gov/articles/featured-articles/virtual-currency-investigative-challenges-and-opportunities

- CEO of Mining Capital Coin Indicted in $62 Million Cryptocurrency Fraud Scheme, Department of Justice, May 6, 2022. Available online on 14/8/2022 at: https://www.justice.gov/opa/pr/ceo-mining-capital-coin-indicted-62-million-cryptocurrency-fraud-scheme
- CFTC, Learn and Protect, Available online on 7/9/2022 at: https://www.cftc.gov/digitalassets/index.htm
- CFTC, Mission and Responsibilities. Available online on 7/9/2022 at: https://www.cftc.gov/About/AboutTheCommission
- CFTC, CFTC Orders Vision Financial Markets LLC to Pay a $200,000 Penalty to Settle Charges that It Failed To Supervise Its Employees, July 12, 2019. Available online on 7/9/2022 at: https://www.cftc.gov/PressRoom/PressReleases/7973-19
- CFTC, CFTC Orders Dean Katzelis and Shahin Maleki d/b/a Essex Futures to Pay a $500,000 Penalty to Settle Charges of Unauthorized Options Trading, Failure to Supervise, and Other Violations, July 12, 2019. Available online on 7/9/2022 at: https://www.cftc.gov/PressRoom/PressReleases/7972-19
- CFTC, CFTC Issues Order Finding that Korea Exchange, Inc. Made a False and Misleading Certification to the CFTC, July 12, 2019. Available online on 7/9/2022 at: https://www.cftc.gov/PressRoom/PressReleases/7971-19
- CFTC, Statement of Commissioner Kristin N. Johnson Regarding the CFTC Charging Ohio Resident with Operating a $12 million Bitcoin Ponzi Scheme, August 12, 2022. Available online on 6/9/2022 at: https://www.cftc.gov/PressRoom/SpeechesTestimony/johnsonstatement081222
- CFTC, Anti-Money Laundering. Available online on 7/9/2022 at: https://www.cftc.gov/IndustryOversight/AntiMoneyLaundering/index.htm

- Chloe Orji, Bitcoin ban: These are the countries where crypto is restricted or illegal, 25/08/2022. Available online on 9/9/2022 at: https://www.euronews.com/next/2022/08/25/bitcoin-ban-these-are-the-countries-where-crypto-is-restricted-or-illegal2
- CNet, E-currency Site Flooz Goes Offline, Jan. 2, 2002. Available online on 27/5/2022 at: https://www.cnet.com/tech/tech-industry/e-currency-site-flooz-goes-offline/
- Coinmarketcap, Today's Cryptocurrency Prices by Market Cap. Available online on 17/9/2022 at: https://coinmarketcap.com/
- David Adler, Silk Road: The Dark Side of Cryptocurrency, FORDHAM Journal OF CORPORATE & FINANCIAL LAW. BLOG, 21 Feb 2018. Available online on 10/8/2022 at: https://news.law.fordham.edu/jcfl/2018/02/21/silk-road-the-dark-side-of-cryptocurrency/
- Digital Currency Business E-Gold Pleads Guilty to Money Laundering and Illegal Money Transmitting Charges, DEP'T OF JUSTICE, July 21, 2008. Available online on 12/8/2022 at: https://www.justice.gov/archive/opa/pr/2008/July/08-crm-635.html
- Dogecoin, What is Dogecoin? Available online on 13/6/2022 at: https://dogecoin.com/ E. Napoletano, Benjamin Curry, Proof of Work Explained, Apr 8, 2022. Available online on 11/6/2022 at:
- Dottie Linden, Premium Membership Benefits, Second Life, 23 Jun, 2022. Available online on 18/5/2022 at: https://lindenlab.freshdesk.com/support/solutions/articles/31000135216-premium-membership-benefits
- https://www.forbes.com/advisor/investing/cryptocurrency/proof-of-work/
- Ethereum, Learn about Ethereum. Available online on 13/6/2022 at: https://ethereum.org/en/what-is-ethereum/
- Etto, F. Know Your Coins: Public vs. Private Cryptocurrencies, SEP 22, 2017. Available online on 19/8/2022 at: https://www.nasdaq.com/articles/know-your-coins-public-vs-private-cryptocurrencies-2017-09-22

(ISSN: 2537- 0758)

- European Commission, The euro as legal tender. Available online on 20/6/2022 at: https://ec.europa.eu/info/business-economy-euro/euro-area/euro/use-euro/euro-legal-tender_en
- Europol. Illegal network used cryptocurrencies and credit cards to launder more than EUR 8 million from drug trafficking, Europol, April 9, 2018. Available online on 21/8/2022 at: https://www.europol.europa.eu/media-press/newsroom/news/illegal-network-used-cryptocurrencies-and-credit-cards-to-launder-more-eur-8-million-drug-trafficking
- Financial Action Task Force,Who We Are, Available online on 27/8/2022 at: https://www.fatf-gafi.org/about/whoweare/
- Financial Action Task Force, High-risk and non-cooperative jurisdictions. Available online on 29/8/2022 at: https://www.fatf-gafi.org/countries/#high-risk
- Financial Conduct Authority, FCA publishes Feedback Statement on Distributed Ledger Technology,15 December 2017. Available online on 13/6/2022 at: https://www.fca.org.uk/news/press-releases/fca-publishes-feedback-statement-distributed-ledger-technology
- FinCEN, In the Matter of Eric Powers, Assessment of Civil Money Penalty, Number 2019-01. Available online on 5/9/2022 at: https://www.fincen.gov/sites/default/files/enforcement_action/2020-05-21/Assessment%20Eric%20Powers%20Final%20for%20Posting%2004.18.19.pdf
- FinCEN, FinCEN Fines Ripple Labs Inc. in First Civil Enforcement Action Against a Virtual Currency Exchanger - Company Agrees to $700,000 Penalty and Remedial Actions, Washington, DC, May 5, 2015. Available online on 5/9/2022 at: https://www.fincen.gov/sites/default/files/2016-08/20150505.pdf
- FinCEN, In the Matter of BTC-E a/k/a Canton Business Corporation and Alexander Vinnik, Assessment Of Civil Money Penalty, Number 2017-03. Available online on 5/9/2022 at:

https://www.fincen.gov/sites/default/files/enforcement_action/2020-05-21/Assessment%20for%20BTCeVinnik%20FINAL2.pdf

- FOLEY, Sean, KARLSEN, Jonathan, PUTNINS, Talis, "Sex, Drugs, and Bitcoin: How Much Illegal Activity Is Financed Through Cryptocurrencies". Review of Financial Studies, Forthcoming, 2018. Available online on 5/9/2022 at: https://papers.ssrn.com/sol3/papers.cfm?abstract_id=3102645
- Founder of Liberty Reserve Pleads Guilty to Laundering More Than $250 Million Through His Digital Currency Business, DEP'T OF JUSTICE, Jan. 29, 2016. Available online on 13/8/2022 at: https://www.justice.gov/opa/pr/founder-liberty-reserve-pleads-guilty-laundering-more-250-million-through-his-digital
- George Forgang, Money Laundering Through Cryptocurrencies, Economic Crime Forensics Capstones, 2019, p.1. Available online on 10/6/2022 at: https://digitalcommons.lasalle.edu/ecf_capstones/40
- Getting started with Bitcoin, Using Bitcoin to transact is easy and accessible to everyone Bitcoin. Available online on 17/8/2022 at: https://bitcoin.org/en/getting-started
- H. Newman, S. M. Blizzard, World of Warcraft beginner's guide: How to get into WoW, October 22, 2020. Available online on 15/9/2022 at: https://www.pcgamer.com/how-to-get-into-world-of-warcraft/
- John Egan, Nadya Ivanova, Giorgio Tarraf, Aurore Geraud& Nathalie Béchet, "The Virtual Economy", ATELIER.NET. Available online on 14/9/2022 at: https://atelier.net/virtual-economy/
- Jonathan Hall QC, Seizing Cryptocurrency– R. v Teresko (Sergejs) (2), 26th March 2018. Available online on 25/9/2022 at: https://blog.6kbw.com/posts/seizing-cryptocurrency-r-v-teresko-sergejs-2
- Josh Howarth, How Many Cryptocurrencies are There In 2022? July 20, 2022. Available online on 4/9/2022 at: https://explodingtopics.com/blog/number-of-cryptocurrencies

(ISSN: 2537- 0758)

- Karyne Levy, Second Life Has Devolved into a Post-Apocalyptic Virtual World, And The Weirdest Thing Is How Many People Still Use It, August 2, 2014. Available online on 15/5/2022 at: https://venturebeat.com/business/second-life-has-devolved-into-a-post-apocalyptic-virtual-world-the-weirdest-thing-is-how-many-people-still-use-it/
- Kate Rooney, Your guide to cryptocurrency regulations around the world and where they are headed, Mar 27, 2018. Available online on 19/8/2022 at: https://www.cnbc.com/2018/03/27/a-complete-guide-to-cyprocurrency-regulations-around-the-world.html
- Kevin Werbach, Why Regulation Won't Harm Cryptocurrencies, April 27, 2021.Available online on 9/9/2022 at: https://knowledge.wharton.upenn.edu/article/why-regulation-wont-harm-cryptocurrencies/
- Kiana Danial, 3 Different Types Of Cryptocurrency Exchanges: CEX, DEX, And Hybrid, JUL 12, 2018. Available online on 18/8/2022 at: https://www.nasdaq.com/articles/3-different-types-cryptocurrency-exchanges-cex-dex-and-hybrid-2018-07-12
- Lauren Bergin, How many people play World of Warcraft? WoW player count & population tracker (2022), Sep 05, 2022. Available online on 15/9/2022 at: https://www.dexerto.com/world-of-warcraft/how-many-people-play-world-of-warcraft-wow-player-count-population-tracker-1842964/
- Linden Labs, What is Second Life, July 2021. Available online on 14/9/2022 at: https://en.wikipedia.org/wiki/Linden_Lab.
- LiteCoin, WHAT IS LITECOIN?. Available online on 13/6/2022 at: https://litecoin.org/
- Mark W. Vigoroso, Beenz.com Closes Internet Currency Business, E-Commerce Times, August 17, 2001. Available online on 26/5/2022 at: https://www.ecommercetimes.com/story/beenz-com-closes-internet-currency-business-12892.html

- MAURIZIO STEFANINI, “Il bitcoin? Un'invenzione criminale”, IL FOGLIO quotidiano, 10 APR 2018. Available online on 29/8/2022 at: https://www.ilfoglio.it/economia/2018/04/10/news/il-bitcoin-un-invenzione-criminale-188396/
- Michel Camdessus, Money Laundering: The Importance of International Countermeasures, International Monetary Fund, 10 February 1998. Available online on 25/6/2022 at: https://www.imf.org/en/News/Articles/2015/09/28/04/53/sp021098
- Parma Bains, Blockchain Consensus Mechanisms: A Primer For Supervisors, FinTech notes (International Monetary Fund), January 2022, p.4. Available online on 13/6/2022 at: https://www.imf.org/en/Publications/fintech-notes/Issues/2022/01/25/Blockchain-Consensus-Mechanisms-511769
- PayPal, About PayPal. Available online on 22/5/2022 at: https://www.paypal.com/ls/webapps/mpp/about.
- Peter D. Hardy, Unlicensed Bit Coin Exchange Operator Sentenced to One Year and a Day for Attempted Money Laundering in Undercover Sting Operation and Failure to Register with FinCEN, Ballard Spahr LLP, July 23, 2018. Available online on 15/8/2022 at: https://www.moneylaunderingnews.com/2018/07/unlicensed-bit-coin-exchange-operator-sentenced-to-one-year-and-a-day-for-attempted-money-laundering-in-undercover-sting-operation-and-failure-to-register-with-fincen/
- Sandali Handagama, Egyptians Are Buying Bitcoin Despite Prohibitive New Banking Laws, Egyptian crypto trading volume and exchange sign-ups increased dramatically this past January, capping off an already high-volume 2020, Mar 5, 2021, CoinDESK. Available online at 5/3/2022: https://www.coindesk.com/business/2021/03/05/egyptians-are-buying-bitcoin-despite-prohibitive-new-banking-laws/
- Satavisa Pati, TOP 10 ALTCOINS TO BUY BEFORE 2023 TO HOP ON THE PRICE RALLY, August 15, 2022. Available

(ISSN: 2537- 0758)

online on 20/8/2022 at: https://www.analyticsinsight.net/top-10-altcoins-to-buy-before-2023-to-hop-on-the-price-rally/

- Satoshi Nakamoto, Bitcoin: A Peer-to-Peer Electronic Cash System, Available online on the site of bitcoin.org at 9/4/2022: https://bitcoin.org/bitcoin.pdf
- Securities and Exchange Commission v. Trendon T. Shavers and Bitcoin Savings and Trust, Civil Action Nº. Civil Action Nº. 4:13-CV-416. Available online on 6/9/2022 at: https://www.sec.gov/litigation/litreleases/2014/lr23090.htm; https://www.sec.gov/litigation/complaints/2013/comp-pr2013-132.pdf
- Shields, R., The virtual, London & New York: Routledge، 2003. Available online on 15/5/2022 at: https://pages.gseis.ucla.edu/faculty/kellner/essays/reviewthevirtual.pdf
- Sujha Sundararajan, The 'Wolf of Wall Street' Thinks ICOs Are a Scam Initial coin offerings (ICOs) are the "biggest scam ever," according to Jordan Belfort, better known as the "Wolf of Wall Street", CoinDesk, October 25, 2017. Available online on 21/8/2022 at: https://www.coindesk.com/markets/2017/10/25/the-wolf-of-wall-street-thinks-icos-are-a-scam/
- Tara Andringa, HSBC Exposed U.S. Financial System to Money Laundering, Drug, Terrorist Financing Risks, Monday, July 16, 2012. Available in official website of US Senate on 26/6/2022 at: https://www.hsgac.senate.gov/subcommittees/investigations/media/hsbc-exposed-us-finacial-system-to-money-laundering-drug-terrorist-financing-risks
- Terence Zimwara, Egypt's Growing P2P Volumes Being Driven by Crypto Traders Under the Age of 34, Feb 28. 2022: https://news.bitcoin.com/egypts-growing-p2p-volumes-being-driven-by-crypto-traders-under-the-age-of-34/
- T. Fahs, IGN Presents the History of Warcraft-The battle for Azeroth rages on, Jun 14, 2012. Available online on 15/9/2022

at: https://www.ign.com/articles/2009/08/18/ign-presents-the-history-of-warcraft

- Tim Fernholz, You can't stop digital money laundering until you stop secret companies, QUARTZ, July 21, 2022. Available online on 23/8/2022 at: https://qz.com/113921/you-cant-stop-digital-money-laundering-until-you-stop-secret-companies/
- The 5th Global Conference on Criminal Finances and Cryptocurrencies, 7 and 8 december 2021, Co-organized by INTERPOL, Europol and the Basel Institute on Governance. Available online on 17/1/2022 at: https://www.interpol.int/News-and-Events/News/2021/Cryptocurrency-crime-preventing-the-misuse-of-virtual-assets-by-organized-crime-for-money-laundering
- Theresa Schliep, Feds Seek To Push Back Bitfinex Hack Case For Plea Talks, Mat 31, 2022. Available online on 13/8/2022 at: https://www.law360.com/articles/1498311/feds-seek-to-push-back-bitfinex-hack-case-for-plea-talks
- United Nations, Office on Drugs and Crime, Illicit Money: How Much is Out There?, 25 October 2011. Available on 25/6/2022: https://www.unodc.org/unodc/en/frontpage/2011/October/illicit-money_-how-much-is-out-there.html
- U.S. Attorney's Office, "Bitcoin Maven" Sentenced to One Year in Federal Prison in Bitcoin Money Laundering Case, Department of Justice, Central District of California, July 9, 2018. Available online on 15/8/2022 at: https://www.justice.gov/usao-cdca/pr/bitcoin-maven-sentenced-one-year-federal-prison-bitcoin-money-laundering-case
- U.S. Securities and Exchange Commission, Investor Alert: Ponzi Schemes Using Virtual Currencies, July 23, 2013. Available online at: https://www.investor.gov/introduction-investing/general-resources/news-alerts/alerts-bulletins/investor-alerts/investor-7
- U.S. Securities and Exchange Commission, Investor Alert: Bitcoin and Other Virtual Currency-Related Investments, May 7, 2014. Available online at:

(ISSN: 2537- 0758)

https://www.investor.gov/introduction-investing/general-resources/news-alerts/alerts-bulletins/investor-alerts/investor-39

- U.S. Securities and Exchange Commission, Investor Alert: Public Companies Making ICO-Related Claims, Aug. 28, 2017. Available online at: https://www.investor.gov/introduction-investing/general-resources/news-alerts/alerts-bulletins/investor-alerts/investor-25
- U.S. Securities and Exchange Commission, Investor Alert: Investor Alert: Watch Out For False Claims About SEC And CFTC Endorsements Used To Promote Digital Asset Investments, Oct. 11, 2018. Available online at: https://www.investor.gov/introduction-investing/general-resources/news-alerts/alerts-bulletins/investor-alerts/investor-10
- U.S. Securities and Exchange Commission, Digital Asset and "Crypto" Investment Scams– Investor Alert, Sept. 1, 2021. Available online at: https://www.investor.gov/introduction-investing/general-resources/news-alerts/alerts-bulletins/investor-alerts/digital-asset.
- What is cryptocurrency? A beginner's guide to digital currency. Available online on 17/8/2022 at: https://cointelegraph.com/blockchain-for-beginners/what-is-a-cryptocurrency-a-beginners-guide-to-digital-money
- World of Warcraft. Available at the site of Wikipedia on 17/5/2022 at: https://en.wikipedia.org/wiki/World_of_Warcraft
- Yoshifumi Takemoto, Sophie Knight, Mt. Gox files for bankruptcy, hit with lawsuit, FEBRUARY 28, 2014, available online in the site of REUTERS at 9/4/2022: https://www.reuters.com/article/us-bitcoin-mtgox-bankruptcy-idUSBREA1R0FX20140228